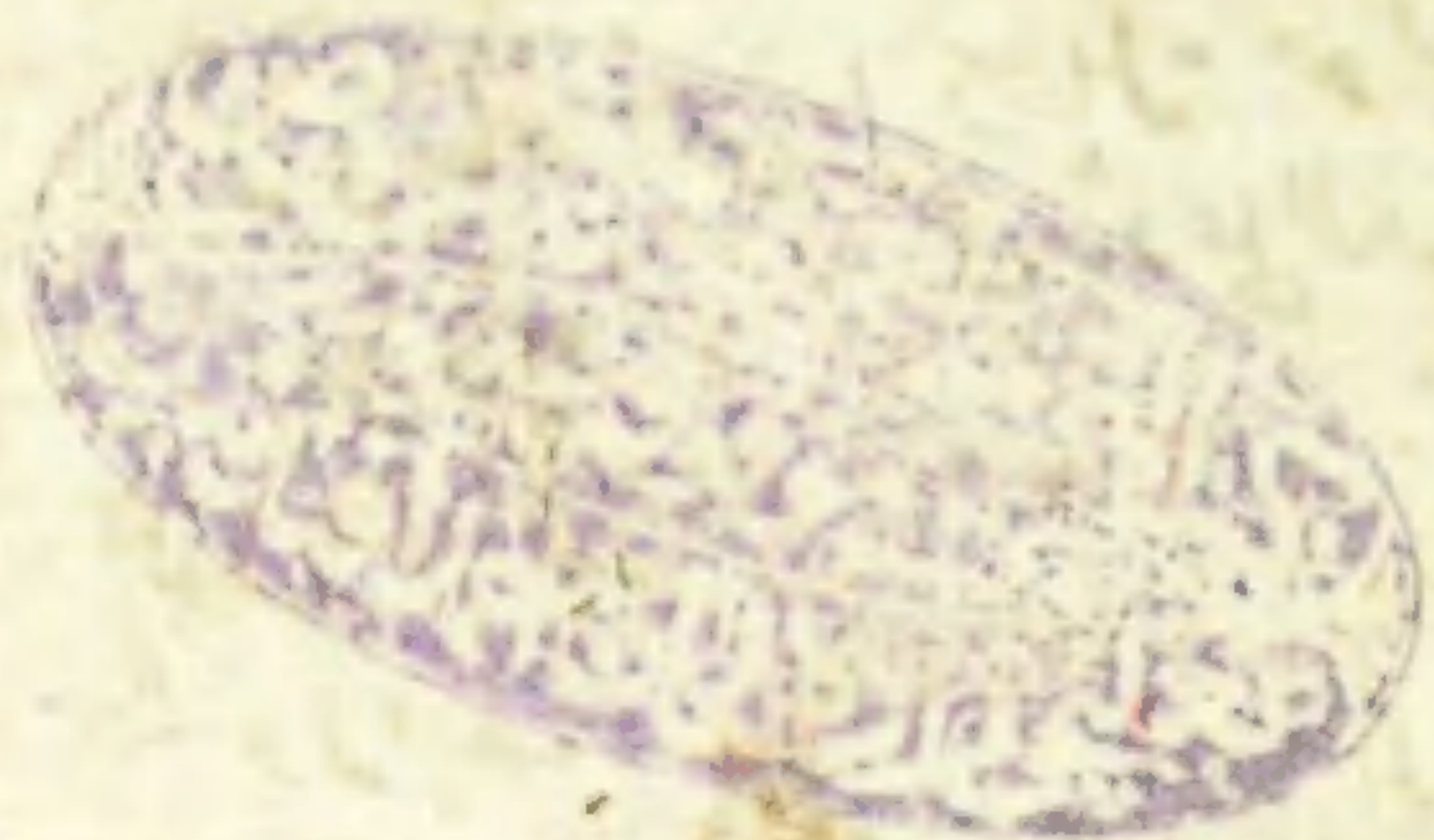


پاره رسائل  
عدد  
۴۴

ارشاد البریه



کعبه بویادی حلیل از رست  
ویل نادرگاه حلیل اکبر رست

تیکه صید فی رزاق قلم مقام  
المقدس لایو غیر و سلام

262

Soleyman U. Muhannesi

gizmi

811/1-44



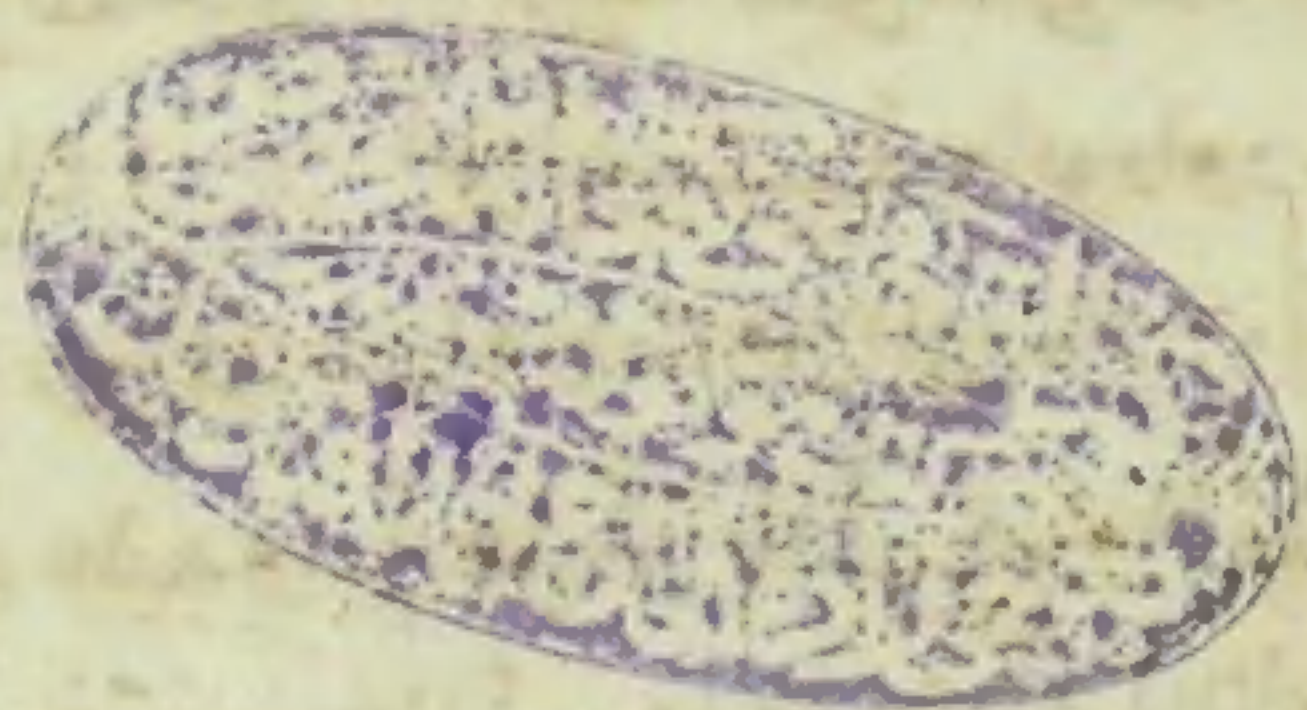




مخطوط  
 جامع  
 مكتبة  
 دار  
 العلوم  
 القاهرة  
 مصر

كج

فذا جزء لطيف ليستى المنحة في السجدة  
 تاليف الشيخ الامام العالم العلامة  
 جلال الدين السيوطي  
 نفعنا الله ببركاته  
 امين يارب  
 العالمين



18

19

17

77

37

Aug

Aug



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فقد طال السؤال  
على السجدة هل لها اصل في السنة فجمعت فيها هذا الجزء متبعا  
فيه ما ورد فيها من الاحاديث والآثار والله المستعان **اخرج** ابن  
ابى شيبة وابوداود والترمذي والنسائي والحاكم وصححه عن  
ابن عمر رضي الله عنهما **قال** رايت النبي صلى الله عليه وسلم يعقد  
التسبيح بيده **واخرج** ابن ابى شيبة وابوداود والترمذي والحاكم  
عن يسيرة رضي الله عنها وكانت من المهاجرات **قالت** قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالتسبيح والتفليل والتقديس  
ولا تغفلن فتنسين التسبيح واعقدن بالانا مل فانتم مسؤولات  
ومستطقات **واخرج** الترمذي والحاكم والطبراني عن صفية  
رضي الله تعالى عنها **قالت** دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وبين يدي اربعة آلاف نواة اسبح برهن فقال ما هذا يا بنت  
حيي قلت اسبح برهن قال قد سمعت منذ كنت على راسك اكثر  
من هذا قلت علمني يا رسول الله قال قولي سبحان الله عدد ما  
خلق من شئ صحيح ايضا **واخرج** ابوداود والترمذي  
وحسنه والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه  
عن سعد بن ابى وقاص انه دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم

على امرأة

على امرأة وبين يديها نوى اوحصى تسبيح فقال اخبرك بما هو اسر  
عليك من هذا وافضل قولي سبحان الله عدد ما خلق في السماء  
وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك  
وسبحان الله عدد ما هو خالق والله اكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك  
ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك **وفي** جزء هلال  
الحقار وبجمع الصحابة للبعوى وتاريخ ابن عساکر من طريق معتمر  
بن سليمان عن ابى ابن كعب عن جده بغيره عن ابى صفية مولى  
النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يوضع له نطع وجماء بزئيل فيه  
حتى يسبح فيه الى نصف النهار ثم يرفع فاذا صلى الاولى اتى به فسبح  
به حتى عسى **واخرجه** الامام احمد في الزهد ثنا عفان ثنا  
عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رايت ابا  
صفية رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان جارا قالت  
فكان يسبح بالحصا **واخرج** ابن سعد عن حكيم بن الديلمي ان سعد  
ابن ابى وقاص كان يسبح بالحصا **واخرج** ابن ابى شيبة في المصنف  
عن مولاة سعد بن سعد كان يسبح بالحصا والنوى وقال ابن  
سعد في الطبقات ابنا عبد الله بن موسى ثنا اسرائيل عن جابر  
عن امرأة حدثته عن فاطمة بنت الحسن بن علي بن ابى طالب  
انها كانت تسبح بحيط معقودة فيها **واخرج** عبد الله بن الامام  
احمد في روائد الزهد من طريق نعيم بن محمد بن ابى هريرة عن جده



ابن هريرة انه كان له خيط فيه الفاعقة فلا ينام حتى يسبح به **واخرج**  
احمد في الزهد ثنا بكير بن بكير اساتنا ثابت بن عجلان عن القاسم  
بن عبد الرحمن **قال** كان لابي الدرداء نوى من نوى العجوة في كيس وكان اذا طأ  
الغداة اخرجته واحدة واحدة يسبح بهن حتى تغدو **واخرج** ابن  
سعد عن ابني هريرة انه كان يسبح بالنوى المجمع **واخرج** الديلمي اساعبدوس  
بن عبد الله اسانا ابو عبد الله الحسين بن فحويه الثقفي ما على بن محمد بن  
نصرويه ما محمد بن هرون ابني عيسى بن المنصور الهاشمي  
**حدثني** محمد بن علي بن الحر العلو **حدثني** عبد الصمد بن موسى  
**حدثني** زينب بنت سليمان بن علي **حدثني** اتم الحسن بنت جعفر  
بن الحسن عن ابيها عن جدتها عن علي قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نعم المذكر السبحة **واخرج** ابن ابني شيبه عن ابني  
سعيد الخدري رضي الله عنه انه كان يسبح بالحصا **واخرج** من  
طريق ابني نصر عن رجل من الطفاوة قال تزلت على ابني هريرة ومعه كيس  
فيه حصي او نوى فيسبح به حتى يغدو **واخرج** عن زاذان قال  
اخذت من اتم يعفور تسابيح لها فلما اتيت عليا قال اردد علي  
اتم يعفور تسابيحها ثم رايت في كتاب تحفة العباد ومصنفه  
متاخر عاصم الجلال البلقيني فضلا حسنا في السبحة قال فيه  
ما نصه قال بعض العلماء عقد السبوح بالانا مل افضل من السبحة  
لحديث ابن عمر ولكن يقال ان المسبح ان امن من الغلط كان عقده

بالانا مل افضل والانا بالسبحة اولى وقد اتخذ السبحة سادات  
يشاء اليهم ويؤخذ عنهم ويعتمد عليهم كابي هريرة رضي الله  
عنه كان له خيط فيه الفاعقة فكان لا ينام حتى يسبح به  
بستى عشر الف تسبيحة قاله عكرمة **وفي** سنن ابني داود  
من حديث ابني بصره الغفاري قال حدثني شيخ من طفاوة قال  
تثويت ابا هريرة بالمدينة فلم ادر رجلا اشد شميرا ولا اقوم  
على ضيف منه قال فبينما انا عنده يوما وهو على سرير له  
ومعه كيس فيه حصي ونوى واسفل منه جارية سوداء وهو  
يسبح بها حتى اذا انقضا في الكيس القاه اليها فاعادته في الكيس  
فدفعته اليه ليستبح **قوله** تثويت اي تصيفته وتزلت في منزله  
والنوى المنزل وقيل كان ابو هريرة رضي الله عنه يسبح بالنوى  
المجمع يعني الذي حك بعضه حتى ابيض شيء منه وترك الباقي  
على لونه وكل ما فيه سواد وبياض فهو مخرج قاله اهل اللغة  
**وذكر** الحافظ عبد الغني في الكمال في ترجمة ابني الدرداء عو غير رضي الله  
عنه انه كان يسبح في اليوم مائة الف تسبيحة **وذكر** عن سلمة  
بن شبيب قال كان خالد بن معدان يسبح في اليوم اربعين الف  
تسبيحة سوى ما يقرأ فلما وضع لي غسل جعل باصبعه كذا يحركها  
يعني بالتسبيح ومن العلوم المحققة ان المائة الف بل والاربعين  
الف واقل من ذلك لا يخصص بالانا مل وقد صح بذلك وثبت اثرهما



كانا نعدان بآلة والله اعلم وكان لابي مسلم الحولاني رحمه الله  
سبعة فقام ليلة والسبعة في يده قال فاستدارت السبعة  
فالتفت على ذراعه وجعلت تسبح فالتفت ابو مسلم والسبعة  
تدور في ذراعه وهي تقول سبحانك يا منبت النبات ويا دائم  
النبات **قال** هلم بآتم مسلم فانظري الى العجب الاعاجيب قال  
فجاءت ام مسلم والسبعة تدور وتسبح فلما جلست سكنت  
ذكره ابو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري في كتاب  
كرامات الاوليا **وقال** الشيخ الامام عمر البزار كانت سبعة الشيخ  
ابي الوفا كالكبش وبالغري عبد الرحمن الذي اعطاها السيد  
الشيخ محي الدين عبد القادر الكيلاني قدس الله ارواحهم  
اذا وضعها على الارض تدور ووجدتها حبة حبة **وذكر** القاضي  
ابو العباس احمد بن خلكان في وفيات الاعيان انه راى  
في يد ابي القاسم الجنيدي بن محمد رضي الله عنه يوما سبعة  
فقبل له انت مع شرفك تاخذ بيدك سبعة قال طريق وصلت  
بي الى ربي لا افارقه **قال** وقد رويت في ذلك حديثا  
مسلسلا وهو ما اخبرني به شيخنا الامام ابو عبد الله  
محمد بن ابي بكر بن عبد الله بن لفظه ورايت في يده سبعة  
**قال** اخبرنا الامام ابو العباس احمد بن ابي المحاسن يوسف  
البايناسي بقراي عليه ورايت في يده سبعة **قال** اخبرنا

ابو المظفر

ابو المظفر يوسف بن محمد بن مسعود الترمذي ورايت في يده  
سبعة قال قرأت على شيخنا ابي الشا ورايت في يده سبعة  
قال اخبرنا عبد القميد بن احمد بن عبد القادر ورايت في يده  
سبعة قال اخبرنا ابو محمد يوسف بن ابي الفرج عبد الرحمن  
بن علي ورايت في يده سبعة قال اخبرنا ابي ورايت في يده  
سبعة قال قرأت على ابي الفضل بن ناصر ورايت في يده سبعة  
قال قرأت على ابي محمد بن عبد الله بن احمد التمرقذي ورايت  
في يده سبعة قلت له سمعت ابا بكر محمد بن علي التلمي الخداد ورايت  
في يده سبعة فقال نعم قال رايت ابا نصر عبد الوهاب بن عبد الله  
بن عمر المقرئ ورايت في يده سبعة قال رايت ابا الحسن علي بن  
الحسن بن ابي القاسم المتروفي به الصوفي وفي يده سبعة قال  
سمعت ابا الحسن المالك يقول وقد رايت في يده سبعة فقلت  
يا استاذ وانت الآن مع السبعة فقال كذلك رايت استاذي  
الجنيدي وفي يده سبعة فقال يا استاذ وانت الى الآن مع السبعة  
فقال كذلك رايت استاذي سري بن مغلس السقطي وفي يده  
سبعة فقال يا استاذ انت مع السبعة فقال كذلك رايت استاذي  
معروف الكرخي وفي يده سبعة فسأله عما سالتني عنه فقال  
كذلك رايت بشر الحافي وفي يده سبعة فسأله عما سالتني  
عنه فقال كذلك رايت استاذي عمر المالك وفي يده سبعة



فسأله عما سالتني عنه فقال كذلك رايت استاذي الحسن البصري  
وفي يده سبحة فقلت يا استاذ مع عظم شأنك وحسن عبادتك  
وانت الى الآن مع السبحة فقال لي شئ كنا استعماله في البدايات  
ما كنا نتركه في النهايات احب ان اذكر الله بقلبي وفي يدي  
ولسا في فلوله يكن في اتخاذ السبحة غير موافقة هؤلاء السادات  
والدخول في سلكهم والتماس بركتهم لصارت لهذا الاعتبار من اهم  
الامور واكد لها فكيف بها وهي مذكورة بالله تعالى لان الانسان  
قل ان يراها الا ويذكر الله وهذا من اعظم فوائدها وبذلك كانت  
يسمى بعض السلف رحمته الله ومن **فوائدها** ايضا الاستعانة  
على دوام ذكر الله تعالى كلما رآها ذكر انها آله للذكر فعادة ذلك  
الى الذكر فياخذ سبب موصلة الى دوام ذكر الله عز وجل **وكان**  
بعضهم يسميها جبل الوصل **وبعضهم** رابطة القلوب وقد اخبرني  
من اتفق بقوله انه كان مع قافلة في درب بيت المقدس فقام عليهم  
سرية عرب وجرده والقافلة جميعهم وجرده وفي معهم فلما  
اخذوا عما في سقطت سبحة من راسي فلما راوها قالوا هذا صاحب  
سبحة فردوا على ما كان اخذني وانصرفت سالما منهم فانظر يا اخي  
الى اهل الآلة المباركة الزاهرة وما جمع فيها من خير الدنيا والآخرة  
وما ينقل عن احد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عقد  
الذكر بالسبحة بل كان اكثرهم يعدونه بها ولا يرون ذلك مكروها

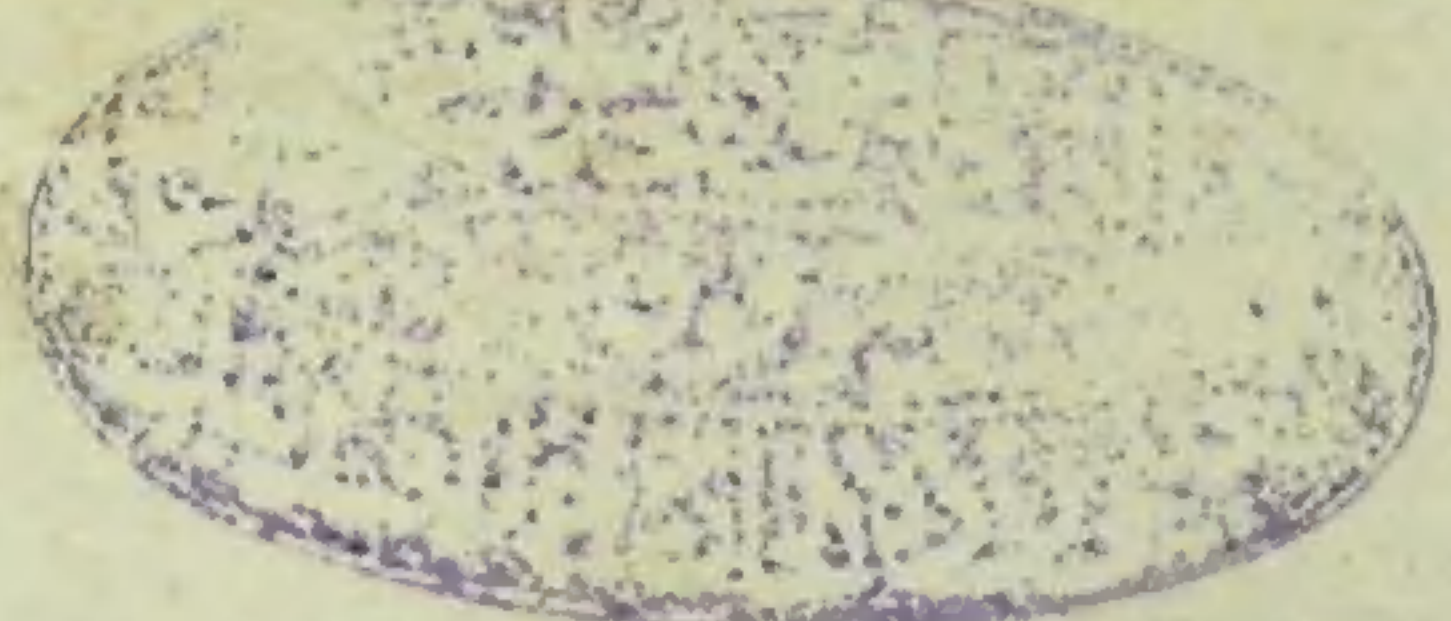
وقد روي بعضهم يعد سبيحا فليله اتعد على الله فقال لا ولكني  
اعد له والمقصود ان اكثر الذكر الممدود الذي به السنة الشريفة  
لا يخصص بالانامل غالباً ولو امكن حصره لكان الاشتغال بذلك يذهب  
لخشوع وهو المراد والله اعلم وقال حماد الدين المناري في سبحة  
ومظلومة التمثل بخلوها باللبيب فجمع من جهة  
اذا ذكر الله جل اسمه علمها بغيره من هيبته  
تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه و  
صلى الله على سيدنا محمد وآله  
وصحبه اجمعين

**هذا رساله ارشاد البريه في الكلام على النية لاصلاح الطوائف**  
لشيخ العالم العلامة العارف بالله تعالى سيدنا ومولانا  
الشيخ محمد بن محمد بن العابد بن سبط سيدنا ومولانا العارف  
بالله تعالى الشيخ نور الدين المرصفي نفع الله به  
واعاد علينا من بركاته والسليبات آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة العارف بالله تعالى سيدنا ومولانا  
 الشيخ محمد بن محمد بن العابد بن سبط سيدنا ومولانا العارف  
 بالله تعالى الشيخ نور الدين المصطفى نفع الله به واعاد علينا من بركة  
 والمسلمين **الحمد لله** على اصلاح الطويات وتصحيح النيات وضاعفة  
 الحسنات واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له بامرئ البريات  
 واشهد ان سيدنا وبقيتنا محمد عبد ورسوله سيد السادات  
 ومراد الارادات صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه ما دام است  
 الارض والسموات **اما بعد** فهذه مباني محترمة ورقوم محببة تسفر  
 معانيها عن عرايس اركان كانت مخدرة في الكلام على النية المعتبرة  
**سنتها** ارشاد البرية في الكلام على النية • لاصلاح الطوية  
**فاقول** وبالله المستعان • وعليه التكلان • قال الله تعالى واصبر  
 نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه والمراد  
 بالارادة هنا النية **قاله** في الجوهر النفيس **وقال** تعالى وما امرنا  
 الا لعبد والله مخلصين **وقال** تعالى قل كل يعمل على شاكلته **اعني**  
**قاله** في بستان الواعظين **وقال** تعالى يا ايها الذين اذقمتم الى الصلاة  
 احي قصدم القيام اليها والمراد النية لانها المقصد **وقال** صلى الله  
 عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ومعناه انما



صحة الاعمال وكالها بالنيات والاول اصح وهو مذهب الشافعي وجماعة  
 من الائمة كمالك واحمد وجهو اهل الحجاز لان الصحة اكثر لزوما للحقيقة  
 من الكمال فلا يصح وضوء ولا غسل ولا صلاة ولا صوم مثالا الا بالنية  
 وانما لكل امرئ جواز ما نوى يستثنى منه نية الولي عن الصبي في الحج فانه  
 يوضئه ويؤم عنه اذا اراد ان يطوف به والمسلم عند غسل زوجته  
 الذميمة عند طهرها من الخبث على القول بذلك وجح الانسان عن غيره وكذا  
 اذا وكله في تفرقة الزكاة وفوض اليه النية ونوى الوكيل فانه يجزيه كما قال الامام  
 الغزالي فان قلت اداء الدين وردة الودائع والاذان والتلاوة والادكار  
 وهداية الطريق واماطة الاذى عبادة ويصح بلا نية فالحديث اذا  
 عام مخصوص **قلت** قال بعضهم لا نسلم اولا صحتها بلا نية وتترك  
 ونسلمه فالنية ملازمة فان مؤدى الدين قصد براءة الذمة وهو  
 عبادة وكذا الودعة والاذكار والتلاوة والاذان لا ينفك تعاطيها  
 عن القصد وهونية والهداية والاماطة متردد بين القرية وغيرها  
 وتميز بالقصد والاعمال جمع عمل وهو حركة البدن كله او بعضه ويتجوز  
 عن حركات النفس فعلى هذا يقال العمل احداث امر فولا كان او فعلا بالمجاجة  
 او بالقلب لكن الاسبق الى الفهم اختصاصه بفعل المجاجة لا نحو النية  
 فساو الحديث الاقوال فان كان المراد من الاعمال في الحديث عمل الجوارح  
 لانه المعروف يومئذ فظاهر في عدم دخول فعل القلب او العموم فيكون  
 النية ونحوها من عمل القلب مخصوصا من العموم في انه لا يحتاج



الحنية وكذلك بعض التزوك ولو قلنا التزك فعل كترك الزنا او بالحق  
به من الفعل الموجود بالترك كغسل النجاسة فانه لا يحتاج الى نية  
وانما اعتبر بالاعمال دون الافعال لئلا يتناول افعال القلب كالخوف  
والرجاء وغيرها فانها متميزة بصورتها **والنبيات** جمع نية وروى  
بها مشيئة وقيل مخففة وجمعت باعتبار انواع العمل واصولها  
القصد وهو غرض القلب **وفي** الشرح القصد المقترون بالفعل ومحملها  
القلب عند الجمهور **وسياحبة** مساعاة التسان وحكمها التوجوب  
وزمنها المقارنة للفعل وكيفية تنوع بانواع العمل فالمتوضي  
ينوي فرض الوضوء والمغتسل ينوي فرض الغسل والمصل ينوي فرض  
الصلاة او تغلها ونحو ذلك **وشروطها** عدم تعليقها **والعلم** بالمتنوي  
من كونه فرضا او سنة الا ان يكون جاهلا يعتقد ان افعاله كلها  
سنة فلا يصح عمله **والمقصود** منها تميز العبادات على العادات  
او تميز مراتب العبادات بعضها عن بعض والباء في قوله بالنبيات  
يحمل ان يكون بالسبب او بالمصاحبة وينبغي على ذلك ان النبي  
جزء من العبادات او شرط والاصح الاول **وقال** صلى الله عليه  
وسلم لا عمل الا بنية **وعن** جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم يبعث الله الناس يوم القيمة على نياتهم **وعنه**  
صلى الله عليه وسلم ان الله لا ينظر الى اعمالكم ولكن ينظر الى قلوبكم  
ونياتكم **وقال** الطائي رضي الله عنه رايت الخيرانا جميعا حسن النية

وقال

**وقال** قتادة رضي الله عنه وفي قوله والصادقين صدقت  
نياتكم وفي الخبر انه مكتوب في التوراة انا الله لا اله الا انا اري  
دبيب النمل على الصفا واسمع حفيف الطير في الهوى واعلم  
ما في القلب واعطى العبد ما نوى **وفي** التوراة ما اراد به وجهي  
فقليله كثير وما لم يرده وجهي فكثيره قليل **وقال** تعالى في محكماته  
العزير يراون الناس ولا يذكرون الله الا قليلا قالوا قليل  
عملهم وان كان كثيرا **وقال** صلى الله عليه وسلم ان العبد  
ليعمل عمالا حسنة فتصعد بها الملائكة في صحن محتتمه فتلقى  
بين يدي الله فيقول القوا هذه الصديقة فانه لم ير بها وجهي ثم  
ينادي الملائكة اكتبوا له كذا وكذا فيقولون يا ربنا انه لم يعمل شيئا  
من ذلك فيقول الله انه نواه **وروى** عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال يوتي بالعبد يوم القيمة ومعه من الحسنات مثال الجبال  
الرواسي فينادي مناد من كان له على فلان مظلمة فليجي  
فليأخذ فيمحي الناس فيها خذون من حسنة حتى لا يبقى له من حسنة  
شيء ويبقى العبد حيران فيقول له ربه ان ذلك عندي كثيرا لم اطلع  
عليه ملائكتي ولا احدا من خلقي فيقول يا رب وما هو فيقول  
بنيتك التي كنت تنوي من الخير كتبت لك سبعين ضعفا **وروى**  
في الخبر ان عابدا من بني اسرائيل مر على كتيب رمل فتمنى في نفسه لو كان  
دقيقا وليشبع بني اسرائيل في مجاعه اصابتهم فاوحى الله تعالى



الحي بنّي بن انبياءهم قل لفلان ان الله عز وجل اوجب لك من  
الاجر مما لو كان دقيقا وتصدقت به **وروي** في الخبر انه يؤتى  
بعبد ويعطى كتابه يمينه في عرفه بالحق والعمرة والجهاد والزكاة  
فيقول العبد في نفسه ما عملت من هذا شيئا وليس هذا كتابي  
فيقول الله عز وجل اقرأه فانه كتابك عشت دهرًا وانت تقول  
لو كان لي مال الحجج ولو كان لي مال الجاهديت وعرفت ذلك  
وكله من نيتك انك صادق فاعطيتك ثواب ذلك **وروي**  
انه صلى الله عليه وسلم قال اكثر شهداء امتي اصحاب الفريش  
ورب قاتل بين الصغين الله اعلم بنيت **وروي** عن انس  
رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قال لما خرج في غزوة تبوك ات  
في المدينة اقواما ما قطعنا وادنا ولا وطننا موطئا يغيب الكفار  
ولا انفقنا نفقة ولا اصابنا غصنة الا شربنا في ذلك وهم بالمدينة  
قالوا وكيف ذلك يا رسول الله وليسوا معنا قال جسدكم العذر فتركوا  
بحسن النية **وروي** انه صلى الله عليه وسلم قال الناس اربعة رجل  
اتاها الله علما ومالا فهو يعمل بعلمه في ماله فيقول رجل لو اتاني الله  
ما اتاه لعملت كما يعمل فيها في الاجر سواء ورجل اتاه الله مالا  
ولم يؤته علما فهو يتخبط بجهله في ماله فيقول رجل لو اتاني الله مثل  
ما اتاه لعملت كما يعمل فيها في الوزر سواء **وروي** في حديث جشرون  
على قدر نيائهم **وروي** في حديث عمر رضي الله عنه من كانت الدنيا

بنية

نيت جعل الله فقره بين عينيه وفارقها ارفع ما يكون فيها ومن  
لكن الاخرة نيت جعل الله غناه في قلبه وجمع عليه ضيعته وفارقها  
**وروي** عن ابي هريرة رضي الله عنه من تزوج امرأة على صداق وهو  
لا ينوي اداها فهو زان ومزاد ان ديناه وهو لا ينوي قضاؤه فهو  
سارق **وروي** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول اغايقتل المقتلون على النيات **وروي**  
عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال منبر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من كانت له سريرة صالحة اوسية اظهر الله عليه منها  
ردا يعرف به **وقال** صلى الله عليه وسلم ماء رزق لما شرب له من  
شربه لجوع اشبعه الله ومن شربه لمرض شفاه الله ومن شربه  
لحاجة قضى الله حاجته **وقال** بعض السلف رتب عمل صغير تعظمه  
النية ورتب عمل كثير يصغره النية **وقال** عكرمة رضي الله عنه اذا نيت  
يعطى العبد على قدر نيته ما لا يعطيه على عمله لان النية لاريا فيها والعمل  
بخالطة الريا **وسئل** الفضيل قدس الله روحه متى يكون الرجل صالحا  
قال اذا كانت النية في نية والخوف في قلبه والصدق في لسانه والعمل  
الصالح في جوارحه **وقال** اهل الطريقة من اراد ان يؤدى فريضة  
يحتاج الى ثلثة اشياء قبلها والى ثلثة بعدها والى ثلثة فيها اما التي  
قبلها فالنية ورؤية التوفيق والعلم واما التي فيها فالمحضور  
واكمال الاركان والاخلاص واما التي بعدها فالشكر على التوفيق



والاستغناء عند التقصير والخوف ان لا يتبل **وقال** ذو النون  
رحمه الله انما دخل الفساد على الخلق من ستة اوجه **اولها** منعت  
النية بعمل الآخرة **والثاني** صارت ابدانهم رهينة لشهواتهم **والثالث**  
طول الامل مع قرب الاجل **والرابع** اثر وارضى الخلقين على رضى الله  
**والخامس** اتبعوا هواهم ونفذوا سنته صلى الله عليه وراى ظهورهم  
**والسادس** جعلوا قليل زلات السلف حجة لانفسهم وحبوا كثير  
مناقبهم **وروى** في بيد الجنيد قدس الله روحه سبعة فقيل  
له يا ابا القاسم انت مع تمكنك وشرfk تاخذ في ذك سبعة  
فقال نعم هو سبب وصلنا به الى ما وصلنا وشاهدنا  
عابونا لا نتركه ابدا **وقال** عمر بن الخطاب رضي الله عنه افضل الاعمال اداء ما افترض  
الله تعالى والورع عما حرم الله تعالى وصدق النية فيما عند الله  
تعالى **وكتب** سالم ابن عبد الله الى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما  
اعلم ان عون الله للعبد على قدر نيته فمن قمت نيته تم عون الله له  
وان نقصت نقص بقدره **وقال** اود الطائي من كان اكثر همت  
التقوى فلو تعلقت جميع جوارحه بالدين الردته نيته يوما  
الى نية صالحة والجاهل بعكس ذلك **وقال** الثوري رحمه الله  
كانوا يتعلمون النية للعمل كما يتعلمون العمل **وقال** الحسن انما خلد  
اهل الجنة في الجنة واهل النار في النار بالنيات **وقال** عيسى  
عليه السلام طوبى لعين قامت ولازمت بمعصية واشتهت

الى غير انهم **وقال** يوسف بن اسحاق تخلص النية من فسادها  
اشد على اهل العقل من طول الاجتهاد وبالنية تصح الاعمال وبفقدتها  
تفسد الاعمال **وروى** عن بلال بن سعد انه كان عباد الرحمن ان الرجل  
منكم ليقول قول مؤمن فما يدعه الله حتى ينظر كيف عمله فان كان قول مؤمن  
وعمل مؤمن وورع مؤمن لم يدعه حتى ينظر ما نوى فان صالحت  
النية صلح ما دونها وان فسدت فسدت ما دونها فعليك بالنية  
والاعتناء بها فان الله سائلك عن الاعمال والجنة لك اقرب  
في الاعمال اقوى من النية القصيدة الحسنة والقصد الصحيح في جميع  
الاعمال ومن ثم قال الجنيد قدس الله روحه بالقصد الصحيح تصل  
الى الله وذلك بالاخلاص في العمل لان العبد لو اخلص ولم يعمل كان  
مقيما على خلاصه ولو عمل ولم يخلص لم يقبل منه عمله ولهذا **ورد**  
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال نية المؤمن خير من عمله وعمل المنافق  
خير من نيته وكل يعمل على نيته يوول هذا الحديث على تاويله كثيرة  
**منها** ان يكون اخلاصه في عمله انفع له من عمله بلا اخلاص ونية  
المؤمن على ان قدرته زدت في عمله فلهذا خيره من عمله ونية  
الفاجر ان قدرته زدت في العمل فلهذا شر من عمله او معناه  
نية المؤمن في ارادة الخير والصلاح لجميع المسلمين والشفقة عليهم  
في دينهم خير لهم من الفضائل التي يعملها بخلاف الفاجر فانه لا ينوي  
للمؤمن خيرا او معناه نية تجرد عن العمل خيرا من عمل تجرد عن نية

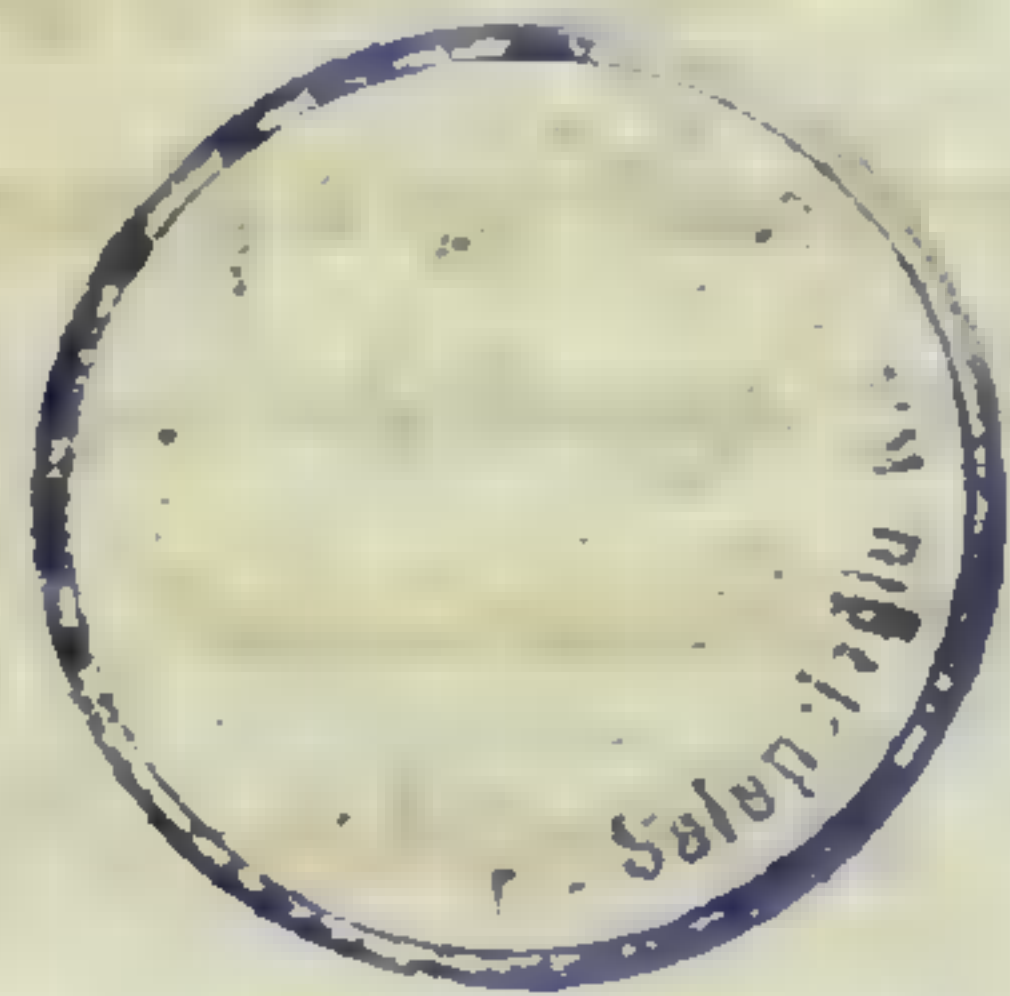


او نيته في كسبه للعدة والثقة على العيال والعفة خيره من عمله ونية  
الفاخر في فجوره شر من عمله او نية المؤمن في استقامته على الطاعة خيره  
من الطاعة ونية المنافق اصراره على نفاقه ومعصيته وذلك شر من عمله  
او معناه ان نية المؤمن سر وعمله السر افضل من العلانية او معناه  
ان نية المؤمن المحافظة على الطاعة بشروطها واماها وما يصحها  
خير من عمله المجرد عن ذلك لان المحافظة والمداومة على الطاعة خير من الطاعة  
من غير المحافظة **ففي الحديث** الشريف احب العبد الى الله تعالى دونه وفي الحديث  
الشريف لا يكمل اسلام المرء حتى يكون الله ووجهه احب اليه مما سواه فيلزم  
عليه استمرار نيته على الايمان الذي هو اتوجهته العمل فنية المؤمن حينئذ خير  
من عمله بخلاف المنافق **ودروى** البيهقي عن ابي رافع ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
وجه جيشا الى الروم فمزمحل من اصحابه يسمى رجل عبد الله بن حذافة  
فاسترو الروم فذهبوا به الى ملكهم وقالوا له هذا من اصحاب محمد فقال  
له الملك هل لك ان تستقر واشركك في ملكي وسلطان فقال له عبد الله  
لوا عطينتني جميع ما ملكك وجميع ما ملكته العرب على اتني ارجع عن دين محمد صلى  
الله عليه وسلم طرفه عين ما فعلت قال اذا اقتلك قارانت وذاك  
قال فامر به فصلب وقال للرماة ارموه قريبا من يديه قريبا من رجليه وهو  
يعرض عليه النصرانية وهو يابى ثم امر به فانزل شمشدعي بقدر صبت فيه  
ماء ثم اوقد عليه حتى احترقت شمشدعي باسرين من المسلمين فامر  
باحداهما فالتقى فيها وهو يعرض عليه النصرانية وهو يابى شمشدعي امر به ان يلقي

فيها فلما ذهب به بكى فقبل له انه بكى فظن انه يجزع فقال ردوه فعرض عليه  
النصرانية فابى فقال ما بك قال بكاني ان قلت هي نفسي واحدة تلقي  
التساعة في هذا القدر فتذهب وكنت اشترى ان يكون بعد ذلك شعرة  
في جسدي تلقي في هذه في الله قاله الطاغية هلاك ان تقبل رأسي  
واخلي عنك قال له عبد الله وعنه جميع اسارى المسلمين قال وعنه جميع  
اسارى المسلمين قال عبد الله فقلت في نفسي عدة من اعداء الله اقبل  
رأسه بخلي عني وعنه جميع اسارى المسلمين لا ابالي قال فدنا منه فقبل رأسه  
فطغى اليه الاسارى فقدم بهم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه واخبر بحيزه  
فقال عمر رضي الله عنه فحق على كل مسلم ان يقبل رأس عبد الله بن حذافة  
وانا ابداء فقام عمر فقبل رأسه فينبغي لمن اراد ان يعمل شيئا من الطاعات  
وان قل ان يستحضر النية ويصحبها بان يقصد بعمله وجه الله تعالى  
فقد قال تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ولا يخلوا  
جميع الاعمال من النية حتى اذا اكلوا وشربوا نام ان يقصد بذلك التقوى  
على طاعة الله او راحة البدن لينشط على الطاعة ويقصد بجماعة  
لزوجته وامته ايضا للاحقها واعفافها واعفاف نفسه وحصيل  
ذميمة صالحة توحد الله تعالى وتكثر هذه الامة الحميدة فقد قال  
صلى الله عليه وسلم تناكحوا الكاثروا فاني سميتكم باسم يوم القيمة  
فمن حرم النية ونقص صحتها حرم خيرا كثيرا فعليك بالمحافظة عليها  
والاخلاص فيها فمن وفق لذلك برحمة ربها وافرا ونال خيرا متواترا



متكاثراً من غير مراءٍ والله للوقوف لذلك **خاتمة** احسن مما قاله  
الحكماء العلماء ان النية هي الخطوة في القلب فلا يطلع عليها احد غير الله  
تعالى **وقال** اهل الكلام النية الارادة وانبعاث النفس لتحقيق  
الفضل جالاً ومآلاً **وقيل** النية سلم سلامة الاقوال والافعال  
**وقيل** النية ما لا يحيط به الحفظ النفسانية ولا يدخل فيه المراتب  
الانسانية **والنية** العزم والعزم اربعة فعل الشيء والعزم عليه  
**وقيل** النية روح والعمل جسم ولذلك لا اقدرة للعمل بدون النية **وقيل**  
النية اصل من اصول اعمال القلب وهي ملكوته  
والحمد لله اولاً وآخراً وصلى الله على  
سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم





توقیر ملت وقیع الیہ تمہا وفات النہ کلن من مدقہ

بلکہ ایک یورپ اور سنہ سنہ ہر الدین کدی جہانہ  
بہت قدم رسی اولان اونو نیچکائی

وقف دستور علی رضا

هذه رسالة كريمة في ترجيح تقليد الامام  
الا عظم على تقليد غيره لمن الامة  
للشيخ اهل الدين افضل للتأخرين  
وكان في وقت تحريرها قاضي  
العسكر بديار مصر كذا  
سمعت في بعض الافان  
رحمهم الله تعالى

حجة واسعة

٩ غابت لطيف لازم الحفظ.

ت مع ایله شهادت قبول اولان اشیا  
نسبه موت . قبول نکاح و وقف قضا  
طهور قضیه و تخلف اولندی منکر  
بود و در عین ایله قضا عدا بد آینه قضا  
نکاح و بیعت و فی و ایلاء و رق و نسب  
لعان و حد و لامنکر او لیحق مولا  
شهادت ایستمه مسلمانکث او ستنه کافر  
وصایت ایله نسبه قبول اولور شرعا

۲

72913



الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الغممة الخفية . وارشدها الى سلوك  
 طريقه العلماء الخفية . وجعلني لمن عرف مراتب دلة الشريعة  
 وكيفية دلالتها . وجنبني على الغصب لمجهل كان قرون شهد  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . بخيريتها وعدتها . والقلوة والسلام  
 على سيدنا محمد النبي الاي المبغوث الي الناس كافة بشيرا ونذيرا  
 وداعيا الى الله تعالى يا ذنه وسراجا منيرا . وعليه وامعا به  
 وعترته الذين اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا **اما بعد**  
 فان الزمان لما انتهى الي وقت تضعف فيه اركان رباع العلوم وتقعقع  
 فيه نيران نفاق المعلوم . وظلت غايتهما عن اسامة ابي الشبلين . حتي  
 ضبح علي مذهبي الاقدمين . وراع ادعاء ان ابا حنيفة الذي هو اقدم  
 المجتهدين لم يعرف احاديث البخاري وخالف حديث سيد المرسلين  
 صلى الله تعالى عليه وسلم . وكان ذلك موها لو هن مذهبه عند  
 ضعفاء اليقين . اشار الي بعض الاخوان الذين هم بمنزلة الانسان للعين .  
 والعين للانسان . ان اكتب رسالة تقوي اعتقاد ضعفة الخفية في مذهب

امامهم ونعرف ما الناس عليه في غالب البلدان من الاحتياج الي مذهبه  
 من خلفهم وامامهم فكثيرا مشتغلة علي مقدمة ومقصود وخاتمة  
**اما المقدمة** فهي بيان سبب ترجيح تقليده علي غيره وفيها مباحث  
**اما الفصل** فهو ما اشهر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال خير القرون قرني الذين اتا فيهم . ثم الذين يلونهم ثم  
 يفتشوا الكذب فان فيه دلالة علي خيرته التابعين . ولم يكن ذلك  
 الا لعلمهم باحوال الدين . واتباع ما ورثوه عن سيد المرسلين . صلى  
 الله عليه وسلم من علم الكتاب والسنة . واتا الصحابة الطاهرين  
 وجدتهم في التميز عما يتوقف عليه الناس وشدة تحفظهم عما يوجب  
 الحرج والالاس . وفرط تحرزهم عن تغيير ما يجدونه من الحق  
 وعن الحاق غير الحق بالحق . وكان ابو حنيفة رحمه الله تعالى اماما  
 صادقا وقعيما فابقا عالما بالكتاب والسنة . سالكا محجة  
 اهل السنة . متبعيا للنبي صلى الله عليه وسلم فيما امر به ونهى  
 ذاك صواب علماء انقياء لامر اهل البدع ولا من اهل الهوى مجتهدين .  
 بذلوا وسعهم في تحقيق الحق فيما عن المسائل جل اودق . ومن شهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم بخيرا وولي بتقليد مجتهديه من غيره **اما الفصل**  
 فلنقدمه واختصاصه بتدوين علم الفقه واشتصاصه فانه قدس  
 سره صورا لمسائل واجاب عنها واوضح الاسباب والعلل وبني عليها  
**حكى** ان بعض الشافعية دح في زمن المزي كان بعض من ابي حنيفة



رح فبلغ ذلك المزي فقل له مالك وامر اسلم له العلماء ثلثة ارباع  
 العام وهو لا يسلم لهم رُبْعَهُ فقال الرجل كيف ذلك يا امام فقال العلم  
 نصفه سوال ونصفه جواب فاما النصف الاول فقد اخضع به ابو حنيفة  
 رحمه الله لم يشارك فيه احد فاما النصف الاخر فهو يقول كذا لانه اصاب  
 في اجتهاده **وغير يقول المجتهد يخطئ ويصيب اصاب في بعض واخطأ**  
 في بعض فقد سلموا له ثلثة ارباع العلم كما ترى وهو لا يسلم لهم رُبْعَهُ  
 فتاب الرجل مما كان عليه ولعل هذا معنى قول الامام الشافعي رحمه الله  
 الناس كلهم عيال اي حنيفة رحمه الله في الفقه وتقليد الاقدم والاستنباط  
 اولى لانه هو الذي اخذ ما اخذ من الماخذ **وعرض عليهم بالاضراس والنواجر**  
 وغيره التقط ما سقط من الامنة ان سقط **وحارما افرط منه ان افرط**  
 وهذا امر بصرفه ذو والتحصيل فلا يحتاج الي دليل وتعليل وكفي  
 استنباطا وتبيينا بما اشده الحريري في مقاماته الذي حاز فضائل  
 السبق في مقالاته

### شعر

فلو قبل منكها بكيك صباثة • بسعدك شفيت النفس قبل الشتم  
 ولكن بكت قبلي فهيج بي البكاء • بكائها فقلت الفضل للمتقدم  
**المبحث الثاني في فضل اجتهاده اعلم** اذا امة اذا اختلفوا في مسألة  
 على قولين واستفترخا فانه على ذلك لا يجوز لاحد بعد ذلك ان يحدث  
 قول ثالثا عند عامة العلماء واما قبل الاستقرار فهو جازر بلا خلاف  
 وابو حنيفة رحمه الله اجتهاد قبل استقرار المذهب وصار اجتهاده

محله فكان جازرا بلا خلاف ثم من اجتهاد بعد ذلك فانه اجتهاد بعد استقرار  
 المذهب وذلك لا يجوز عند اكثر العلماء كما مر وكان جازرا بلا خلاف  
 فهو افضل مما كان متخلعا فيه والمنازع مكابر وقد صرح ابو بكر الرازي رحمه  
 الله في شرح لثا والطحاوي ان اجتهادا من اجتهاد بعد الي حنيفة رحمه الله  
 غير معتد به وتقليد افضل افضل ان لم يكن واجبا فان بعض العلماء ذهب  
 الي تقليد افضل متعين **المبحث الثالث في قوة اجتهاده لم يستدل**  
 ابو حنيفة رحمه الله علم حكم مشيئة بغير الكتاب مادام الاستدلال بالكتاب  
 ممكنا ولا يخفى دلالة ذلك على قوته في معرفة الكتاب وميله الي المقاطع التي  
 انتفى عنه التناقض والاختلاف **قال** الله تعالى ولا يتبدلون القرآن  
 ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا • ولم يستدل بالحدوث روي  
 عن يحيى بن نصير قال سمعت ابا حنيفة رحمه الله قال عن نزي صناديق من  
 الحديث ما خرجت الا اليسير منها اراد ما سالم عن السخ والمعارضة وروي  
 عن اي بن يوسف رحمه الله انه قال حفظت عشرين الف حديث منسوخ ولا بد  
 لها من النسخ فاين انضاف من يتقي حق ابا حنيفة واصحابه رحمهم الله  
 لم يبلغهم ما اورد البخاري في صحيحه هل ذلك الاربع ونقص باطل بغوطة  
 بالله تعالى والذي يقتضي منه المحب حال هو لا في قلة انصافهم وخرجه عنهم  
 واعتناهم ان البخاري وحصل ما حصل من الحديث بما اهتموا حنفيون كلهم  
 ثم انهم يتقون الحديث عنهم فذلك دليل واضح على ان الاحاديث التي  
 جمعها البخاري كانت عند الحنفيين موجودة لكنهم كانوا علماء راشرين يسمون



البخاري محمد بن اسمعيل العضاض ذكره صاحب المحيط علموا الناس والمنسوخ  
 فلم يملوا بما ثبت عندهم نسخة وكان ابو حنيفة رحمه الله رجلا كثير  
 الاعتناء بالاخذ بالحديث حتى جاوز نسخ الكتاب بالحديث لقوة منزلة الحديث  
 وعمل بالمراسيل وقدمها على الراي وقدم رواية الجمهور على القياس وقدم قوله  
 الصحابي على القياس قال **نصرون محمد ما راينا رجلا اكثر اخذ الاصول من**  
**ابي حنيفة رحمه الله** واقام الاجماع فان ابا حنيفة رحمه الله لشدة رعايته لم  
 يجعل الاختلاف السابق مانعا عن الاجماع اللاحق واعتبر الاجماع الشكوي واقام  
 القياس فقد سلم له العلماء ظمهم حتى سمو اصحاب الراي قال **ما لك حين**  
**تسئل عن ابي حنيفة رحمه الله روايته رجلا لو ادعي ان هذه السارية ذهب**  
**لا قام بحجة ولا حجة في قوة دلالة ما ذكرنا على قوة اجتهاده عند من نظر**  
**الى الحق المبين وقد هدي الى صراط مستقيم اما المقصد** ففي ذلك  
 مسائل توجب تقليده فيها **المسئلة الاولى** في اهل البيت ابو حنيفة رحمه الله  
 الى ان الايمان هو التصديق بالقلب والافعال باللسان فمن صدق محمدا  
 صلى الله عليه وسلم بقلبه **فانما هو من عند الله تعالى** واقرة بلسانه فهو مؤمن  
 والاعمال هي الصلوة والصوم والزكاة والحج غير داخله فيه وذهب الشافعي  
 رحمه الله الى انها داخله فيه ويلزم من ذلك ان من ترك الصلوة والصوم او منع  
 الزكاة وترك الحج لا يكون مؤمنا لان الكل ينتفي بانتفاء جزئية بالاتفاق فيكون  
 في النار خالدا مخلدا ولا يخفى ضرورة وبطلانه بالاحاديث الدالة على من قال **لا اله الا الله**  
 دخل الجنة فلو لا مذهب ابي حنيفة رحمه الله لكان كل مؤمن ترك

فعلا من الاعمال المذكورة انما كافرا تطلق امراته وبوطيها يكون زانيا  
 وبطل حجه وجهاده **المسئلة الثانية في الطهارة** قال ابو حنيفة  
 رحمه الله يجوز الاغتسال والوضوء بما سخن بالروث والاختباء ونحوهما  
 وقال **الشافعي رحمه الله** لا يجوز فلو لا مذهب ابي حنيفة رحمه الله  
 لم ينظر احد ممن دخل جامعات هذه البلاد كلها ابدا واذا لم ينظر لم يصح صلاة  
 ولا يجوز مس المصحف بيده ولا يجوز دخوله في المسجد ولا يجوز قراءة القرآن  
 واذا زال صلوته زال ايمانه ولزم ما ذكره في المسئلة الاولى **المسئلة**  
**الثالثة في القلوة** قال ابو حنيفة رحمه الله من نوى بقلبه صلوته  
 يصليها جازة حلالة وان لم يذكرها باللسان وقال **الشافعي**  
 رحمه الله لا يجوز ما لم يكن الذكر باللسان للقلبي واكثر الناس عاجزون  
 عن ذلك باغترافهم والذي يدعي على مقارنته يدعي ما يره صريح العقل  
 لان اللسان ترجمان ما يخلو بالقلب والمترجم عنه سابق قطعاً على اللغزوف  
 الملفوظ بهما في النية منطبقة في اجز الزمان وهي منقضية منصرمة  
 لا يتصور مقارنتها لما يكون قبلها واذا فرجيز الصلوة انتفي جز الايمان  
 والكل ينتفي بانتفاء الجز كما امر **المسئلة الرابعة** في الصلاة  
 قال الشافعي رحمه الله قراءة الفاتحة في الصلوة ذكر وكذلك كل شدة من  
 الشدات الاربع عشرة فان تركت واحدة منها بطلت الصلوة خلا والاي  
 حنيفة رحمه الله فلو لا مذهب ابي حنيفة كانت صلوة اكثر العالمين باطلة واذا  
 بطلت الصلوة على الدولم انتفي جز الايمان والكل ينتفي بانتفاء الجز كما تقدم



**المسئلة الخامسة في الصوم** قال ابو حنيفة رحمه الله اذا كانت نية الصوم مقارنته اكثر النماز جاز. وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز ما لم تكن النية من الليل والخرج فيه مكشوف لا يفتع فان من قام في سفره بعد الصبح وافاق من الاعما ونه في الصوم لا يجوز عنده وفي يوم المشك الخرج اعمر الزم لان النية من الليل عن الفرض حرام ونية النفل عنه لغو نعم الخرج بالنسبة الى كل الناس وقد قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج **المسئلة السادسة في الزكوة** قال ابو حنيفة رحمه الله اذا دفع الزكوة الى واحد من الاصناف المذكورة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولعة قلوبهم وفي الرقاب والعاملين في سبيل الله واني السبل جاز. وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا اذا وقع الى ثلاثة انفس من كل واحد من الاصناف المذكورة وقد لا يوجد ذلك في بلد المكي فذكره الموقر والذوق مستغنية عما لا يوفق للاداء بعد فينتفي جاز الايمان والكل ينتفي بالتغايه فان توزع في ذلك لم يناف في لزوم الخرج البين المدفوع بالنقص كما تقدم والله تعالى اعلم **المسئلة السابعة في الحج** قال الشافعي رحمه الله اذا طهر شرط الصلوة الطواف وسر المرأة ينتقضها خلا فالابي حنيفة رحمه الله وعموم البلوي بمنى النساء طاهر لا يتركه كل من حج قال شيخنا العلامة شمس الدين الاصمعي في نوصات في الطواف زهاء عشرين اقل لا طوف عليه مذهب الشافعي رحمه الله سبعة اشواط فلم اقدر على ذلك فقلت ابا حنيفة رحمه الله فلو لا مذهب ابي حنيفة لعاد كل من حضر من الشرق والغرب

والجنوب والشمال بلا حج وفي ذلك من الخرج في هذه المسئلة الحنفية التمهلة التسمية البيضاء لا يجوزها اصلا واذا انتفى الحج انتفى الجزايمان والكل ينتفي بالتغايه **المسئلة الثامنة في المأكول** قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز اكل خبز في قرن او قد فيه الروث ونحوه وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز ولولا مذهب ابي حنيفة لما حل اكل خبز الديار المضرة الا في حالة المصلحة **المسئلة التاسعة في الملبوس** قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز للملبوس وسائر الجلود سوى الخنزير كالتمور والقنك والتجارب ونحوها وقال الشافعي لا يجوز وعلى هذا الاختلاف الصلوة فيها وعليها واذا لم يجز الصلوة فيها انتفى جزايمان والكل ينتفي بالتغايه جزية كما مر غير مرة وكذلك الركوب على سرج مقنط ومذهب والجلوس على مقعد حديد وموئاف لقوله صلى الله عليه وسلم اتاكم بالملة الحنفية التمهلة التسمية البيضاء **المسئلة العاشرة في الحسل** قال ابو حنيفة رحمه الله من حمل سلاخا غلافه بلغاري او لبس خفا بلغاري او غلق من صامته كعبا بلغاري جازت صلاته وقال الشافعي لا يجوز واذا لم تجز انتفى الايمان على ما تقدم **المسئلة الحادية عشر في النكاح** قال ابو حنيفة رحمه الله نكاح المسلمين بحضور شاهدين فاستعين بضعين وقال الشافعي لا ينعقد الا بحضور شاهدين عدلين او مستورين في روايته فلو لا مذهب ابي حنيفة لم ينعقد نكاح المسلمين بالشهود الجاهلين والباكين لم ينعقد يشتركون شركة الصنایع وبنينا ولون الاجرة بها وذلك حرام والاعترا على الحرام كبيرة فسق ظاهر وباهر وحالهم في غير



ذلك واضحة لا تحتاج الى بينة فضلا عن الدليل ولما مررت انتقاء  
 اقترب الذكر للسالك بالقلبي وذلك يعني الى انتقاء الصلوة التي هي  
 جزا الايمان على ما تقدم **السبيل الثامنة عشر ايضا في النكاح**  
 قال ابو حنيفة رحمه الله الحامل بخفي ولا اكتمه لمدة الحمل سنتان  
 وقال الشافعي رحمه الله الحامل بخفي واكثر مدة الحمل اربع سنين ويلزم  
 من ذلك ان ذات الاقراء اذا طلقت لا تنقض عدها الى اربع سنين  
 لجواران تكون حاملا ولا تكون الحيض دالة على براءة الرحم حتي تنقض  
 اربع سنين على انه مخالف لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن  
 ثلاثة قروء وفي ذلك من النساء ما لا يخفى **السبيل الثالثة عشر في**  
**المعاملات** ثبتت المعاملات بشهادة مستور الحال عتد ابو حنيفة  
 رحمه الله خلافا للشافعي رحمه الله فلو لامذهب ابو حنيفة رحمه الله  
 لصلحت اموال الناس وحقوقهم **السبيل الرابعة عشر في البيع**  
 قال ابو حنيفة رحمه الله يجوز بيع المعاملات وقال الشافعي رحمه  
 الله لا يجوز وعامة الناس في عامة البلدان يبيعون ويشترون معا طاعة  
 بلا ايجاب وقبول في المقيمين والخسنيين فلا يثبت لهم المالك في المشتري  
 فلا يجوز الانتفاع به والانتفاع به مضرا فتق لا محالة وفيه سعي  
 لازالة العقد المزمع بين اظهر المسلمين في الاغلب **السبيل الخامسة**  
**عشر في القضاء** قال ابو حنيفة رحمه الله اذا وقع من السلطان كثيرة  
 او اصر على صغيرة لتبريد وقال الشافعي رحمه الله ينعزل ويؤسار

ذلك

ذلك لا يخفى والتنبية عليه يورث تامة الاشكال امثال ذلك في المسائل  
 كثيرة يطول ذكرها فلنقتصر على هذا فمن لم يستغن بمصباح لم يستغن  
 بمصباح فانظر ايضا الشفيق الرقيق هل كان حال هذا الامام مضد اقا  
 لقول الشافعي رحمه الله الناس عيال في حنيفة رحمه الله في النكاح او لا اظا لك  
 الا تصدق ان لم تكن بمن قيل فيه **شعر**

اذ لم يكن للمزعج صحبة • فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر •  
 ولعل الذي يعضون من ابي حنيفة رحمه الله ويضعونه من مقداره ويريدون  
 ان يحفظوا امارع الله تعالى من مناره • منابذة الحق الا يبلج • وريفا  
 عن سوا المنهج • لا يبعدون عن جزا استمار حين بقي الخور نقي للنفاس  
 حيث وضع القصور والمباني واوضح طرق الاسباب والمعاني فاحذرُوا  
 بمذهب في الايمان والطاعات والظهارة والاركان من العبادات  
 وفي المأكول والملبوس والمعاملات وفي النكحة والقضاء والحلاقة  
 والشهادات فلم يكتسبوا عن مذهب في ذلك اينما وجهوا ولم يفارقوا الله  
 اقواله حيث ساءروا ثم انهم بعد ذلك يحمدون فضله ويدفعون خضاه  
 ويذهبون عن توقيره واكرامه وينكرون ما يحب من تعظيمه واحترامه  
 فهو معهم في ذلك على امثال السائر الشعير يوكل ويديم ولعمري ان ذلك سبب  
 للثواب بعد مماته مضافا الى ماله من حال حيوته ادخله الله تعالى في رضوان  
 واسكنه بحوضه جنانه انه مأمور واكرم مسئول **واما الخاتمة**  
**في النعريين بما يعترض من وضع هذه الرسالة ايضا الملك ايدك الله**



وخلد ملكك • وانه دولتك • ونصرا نصارك • وحذرك اعدائك • ونور  
بصيرتك • ان تنظر بصيرة الصائب • وذهنك الثاقب • وخاطرك البقضان  
وانتباهك العجيب الشان • ان مثل هذا المذهب الذي هو المقتدي في  
اصول الشرايع وفروعها على ما تغذيرها في المسائل المذكورة • وعليه علماء  
العالم وسلاطين الهند والسند • وخراسان وتركستان • والعراق  
ودشت فيجاق • وبلاد يونان • وازر بيجان • وامراوهم وخالب امرا الديار  
المصرية في الحال • والماضي مدة دولة التوك الذين هم بين امراء العالم  
في المراكب كالشمس والقرنين الكواكب هل يحجب تغليبه اوله فان لم ترد  
ذلك واجباله انجيل من العقل الرجيع والفكر الضحيح • ان لا يعتقده انه  
افضل من غيره • والله الموفق والمعين

والامتضام بحبله المتين • وهو

حسبا ونعم الوكيل والحمد لله

رب العالمين •

لتمين

تم

كتاب الرسالة النصيبية في منهج علم الحنفية

تأليف الشيخ الامام الاجل قدوة العلماء

ممنز الحلال من المهر

زين بن نجيم الحنفية سقى الله تعالى

من جملة جمع اوله

انظر لطف الله

بنايت

بسم الله الرحمن الرحيم  
سبحان المنزه عن الاشياء والنظاير • والحمد لله المنفضل  
بغفران الصغائر والكباير • ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم  
بما في الضماير • والله اكبر من ان يضاق اليه سمته حديث او يخالط باشارة  
مشيرا وعبارة غاير • ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر  
والصلوة والسلام على رسول المنسب اليه جميع الفضائل والمفاخر •  
المذكور في كتاب الله تعالى باشتواف الاسماء واللقاب والنعوت والمآثر  
وعلي له الطيبين الامثال وقصبة النجوم الزواجر • وبعد فيقول العبد  
الضعيف احمد بن نجيم الحنفية ان والده الشيخ الامام العالم العلامة الحجة  
البحر الفهامة • وحيد دهره • وقرب يحصره عمدة العلماء العاملين وقدوة  
الفضلاء الماهرين خدام المحققين والمفتيين • كشاف المشكلات  
والمعضلات طراز اهل الملة والدين • اما من اهل الفقه والاصول  
وارث علوم سيد المرسلين • من خصة الله ما وفره من العلي



وأوتي من الفضائل العظيمة والعلمية بالقدر حين الرقيب والمعلي ولم  
يترك في حوزة المكارم السنية مكانا لابي وخوله قول من قال لقد  
ذلت له سبل المعاني وفاق الخلق طرما لبيان من كان له الفقه طبعيا  
لا وضعيا وخفيا • لا اضافة ثماره في التدريس والافتاء • **وليلة**  
في التاليف والمطالعة ولقد قال في بعض مؤلفاته هذا ان الفقه اولا  
نكون طال ما اشرت فيه عيوني وعملت بدي اعمال الجذ ما بين بصريما ويدي  
وظفوني ولم ازل في زمن الطلب اعني بكتبه قدما وصدنيا واسعي في تحصيله  
ما جرم منه سعيا حثيثا الى ان وقعت منها على المغم غير واحطت بغالب  
الكتب الموجودة في بلدنا القائمة مطالعة وتاملا بحيث لم يفتني الا القدر  
اليسير انتهى كلامه رحمه الله فلم تكن فضله الا له ولم يكن يصح له الا له  
ولو رامها احد غيره لزلزلت الارض وزلزالها ولو لم تطعه نباحت •  
القلوب لما قيل الله اعلمها واني لا استطيع كنه صفاته ولو ان اغضكا  
جميعا يتكلم هو المرحوم الشيخ زين بن المرحوم ابراهيم بن المرحوم نجيب  
الحنفى نعم الله برحمته ورضوانه واسكنه فسيح جناته وقدس روحه  
وفتح في غيبه مراحمه وافاض عليه من سمايا رحمة وعفائه واسكنه  
الفرحوس الاعلى من خلي جناته وبلغه المقام الاسمي الاسني بجاه محمد  
واله وعفوله ولولاديه ولا حيا به وتلامذته واخوانه من المسلمين  
والمسلمات المين **وقد الف** رسائل ووقايح وحوادث في فقه مناهج  
الحنفية من ابتداء امره الى ان قضى الله امره محتاج اليها في زماننا وغالها

وقعت

وقعت بين يدي القضاة مشايخ الاسلام فيطلبوا منهم الجواب عن المسئلة  
يوضحها لهم في رساله فيقع ذلك عندهم موقفا حسنا وهذا مع وجود اشتغاله  
بالتدريس والافتاء والتاليف كشرح الكز المشي بالبحر الرائق شرح  
كفر الرائق يبلغ مائة وخمسون كرايس وصال فيه ان كتاب الدعوى وكتاب  
الاشياء والنظائر المشتمل على سبعة فنون الفرقة في نوعة لم يستوي  
مثله وكتاب شرح المنار المشي بفتح الفغار شرح المنار وكتاب  
لب الاصول مختصر تحرير الاصول لابن الهمام وافق اسمه مستماه والغايد  
الزينة في فقه الحنفية وصل فيها الى الف قاعدة واكثر ليس لها نظير في  
الفقه وتعليق الهداية بعض كرايس من البيوع كنبه وقت اقرائها في المدر  
الصرى غمينة حين كان مدرسا بها وحاشية على جامع الفصولين جده  
القاضي في بعض كرايس نحو العشرة وغير ذلك مثل الفتاوى جمعها نحو  
سواله واكثر ورثتها على ترتيب الكتب ليستهل الكشف عنها من الطائفة  
الى الغايد وسميتها الفتاوى الزينة في فقه الحنفية فاروق بعون  
الله تعالى ان لحد ما نحر بصدده في بعض كرايس على ترتيب ما يفهم  
ليستهل الكشف عنهم بعد تسميتهم بالرسائل الزينة في مذهب الحنفية •  
لشبهته الى المؤلف وكان ذلك بعد وفاة المرحوم في شهر شعبان **وتاريخ**  
وفاته المرحوم صبيحة يوم الاربعاء ثامن رجب الفرد سنة سبعين وثمانية  
**فاقول** وبالله المستعان والمعين عدة الرسائل اربعون خلا عن رسائل  
كثيرة احدثهم قضاء العساكر ولم انقلهم فنحصرهم ليستهل الكشف عنهم



**الاولى رسالة** في المياحة المتعاقبة بالخير الباقي في جوار الوضوء من الفساق **ورسالة**  
 في الافعال التي تنفع في الصلوة على قواعد المذهب الاربعة **ورسالة**  
 في اخراج القاضي والامام الوظائف بغير سبب المستمارة بالقول  
 التي في الرد على **ورسالة** في التوكيل العام المستمارة بالمسئلة الخاصة في  
 الوكالة العامة **ورسالة** في رفع الغشاء عن وقتي والعقود والغشاء  
**ورسالة** النخبة المرضية في الاراضي المعترية **ورسالة** في الطلاق  
 المعلق على البراء هل يكون رجعي او يان **ورسالة** في طلب اليمين بعد الحكم  
 المالكى البراء العام **ورسالة** في تحريم النكاح في مسئلة الاستبدال **ورسالة**  
 فيما ضبطه اهل النكاح في خبر الفصل **ورسالة** في بيان الرشوة واقسامها  
**ورسالة** في الكنايس المعترية **ورسالة** في اقامة القاضي لتفريغ المنفذ  
 بلاد دعوى احمد **ورسالة** في دخول اولاد البنات تحت لفظ الولد والاولاد  
**ورسالة** فيما يستفاد من الحقوق وما لا يستفاد **ورسالة** في حكم الاقطاعات  
 الديوانية **ورسالة** فيمن يتولى الحكم بعد موت الباشا **ورسالة**  
 في السفينة اذا غرقنا وانكسرت **ورسالة** حايوبك رحمه الله **ورسالة**  
 في شيخ الغورية واولاده **ورسالة** في الوقف على الذرية الواقعة مع الشيخ  
 سري الدين **ورسالة** في نكاح الفضولي **ورسالة** في متروكة التسمية عمدا  
**ورسالة** فيما نسمع فيه الشهادة حسبه **ورسالة** في تعليق طلاق المراتين  
 بتطبيق اخرى **ورسالة** في صورة دعوى في الاستبدال **ورسالة**  
 في صورة بيع لا وجه الاستبدال **ورسالة** في مان المعاصي كبايرها وصفا

**ورسالة** في التناقص في الدعوى **ورسالة** في الاستصحاب **ورسالة**  
 في المنهات بالصدقة **ورسالة** في المرتبات في الاوقات **ورسالة** في صورة  
 فتح الاجارة الطويلة **ورسالة** في الحكم بالموجب بلاد دعوى من احد  
 في الخراج اهل المتبوض خراج

السنة الماضية

اوستند

تم

**رسالة في المياحة تسمى الخير الباقي في جوار الوضوء**

من الفساق تليف الشيخ الامام العلامة

الشيخ زين بن نجيم رحمه الله

بقائي عليه

امين

تم

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي نزل من السماء ماء طهورا بفضله وجعله مزيلا  
 للاحداث والاحباط بطبعه وازال هذا الوصف عن بنغيير  
 وصفه احمد علي نعمه وقضاه واشكره على ما اولانا من دينه  
**واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له في حكمه واشهد ان محمدا**  
**عبدك ورسوله افضل خلقه صلى الله عليه وسلم وعليه وصحبه**

1291/5  
 811/3  
 1300/2



عَدَدُ خَلْقِهِ وَرَضِي نَفْسَهُ وَزِنَتْ عَرْشُهُ **وَقَالَ الْعَبْدُ**  
الضَّعِيفُ زَيْنُ بْنُ جَيْمٍ الْحَنْفِيُّ لَمَّا كَثُرَ الْكَلَامُ فِي سَبِيلَةِ الْوُضُوءِ مِنَ الْفَسَادِ فِي  
الصَّغَارِ الْمُتَوَعَّدَةِ بِالْمَدَارِسِ بَيْنَ الْحَنْفِيَّةِ فِي عَقْرَتِنَا سَأَلَنِي بَعْضُ الْأَخْوَانِ  
أَنْ أَكْتُبَ رِسَالَةً فِي الْمِيَاهِ فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى وَجَعَلْتُ مَا يَنْتَسِرُ  
جَمْعُهُ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الْاِحْتِضَارِ **وَسَمَّيْتُهَا الْخَبْرَ الْبَاقِي** فِي جَوَارِ الْوُضُوءِ  
مِنَ الْفَسَادِ **فَقَوْلُ** وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ **اعْلَمُ** أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمْ أَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوصَافِهِ بِالنَّجَاسَةِ لَا يَجُوزُ الطَّهَارَةُ  
بِهِ قَلِيلًا كَانَ الْمَاءُ أَوْ كَثِيرًا جَارِيًا كَانَ أَوْ غَيْرَ جَارٍ **هَكَذَا** انْقَلَبَ لِاجْتِمَاعِ  
فِي كِتَابِنَا وَمَنْ نَقَلَهُ ابْنُ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ الْمَهَذَّبِ عَنْ جَمَاعَةٍ  
مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَهَا فَاتَّفَقَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْقَلِيلَ يَنْجِسُ  
بِضَادِ الْكَثِيرِ لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْعَاصِلِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ  
**قَالَ الشَّافِعِيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْبَيْنِ فَوْكَثِيرٍ وَافْهَوْ قَلِيلًا  
**وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ** رَحِمَهُ اللَّهُ فِي ظَاهِرِ رِوَايَتِهِ عَنْهُ يَتَغَيَّرُ بِهِ  
أَكْبَرُ رَأْيِ الْمُسْتَلِيِّ بِهِ أَنْ غَلَبَ عَلَى طَبْعِهِ بِحَيْثُ فَضَلَ النَّجَاسَةُ إِلَى الْجَانِبِ  
الْأَخْرَ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ إِلَّا جَارٍ **وَمَنْ** نَصَّ عَلَى أَنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ شَمْسُ  
الْإِيْمَةِ الشَّرْحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَبْسُوطِ **وَقَالَ** أَنَّهُ الْأَصَحُّ **وَقَالَ**  
**الْإِمَامُ الرَّازِيُّ** رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَحْكَامِ الْفِرَاقِ فِي سُورَةِ الْفِرَاقِ أَنَّ  
مَذْهَبَهُ صَحَابَانَا أَنْ كُلَّ مَا يَنْتَلِقُ بِهِ خِزَامُ النَّجَاسَةِ أَوْ غَلَبَ فِي الظَّنِّ ذَلِكَ  
لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ سَوَاءً كَانَ جَارِيًا أَوْ لَا **وَقَالَ** **الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ**

الكوفي رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَا كَانَ مِنَ الْمِيَاهِ فِي الْعَدْرِ أَنْ أَوْحَى مُسْتَقْعٌ مِنَ الْأَرْضِ وَقَعَتْ  
فِيهِ نَجَاسَةٌ فَظَرُّ الْمُسْتَقْعِ فِي ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ فِي غَالِبِ رَأْيِهِ أَنَّ النَّجَاسَةَ لَمْ تَخْلُطْ  
بِجَمِيعِهِ لَكَثَرَتِ تَوْضِئَاتُهَا مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَهُ فِي غَالِبِ رَأْيِهِ فِي أَصَابَةِ  
الظَّاهِرِ مِنْهُ وَمَا كَانَ قَائِلًا بِحَيْثُ الْعَالَمِ أَنَّ النَّجَاسَةَ قَدْ خَلَطَتْ إِلَى جَمِيعِهِ  
أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَالِبِ رَأْيِهِ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْهُ **وَقَالَ** **الْمُرُكُونَ** **الْإِسْلَامُ**  
أَبُو الْعَاضِلِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْكُرْمَانِيُّ فِي تَنْشِيحِ الْإِيضَاحِ وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ فِي تَجْدِيدِ  
الْكَثِيرِ وَالظَّاهِرُ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ عَشْرٌ فِي عَشْرٍ وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَمْ يَوْقِفْ فِي ذَلِكَ بَشْيَءٌ وَأَنَّهُ مَا هُوَ مَوْكُولٌ إِلَى عَلَيْهِ الظَّنُّ فِي ظُلُوصِ  
النَّجَاسَةِ **وَقَالَ** **الْمُحَاكِمُ الشَّيْبَانِيُّ** فِي الْكَافِي أَنَّهُ هُوَ جَمْعُ كَلَامٍ يَمُورُ **قَالَ**  
أَبُو حَنِيفَةَ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ يَوْقِفُ عَشْرَةَ فِي عَشْرَةٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ  
رَحِمَهُ اللَّهُ **وَقَالَ** لَا أَوْقِفُ فِيهِ شَيْئًا **وَقَالَ** **الْقَاضِي الْأَسَدِيُّ** **وَقَالَ**  
فِي شَرْحِ مَحْضَرِ الطَّحَاوِيِّ ثُمَّ لِحَدِّ الْعَاصِلِ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ أَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا  
هُوَ الْخُلُوصُ وَيُؤَيِّدُ أَنْ يَخْلُصَ بَعْضُهُ مِنْ جَانِبٍ وَلَمْ يَفْسَرْ الْخُلُوصُ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمُولِ  
**وَسَيَّلَ مُحَمَّدٌ** عَنْ حَدِّ الْحَوْضِ فَقَالَ مَقْدَارُ مَسْجِدِي قَدْ رَعَوَهُ فَوَجَدَهُ ثَمَانِيَةً  
فِي ثَمَانِيَةٍ وَبِهِ أَخَذَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ **وَقَالَ** يَتَضَرَّعُ مَسْجِدُ مُحَمَّدٍ فَكَانَ دَاخِلُهُ  
ثَمَانِيَةً فِي ثَمَانٍ وَخَارِجُهُ عَشْرًا فِي عَشْرٍ ثُمَّ رَجَعَ مُحَمَّدٌ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ **وَقَالَ**  
لَا أَوْقِفُ فِيهِ شَيْئًا **وَقَالَ** **مُعَرَّاجُ الْوَرَّاقِ** **الصَّحِيحُ** عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
لَمْ يَقْدِرْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَأَمَّا قَوْلُهُ مَا كَوَّلَ إِلَى خِلْفَةِ الظَّنِّ فِي ظُلُوصِ النَّجَاسَةِ  
مِنْ طَرَفٍ إِلَى طَرَفٍ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ لِأَنَّ الْمُغْتَابِرَ عَدَمَ وَظُلُوصِ النَّجَاسَةِ



وغلبة الظن في ذلك تجري مجرى اليقين في وجوب العمل كما اذا اخبر واحد  
 بتجاسة الماء وجب العمل بقوله وذلك يختلف بحسب اجتهاد الراي وظنه  
 انتهى **وكذا في شرح الجمع** والمحتمل وفي الغاية ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
 اعتبار غلبة الظن وهو لا يصح انتمى **وكذا في التبيين** وفي البنايع  
 فقالت ابو حنيفة الغدير العظيم هو الذي لا يختص بعصه الي بعض ولو  
 ولم يضره في ظاهر الرواية وفوضه الي راي المبتلي به وهو الصحيح وجه  
 لغيره الكرخي رحمه الله انتهى **وهكذا في كثير** من الكتب تثبت بمصداق  
 النقول المعتبرة عن مشايخنا المتقين من مذهب امامنا الاعظم وصيه  
 ابو يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهم فتعين المصير اليه **واما ما اختار كثير**  
 من مشايخنا المتأخرين بل ما منهم كما نقله قاضي خان ونسبه بعضهم  
 الي الشيخ من اعتبار العشر في المشرق فقد علمت انه ليس بمذهب اصحابنا  
 الثلاثة وان محمدا وان كان قد قدر به رجوع عنه **كما نقله الامير**  
 الثقة المتقدمون الذين هم اعلم بمذهب اصحابنا ولما كان المذهب  
 النقويين الي راي المبتلي به وكان الراي مختلفا بل من الناس من لا راى  
 له غير المتأخرون العشر في العشر ونسبوا علي من لا راى له لكن  
 لا ينقل الا بما صح من مذهب يدل عليه ما ذكره الامام الزاهد في الفتن  
 معلما بعلامة النون **فيل** لا يصر وفتت عندنا ان يجمع كتب كتاب  
 ابراهيم بن رستم وادب القاضي عن الخفاف وكتاب المجرى والنوادر من جهة  
 هشام بن يحيى بن نفعي منها فقال ما صح عن علي بن ابي طالب

محتمل

محتمل مرغوب فيه مريض به فاما الفتوى فاني لا ارى لاحد ان يفتي  
 بشي لا يفهم ولا يتحمل انقال الناس فان كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت  
 عن اصحابنا رجوت ان يسع الاعتماد وعليها في التواريخ انتهى وعلى تقدير  
 عدم رجوع محمدا رحمه الله عن ذلك التقدير فما قدر به لا يستلزم تقديره به  
 الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لما وجب ما استكثره المبتلي  
 فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل واحد  
 هذا من قبيل الامور التي يجب فيها على الامامي تقليد المجتهد اليه **اشارة**  
**المحقق** كمال الدين بن المصم في شرح الهداية ويوسيه ما في شرح الزاهد في  
 نقله عن الحسن واصححه ما لا يخلص بعض المال الي بعض بطن المبتلي به  
 واجتهاده ولا يباشر المجتهد فيه انتهى **فصل** من هذا ان التقدير بعشر  
 في عشر لا يرجع الي اقل شرعي يعتمد عليه **كما قال** محي السنة **واما ما**  
**صدر** الشريعة في شرح الوقاية عليه من قوله وانما قدر به بناء على قوله صلى  
 الله عليه وسلم من خفي يرا فله حوا اربعون ذراعا فيكون له حريمها من كل  
 جانب عشرة فمهم من هذا انه اذا اراد احران حريمها يرا بجمع لانه يجذب  
 الماء ويتصل بالماء في البيوت الاولى وان اراد ان يحترق بالوقع يجمع ايضا السراية  
 النجاسة الي البيوت الاولى ويحترق ما وما ولا يجمع فيما وراء الحريم ومنه عشر في عشر  
**فصل** ان المشرع اعطى العشر في المشرق في عدم سرية النجاسة حتي  
 لو كانت النجاسة تنسري بمكلم بالمتع انتهى فهو مردود ومن ثلثة اوجه  
**الاول** ما ذكره الشيخ تقي الدين الشافعي في شرح من لا يحرر البيوت عشر



من كل جانب قول البعض والصحيح انه اربعون من كل جانب كما عرف في باب  
**والثاني** ما ذكره بيقوت باثان قوام الارض اضعاف قوام الماء بقياسه  
 عليهما في مقدار عدم السراية غير مستقيم **الثالث** ان المختار المعتمد في البعيد  
 بين البالوعة والبعد بغزو الراجحة ان يعبر لونه او زججه او طعمه نتجسرا ولا فلا  
**هكذا في الخلاصة** وقناوي قاضي خان وغيرهما **وضح** في التثارة  
 حاشية ان اعتبار العشر في الشرع على اعتبار حال اذ اضمهم **والجواب** يختلف  
 باختلاف صلاحية الارض وزخاوتها فاذا عرفت هذا فاعلم ان الماء  
 المستعمل لم تذكر صفة في ظاهر الرواية ولهذا ذكر في الكافي الذي هو  
 جمع كلام محمد ان المستعمل لا يجوز الوضوء به وان لم يبين صفة من الطهارة  
 والنجاسة فلم يذكر ثبت مشايخ العراف خلافا بين اصحابنا وغيرهم  
 في صفة فقالوا انه طاهر غير طهور عند اصحابنا وغيرهم اثبت الخلف  
**وقد صرح المشايخ** روايته محمد انه طاهر غير طهور **خفي قال الزاهد**  
 في المجتبى وقد صحت الروايات عن الكل انه طاهر غير طهور الحسن  
 انتهى **وقال فخر الاسلام** في شرح الجامع الصغير المختار قلنا ما وموه  
 المذكور في غامه كتب محمد عن اصحابنا واختاره المحققون من مشايخ  
 ما وراء النهر **وفي المحيط** انه المشهور عن ابي حنيفة رحمه الله وفي سائر  
 الفتاوي والشروح وعليه الفتوى ثبت بهذا ان الماء المستعمل طاهر  
 طهور عند اصحابنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم وقد قالوا ان الماء المستعمل  
 اذا اخلط بالطهور يعتبر فيه الغلبة فان كان الماء الطهور غالباً

يجوز

يجوز الوضوء بالكل والاولا يجوز الوضوء **ومن** **تصريحه** لا مقام الربيعي رحمه الله  
 في شرح الكنت والعلامة سراج الدين الهندي في شرح الهداية والمختار في فتح التير  
 وهو باطلاقة يشمل ما اذا استعمل لما جازجاشم التي الماء المستعمل واختلف باطوار  
 وانعس في الماء الطهور او تضافه ويدل عليه ايضا ما في البايغ في الكلام على حديث  
 لا يبولن احدكم في الماء الدائم مما لفظه لا يقال انه نهي لما فيه من اخراج الماء من  
 ان يكون مطهرا من غير ضرورة وذلك حرام لانا نقول الماء القليل انما يخرج عن  
 كونه مطهرا باقتلاط غير الطهر اذا كان غير مطهر غالباً كما الورود واللين واما اذا  
 كان مغلوباً فلا الماء المستعمل ما يلا في البت ولا شك ان ذلك اقل من غير  
 المستعمل فكيف يخرج به من ان يكون مطهرا انتهى

فبين وقع في البيروقان على يدته نجاسة حكمية بان كان محدثا او جنبا او طائفا  
 او نفسا فعلى قول من لم يجعل هذا الماء مستعملا لا يخرج شي وكذا على قول من جعله  
 مستعملا وجعل المستعمل طاهرا لان غير المستعمل اكثر فلا يخرج عن كونه طهورا ما لم  
 يكن المستعمل غالباً عليه كما لو حلب اللبن في البيرة لاجماع او بالث فيها شاة عند محمد  
 ولو اخلط الماء المستعمل بالماء القليل **وقال**  
 بعضهم لا يجوز التوضي به وان اقل وهذا فاسد ما عند محمد رحمه الله ولا بد طاهر  
 لم يغلب على الماء المطلق فلا يغيره عن صفة الطهور **والثاني** انما عند هسا فلان  
 القليل لا يمكن التميز عنه ثم الكثير عند محمد رحمه الله ما يغلب على الماء المطلق  
 وعند هسا ان يستبين موضع القطرة في الاواني انما في هذا اصريح فيما قلناه  
 ويدل عليه ايضا ما في خلاصة الفتاوى حيث اغتسل فانتزع من غسله شي في يديه



لم يفسد عليه الماء يسيل فيه سبيلان ففسده

على هذا وعلى قول محمد لا يفسد ما لم يغلب عليه يعني لا يخرج عن الطهورة انتهى لفظه  
لم تنازع عن الحكم بصحة الوضوء في الساق الموضوع في المذاير عند عدم غلبته  
الظن بغلبة الماء المستعمل أو مساوأة ووقوع نجاسته في الصغار منها لأن الماء  
المستعمل هو ما لا في العضو وانفصل عنه ولا شك أنه قليل بالنسبة لما لم يستعمل  
إلا إذا تكرر الاستعمال زمانا وغلب على الظن أن الماء الطهور قليل في لا يجوز الظهور  
قد وجدنا فروعا كثيرة تخالف هذا ظاهرا في الكتب المشهورة فقد صرح  
قاضي خان في فتاواه أن لو صب ما الوضوء في يدي حبيبة راحة ينزع كل ما به  
وعند صاحبنا كان استنجي به كذلك وان لم يكن استنجي به على قول محمد لا يكون  
نجسا لكن ينزع منه عشرة ليصير الماء طهورا انتهى فهذا ظاهرا في استعمال  
الماء بوقوع قليل من الماء المستعمل في قول محمد محمد المذكورة في

المتون والشروح والله علي أن الماء يصير مستعملا عند تمسك بالاعتسال فيه

رجل نزل لطلب الله لو ليس بدنه نجاسته حقيقة فعند أبي حنيفة الماء والرجل نجسان  
وعند أبي يوسف علي خالها وعند محمد طاهر غير طهور والرجل لما طاهر مع أن  
الماء الذي لا بد منه في البئر أقل من غيره وقد جمعنا مستعملا لا فساد الضرورة

بالعين المعجمة لو أدخل الكف صار الماء مستعملا

ابن زيد  
الدبوسي في الأسرار في الكلام على حديث لا يوثق أحدكم منذ قال أن الماء المستعمل  
طهور لم يجعل الاعتناء فيه حراما طاهر غير طهور لأن المذهب عنده أن  
الماء المستعمل إذا وقع في ماء آخر لم يفسد حتى يغلب عليه بمنزلة اللبن يقع فيه

وقد مر ما يلا في بدن المستعمل يصير مستعملا وذلك القدر من جملة ما يغتسل فيه  
عادة فيكون أقل مما فضل من ملاقاته به فلا يفسد ويبقى طهورا كذلك ولا  
يجرم فيه الاعتسال إلا أن يحكم بنجاسته الغسالة فيفسد الكل وإن كان أكثر  
من الغسالة لقطرة يقع في جبالا أن محمد يقول لما اغتسل في الماء القليل صار  
الكل مستعملا بالاعتسال فيه رجل توضأ في طشت فشر

صت ذلك الماء في يدي يخرج منه الأكثر من عشرين دلو من ماء صب فيه  
عند محمد وعند أبي حنيفة راحة الله وأبي يوسف ينزع ما البير كله لأنه  
نجس عنه مما انتهى **في منية المصلي** وعن الفقيه أبي جعفر راحة الله تعالى  
لو توضأ في أجرة الغضب فإن كان لا يخلص عضه إلى بعض جاز وانفصل  
الغضب لا يمنع انفصال الماء بالماء انتهى فمفهومه أنه إذا كان الماء منضلا  
بعضه ببعض فإنه لا يجوز التوضي فيه **في الخلاصة** ولو توضأ  
في أجرة الغضب فإن كان لا يخلص وفي أرض فيها فروع منفصلة بعضها ببعض  
أن كان عشرين في عشرين جوار انتهى فمفهومه أنه كان أقل من عشرين لا يجوز التوضي  
فيه والأجرة لم تكن الشجر الكثير الملتف والمراد بهما ههنا البطيخة التي هي منبت  
الغضب **في الخلاصة ومنية المصلي** أيضا لو توضأ في حوض وعلى  
وجه جميع الماء الطويل أن كان تخال لو تحرك بغيرك يجوز أن يتغير ومفهومه  
أنه لو كان لا يتحرك الطويل بغيرك الماء فإنه لا يجوز فإن عدم تحركه  
بتحرك الماء يدل على أن كماله من التكلف والاستنساك بطح الماء بحيث  
يمنع أن تغال الماء المستعمل الواقع فيه مرة ذلك المحل إلى محل آخر فيحذف الوضوء



بما تستعمل والطالب نبت اخضر يعلوا الماء بعضه علي بعض وهكذا اكل  
يدل علي ان الماء بالوضوء مطلقا **قلت** اما ما ذكرته من عبادة قاضي  
خان للولي وفي مسئلة البير حيط ومن كلام الديوبندي ومن عبارة الخلاصة الاولى  
فكله مبني علي رواية ضعيفة عن محمد قابل بان الماء بصير مستعملا بوقوع  
القليل فيه من الماء المستعمل لا علي الصحيح من مذهب وسيظهر لك صدق هذه  
المقالة الصادقة بالبيننة العادلة **قال** في المحيط واذا وقع الماء  
المستعمل في البير فبهد الماء ويخرج كله عندي بوقوعه فيه لانه نجس  
وعند محمد لا يفسد ويجوز التوضي به ما لم يغلب علي الماء وهو الصحيح لان الماء  
المستعمل طاهر غير طهور فصارك الماء المغيد فاذا اختلط بالماء المطلق  
انتهى بلفظ **وقال العلامة** سراج الدين الهندي في شرح الهداية  
اذا وقع الماء المستعمل في البير لا يفسد عند محمد ويجوز الوضوء به ما لم يغلب  
عليه الماء وهو الصحيح كما لما المغيد اذا اختلط بالماء المطلق **وفي الحقيقة**  
يجوز الوضوء به ما لم يغلب علي الماء وعلي المذهب المختار وبعضهم قالوا  
لا يجوز الوضوء به بخلاف قول الشافعية مع ان كلامها طاهر عند محمد **والفرق**  
ان الماء المستعمل من ما البير فلا يستعمل في البول ليس من جنسه فيعتبر  
الغالب فيه انتهى كلام العلامة السراج رحمه الله فقد افاد ان بعضهم  
قالوا باستعماله بوقوع القليل وان الصحيح المختار انه لا يصير مستعملا  
ما لم يغلب عليه فهدى العبارة كسنة العمل وافضحت كل تخمين وحش  
**واما ما ذكرته عن قاضي خان** من صيرورته مستعملا باذنه

البند فهدا محمول علي الرواية الضعيفة القليلة بنجاسة الماء المستعمل لا علي  
المختار للفتوى لان ملاقاته الجسم للماء القليل يقتضي نجاسته لا ملاقاته  
الطاهر له وقد كشف عن هذا اختتام المحتجين كمال الدين بن الهمام في شرح  
الهداية حجاب الاستار فقال حوضان صغيران يخرج المائين احدهما  
ويدخل من الاخر فتوضا في ذلك جازاته جار **وكذا** اذا قطع الجاري  
فوقع من فوق وقد بقي جري الماء كان جازا ان يتوضا بما يجري في النهر  
**وذكر في قناوي قاضي خان** في المسئلة الاولى قال والماء الذي اجتمع  
في الحفرة الثانية فاسد وهذه مطلقا انما هو بناء علي كون المستعمل نجسا  
**وكذا كثير** من اشباه هذا **فاما** علي المختار من رواية انه طاهر غير  
ظهور فليحفظ الفرع علي ما ولا يغني بمثل هذه الفروع التي كلامه بلفظه  
**واما مسئلة** الاجمعة المذكورة في الخلاصة والمنية ففرع ايضا علي  
القول بنجاسة الماء المستعمل فقد صرح به شارح المنية العلامة محمد  
الشهرستاني لمير حاج الحلبي تلميذ المحقق بن الهمام فقال **وانما**  
الجواز لعدم الخلوص لانه لو كان يخلص بعضه لا يجوز لكن علي القول  
بنجاسة الماء المستعمل اما علي طهارته فلا يد الجواز ما لم يغلب علي طه  
ان القدر الذي يعترف منه لا يتقاه فرض مسح او غسل ماء مستعمل  
مستلوه او غلب عليه انتهى بلفظه فهدا صريح فيما قلناه من جواز الوضوء  
في الفساق **واما مسئلة الطهارة** المذكورة في الخلاصة والمنية فقال  
شارح المنية ايضا انه هذا ايضا بناء علي نجاسة المستعمل **وكذا** علي القول



بظهارته والحكم ما ذكرناه في السابعة من اعتبار غلبة الماء أو مياؤه **صريح**  
 في المسئلة ما لو نوضا في موضع الجند ماؤه قائم قالوا ان كان الجند رقيقا يكثر  
 بالتحريك لا يجوز فقال ثم هذا ايضا بناء على نجاسة الماء المستعمل اما  
 على طهارته **والجواب ما ذكرنا** في السابقات يعني ما قدمناه عنه وحمل  
 سرفوعا كثره على هذا النحو **فاذا** عرفت هذا تعين عليك القول بجواز  
 الموضوع في النسي في الصغار الموضوع في المدارس بالشرط الذي قدمناه •  
**ومن هنا** يعلم ان مقال من العرفان فهد المسائل على وجه التحقيق يحتاج  
 الى معرفة اهلين **المتقدم** اذا اطلعت الفقه في الغالب متفيدة بقبوله  
 ويعتبرها صاحب الفهم المستقيم الممارس للاصول والفروع وانما  
 يسكنون عنها اعتمادا على صحة فهم الطالب **الثاني** اذهت المسائل  
 اجتهادا يتعمقولة المعني لا يعبر الحكم فيها على الوجه التام الا بمعرفة  
 وجه الحكم النفي بنفي عليه وتفرع عنه والافتتحة المسائل على الطالب  
 ويجازر هذه فيها لعدم معرفة الوجه المبني **ومما اهل** ما ذكرناه  
 جاز في الحفاء العلق **هـ** ما ينسب الله تعالى جمعه في اقل من  
 نصف يوم على يد مولعها رحمة الله واحمد سبحانه ونفعنا الى اعلم  
 بالصواب واليه المرجع والمآب

وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعليه وصحبه

محمد بن  
 محمد

## رسالة القول النقي في الرد

علي المقري رحمه الله

مولانا

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي ينصر الحق ولو بعد حين ويظهر الصدق وينضم  
 الكاذبين وينشر العدل في الخلق ويتبع المبطلين والصلوة والسلام  
 على شرف المرسلين وعليه وصحبه اجمعين **وبعد** فهذه رتبة العلم  
 شريفة مختصرة مبينة اشتملت على نقل كلام المتقدمين من علماء الحق  
 فيما يتعلق من الوظائف والاسواق والسعي فيها وعزل القاضي لا رباها  
 بغير حجة وفي آخرها حجة مشتملة على مسائل مهمة حملي على تاليفها  
 مناسبت الى الحنفية في عصرنا من ما لم يكن قولنا لهم صحيحا ولا قديما  
 ولا حديثا انزاه عليهم من الاخرة لهم ولا راية بمذهبهم بحيث اذكي  
 ذلك الى استباحة الحقوق والمحرمة شاعرا ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم **وسمينتها** القول النقي في الرد المقري روي  
 صاحب المشارق معربا الى صحيح مسلم عن ابي امامة اياس بن ثعلبة  
 رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من اقطع حق  
 امرئ مسلم بيمينه فقد اوجب الله تعالى له النار وحرم عليه الجنة  
 فقال له رجل وانه كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قصيرا  
 من اراك بن الملك قوله حق امرئ يعمى منه متناول للحقوق

291



التي ليست بحال كحد الغدق ونصيب الزوجة وغيرهما التي  
بعمومه ان الوطائف من اقتطعها بغير حق كان له ذلك الوعيد ثبت لها  
حقوق محرمة كالاموال في قناواه مغريا الي رسالة  
ابي يوسف الي هارون الرشيد ليس للامام ان يخرج شيئا من يد احد الا بحوث ثابت  
معروف وتثبنا نكرة في سياق النفي فنعلم الاموال والحقوق واذا كان هذا  
في الامام فما بالك يا قاضي الذي ولاه السلطان ليحكم بالصحيح في مذهبه  
بالنسبة الي القوت الضعيف فلا ينفق قضاؤه به فكيف اذا حكم حكم بالجور  
والبراري في قناواه غاب المتعلم عن البلد اياما ثم رجع  
طلب وظيفته فان خرج مسيرة لسفر ليس له طلب عامضي وكذا  
اذا خرج واقام خمسة عشر يوما او اقل من ذلك لا بد منه كطلب  
القوت والرزق فهو عفوهم ولا يحل لغيره ان يأخذ حجرة ووظيفته  
عليها اذا كانت عينته مقدار شهر الى ثلاثة اشهر فاذا كان  
لغيره اخذ حجرة وظيفته وان كان في المصر ولا يختلف الي التعلم فان  
اشتغل شي من الكفاية المحتاجة كالعلوم الشرعية تخلص له الوظيفة  
وان نزل حولا يحل له ويجوز ان يؤخذ حجرة ووظيفة انتهى  
حرمة اخذ الحولة والوظيفة عنه مع خروجه عن البلد لا مر لا بد  
منه فكيف لا يحرم اخذ ثمن من المتأهل المباشر لوظيفته واستفاد  
منها جوار اخراج حكم العينة وحكم عدم المباينة مع الاقامة  
واستفاد منها طالب العلم تحقيق المعلوم بلا حضور المدرس كما

لا يخفى وان الاخراج بحكم الثغور انما هو في خصوص من لم يكن طالب العلم  
الشرعي فمن جوار اخراج المتأهل المباشر لغير جنابة فقد استباح المحرم  
وجنى وخالف امر ربه واعتدى **وفي قناوي قاضي خان** ولوان سلطان اذن  
لقوم ان يجعلوا ارضا من اراضي البلدة حوانيت موقوفة علي المسجد او امرهم  
ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يصح بالملاة  
والناس يتقدم امر السلطان فيها واذا كانت البلدة صالحة لا يتقدم امر السلطان  
لان البلدة اذا فتحت عنوة تضير ملكا للعامة فيجوز امر السلطان  
فيها واذا فتحت صالحة بنعي علي ملك ما لكها ولا يتقدم امر السلطان فيها  
انتهى فاذا علم ذلك في امر السلطان فكيف يفعل القاضي فمن جعله  
لا امر في الوطائف للقاضي مطلقا فقد هتك الشريعة واستباح ما حرم  
ما حرم فيها **وذكر قاضي خان** ما نقلناه عن البزازية وصرح بان النظم  
اذا خرج من البلد اقل من خمسة عشر يوما لا بد له منه لطلب القوت  
يكون ذلك عفو وليس لغيره ان يأخذ بينه انتهى فهو صريح في حرمة اخذ  
طوته وانما سكت عن الوظيفة ليعلم حكمها بالاولي ولذا صرح بهما في  
البزازية كما قلناه سابقا **وفي قناوي قاضي خان** من كتاب الشهادات  
ان الحق في الوقت يحالف الشفعة فان حق الشفعة مما يحتمل الابطال  
قاذا قال ابطال شفعتي بطلت شفعة واما الوقت في المصلحة من مكان  
فغير من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقت لا يبطل بابطاله فانه لو قال  
ابطلت حقني لان له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى **فقد افاد** ان الحق



في الوقف الكه واقوي من حق الشفعة فتثبت به ان الوطائف حقوق محترمة  
لاستباح الاحتفاظ بالاموال فنزل باسمها بغير وجه شرعي وجعل امرها للقاضي  
فقد ضلوا قل **في جامع المصنولين** من الفصل الاول مضمرا الي قوايد  
شيخ الاسلام برهان الدين شرط الوقف ان يكون المتولي من اولاده واولاد  
اولاده هل للقاضي ان يولي غيره بلا جناية وتوولاها يصير متوليا قال لا انتهى  
**فقد افاد** حرمة تلقيب القاضي بغيره وعدم صحة عزل المشروط له فعنه  
العبارة ازال الكسر واوضحت كل تخمين وخرق وافضحت الكاذب المتري  
واظهرت جهل الاحق المعتدي فاذا كان هذه في التولية على الوقف فكيف  
يبغينه الوطائف فكيف يحل امره من بالله واليوم الاحرام ان يفترى  
عليه مذهب الحنفية بان للقاضي العزل بحجة وبغير حجة فهو ذنوب بالله  
من شرور افعتسا وبتياة اعمالنا **في جامع المصنولين** من الفصل  
الثالث عشر القاضي لا يملك نصب وصي وقيم مع بقا وصي الميت وقيمة  
الاعند ظهرو الجناية منها انتهى **ومر جعل** للقاضي العزل بغير حجة  
فقد كذب ونبي وعلي ربه افترى **وفي الخلاصة** من الوصايا الوصي اذا  
كان قويا امينا يمكنه القيام على مال الميت ليس للحاكم عزله ثم قال  
وفي نسخة الامام خواهر زاده الوصي اذا كان غدا لا كافيا لا ينبغي للقاضي  
ان يعزله لكن مع هذا لو عزله لم ينزل وهكذا في الفتاوي والفتاوى  
انه ينزل وهكذا في الفتاوى الصغير انه ينزل **وفي القسنية** ذكره  
فيستقلا والمشاخخ انتهى **فقد افاد** انه ليس له عزله اتفاقا فانه لو فعل

ما لا يجوز **اختلافوا** في العزل فكيف يستدل بهذا الفرع على انه للقاضي  
العزل بغير حجة في الوطائف مع اتفاقهم في الوصي على عدم الجواز ومع  
عدم صحة قياس الوطائف ومع عدم جواز التماس لاحد في زماننا حكما  
صرح به في الخلاصة والمستدل بذلك احمق جهول ليس باهل ينقل كلامهم  
فضلا عن فهمه **وفي جامع المصنولين** من الفصل السابع والعشرين الوصي  
من الميت لو عدل كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله ولو عزله قيل يعزله  
**اقول** الصحيح عندي ان لا ينزل لانه كوصي وهو اشفق بنفسه من  
القاضي فكيف يعزله ويتعدي ان يفترى به لفساد قضاء الزمان انتهى  
**فقد افاد** رجع عدم صحة العزل للوصي فكيف بالوطائف في الاوقات  
**في العنينة** نصب القاضي فيما اخرا لا ينزل الاول ان كان منصوب الوفاة  
انتهى **فقد افاد** ان القاضي اذا فعل ما لا يجوز لا ينفذ فعله فمن جعل  
الامر للقاضي مطلقا فقد هدم الشريعة وابطلها **وفي الخيرة** للقاضي  
اذا قرر شخصا فراسا المستجود بغير شرط الوافق وجعل له معلوما  
فانه لا يحل للقاضي في الاوقات يتصرف كيف يشاء ذلك ولا يحل للمراسل  
تناول المعلوم انتهى فمن جعل الامر للقاضي في الاوقات ينصرف كيف  
يشاء فقد تعدى وظلم ومن الخويل خرم وبه علم حرمة المراتب في الاوقات  
بغير شرط وافقها وحرمة احداث الوطائف وان جعل القاضي ليس  
محاسرا لا يحل حراما مع كون المستجود محتاجا الي المراسل لا مكان استيعاب فراسه  
مكنه من غير نصب من القاضي **وفي الاستعانة** في احكام الاوقات



وَلَوْ طَعَنَ أَهْلُ الْوَقْفِ فِي إِسَافَةِ النَّاسِ لَا لَا مَخْرَجَ الْحُكْمِ لِإِخْتِلَافِهِ  
ظَاهِرٌ بَيِّنَةٌ أَنْتِي فَمِنْ جَعَلَ الْأَمْرَ لِلْقَاضِي مُطْلَقًا فَقَدْ جَانَّ وَأَفْتَرَى  
وَأَسْتَحَقَّ لَظِي **وَفِي الْإِسْقَافِ لَيْسَ** وَلَوْ أَخْرَجَ الْقِيمَ حَاكِمَ اخْتِرَادِي  
عِنْدَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ جَمَلِ قَوْمٍ سَعَوْتِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ جَرْمَةٍ سَيَحْتَاجُ بِهَا الْأَجْرَ  
مِنْ الْوَقْفِ لَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ مَوْزُونٌ لِحَاكِمِ الصَّحَّةِ وَلَكِنْ يَقُولُ  
لَهُ صَحِيحٌ إِنَّهُ مَوْضِعُ الْوِلَايَةِ بِأَمْرِ الْوَقْفِ فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ مَوْضِعَ لِقَا  
رَدِّهَا إِلَيْهِ وَأَجْرِي مَكَانَ جَارِيًا عَلَى مَنْ الْعَلَّةُ أَنْتِي **فَقَدْ أَفَادَ**  
أَنَّ اخْتِرَاجَهُ سَجْمُؤِيَّةٌ لِي إِذَا اسْتَحَقَّ وَأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ خِلَافُهُ وَجِبَتْ عَلَى الْقَاضِي  
الْتِمَاسُ الرَّدُّ إِلَى الْمَخْرَجِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْقَاضِي لَوْ عَيَّنَ لَخَرَجَهُ شَيْئًا لَيْسَ  
بِشَرْعِيٍّ فَإِذَا اخْتَرَجَهُ بَاطِلٌ وَالْأَوَّلُ عَلَى وَطْئِهِ كَمَا لَوْ عَيَّنَ لَعَبْرَهُ نَعْدَدُ  
جِهَالَةً فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ وَطَائِفٍ فِي الْأَوْقَاتِ حَازِمَةٌ شَرْعًا **إِجْمَاعًا**  
حَيْثُ لَا مَعَارِضَ كَمَا أَفْتِي بِهِ عُلَمَاءُ الْعَصْرِ مِنْ الْمَلِكِ قَدْ رَتَمَهُ وَهَمَلُ  
النَّاسِ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ فَمَنْ جَعَلَ الْأَمْرَ لِلْقَاضِي مُطْلَقًا فَقَدْ أَضَلَّهُ  
السُّلْطَانُ وَأَغْوَانُ وَخَالَفَ رَبَّهُ وَمَوْلَاهُ **وَفِي الْقِتَاوِي** إِذَا مَا كَانَ الْمَوْلَى  
وَالْوَلَفَقِي فِي الرَّأْيِ نَصَبَ قِيمٍ أَحَدًا إِلَى الْوَقْفِ إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ  
الْوَقْفُ مَبْنِيًّا فَوْضِيَّةً وَإِلَى مَنْ الْقَاضِي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْحِي إِلَى أَحَدٍ فَالرَّأْيُ فِي  
ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي أَنْتِي **فَقَدْ أَفَادَ** أَنَّ رَأْيَ الْقَاضِي فِي تَوَلِيَةِ النَّظَرِ أَمَّا  
هُوَ عِنْدَ عَدَمِ وَجْهِ الْوَقْفِ فَيُعْبَدُ أَنْ لَيْسَ لَهُ تَعْيِيرُ الْوَطَائِفِ فِي الْأَوْقَانِ  
عِنْدَ وَجُودِ شَرْطِ الْوَقْفِ بَانَ الْمَظْهَرُ هُوَ الْمَقْرَرُ وَأَنَّ وَلَا يَجِبُ تَقْرِيرُهُ أَمَّا

هِيَ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ فَمَنْ جَعَلَ الْأَمْرَ لِلْقَاضِي مُطْلَقًا فَقَدْ أَتَى هَوَاهُ وَأَفْسَدَ  
رَبَّهُ لَا صِلَاحَ دُنْيَاهُ **وَفِي قِتْعِ الْقَدِيرِ** وَأَمَّا نَصَبُ الْمَوْلَى وَالْإِمَامِ فَقَالَ  
أَبُو نَصْرٍ لَا هَلْ الْمُحَلَّةُ وَلَيْسَ الْبَائِي الْمُسْتَجِدُّ أَحَقُّ بِهِمْ بِذَلِكَ وَقَالَ  
أَبُو بَكْرٍ الْأَسْنَكَايُ الْبَائِي أَحَقُّ بِهِمَا مِنْ غَيْرِهِ كَالْعِمَارَةِ قَالَ  
أَبُو اللَّيْثِ وَتَبَّ خَاخِدًا لَا أَنْ يُرِيدَ أَمَامًا وَمَوْذَنًا وَالْقَوْمُ يُرِيدُونَ الْأَصَحَّ  
فَلَهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ كَذَا فِي الْوِزَارِ أَنْتِي **فَقَدْ عَلِمْتَ الْإِخْتِلَافَ**  
الْمُعْتَبَرُ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بَانَ نَصَبُهُمَا لِلْقَاضِي فَمَنْ جَعَلَ الْأَمْرَ فِي الْوَطَائِفِ  
لِلْقَاضِي غَرًا وَتَوَلَّى مُطْلَقًا فَمَنْ أَحَقُّ عِنْدَ جَارِ عَيْنِدَ **وَفِي نَهْمَةِ الْقِتَاوِي**  
الشَّرْعُ أَطْلَقَ لِلْقَاضِي خَرَجَ مَا كَانَ مِنْهُمَا دَفْعًا لِلضَّرُورَةِ عَنْ الْقَفْرِ أَنْتِي  
**فَقَدْ أَفَادَ** بِمَعْنَاهُمْ أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَطْلُقْ اخْتِرَاجَ مَنْ لَمْ يَكُنْ تَبْنِيًّا فَيَكْفِي بِاخْتِرَاجِ  
الْأَحَقِّ لَغَيْرِهِ فَمَنْ أَطْلَقَ لِلْقَاضِي فِي الْأَوْقَانِ فَقَدْ خَالَفَ الشَّرْعَ وَاسْتَحَقَّ  
الضَّرْعُ **وَفِي التَّارِخِ خَانَسَةُ** الْوَقْفُ إِذَا كَانَ عَلَى أَرْبَابٍ مَعْلُومِينَ عَصَى عَدَمِ  
عَدَدِهِمْ إِذَا نَصَبُوا مَنْ تَوَلَّى يَدُونَ الْأَسْتِظْلَاعِ وَإِلَى الْقَاضِي وَمَشَا بِحَسَبِ  
الْمُتَاخِرُونَ قَالُوا الْأَوَّلَى لَا يَرْفَعُونَ إِلَى الْقَاضِي أَنْتِي **فَقَدْ عَلِمْتَ**  
أَنَّ الْوَقْفَ الْأَهْلِيَّ الَّذِي عَلَى قَوْمٍ يَخْتَصُونَ لَا تَعْلُقُ لِلْقَاضِي فِيهِ  
وَأَمَّا الْخُلْعُ فِي الْأَوَّلَى **وَلَوْ أُلْطِعَ** الْمُنْعَدُّونَ عَلَى مَا رَأَى الْمُتَاخِرُونَ  
لَا جَمْعُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَاخِرِينَ فَمَنْ جَعَلَ الْأَمْرَ لِلْقَاضِي مُطْلَقًا فَقَدْ نَصَرَ  
الْبَاطِلَ أَمَّا نَهْ وَجْهِ الْحَقِّ وَأَهْلَانَهُ **وَفِي التَّارِخِ خَانَسَةُ** الْقَاضِي إِذَا نَصَبَ



ذمياً وجعل له شيئاً معلوماً باخذه كل سنة لا يجعل له الا بقدر اجر  
 مثله وهكذا في فتاوى الولولجي انتهى **فمن جعل الامر للقاضي مطلقاً فقد**  
**بني واعتدى ونس الجبار الاعلى وفي التارخانية** معرباً الى البيهية  
**عن الاوقاف التي على الفقهاء** هل يجوز للاغنياء منها  
 شي فقال اذا فرغ نفسه للفقهاء فان كان معيباً والا فلا **وسئل عن**  
 عن الوقف على اصحاب ابي حنيفة رحمه الله المختلفين الى مد رتبة الوافق  
 حال يحق به الفقهاء فقال لا بأس ان يأخذ الغني من ذلك **وسئل**  
**عنها ابو حامد** فقال الفقير والغني على السواء انتهى من جعل  
 سبب العزل الغنا فهو جاهل حشود من قبض حقوق **وفي التارخانية**  
 معرباً الى فتاوى ابي الليث ولو نصب القاضي فقاراً لم يستجد  
 ان كان الوافق شرطاً ذكر في الوقف حل له الاخذ وان لم يكن شرط  
 ذلك في الوقف لا يجعل للقاضي نصب الخادم فيه بالجور ولا يحل الخادم  
 القبض ايضا انتهى **وقد قدناه** عن الزحيرة وفي التارخانية ولو كان  
 للامام معلوم قليل فزادوه وحكم به لك حاكم **كل يتعد حكمة**  
 انتهى **فمن** لا يقد منع الزيادة في المعاليم الواقعة في زماننا اذا كانت  
 خارجة عن شروط الوافقين وان حكم القاضي لغيره **فمن**  
 من جعل الامر للقاضي مطلقاً فقد زاد في الشريعة برأيه واخر الدين  
 سيوفهم والواجب على كل حاكم رده وعلى كل من ضاعفه وفي التارخانية

سئل شيخ الاسلام عن هل مسجد انتقوا على نصب رجل متولياً بمصالح  
 المسجد فتوى ذلك باتفاقهم هل يصير متولياً مطلق التصرف في مال  
 المسجد كمال لوقله القاضي **قال** نعم قال ومشايجنا المتقدمون يجيئون  
 عن هذه المسئلة ويقولون هم والفضل ان يكون ذلك باذن القاضي  
 ثم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذونا ان افضل ان تنصبوا متولياً  
 ولا يعملوا القاضي في زماننا لما عرف من طمع القضاة في اموال الاوقاف  
 انتهى **وقد قدناه ايضا في الوقف** على قوم يحضون فاستفيد منه اذ وقف  
 المسجد كوقف الزبنة في عدم اعلام القاضي في زماننا من جعل الامر للقاضي  
 مطلقاً فتمت سبب في خراب الاوقاف وضاعها ومنع مستحقها واهلها  
**وفي جامع الفصولين** المتولي في زماننا على عدم العمل بقوله  
 القاضي من غير نيته واعلمه ليس كالبيعة كما مروي عن محمد انتهى **وفي عمدة**  
 وليس للقاضي ان ينصب خادماً في المسجد بدون اشتراط الوافق  
 انتهى وقدور مياه **وفي التراج الوهابي** ولو نصب للقاضي خادماً  
 للمسجد ان كان الوافق شرط ذلك في وقعه جاز وحل له الاخذ  
 ان لم يشترط لا يجوز انتهى من جعل الامر للقاضي مطلقاً فقد ظلم  
 واعتدى ونس المصلح والتمهي **وهكذا** في فتاوى الولولجي وفي الزبنة  
 معرباً الى فتاوى النسفي سئل عن اهل محلة باعوا وقف المسجد لاجل  
 عمارة المسجد فقال لا يجوز بائراً القاضي وغيره انتهى **فقد افاد** ان امر  
 القاضي لا اعتبار في الاوقاف الا اذا وقف الشرع من جعل الامر للقاضي



مطلقا فقد فسوة وظلم وبنيمة ربه كفر **وشرح تلخيص الجائع الكبير**  
 عن كتاب الوصايا من باب بيع الوصل لان ولايته القاض العامة مقيدة  
 بالنظر فاذا لم يوجد النظر فان فعله بلغوا ونزع عنه انه لو وصي باب  
 ميثري بالثلث عبد وعيق واشترى القاضي عبد له واعتقه ثم ظهر من عيط  
 بالتركة واغتنق القاضي باطل الى اخره لتبايع من جعل الولاية العامة  
 للقاضي مطلقا فعد عنه واستحق ان يحرق عليه بالسفاهة **وفي النفع الوصال**  
 ان بمجرد الطعن في امانة الناظر يسوغ للحاكم ان يدخل معه غيره اذ اراه من  
 غير ثبوت ذلك عليه عند ولا يجزى العزل بمجرد من غير بيان حياته  
 ظاهرة ولا من الشبهة لما يوجب ذلك من ظهور الحياة انتهى فمن  
 جعل العزل للقاضي بغير حجة فقد فسر واستحق **وفي قاضي**  
 الوالحي رباط المتلعة اذا كان فيها مساكن فانهدم الرباط فاذا  
 المساكن الذين كانوا فيها ان يسكنوها وارا دغيرة ذلك ان لم يهدم  
 لكن زيد قهرا ونقص قهرا والذين كانوا فيها احق بجامع غيرهم لانه  
 بقي سكنهم ولم يكن لغيرهم ولاية الازجاع واذا انهدم كل ما  
 او بعضها لا يكون للسكان فيها احق لانه بطل سكنها هو فكان هذا  
 انهدام سكني **فقوله** ولم يكن لغيرهم شأنا للقاضي لان غير مكره  
 في بياق النبي فنعلم لما تقرران غير تنعرف فاذا علم هذا في  
 الخلاوي والواظي بالاولى وفيها ايضا الفتوى على ان الواقع  
 له يملك عزل الناظر اذا لم يشترط ذلك في اصل الوقف **وهكذا**

في

في غيره وهو قول محمد رحمه الله فان كان الواقف لا يملك العزل  
 بغير حجة فغيره اولى والله اعلم  
 بالصواب واليه المرجع  
 والمآب  
 ثم

**المسئلة الحافية في الوكالة العامة**  
 تاليف العلامة زين بن  
 نجيم رحمه الله  
 تعالى

1291/7

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فقد  
 سئلت عن التوكيل العام فكتبت في هذه الرسالة **وسميتها**  
**المسئلة الحافية في الوكالة العامة** تاليف زين بن نجيم الحنفي في  
 سنة اربع وستين وستمائة **قال** ذكر في الحافية لوقال  
 انت وكيل في كل شيء يكون وكيل الحفظه المال لا غير هو الصحيح  
**وكذا** الوقال انت وكيل بكل قليل وكثير ولوقال انت وكيل بكل شيء جاز  
 امرك بصير وكيل في جميع المصارف المالية كالبيع والشرا والهبة  
 والصدقة **واختلعا** في الطلاق والاعتاق والوقف قال بعض  
 لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابق **وبه** اخذ الفقهاء ابو الليث وذكر النائي

الكلام



اذا قال انت وكيل في كل شيء جابر صنعك **روى عن محمد بن حمزة الله**  
 انه وكيل في المعاوضات والاجارات والهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى  
 هذا قريب مما اختاروا ابو الليث رحمه الله **وفي قاضي الفقيه ابو جعفر**  
 رجل قال بغيره وكلتك في جميع اموري التي يجوز التوكيل بها كانت الوكالة  
 عامة تشاؤول البياعات والانتحة وفي الوجه الاول انه المترك عامة بظن  
 كان امر الرجل مختلف ليست له ضاعة معروفة فالوكالة باطله وان  
 كان الرجل ناجرا تجاره محروفة تنصرف الوكالة اليها انتهى **في البرازية**  
 انت وكيل في كل شيء جابر امرتك ملك الحفظ والبيع والشراء وبملك الهبة  
 والصدقة فتحت اذا اتفق على نفسه من ذلك اطلاق جاز حتى ينلم خلافه  
 من افسد الموكل وعز الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلي الفتوى والبيع  
 وعليه الفتوى **وكذا** لو قال طلعت امراتك ووهبت ووقفت ارضك  
 في الاصح لا يجوز انتهى **وفي الرجعية** انه توكيل بالمعاوضات لا بالاعتاق  
 والهبات وبه يعني انتهى **في الخلاصة** حكم في البرازية والحاصل ان الوكيل  
 وكالة تشمل كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة  
 على المعنى به وينبغي ان لا يعمل ان يراه الخط عن المديون لانهما من قبيل التبرع  
 قد خلاخت قول البرازية انه لا يملك التبرع فظاهره انه يملك التصرف  
 مرة بعد اخرى فيملك ان يزوج امرأة بعد اخرى وان يزوج امرأة  
 طلعتها الموكل بعه التوكيل ويوجه من طلعتها فتاها انما هو مستور فيها  
 اذا وكله في ان يوجه امرأة لانه التوكيل العام فانه يملك التزوج بغير مطلقا

الموم قاضي خان تناول البياعات والانتحة وهبل له الافراض والهبة  
 بشرط العوض فانها بالنظر الى الابد لا تبرع فان الغرض عازية ابتداء معاوضة  
 انتهى **والقبة** بشرط العوض هبة ابتداء معاوضة انتهى **وينبغي** ان لا  
 يملك الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الا من يملك التبرعات  
**وكذا** يجوز اقراض الومي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وان كان  
 معاوضة في الانتهاء وظاهر الموم انه يملك قبض الدين واقتضاه  
 وايضا هو والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحق علي الموكل والاقارب  
 على الموكل بالديون ولا يحص بمجلس القاضي لان ذلك في الوكيل بالمعصومة  
 لا في العام **وفي القينة** ولو وكله توكيلا عاما في جميع احواله واموره فقال  
 انت وكيل في كل شيء جابر امرتك علي في جميع اموري وللموكل جوار وامهات  
 الاولاد يصير وكيل لا يتزوج بمجن وله ان يزوج احديهن من نفسه انتهى  
 ومو بغيره ان له ان تزوج الموكله لنفسه ولو وكله وكالة عامه لكن في القينة  
 قال لرجل زوجني من شئت فزوجها من نفسه لم يجز شذوذ كقول اخر  
**قال** ونحن نفقي بانه لا يجوز انتهى لكن هذه وكالة مطلقة **وكلامنا**  
 في العامة فلا يجزي ما بينهما من الفرق وهل له ان يبيع من نفسه الظاهر  
 لا لا يلزم عليه من كونه مطالبا ومطالبا **وكما** صرحوا به في الوكيل بالبيع  
**وفي القينة** قال للموكل ما صنعت من شيء فهو جابر من يبيع او يشراء  
 او عتق عبدا او طلاق امراته فكل هذا الوكيل غيره يقتض عيده موكله او  
 طلاق امراته ففعل لا ينبغي لان هذا مما يخلف به فلا يقوم مقامه بخلاف



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى

البيع والشراء فانه لا يخلف بما فقام غيره مقامه فهل يتناول الطلاق والطلاق  
والبنوعان **قلت** لمرارة صريحاً والظاهر انه لا يمكن ما على المقتضى لان  
من الالفاظ ما صرح قاضي خان وغيره  
انه توكلت امام ومع ذلك قالوا

جدمه انتمي والله اعلم

بليها رسالة رفع العشاء في وقتي العصر والعشاء قاليف  
الشيخ الامام العالم العلامة  
زين بن نجيم رحمه الله  
تعالى

429/8

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ينصر الحق ولو بعد حزن • ويظهر الصدق ويمنع  
الكاذبين • وينشر العدل في الخلق ويقع المبطلين • والصلوة والسلام  
علي خير خلقه سيد المرسلين • وعلى اله واصحابه اجمعين **وبعد**  
فهذه رسالة في وقت العصر والعشاء على مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة  
النعمان اذكر فيها مذهبه ودليله والجواب عما يعارضه **الفتا** حين رايت  
كثيراً من الناس قد تركوا هذا المذهب حتى من الحنيفة في زماننا بحيث يصلوا  
حائتين الصلوتين قبل دخول وقتها على مذهبهم معتمدين قول الصحابين  
عن قول صاحب المذهب فانكول وبالله التوفيق **بعد تسببها** برفع العشاء  
عن وقت العصر والعشاء واما وقت العصر فروى عن ابي حنيفة في اوله روايتان

والثانية

**والثانية** رواها محمد عنه ان اوله اذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال  
**الاولى** رواها الحسن عن ابي حنيفة في انه اذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال  
وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الاولي قول ابي حنيفة **قال**  
في البدائع انها المذكورة في الاصل وهو الصحيح **وفي النهاية** انها ظاهرة  
الرواية عن ابي حنيفة **وفي غاية البيان** وبها اذا ابو حنيفة ثم قال  
وهو المشهور عنه **وفي المحیط** وفي الصحيح قول ابي حنيفة رحمه الله **وفي الهدى**  
انه عند ابي حنيفة رحمه الله **وفي النبايع** وهو الصحيح عن ابي حنيفة  
**وفي تصحيح القدور** للشيخ قاسم بن برهان الشريعة المحبوبي اختاره وعمل  
عليه النقي ورافقه صدر الشريعة ورجح دليله قال وفي الغائبة  
الغائبة واول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وهو المختار انتهى  
**وفي شرح الجمع** للمقران من سب ابي حنيفة رحمه الله وجزم به في الكثرة  
مع تصريحه في ديانته الكتاب بانه موضع للفتوى واختاره في المختار  
مقتصر عليه ورجحه الزيلعي دليله واجاب عن دليلهما ووافقه  
الشمسي في شرح النقاية ويؤيده ما ذكره في انفع الوسائل من انه لا عبرة  
بقوله الفتوى اذا عارضها بقول المذهب وانما يستأنس بما في الفتاوى  
اذ لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب فتبني بقوله القول  
من الكتب المعتمدة الصالحة المشهورة مذهباً في حنيفة وانه اصح من  
قولها وانه المختار للعمل والفتوى مع انه لا يحتاج الى قول ابي حنيفة  
في العمل الى تصحيح المسأله لما نقله قاضي خان في فتاواه ان ابا حنيفة



اذا خالعه صاحبه يعمل بقوله لا بقوله كما اختاره عبد الله بن المبارك  
 في بعض مسائل يسيرة كالزراعة والمعاملة بضرورة تعامل  
 الناس ولاقتداء بغيره ورفقاً ورجحة الشئ في تصحيح التدوير  
 واعتمده **وحديث ثبت** ان وقت العترة اذا صار ظل كل شيء مثليه وانه قد  
 اي حنيئة وصحة المشايخ واختاره وجب على مقلدي اي حنيئة العمل  
 ولا يجوز العمل بغيره لما نقله الشيخ قاسم في تصحيحه عن جامع مع  
 الفضولين انه لا يصح الرجوع عن التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو  
 المختار في المذهبين **واما ما نقله بعض حنفية من ان** من ان الفتوى على  
 قوله ما فعلى تقدير وجوده فهو في كتاب غريب غير مشهور وغير  
 المشهور لا يجوز الاقتداء بما قاله المحقق كمال الدين بن الهمام  
 في شرح الهداية انه لا يغني الا المجتهد وقد استقر الاجل اصوليين  
 على ان المعنى هو المجتهد فاما غير المجتهد فمن يحفظ اقوال المجتهدين فليس  
 يحفظ اقوال المجتهدين فليس بمجتهد **واوجب عليه** اذا سئل ان يذكرك قول  
 المجتهد كابي حنيئة على جهة الحكاية فعرف ان ما يكون في زمانين فتوي  
 المجتهدين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المعنى لياخذه به المستفتي وطريق نقله  
 لذلك عن المجتهد احاديثي اما ان يكون له سند فيه اليقظة او ياحذه من كتاب  
 معروف تداوله الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من النضائيف  
 المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتوافر عنهم او المشهور هكذا ذكر  
 الرازي فعليه ان يوجب بعض نسخ النوار في زماننا لا يحل غروها الي

محمد ولا اله الا بي يوسف لانه لم تشهر في عصره بآراءه ولم تتداول نعم اذا  
 وجد النقل عن النوار ومثله في كتاب مشهور معتبر كالهدي والمبسوط كان  
 ذلك نقولاً على ذلك الكتاب انني كلّم المحقق **فقد افاد** انه لا يحل  
 ولو لم يوجد ما من الكتب المشهورة فكذلك لا يحل الاقتداء بالاعتماد على  
 غير المشهورة مع مخالفة المشهور هذا كله باعتبار نقل الحكم عن صاحب  
 المذهب **واما ما لنجد** فاخذت منها حديث صحيح رواه البخاري عن ابي  
 ذر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد المودن ان يكون  
 مقال ابرد حتى يسوي الظل البلق فقال صلى الله عليه وسلم ان شدة من فيج  
 جهنم الحديث فقد بقي الظل بعد صيرورة كل شيء مثليه **ومنها**  
**رواه الترمذي** عن ابي حنيئة رحمه الله ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال وفسره ابو هريرة في رواية مالك عنه قال صل الظهر اذا صار ظلك  
 مثلك وصل اذا صار ظلك مثلي **ومنها** ما استدله صاحب الهداية  
 وصاحب البدائع والايقاني في غاية البيا والسعائقي في النهاية والزيلعي  
 في النبين وغيرهم وممن اتوا رواه البخاري مسند الي سعيد رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يردوا بالظن فان شدة من فيج جهنم  
**وجه الاستدلال** ان البراء يحصل بصيرورة ظل كل شيء مثله فان  
 الحر لا يقتصر خصوصاً في بلادهم **ومنها** ما استدله في النهاية والبدائع  
 والنبين وشرح النقاية وشرح الجمع المص وغيرهم ومما ثبت في الصحيح  
 انه عليه الصلاة والسلام قال مثلكم ومثل اهل الكتابين كمثل رجل اشاجر



اجبر افعال من يعمل من غداة الى نصف النهار علي قيراط فعلت اليهود من  
 قال لما من يعمل من نصف النهار الي صلوة العصر علي قيراط فعلت النصارى  
 ثم قال من يعمل من غداة الي غروب الشمس علي قيراطين فانتم هم فغضب  
 اليهود والنصارى وقالوا انما اكثر عملا واكل عطاء قال هل ظلمتكم من  
 اجركم شيئا قالوا لا قال فذلك فضلي اعطيه من اثمنا **وجه الاستدلال**  
 انه ضرب فخر المدة لقلة العمل مثلا وكانت مدة العصر اقصر وان يكون  
 النصارى اكثر عملا لا علي قول ابي يوسف فان قبل الزوال صيرورة  
 ظل كل شي مثله اكثر من وقت صيرورة ظل كل شي مثله الى اخر النهار فتحقق  
 كون النصارى اكثر عملا علي هذا التقدير **اجيب** بان المتفاوتة بين  
 هذين الوقتين يسير لا يعرفه الا الحشاش **المراود** من الحديث تفاوته  
 يظهر لكل احد من الامة فثبت بهذه الاحاديث مذهب ابي حنيفة  
**رحمة الله** **الاستدلال** ما استدلال به صاحبنا من امامة  
 جبريل عليه السلام وهو ما رواه ابو داود والترمذي فقال  
 حسن صحيح والحاكم وقال صحيح الاستناد عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني جبريل عليه السلام منذ انبت  
 قريني فسلي الظهر في الاولى حين كان الغي مثل الشراك ثم صلى  
 العصر حين كان كل شي مثله ظليه ثم قال وصلي الثانية الظهر حين  
 كانا ظل كل شي مثليه ثم قال وصلي المرة الثانية الظهر حين كان ظل  
 كل شي مثله كوقت العصر بالا مس ثم صلى العصر حين كان ظل كل من

مثليه الحديث فهو منسوخ بهذا الاحاديث ذكرناها لار الظاهر  
 اعتبار كل حديث روي في الحاديث جبريل ناسحا لما خالفه فيه  
 لتحقيق تقدم امامة جبريل علي كل حديث روي في الاوقات لانه اول  
 ما علمه اقاها كذا في فتح القدير وفي البدايع وخبر امامة جبريل عليه السلام  
 منسوخ في المتنازع فيه فان المروي انه صلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت  
 الذي صلى فيه العصر في اليوم الاول والاجماع متفق علي تغاير وقتي الظهر  
 والعصر فكان الحديث منسوخا في الفرع ولا نقول معني ما روي لانه  
 صلى العصر في يوم الاول حين صار ظل كل شي مثله اي بعدما صار و معني  
 ما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في يوم الثاني حين صار ظل  
 كل شي مثله اي خريتي من ذلك فلا يكون منسوخا لانا نقول هذا  
 نسبة النبي صلى الله عليه وسلم الي القفلة وعدم التمييز بين الوقتين  
 او الي الشيا هل في امر تنليع الشرايع والسنن بين امري مختلفين  
 وترك ذلك منهما من غير بيان منه او دليل يمكن الوصول به الي الافتراق  
 بين الامرين ومثله لا يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انتمني بلفظه  
**فالحاصل** ان امامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول في الوقت العصر  
 اما منسوخه بامامة في اليوم الثاني او باحاديث بعد هاتين **المجداية**  
 واذا انفارضا لا تثار لا يفتضي الوقت بالشك **وذكر المصنف في شرح**  
**المجمع** ان رواية الحديث قد اختلفت فروي انه صلى في اليوم حين صار  
 ظل كل شي مثله وروي حين صار ظل كل شي مثليه فاوقع هذه الخلاف



شك في دخول وقت العصر والاصل بقا الوقت الاول بثبوته قطعاً  
فلا يرتفع الا بيقين مثله فلا يدخل الوقت الثاني بالشك بمضيه ما  
روىناه من انه صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وحقيقة  
اللفظ مما يدل على بقا وقت الظهر على ما نقول الباب باب العبادة والاعادة  
بالاحتياط فيها اولى وما ذهبت اليه وقت العصر بالاتفاق فالمورد  
فيه يخرج عن العهدة بيقين فكان الاخذ به اقرب الى الاحتياط انتهى  
كلامه بلفظه **وفي النهاية** معزيا الى شيخ الاسلام **قال شيخنا**  
والاحتياط ان لا يؤمن الانسان صلاة الظهر الى ان يصير ظل كل شيء  
مثله سوى في الزوال وان لا يصلي العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله  
حتى تكون الصلوات في وقتها بالاجماع انتهى **قد علمت** من هذا  
ان مذهب ابي حنيفة في اول وقت العصر هو الاحتياط **وقد صرح**  
**المحقق** ابن الهيثم في شرح الهداية ان الاحتياط هو العمل باقوى الدليلين  
وان العمل به واجب قطري بعد ان الصلوات ماذ ذهب اليه ابو حنيفة  
رحمه الله وان العمل به على تقليده واجب والاقتداء بغيره لا يجوز وهو  
لانه لا يبرح قول صاحبه او احد هما على قوله الا الموجب وهو اما ضعف  
دليل الامام والتقابل كترجيح قولها في المزارعة والمعاملة واما لان خلافها  
يسبب اختلاف العصر والزمان وان ما يا حنيفة رحمه الله لو نشاهد  
ما وقع في زمنهما لوافقتهما لعدم التقابل بظاهر العدالة وكترجيح ابي  
يوسف في بعض مسائل الفضا لكونه باسره **وقد قد** جمع ذلك

في مسائلنا ويؤيد ذلك ما اشار اليه صاحب الاختيار من الاعتماد انما هو على  
قول ابي حنيفة لانه الاول والاوّل وما يدل على انه لا يحل الاقتداء بما في  
الكتب التي لم تستمر ما نقله الامام الرازي في القصة من انه لا يجوز للغير  
ان يغني بمثله حتى يعلم من ان قلنا هل يحتاج الى زماننا هذا لم يكنه الحفظ  
فقال يكفي بالحفظ اتقلا عن الكتب المصححة وفي اصول الفقه لابي بكر الرازي  
فاما يوجد من كلام رجل ومنه هبة في كتاب معروف به قد تداولته النسخ  
لمن نظرفيه ان يقول قال فلان كذا او فلان كذا وان لم يستعمل من نحو كتب  
محمد بن الحسن وموطا مالك ونحوها من الكتب المصنعة في اصناف العلوم  
لان وجودها على هذا الوصف بمنزلة الجبر المتواتر والاستقاضة لا يحتاج  
مثله الى استناد انتهى **وقد علمنا** عن المحقق فلاحاجة اليه **واما وقت الغشاء**  
فاتقوا ابو حنيفة وصاحبه ان اوله حين يغيب الشفق **واختلفوا** في تضعيره  
فمنه ابا حنيفة هو البياض وهو مذهب ابي بكر الصديق وعمر ومعاذ  
وعائشة رضي الله عنهم وعند ابي يوسف ومحمد هو الحمر وهو قول عبد الله  
ابن عباس وعبد الله بن عمر وهو رواية اسد بن عمر وعن ابي حنيفة  
قال المحقق ابن الهيثم في شرح الهداية وعن المشايخ من اختار الفتوى  
على رواية اسد بن عمر وعن ابي حنيفة كقولها ولا تقبل احد رواية دراية  
اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة عنه واما الثاني فلما قدمنا  
في حديث ابن فضيل وان اخر وقتها حين تغيب الافق وغيبوبة السقوط  
البياض الذي يغيب الحمر الا كان بادياً وحيي ما تقدم اعني اذا نظرت



الاخبار لم يفيض الوقت بالشك وقد نقل عن ابي بكر الصديق ومعاذ  
ابن جبل وعائشة وابن عباس في رواية ابي هريرة وبه قال عمر بن عبد  
العزيز والاوزاعي والطرقي وابن المنذر والخطابي واختاره المبرور  
وقلب ولا ينكر انه يقال على الحجة يقولون عليه ثوب كان الشفق كما يقال  
عليه لياض الرقيق ومنه شفقة القلب لرفقة غيوان النظر عنه الترجيح  
افاد ترجيح انه البياض هنا واقرئ الامن انه اذا تردد في انه لا وقت في حال  
بينهما فخرج وقت المغرب يدخل وقت العشاء اتفاقا ولا صحة لصلوة  
قبل الوقت فان الاحتياط في التأخير انتهى كلام المحقق بلفظ **وقال**  
**نميزه العلامة في صحيح** القدوري قوله وقال ابو يوسف  
ومحمد بن حمزة قال الامام ابو الفاضل المستدي في شرح المنظومة  
وقد جاء عن ابي حنيفة في جميع التقادير انه رجع الى قولهما وقال  
انه الحجرة لما ثبت عنه من حمل عمامة الصحابة الشفق على الحجرة  
وعليه الفتوى وتبعه المجتوب وصدر الشريعة **قلت**  
ما ذكر من الرجوع فساد لما ثبت ما نقله الكافة على الكافة من لدن  
الائمة الثلاثة والى الان من حكايت القولين ودعوى حمل عمامة  
الصحابة خلاف المنقول قال في الاخبار الشفق البياض وهو مذهب  
ابي بكر الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة **قلت** ورواه عبد  
الرزاق عن ابي هريرة وعن عمر بن عبد العزيز ولم ير اليه في الشفق  
الا الحجرة الا عن ابن عمر واما اختيار الفتوى فبما على طن ضئيف

وذلك

وذلك لانه قال الشفق الحمر وعليه الفتوى لانه في جملة اسماء البياض  
لكونه اشفق اثبات اللغة بالقياس وانه لا يجوز فظن ان هذا هو حجة الامام  
وليس كذلك انما حجة الحديث الصحيح مع تفسير الصحابة مع موافقة القول  
النظر على ما سنده كرات شاة الله تعالى فكان اختيارنا لما هو الاصح رواية  
ودراية اما الاول فلان رواية الشفق البياض ورواية الاصل وهي ظاهر  
المذهب عن ابي حنيفة وروايته انه الحمر رواية اسد بن عمر وهو خلاف ظاهر  
الرواية عنه **واما الاول** فروي الزمدي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه فتر وان اول وقت العشاء حتى يغيب الافق وغيبوبة سقوط  
البياض الذي يعقب الحمر والا كان باديا واما قول الصحابة الموافقة  
لهذا الحديث فما قدمناه **واما الموافقة** امول النظر فانه وان روي  
عن ابن عمر وغير الشفق الحمر فقد روي ما قدمناه عن غيرهم واذا تعارفت  
الامار لا يخرج الوقت بالشك كما قال في الهداية وغيره فيثبت ان قول  
الامام هو الاصح كما اختاره السفي انتهى كلام العلامة فيجعل لنا من كلامه  
وكلام شيخه رحمه الله تعالى مفتي به قول صاحب الهداية لا قول  
صاحبيه واستغفرت له ادلا يثق ويعمل لا يقول ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
ولا يعمل عنه التقول لما لا لموجب من ضعف دليل او ضرورة او تعامل  
كما قدمناه في وقت العصر واستغفرت منه ايضا ان يقصر المشايخ وان  
قال الفتوى على قولهما وكان دليل الامام واضحا ومذهبه ثابتا  
لا يلتفت الى فتواه ولا يعمل بما وان كانت في كتاب مشهور معروفة



فاذا ظهر لنا مذهب الامام الاعظم اي حبيبة وفي عشرين الوقتين ظهر  
ايضا دليله وقوته وصحته وانه اقوي من دليلهما وجب علينا التبع  
والعمل به والافتاء به والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
والية المرجع والمآب وصلى الله

على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

تم

**هذه رسالة مباركة في بيان الاقطاعات ومحلها**

ومن يستحقها تاليف الشيخ الامام العالم

**العلامة المحدث الفهماني زید**

ابن نجيم الحنفى رضى الله عنه

**عنه وفحصناه**

امين

تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى **فبعد** هذه رسالة

في بيان الاقطاعات ومحلها ومن يستحقها **قال** في اقطاعات

قطيعة اي طائفة من ارض الخراج **وفي المصباح** قطع الاما البلد

اقطاعاتهم عليها رزق سأل الله الاقطاع واسم ذلك الشيء الذي يقطع

قطيعة

قطيعة انتهى **وذكره الامام ابو يوسف رحمه الله** في كتاب الخراج في موضعين  
فقال في الموات ان يقطع كل موات وكل ما كان ليس لاحدية ملك وليس في يدي  
يأخذ ويعمل في ذلك بالذي يرى انه خير للمسلمين **واعم نفعا وقال**

في ذكر القطائع ان عمر اصطفى موات كسري وكل من فرغت ارضه وقيل في المعركة  
وكل من قبض ما اوجبه فكان عمر يقطع ذهبه لمن اقطع **قال ابو يوسف**

وذلك بمنزلة المال الذي لم يكن لاحد ولا في يدي وارث فللا امام المعاد

ان يجنس منه ويعطى من كان عيشا في الاسلام ويضع ذلك موضع له ولا يجانى

فهذا سبيل القطائع عندي بارض العراق وبقية الفسطاط

**قال ابو يوسف** وكل ارض من ارض العراق والحجاز والطائف وارض العرب

وعمرها عامرة وليست لاحد ولا في يدا احد ولا يترك لاحد ولا وارثه ولا

عليها اثر عمارة فاقطعها الامام رجلا فمردقا فان كان في ارض الخراج ادعى

فيها الذي اقطعها الخراج والخراج ما اقطع عشرة وان كانت عشرة

ففيها العشر **وقال ابو يوسف** وكل من اقطع المولاة المهذبة

ارض من ارض السواد وارض العرب والحبال من الاضفاف التي ذكر ان

للامام ان يقطع من فلا يحل من ياتي بعدهم من الخلفاء ان يود ذلك

ولا يخرج من هو في يده راث او شتم ولا يجوز ان يقطع احد من الناس

حق مسلم او معاهد ولا يخرج من يده الا بحق الى ما ذكره في الباب

**وقال الامام الحافظ** في احكام الحصاد قلت فقلت في هذه

الاقطاعات التي يقطعها السلطان ان وقف انسان فداقطعه السلطان



شيئاً منها قال ان قطعها السلطان فافطعها انساناً او ملكه اياها فوقها  
الذي افطعها فالوقف جائز فيها واذا افطع السلطان انساناً شيئاً  
من حق بيت المال لم يجز وقعة لذلك قلت وكيف يقطع شيئاً من حق  
بيت المال قال هذه ارض لا انسان وهي بارض خراج وهي ملك لا رياء بها  
فالسلطان ياخذ منهم النصف مما يجز حبه لسه تعالى من الارض للزرع فما  
اقطع السلطان من هذا النصف الذي ياخذ له بيت المال بعبثه فتقول  
لمن نقطه قد افطعك من هذا النصف ياربعة اخماسه وجعلت عليك  
خمسه لبيت المال وهو العشر من جميع ما يخرج الارض فان وقف  
هذا الذي اقطع ذلك ما افطعه لم يجز الوقف في ذلك من قبل ان الذي  
اقطع ذلك ما افطعه لم يجز الوقف في ذلك من قبل ان الذي اقطع  
ليس بمالك رقة الارض وانما اقطع شيئاً من حق بيت المال فالوقف  
في ذلك باطل انتهى **وفي النظرية** من كتاب الزكاة السلطان اذا وب  
لاسان خراج ارضه ليس له القول لانه حق الجماعة فان كان مصرفه  
ان يقبل السلطان اذا جعل خراج الارض وتركه عليه جاز في قول ابو يوسف  
رحمه الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعليه هذه التبرع للقضاة  
والغنى ولو جعل العشر لصاحب الارض لم يجز في قولهم **وفي الفتية**  
استخلص نفسه عن عمدة الخراج بشفاعة او غيره لا يلزمه التصرف  
ويقرر في حرفها الى نفسه ان كان مصرفاً كالمنني والمجاهد والمعلم والمعلم  
والمتكرو والوعظ بحق وعلم ولا يجوز لغيرهم وكذا اذا ترك عمال السلطان

الخراج لا حد بدون علمه انتهى **وهو المسمى قاسم** في فتوى رفعت له  
بان للمندري ان يؤجر ما افطعه الامام ولا اثر لجواز اخراج الامام له انما المدة  
كما لا اثر لجواز موت المؤجر في اشأمة ما اجر ولا لكونه ملك منفعه لا في  
مقابله ما لا تقاوم علياً من صولح علي خدمته عبدة سنة كان للمصالح ان  
يواجهه الى غير ذلك من النصوص والناطقة بالجار ما ملكه من المنافع لا في  
مقابله ما لا تقاوم للمناجرة لانه ملك منفعه لاقطاع بمقابله استعداد  
لما عدله لا نظير المستاجر لما قلنا وانما مات المؤجر واخرج الامام الارض  
من المقطع فسيب الاجارة لا تنقل الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك  
في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المناجرة واجارة العبد  
الذي صولح على خدمته مدة مقدمة واجارة الموقوف عليه العلة واجارة  
العبد لما دون ما يجوز عليه عتدا واجارة من مال التجارة واجارة ام الولد  
انتهى **فقد تحررنا** من هذا كله انما افطع اقطعة السلطان من  
من اعلام او من موات بشرطها يصير ملكاً للمقطع يصح وسائر  
المصرفات الثانية للاملاك وتورث عنه وليس لغيره اخراجها عنه  
الى غيره ويحيط على المقطع فيها وظيقتها من اخراج وعشر او ما يراه للامام  
ولا يشترط ان يكون من مصارف الخراج انما الراي فيها الى السلطان ولما  
ما افطعه من ارضي بيت المال فانه لا يملك العبد فلا يصح وقفها ولا  
التصرف بما يجوزها عنه ملك ولا تورث عنه وانما ملك الاقطاع بما  
قلد الجارة والامام ان يجوزها الى غيره وحاصلها انه جعل له اخراجها



الشيعة لا يجوز ان يثبت المال ما الكلال والبعض ويشترط ان يكون من  
 مصارف الخراج كما علمت في السلطان اذا جعل الخراج وعلى هذا ليس  
 له ان يجعلها لغير المصارف **فان قلت** هل له ان يجعل ارضا وفقا  
 في مسجد **قلت** نعم ذكر قاضي خان ان من مصارف الخراج بناء  
 المساجد والنفقة على تعميرها وفيها للوقف لو وقف ارضا من بيت  
 مال المسلمين على مصالح المسلمين جاز الوقف انتهى **وفي منظومته بن**  
**ولو وقف سلطان من بيت مال المسلمين عمت يجوز ويوجد وقال**  
**الشافعي** ويوجب السلطان على ذلك لان بيت المال هو لمصالح المسلمين  
 فاذا ايدى على مصرفه الشرعي فقد منع غير معنى ضلوه فيوجد واما  
 اذا وقف السلطان ارضا من ارضي بيت المال على رجل معين ثم على ذريته  
 ثم على الفقراء فقد اقيى لخدمة عمدة البرين الشحنة بعدم جواز اخذ  
 من قول قاضي خان على مصلحة عامة نظر الى انه لا بد من العموم في الاشد  
 وظالعه في ذلك بعض اهل عصره نظر الى العموم في الانتهاء وقد الحال  
 الكلام فيه في شرحه على منظومة ابن وهبان **واما الارصاد ه ه**  
 فذكر الشيخ قاسم انه من السلطان ليس بايقاف **فان قلت** للفقراء  
 حق في الخراج وان لم يكن ذائع عام **قلت** صرح ما في الطهيرة بانهم  
 ياخذون ما فضل بعد المصارف العامة **وهكذا** في السراجية

والله تعالى اعلم  
 رحمه الله تعالى والله  
 اعلم  
 م

وهبان

عليها رسالة قيم يتولي الحكم بعد موت الباشا شاه تاليف العلامة  
 شيخ الاسلام والمسلمين الشيخ زين بن نجيم  
 المحتفي رحمه الله تعالى

429/15

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين • والصلوة والسلام على افضل الخلق اجمعين  
 وعلى آله وصحبه الطاهرين **وقيل** هذه رسالة في حكم من يتولي  
 الحكم بعد موت نايب البلد المستقيم في زماننا يا الباشا قبل ان يبلغ السلطان  
 خبر موته **الفتاوى** لما مات المرحوم الباشا علي المحتفي في سنة ستين  
 وتسماية قال **البرازي** في جامع الفتاوى مات والي المضر ولم يبلغ  
 الخليفة موته وصلي بالناس خليفة الميت او قاضي المازون قضا  
 او صاحب شرطه صح ولو اجتمعوا على اهل البلدة على تقديم رجل لا يصح  
 اذ التمكن للميت ولا قاضي ولا شرطه في يصح للضرورة انتهى **وقال**  
**في خلاصة الفتاوى** والي مصر مات ولم يبلغ الخليفة موته حتى مضت  
 بهم جمع فان صلي بهم خليفة الميت او صاحب شرط او القاضي اجرام  
**ولو** اجتمعت العامة على تقديم رجل له يامر القاضي ولا خليفة الميت  
 فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز للضرورة انتهى **وفي تنه القناوي**  
 في العيون والي مصر قد مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى مضت  
 بهم جمع فان صلي بهم خليفة الميت او صاحب شرط او القاضي جاز لانه  
 نوص اليهم امر العامة **ولو** اجتمعت العامة على ان يقدموا رجلا من غير



امر خليفة القاضي او المبيت لتعجز ولم تكن جمعة لانه لم تغرض اليهم  
امرهم اما اذا لم يكن فيهم قاض ولا خليفة المبيت بان كان الكل هو  
المبيت في يجوز لاجل الضرورة انتهى **وهكذا** في الزخيرة والواقع  
في هذه الحادثة ان الباشا لم يستخلف فتعين القاضي **فان قلت**  
انهم ذكروا الشرطي معه فلم يتعين **قلت** هذا في زمانهم **قالة المرب**  
الشرطة بيا السكون والحركة خيار الجند واول كنيته عمر الحرب  
والجمع شرط وصاحب الشرطة في باب الجماعة يواد به امير البلدة كامي  
تجاري وقبل هذا علي عاداتهم لانه امور الدين والدنيا كانت حينئذ  
الي صاحب الشرطة علي اللعين لا الي الشرطة لانه جمع انتهى فتعين  
القاضي لامر الدين واستغنى عنه ان الرعية لو اجتمعوا علي تقديم  
رجل مع وجود القاضي لم يصح جمعهم **فان قلت** اذا اتعين القاضي  
لامر الدين فصل يتعين لامر الدنيا قلت نعم يتعين **قال المحقق**  
ابن الهمام المقصود بالذات من الامامة انما هو اقامة امر الدين  
واما النظر في امور الدنيا وتبديدها كاستيفاء الاموال من وجوهها  
وايضها لها مستغنى ورفع الظلم فمقصود ثان لانه انما هو  
ليتفرع العباد لامر الدين وان امور الملوك اذا انتظمت تغرق الناس  
لامر دينهم **وهذا قال علي رضي الله عنه** حين قال له ابو بكر رحمه الله  
اقبلوني كلا والله لا يقتلك ولا تستعبدك قدر حبيبك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لامر ديننا فلهذا لا امود بيننا اتقي

**والاشك** اذا المقصود من الامرة هو المقصود من الامامة اعني  
انما هو اقامة امر الدين واما اقامة امور الدنيا فتبع فحيث عينوا القاضي  
لا اقامة الجماعة التي هي لهم امور الدين فتعينه لامر الدنيا مما يتعلق  
بالديانة واموال بيت المال والولي ضموها ان الامام الاعظم فوق كل  
امر العامة وهذا امرهم وقد علموا المسئلة بان الامام الاعظم قوض الي القاضي  
لامر العامة **فان قلت** حينئذ يجمع هذا القاضي بين منصب القضاء  
والامرة **قلت** لا مانع ويذل عليه ما نقلناه اتعاذت تمة القداوي  
والخيرة بقوله الا اذا لم يكن فيهم قاضي بان كان الكل المبيت ومعناه  
بان كان المبيت والى المصروف قاضيا فاستغنى عنه جواز المنع **نعت**  
والله اعلم بالصواب وآله

المراجع والمآب

**هذه رسالة في السفينة اذا غرقت او انكسرت**  
**هل يضمن ولا قاليف العلامة**  
**زين بن نجيم الحنفي**

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله تعالى وحده **سئلت عن شخص** استاجر سفينة ينفع بها  
علي الوجه الشرعي في الحمل والسفر في العادة من بندر السويد الى بندر جدة  
المعمورة ثم انه سافر بها فغرقت اثنا الطريق وتلفت هي والمناج فهل يلزمه  
اجرة المسافة ام لا **فاجبت** بانه يلزمه اجرة المسافة التي سافر بها

٩٢٩/١١



بحسابة لأن المقصود عليه المنفعة لا العمل فهو كسفي للدار واستيجاد  
 وأنه للركوب أو العمل عليها ولذا قال الزيلعي لا يستحق الموجد الاجر على البعض  
 الا في سكي الدار وقطع المسافة لأن المقصود عليه وهو المنفعة  
 يصير مسئلا الى المستاجر بتسليم محلها وهو الدار والداية بخلاف  
 ما اذا كان المقصود عليه العمل كالحياطة والحمل فانه لا يستحق من الاجر  
 شيئا لابعه الفراغ من العمل والتسليم الى صاحبه فلا يستحق بعمل البعض  
 شيئا انتهى والدليل على الفرق ايضا ما في المحبة لو اترك سفينه ليذهب  
 لها الى موضع فيحمل كذا او يجي به فذهب بالسفينة فلم يجده فرجع قال  
 يلزمه كذا السفينة في الذهاب فارغة وان قال كثر ثمنها عندك على ان يحمل طعاما  
 الي كذا امن موضع كذا فلم يجده الطعام ولا شيء له من الكريهية في الاول  
 المعقود عليه منفعتها وفي الثانية عمل رطبها وهو العمل عليها **فان قلت**  
 ذكر في فتاوي قاري الهداية بان السفينة اذا غرقت وانكرت من غير صنع رطبها  
 فلا ضمان عليه ولا اجر له وطاهر انه لا يجب شيء من الاجر **قلت**  
 انما كان ذلك لانه صورها فيما اذا غادر رب السفينة على ان يحمل له كذا الي مكان  
 كذا اما المقصود عليه ايضا ان قاري الهداية ذكر في السؤال ان رب السفينة  
 اذا استاجر ملاحا فله يستحق شيئا من الاجرات اذا غرقت **فاجاب**  
 بانه يستحق من الاجرة يقطعهما وانما كان كذلك في الملاح لان المقصود  
 عليه المنفعة والملاح تارة تكون حاصلا وتارة تكون مشتركا فان كان  
 بمقتضى صاحب السفينة فهو مشترك وان كان بمعني انه العامل في السفينة

مع رطبها فهو خاص **وفي التراج الوراج** الملاح صاحب السفينة **وفي المصباح**  
 الملاح بالتفصيل السفان وهو الذي يحرك السفينة انتهى **وفي التاموس**  
 الملاح بايع الملح لو صاحبه والنوي والمنقذ للنهر انتهى والنوي  
 بين رب السفينة واجيره والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب وصلى الله  
 عليه وآله وسلم

**هذه رسالة الامر حاجريك في شرط كتاب**  
**وقفه لسيدنا ومولانا شيخ**  
**الاسلام زين بن نجيم**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين **وبعد** فقد وقعت حادثة هي ان حاجريك  
 ملك الامر بمصر كان مشرط المستحقين في كتاب وقفه لكل وظيفة معلوما  
 وشروطه لنفسه الزيادة والمقتضان ثم بعد سنين اظهر المستحقون  
 قولهم منتضما لكون الواقف زادهم في المعاليه وقعت منارعة  
 بين المستحقين والمولي فامر الحاكم بجمع العلما والنظر في ذلك فكتب  
 من عين المحضور **فلجبت** ان اكتب شيئا في ذلك مبنيا لمسايل هرة  
 مهمة في تلك الحادثة والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب  
**الاولى** هل الاعتبار لما كتب في المكتوب او لا يثبت ان الواقف

١١٩١/١٢



تلقط به **قال في البرازية** وقد اشترى ان الوقف على ما تكلم به انتهى  
لا على ما تكلم به شرط الوقف لا على ما كتب الكاتب فيه خل في الوقف المذكور في  
السك يعق كل ما حكم به انتهى **الثانية** هل شرط الواقف يثبت بالتامع  
كاعمله فاختلف التصحيح فيها ففي الكتب المعتمدة والبرازية ان المختار انه  
لا يثبت بالتامع **وعمل الشارحون** بان اصله هو الذي لشهد دون شرائطه  
**وفي المجتبى** المختار انه يثبت بالتامع ورجحه في فتح القدير **الثانية**  
هل يقبل بشهادة المستحقين **قال في الطهيرة** من كتاب الوقف  
اذا شهد بالوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان  
سفلوا واباؤه وان علوا لا تقبل شهادته وكذا لو شهد بوقف على نفسه  
وعلى اجنبي لا تقبل في حقه ولا في حق الاجنبي وليس هذا كالشاهدين  
اذا شهدا احد مما انه وقفه على عمر وصدقه موقوفة فان لم تقبل شهادتهما  
وتصرف الغلة الى الفقراء لانهما اتفقا ان رقية الارض وقف **وانما اختلفا**  
فيما استثنى له الغلة فتقبل شهادتهما فيما اتفقا عليه ولو شهد شاهدان  
انه وقفهما على فقير اجيرانه وهما من جيرانه جازت شهادتهما لان  
الجوار ليس بلام **وكذا** لو شهد انه وقفها على فقير المسجد كذا او سما  
فقراء ذلك المسجد **وكذا** لو شهد اهل المدرسة بوقف المدرسة  
جازت شهادتهما **وذكر في** اذا وقف الرجل كراسته على مسجد لقراءة  
القران او على اهل المسجد فشهد اهل ذلك المسجد على وقف الكراسته  
**فصل في المسئلة** نظر اهل الوقف تلك المدرسة وشهادة اهل المحلة على

وقف

وقف تلك المحلة والمستأجر فضلو الجواب فيها فقالوا في شهادة وان  
كانوا لا ياخذون تقبل وكذا قالوا في اهل المحلة هكذا وكذا لك  
الشهادة على وقف مكتب والشاهد صبي في المكتب لا تقبل **وقيل**  
في هذه السبل كلها تقبل وهو الصحيح على ما قدمناه انتهى **وقيل**  
من كتاب الشهادات ان رجل مات واوصى لفقير اجيرانه بن وانكر الورقة  
وصيه فشهد على الوصية رجلان اولاد مما روى **قال محمد**  
لا تقبل شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد بطلت ايضا لان الشهادة  
واحدة كما لو شهد علي رجل انه قد ف انهما فلا نه لا تقبل شهادتهما  
**وذكر محمد بن محمد بن الله** في وقف الاصل اذا وقف على فقير اجيرانه  
فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما **قال الفقيه ابو الليث**  
ما ذكر في الوقف قوله ابي يوسف رحمه الله اما على قياس قول محمد رحمه  
الله فينبغي ان لا يقبل في الوقف ايضا لان عند ابي يوسف رحمه الله  
يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلي قول محمد رحمه الله  
لا تقبل اصلا ويجهل ان ما ذكر في الوقف محمول على ما اذا كانوا قليلا كجوه  
انتهى **وفي قنوي قاضي خان** واما اصحاب المدرسة اذا شهدوا بوقف  
على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك  
لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل وقاسوا على مسئلة الشفعة  
داو بيعت واما شفعة وانكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعة  
ان كان لا يطلب الشفعة وقال بطلت شفعتي جازت شهادته وان كان



بطلبه لا تقبل شهادته **قال رضى الله عنه** عندي هذا يخالف الشفعة  
 لأن حق الشفعة مما يحتمل الإبطال وإذا قال أبطلت شفعتي بطلت شفعته  
**وأما الوقف على المدرسة** من كان فقرا يذا فقرا يذا فقرا يذا فقرا يذا  
 مستحقا للوقف استحقاقا لا يتطل بابطاله فإنه لو قال أبطلت حتى كان له  
 أن يطلب ويأخذ بعد ذلك فكان شاهد لنفسه فيجب أن لا تقبل شهادته  
 انتهى **وذكر المختار دح** من باب الرجل ينفق الأرض على قرابته  
 فتيار عوت في ذلك **قلت** فإنه شهد رجلا من القرابة من قد صحت  
 قرابته لرجل أنه قرابة الواقف وفسر قرابته فذلك جائز **وقال**  
 من باب الوقف على قراءة القرابة **قلت** فهل تقبل شهادة القرابة  
 بعضهم لبعض قال لا **قلت** فإن كانا الشهود أغنيا والرجل من  
 قرابته شهد ولا يقر بینه وقرره وإن قبل ذلك قال أن لو كانوا يجرون  
 إلى أنفسهم بشهادتهم منفعة ولا يدفعون بذلك عنهم مضرة قبلت شهادتهم  
 انتهى **وقال** في باب الرجل ينفق الأرض ثم يجد ويبي في يده أو تكون  
 في يده غيره وهو جاحد **قلت** أريت رجلين شهدا على رجل أنه جعل أرضه  
 هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبدا على أهل بيته قال شهادتهما أيضا باطلة  
 من قبل أنهما افتقر بعد ذلك ثبت الوقف لهما بشهادتهما فكل شهادة بجبر  
 الشاهد إلى نفسه نعم أو يدفع عنها عنه مضرة فإن شهادته لا تجوز  
**قلت** وكذلك أن كان الشاهد جرحا بشهادته منفعة إلى ابنته  
 أو إلى ولده أو إلى زوجته قال نعم شهادته باطلة لا تجوز كذلك أن شهدا

أنه جعلها صدقة موقوفة على جيرانه ومما من جيرانه قال شهادتهما باطلة  
**قلت** فلم لا تجعلها صدقة لله تعالى قال من قبل أن الوقف لا ينفع  
 إلا بشهادتهما ومما شهارة واحدة لا تجوز بعضها **قلت** فإن شهد الله  
 جعلها صدقة موقوفة على أهل بيته وعلى أقوام آخرين والشاهد أن من أهل  
 بيته قال الشهادة باطلة لأننا لو أخرجنا الوقف لشركاء فيه **قلت**  
 فإن قال الشاهدان لا تقبل ما وقف علينا قال لا تجوز الشهادة لسائر أهل  
 بيتهم ولا شيء للآخرين **قلت** وما يطل بشهادتهما **قلت** من قبل  
 أن أولادهما من أهل بيت الواقف فقد شهدا لأولادتهما **قلت**  
 فإن شهد الله جعلها صدقة موقوفة على فقراء جيرانه أو على فقراء المسلمين  
 وهم فقراء الجيران قال تجوز الشهادة قال من قبل أن فقراء الجيران ليس لهم  
 ثوما مخصوصين إلا ترى إنما انظر إلى فقراء الجيران يوم تقسم الغلة فمن انتقل  
 منهم من جوارحه لم يكن له في الغلة حق إلا ترى أن رجلين من أهل الكوفة  
 دهما فقرا لو شهدا الله جعل أرضه صدقة موقوفة على فقراء أهل الكوفة  
 أن الشهادة جائزة لأن الوقف ليس لهما من فقراء الكوفة كان ذلك جائزا وكذلك  
 كل شهادة بأعيانها خاصة إلا ترى أن الوقف لو أعطى الغلة غيرهما من  
 فقراء الكوفة كان ذلك جائزا وكذلك كل شهادة لا تكون خاصة وإنما هي عامة  
 مثل أهل بعدد أهل البصرة ونحو ذلك أن الشهادة جائزة وحكم الحاكم بالوقف  
 انتهى **فان قلت** ما الفرق بين السابعة أعني لو وقف على جيرانه حيث  
 قال لا تقبل وبين ما إذا وقف على فقراء جيرانه حيث قال تقبل **قلت**



من جملة الخصوص ولعمري فانه في الصورة الاولى لما لم ينفذ الجيران  
بالفقراء كان لا قوام مخصوصين ولقد خفي هذا على بن الحوام فقال  
وكان الفرق بينهما في هذا الصورة اذ لا جران له سواهما بخلاف تلك الصورة  
انتهى وهو مردود في الصورة الاولى فصول الحواشي فيها **قال المحقق**  
وما من جران بكلمة من النعبيضية وفي الثانية قال وهو قرا  
جيرانه يدرون فالامر عكس ما قاله وانما الفرق بما قلناه المحيطة  
من باب شهادة دافع المهرم وجالت المقم **قال محمد رحمه الله**  
رجل مات ووصى للفقراء جيرانه فشهد علي ذلك رجلان فقيران من جرانه  
فشهدا بينهما جائزة **ولو شهدا** انه وصي للفقراء اهل بيته فقيران له  
تجزما ولا لغيرهما والفرق بينهما لو قسم ما اوصى به في بعض فقراء  
جيرانه دون بعض جاز وفي فقراء اهل بيته لم تجز للاختلاف بينهم  
لذلك افرقا **وذكره** في كتاب الوقت رجل وقف علي  
فقراء جيرانه فشهد رجلان من الجيران او شهد الله وقف علي كتاب ابي حنيفة  
وهما بمن اصحابه جازت شهادتهما ولو وقف علي فقراء الغريبة فشهدا  
رجلان من قرابته ومما فقيران او غنيان لم تجز شهادتهما والفرق ان القرابة  
لا تقطع ولو افتقر استحقاق هذه الصدقة فنفس الشهادة اوجب جبر  
المنفعة لهما ولا كذا لك الجواد لانه يقطع الجواز بالانتقال والقول  
فانظر في الجيران الي يوم تقسيم الصدقة وفي القرابة الي يوم تخلق الفلة  
انتهى **وذكر المحقق** في كتاب ادب القاضي ولولان رجلا مات بدين

الف

الف درهم وترك ورثة وترك ما لا يشهد رجلان لرجلين علي الميت  
بدين الف درهم وشهد لهما الشاهدين علي الميت بدين الف درهم فان  
ابا حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله تعالى قالوا الشهادة باطلة من قبل  
انهم يشتركون فيما قبض كل واحد منهما انتهى **وروي محمد بن الحسن**  
في الجامع الصغير عن ابي حنيفة ان الشهادة جائزة **وروي الحسن بن زياد**  
عن ابي حنيفة انهم ان جاوا جميعا والشهادة باطلة الي هذا لفظ المحقق  
**وذكر محمد بن محمد** في البسوط ثلثة فصول احدها لا تقبل الشهادة  
بالاتفاق وهو ان يشهد المشهور لهما الشاهدين بالوحدية بالثالث وهذا  
لان الثالث مشترك بين الموصي لهم فشهادة كل فريق لاقت بمشتركا بين  
المشهود له والشاهد وفي الوجه الثاني الشهادة مقبولة بالاتفاق وهو  
ان يشهد الرجلان ان الميت اوها هذا العبد ويشهد الاخران الميت  
او وصي لشاهدين الجارية والشهادة تقبل لان كل واحد من الفريقين  
يشهد الحق المشهود لهما في محل لا شركة له في ذلك المحل **والثالث**  
على الخلاف وهو فصل الدين فابن يوسف رحمه الله يقول الحق متعلق  
بالتركة ومشي مشتركة وما يقولان ان الحق متعلق بالذمة فلا شركة  
وتمامه في غاية البيان من اخر الوصايا فان الله تعالى لعلمهم الرسالة

بحمد الله وعونه

وخسن توفيقه

امين

م



هذه رسالة ايضا للامير جابر بك رحمه الله

تاليف المحدث قنق الفهمامة

الشيخ زين بن خيمر الحنفي

13/291

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ينظر بحق ولو بعد حين في نشر العدل في الخلق  
ويمنع المبطلين والصلوة والسلام على افضل المرسلين وعليه  
ومحبته جميعين **وبعد** فقد وقعت علي هذا المكتوب فوجدته  
غير موافق المطلوب لاشتماله على انواع من الحلال وانفرد منها  
واحد منع عن العمل وقبل الشروع في بيانها لا بد من تقديم مقدمة  
**هي** ان المكتوب لا يجوز العمل به ولو ثبت مضمونه حتي يكون علي  
طبق القواعد الشرعية **قال في خلاصة الفتاوي** من اول كتابه  
الحاضر والمحلسات السجلات الامتثل في الحاضر والسجلات ان يبالغ  
في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتب بالاجماع حتي قيل لا يكتب في المحضر ان  
يكتب حضر فلان واحضر معه فلان فالدعي هذا الذي حضر عليه السلام  
ولكن يكتب هذا الذي حضر علي هذا الذي حضره معه وكذا يكتب غير  
ذكر المدعي عليه لفظه الاشارة في مواضعها من انهم ما يحتاج اليه في الدعوى  
وكذا لا يكتب في ذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر  
عقب دعوي المدعي من المدعي عليه بعد الابعاد قوله والجواب بالانكار  
من المدعي عليه وهذا لازم ولا بد ان يعين تفسير الانكار ونبغي ان يكتب

في السجل حكم القاضي ولفظ الشهادة بنماها ولا يكتب بما يكتب في السجلات  
ثبت عند علي الوجه الذي ثبت الحوادث الفرعية وما لم يذكر علي وجهه  
لا يعني بصحة السجل ولذا لا يكتب بقوله وشهد الشهود علي موافقة الدعوي  
**وذكر الامام** السرخسي في نسخة حكاية شمل الائمة الخواني مع قاضي غبطة  
ورده الحاضر والسجلات بهذا انتهى ما في الخلاصة وهكذا في غير هذا  
**وذكر العلامة حسروني** في شرح الدرر والغواران المحضر ما كتب  
فيه خصوصية المتخاصمين عند القاضي وما يجري بينهما من الاقرار مما لم يجر  
عليه او الانكار منه والحكم باليمين والنكول علي وجه يدفع الاشياء وكذا  
السجل والصك ما كتب به البيع والرهن والاقرار وغيرها والحجة والوثيقة  
ممتنا ولان الثلاثة انقضي **الاول** من الحلال الذي اشتمل هذا المكتوب  
عليه انه ذكر فيه ان المدعي حبيته بنت يوسف بن فاصري محمدا وصوابه  
حيث لم يعلم القاضي اسمها ونسبها ان يكتب ادعت التي ذكرت اسمها  
حبيته بنت فلان ولا يجوز الجرم باسمها ونسبها كما في الفتاوي الظهيرية  
وفي جامع الفصولين ولا يجوز الاعتماد علي خبرا لمن عاقد بين باسمها  
ونسبها لظلمها سميها وانتبا باسم غيرهما ونسبتهم يريد ان يزور اعلم  
الشهود بيجزها المبيع من يد مالكه ولو اعتمدا علي قولهما بعد تزويرها  
وبطل املاك الناس وهذا افضل غفل عنه كثير من الناس فانهم يسمعون  
لفظ الشراء والبيع والاقرار هي والتعاقب من رجلين لا يغير فوتهما اذا شهدوا  
بعد موت صاحب البيع شهدوا علي ذلك الاسم والنسب ولا يحكم لهم بذلك



فيجب ان يحضر عن مثل ذلك الحاضر وامن المجازفة وعن طبائع املاك  
 الناس وطرق علم الشهور بالنسبان يشهد عندهم جماعة لا يتصور  
 تواطئهم على الكذب عند ابي حنيفة رحمه الله وعند مما شهدا دة رجلين  
 كاف كافي في اير الحقوق انتهى **الثاني** انه كتب فيه بحضور الجنب  
 العالي قاضوه ولم يذكر فيه انه المدعي عليه ولم يذكر فيه مدعي غيره ولا يلزم  
 من حضوره عند الدعوى ان يكون هو المدعي عليه ان يحضر مجلس القاضي  
 خلق كثير لا دعوى لهم وقد قد مناعن الخلاصة انه لو ذكر المدعي عليه بالظهر  
 لا يكفي انه **الثالث** على تسليم ان يكون هو المدعي عليه لذكره له كذلك  
 اخر المكتوب لم يبين ان القمار في يده وشرط صحة الدعوى في القمار  
 كونه في يد المدعي عليه ولا يكفي اقرار المدعي عليه بكونه في يده بل لابد  
 من البرهان على وضع يده او علم القاضي كما صرح به في الخلاصة وغيرها  
 وفي جامع الفصولين لو لم يبرهن على يد المدعي له وبره على المالك بعد  
 اقرار المدعي عليه وقضي به للمدعي لا يتخذ حكم مالم يبرهن من او يعرف  
 القاضي انه في يده انتهى **الرابع** كتب فيه ان قاضوه ناظر على وقاف  
 حايرون ولم يكتب فيه انه ثبت عند القاضي انه ناظر ولا يد منه كافي الظهيرة  
 وغيرها **الخامس** لم يكتب انه ناظر من جهة الواقف او من جهة القاضي  
 ولذا بين انه منصوص القاضي فمثل يحتاج الى بيان القاضي باسم ونسبه  
 سنيته عند ذكر الحل في نظاره صبيحة **السادس** انه لم يذكر  
 فيه ان وقف فصولون محكوم به ولا بد من ذكره لان المحكوم به لا رفر

وفي غيره اختلاف حين جوز الامام الاعظم بيعه وان كان الفتوي على قوله  
 ابي يوسف رحمه الله ولكن المكتوب يخالف عن ذلك **السابع** انه ذكر فيه  
 انه تحت نظر حبيبة ولم يثبت كونها ناظرة لحاقه مناه ولم يبين انها  
 ناظرة من قبل الواقف والقاضي هذه لعمري **قال في الخلاصة**  
 معزيا ابي قتاوي سمرقند اذ كتب صك العلية ولم يذكر جهة وصاية  
 لا يصح ولو كتب انه وصي من جهة الحكم او متولي الحكم ولم يسم القاضي  
 الذي نصبه والذي والا هات هكذا في الفصل الثامن من نصيب الوطي  
 وذكر في كتاب الوقف وقيد بان يبين التارخ بنصبه انتهى **وفي الظهيرة**  
 متولي الوقف اذ اجر الوقف ونصرف فيه نصرفا اخر فكتب في الفتا  
 اجر وهو متولي هذا الوقف ولم يذكر انه متولي من اي جهة لا يجوز  
 وكذا الوصي على هذا وفي الحاشية اذ لم يذكر مكان فاستل انفق  
**فان قلت** الوقف حق الله تعالى فسمع الدعوى من غير المتولي  
**قلت** هذه اقوال مرجوح والفتوي على خلافه **قال**  
 في الخلاصة رجل ادعى ان هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى  
 متولي **وفي الفتاوي** قال نصح والفتوي على اول انتهى بحروفه وهكذا  
 في البرازية وفي الجامع الفصولين لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه لو تسمع  
 وبالاول يعني **فان قلت** الشهادة في الوقف بلا دعوى اصلا هي قوله  
**قلت** المعتمد في المذهب المتفضل لما في جامع الفصولين وقيل ينبغي ان  
 يتصل الجواب لو كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البيعة بلا دعوى



وفاقا ولو علي سجدة او علي قراء تقبل عند مما لا عنه ابي حنيفة وذكر  
هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام وهو المختار انتهى **وفي شرح**  
**الكفر** للزيلي ولوباع صيغة ثم ادعي انها وفق عليه وعلي اولاده  
لاسمع دعواه للنفاق وان اقام البينة علي ذلك فقبل تقبل لان الشهادة  
علي الوقف تقبل من غير دعوي لانها من باب الحسبة وقبل لا تقبل  
وهو صواب والخط انتهى **وما في بعض الفتاوي** من ان المختار  
قبولها بلا دعوي محمول علي ذلك التفصيل المختار فيجعل علي ما اذا كان  
وقفا علي سجدة او علي القراء توفيقا ولهذا قال في البرازية لا يشترط  
الدعوي في الوقف كما في عنق الامة قال ابو جعفر ربه اخذ الصدر  
والصريح ان الجواب علي اطلاقه غير مرضي فان الوقف حق الله تعالى  
فالجواب ما قلناه وان حق العبد لا بد فيه من الدعوي انتهى **وقد**  
**ذكرت** المدة عينها وفق علي الذرية **الثامن** انه ذكر فيه  
اذا الاستبدال وقع بين وجنس بالبا المفتوحة والحاء المعجمة  
الساكنة فالجنس من الالفاظ المشتركة بوجوب حللا مانعا من قبوله  
والعمل بما فيه **قال** **القاضي** في تفسير قوله عز وجل  
وشرقه بيمين نجس مخوس لوفيه ذو نقصان انتهى **وقال**  
**الامام الرازي** في تفسيره الكبير قال بن عباس النجس الحرام لان ثمن  
النجس حراما قال وكل نجس في كتاب الله تعالى نقصان الا هدا فانه الحرام  
**وقال الواحدي** ويسمى الحرام نجسا لانما لا يملكه تاقص بركة **وقال**

**قاروه** النجس الظلم نقصان يقال ظلمة اذا انقضت **وقال**  
**عكرمة** والشعبي **رحمهما الله** نقض النجس القليل وقيل ناقص عن القيمة  
نقصا ناظرا وقيل كانت الدراهم زيوفا ناقصة العياد **قال**  
**الواحدي** قال وعلي الاقوال كلها النجس مصدر وضع موضع  
الاسم والمعني بيمين مخوس انتهى كلام الامام **وفي المصباح**  
النجس الناقص والنجس ايضا ارض تبيت من غير سقي **وفي المصباح**  
نجسه نجسا من باب نفع نفسه او عاياه ويقال نجست العين نجسا فقوتها  
**وفي القاموس** النجس النقص والظلم نجسه كمنعه وفق العين لا يطبع  
ونحوها وارض تبيت من غير سقيها والملق انتهى **فقد** ظهر ان له سنت  
معان فذكره مبطل للمكروب **التاسع** انه ذكر فيه انه يبيع بعشرين  
الفا ولم يصل من ذلك الا نحو اربعة عشر الفا والحال ان عدم  
فصول جميع الثمن بالايدي فلا تصرف صحة الايدال لما في فتاوى قاضي  
خان لو باع الوقف ووهب الثمن صححت الهبة وبه في الثمن في قول  
ابي حنيفة رحمه الله **وقال** ابو يوسف لا تصح الهبة انتهى  
وتبعه في الاسعاق في احكام الاوقاف الشيخ برهان الدين  
الطرابلسي انه قال نحو اربعة عشر ونحو مائة ثم عين بعد مدة  
ثلاثة عشر بكلمة الاضراب والمكروب يمان عن مثل هذا الخلل  
**المشتر** لم يصل منهم من جهة انه لم يبين انه لم يصل  
الي البايع اولي المستبدل والى جهة الوقف انتهى **الحادي عشر**



انه ذكر فيه ان الباقي صرف لترويج قضية الاستبدال او المشهور فمما  
مع كونهما ممتلئة لا اعتبار لهما ووجه الخلل فيه من جهة انه لم يبين فيه  
على من اصره **الثاني عشر** ان الترويج كلمة مبهمه احتملت ان يكون  
ذلك العذر رفع رتبة للقاضي المستبد او المشهور فمما مع كونهما  
مهمته ممتلئة لا اعتبار لهما **الثالث عشر** قوله ان الموافق  
شرط ان لا يستبدل وقعه لا يصلح تأملا للاستبدال عند وجود شرط  
لما صرح به العلامة الطرسوسي في انفع الوسائل واره عليه العلامة  
ابن السكينة في شرح منطلوعة من وهبان من ان الموافق اذا شرط  
ان لا يستبدل وقعه بالشرط باطل كشرطه ان لا فطر للسلطان والقاضي  
والقاضي في وقعه **الرابع عشر** ان قوله مع ان الموافق بشرط ان  
لا يستبدل انما ذكر في دعوى المدعية ولم يثبت ذلك بينه ولم يجل  
في المكتوب عن مكتوب انوافق **الخامس عشر** انه لا مطابقة  
بين دعواها والشهادة كما يعلم من تأملها والمطابقة بينهما  
شرط والدليل على عدم المطابقة ان المدعية عينة ولم يعينه الشهود  
وانما ذكرت ان الواصل اربعة عشر الفابل ثلاثة عشر ولم يذكر  
الشهود وانما ذكرت ان الكافي لم يصل وانما صرف في ترويج قضية  
الاستبدال ولم يذكر الشهود شيئا من ذلك وصرح في الهداية  
بان المطابقة بين الدعوى والشهادة شرط انتهى **السادس عشر**  
انه لم يبين كلام كل شاهد وحده ولا بد منه لينظر لمفتي به بين

كلام الشاهدين فانه المطابقة بينهما لفظا ومعنى شرط عند اي خليفة  
رحمة الله ومعني اللفظ عند ما كما في الهداية وصرح في التناوي  
القرفية ان المحضر لا يقبل اذا كتب فيه ان الشهود شهدوا واعلي مطابقة  
الدعوى يجوز انهم ظنوا المطابقة جهلا فلا بد من ذكر الشهادة لينظر  
فيها المفتي وكذا لا يقبل المحضر اذا ذكر فيه شهادة الشهود ولم يبين كلام كل شاهد  
ولو قال الموثق شهادة صحبته لما ذكر **السادس عشر** ان قوله  
الشهود ان الاستبدال وقع في غيره موقعة لكونه صدر بغير طريق شرعي  
وان لم يصادف محله شهادة وهي غير مقبولة وكذا قولهم لم يكن لصفة  
مسرعة للاستبدال **الثامن عشر** ان قولهم ان ربيعه وقت الاستبدال  
كان كذا لا يتحقق جميع وجود الاستبدال كما سنبينه عند بيان توهم ان المبطل  
للاستبدال **التاسع عشر** انه ذكر في اجارة الناظر للوكالة وميلا  
تمنع من صحة الاستبدال لما سذكره **المشرون** ان القاضي  
المبطل للاستبدال عفي الله عنه اعتمد في اثبات الاجارة على عرض شيخنا  
شيخ الاسلام الفتوح الحنبلي والقرض ليس بحكم فلا يقول عليه  
واعجب منه اعتماده في اثبات الاجارة على شاهد واحد وهو كانهما توهم  
ان الكاتب يعني ولم تقبل في الاسلام شهادة واحد وانما بانقراده سوي  
حرمة رضي الله عنه بخصوصية وقعت له **الحادي والعشرون**  
انه عمل بقوله بعد عزله وللصرح به في المذهب ان القاضي بعد  
عزله كواحد من الرعايا لا يجوز العمل بقوله وحده كما في الهداية



وغيرها **الثاني والعشرون** انه كتب فيه ان يبت اجارتهما ابتداء  
مع الاستبدال الصحيح لا يخرس بسبب في الحزب لاجاز خرابها بعد  
اجازتها اذا اجادتها بذلك القدر في ذلك الوقت لا يقتضي تباعوها  
**وكذا** ذكر في القناوي الظهيرية ان لو وقى اليتيم ان يبيع عقاره  
اذا كان دارا او خانوتا لانه يحسن نقصانه **الثالث والعشرون**  
انه كتب فيه ان لا يترقا نصوص الناظر صدق على ان الوكالة جارية  
في وقف قوصون وعلى نظارة المدعية الى اخرها **وقد صرحوا** ان  
الناظر لا يصح تصديقه فيما يرجع الى اصل الوقف ولا يجمع ابراه  
عن غلته لم تجب للموقوف بعقده وانما يصح ابراه عما وجب بعقده عندها  
وتضمنه للوقف **وقال** لا يجمع ابراهه اضلا كما في جامع  
الفصولين والقناوي البراذية وغيرهما **الرابع والعشرون**  
ان ظاهر ما في المکتوب من احكي عن القاضي المبطل للاستبدال انه  
ظن ان الصفة المشوغة للاستبدال منحصرة في خراب العين وليس هو  
كما توهم عن الله عنه بل يجوز استبدال الوقف للمعقود في مسائل **الاول**  
ان يشترطه الواقف فيجوز اشتراطه على قوله اي يوسف كما حمده الله  
وهو الصحيح كما في قناوي قاضي خان **الثانية** ان يحكم الفاضل  
ولا يثبت للوقف تضمينة القيمة ومشتريه بهدل كما في القناوي ايضا  
**الخامس والعشرون** ان ظاهر ما في المکتوب ان القاضي المبطل  
للاستبدال توهم ان في الاستبدال ابطالا للوقفية وراي ان الواقف

حدته وخوف من ابطالها للوقفية وروي علي من سعي في ابطالها وليس كما  
توهم عن الله عنه **قال** **مولانا قاضي خان** في قناواه رجل  
قال ارضي هذه صدقة لله تعالى ببيعها واشتري بثمنها ارضا  
اخرى فتكون وقف على شروط الاولى **قال** **هلال**  
وتقول اي يوسف الوقف والشروط جائزان قال يوسف بدخاله  
الوقف صحيح والشروط باطل **قال** بعضهم هما فاسدان  
والصحيح قول اي يوسف وهلال لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف  
لان الوقف يحتمل الانتقال من ارض الى ارض اخرى ويكون الثاني قابضا  
مع الاول الى اخر ما فيها مع ابطال الوقف حرام فان لم يخف الواقف  
بتحويل الله تعالى فيقال مثلا في ابطال وقف خاير بك **الشكوك**  
**والعشرون** ومحلها ان يذكر عند الكلام على الشهود انه من حكمه  
على شهادة شهود لم يتسل عنهم ولم يذكروا ولا يد للقاضي ان يسئل عن  
الشهادة سرا وعلا بنية في سائر الحقوق طعن الخصم ولم يطعن  
وهو قبولها وعليه القبول ولم يتعرض في المکتوب لعدم التهم  
ولم يكونوا من الشهود بل بالعام والعدالة في ذلك الزمان بين اهل  
القاهرة الغني شهرتهم عن السؤال **السابع والعشرون**  
لم يذكر في مکتوب البطل الاستبدال مکتوب الاستبدال وكان ينبغي  
ان يحكي لينظر فيه وفي سببه الاستبدال ولينظر فيما وقع البيع من  
التمس من كونه يمثل القيمة او باكثر او باقل ومذا ان اقيمت البينة على كونه



تجعل الغيبة اولاً لينظر في ذلك كله **القائم والمشترون** قال  
ابن العرس في النوايه القهية في الاطراف الحكمة قالوا قضا العدل  
العالم لا يقترب وتجل حاله على السداد بخلاف قضاء غيره انتهى فاكاد المني  
له ان يقترب فاضلي لا يستبدل كونه عالماً بخلافه لا كما اخبر به جمع من علماء مصر  
الاختيار **التاسع والمشترون** انه ابطال حكم القاضي بالشك والتوهم  
وقد قال في الفتاوى والظهيرية ولو اقام المدعي انه وارث فلان وان  
قاضي كله كذا فلان قضي بانه وارث له غيره واستشهد باهل قضا **فصل**  
ولا يدري بأي نسب قضي فان هذا القاضي سئل المدعي عن النسب الذي  
قضي القاضي به فان بين قضي له بالميراث لان قضا القاضي يحل على الصحة  
او السداد ما امكن ولا ينقض بالشك ولا يقتضي بالنسب الذي بين  
المدعي لان هذا القاضي لا يدري ان القاضي اوله هل قضي به كذا النسب  
اولاً انتهى **الثلاثون** انه نظري البيعة الشاهدة بانه  
بيع بمن المثل بحس علي ما فيها من الخلل ولم ينظر في البيعة الشاهدة  
بانه بيع بمن المثل واذا تعارضت ما الحكم رآها صحيحة صريحة  
ولكن رأيت دواعي تدل عليها الاول ادعي عليه محذوراً في حقه ارشاً  
من جهة ابيه فاقام ذوالبد البيعة انه اشتد من وصيه بمثل  
الغيبة واقام المدعي بيعة ان قيمته زيادة عليها اثبت ذوالبد  
**قال كثير المشايخ** لقلة الغيبة او الي انهي ولا شك ان الوقف  
كما للبيتم ولهذا استخرج الامام محصاف افكاهم الاوقاف من كلام

امامنا

اصحابنا على الوصايا **وقالت** انه اسما بنا قاسوا الوقف على الوصايا  
**ومنها** باع صفقة وله فاقام المشتري بيعة له باعها منه في صفه بمن  
المثل والابن بيعة انه باعها بعد البلوغ فبيعة المشتري اولاً لانها تثبت  
العارض انتهى **ومنها** ما في الفتاوى والبرازية ادعي ان الوصي باع  
التركة بالغبن وزعم الوصي ان البيع كانه بالعدل فالقول قول الوصي  
لتمسكه بالاصل ولو برهن على انه اشترى من وصيه بالعدل وبرهن  
الوصي بعد بلوغه على انه كان بالغن قبل بيعة المشتري اولاً لانها  
تثبت الزيادة والاكثر على ان تثبت العلة اولاً انتهى ولو لا خوف  
الاطالة لا وردنا مسائل كثيرة صريحة دالة على ما ذكرناه من اتيان  
الخلل في هذا المكتوب المقضي لعدم قبوله والعمل بمضمونه ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله وحده **فان قلت**  
يحمل ان الخلل من الكاتب لا من القاضي فلا يفتح في الصحة **قلت** قد افقي  
بفساد محض بسبب استقاط كلمة قليل له ان الكاتب قد نسيها والمقام  
تدل عليه ما قال قد فسد المحضر فلا يعني بصحته كذا في الفتاوى والصحة  
والصرفية **شرح المنظومة** وقضي في مجتهده فيه ثم راي خلافه ليس له ان يرجع  
عن حكمه ولا غيره ان ينقضه ماله مخالف الكتاب والسنة والاجماع  
**وفي معراج الذرية** يجوز بيع الوقف عند الامام من غير شرط ولا حراب  
ويشترى بثمنه ما يكون خير منه قايماً مقامه فلو سلم ان الاستدلال  
لم يصح عند الامية الحنفية فقد قضي القاضي في مسئلة اجتهادية لا يبيعه



جاز عند امام احمد بن حنبل فينقض القضا ولو كان القاضي خفيا واما  
 انما حين رايته مذهب الامام من ان الناس انما يستنبذون الوقا  
 عند القضاة الحنفية وكان الصواب ان يكون عند الحنابلة ليسوا  
 من الاختلافات الواقعة في مذهب الحنفية وفي شرح ادب القاضي  
 ان القاضي اذا كان ناسيا لمذهب نفسه وقضي بمذهب بعض الفقهاء  
 على قول ابي حنيفة ينفذ وفي التمهيد وهو الصحيح وفي شرح الطحاوي  
 وجامع الفتاوى اذا لم يكن مجتهدا ولكن قضي برأي فقيه ثم ثبت انه خلاف  
 مذهب ينفذ وليس غيره نفذه وفي الفتاوى الصغرى الفتوى على  
 قول ابي حنيفة من التمسك اذا قضي بخلاف مذهبه وفي الفتاوى السنية  
 قالوا القول الضعيف يتقوى بقضا القاضي فان قلت المراد في  
 هذه المسائل كلها بالقاضي المجتهد اما المقدر فانما فله بحكم مذهب  
 ابي حنيفة فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم  
 هذه عبارة المحقق في فتح العدير قلت ليس المراد بالمجتهد  
 في كلامهم هنا المجتهد المطلق قطعا لانه يحرم عليه التقليد كما  
 صرحوا به في الامور فكيف يقال قضي بمذهب غيره ويقال  
 ان الكلام فيها اذا كان ناسيا لانا نقول والعهد كالسيان في احاديث  
 الروايتين وانما المراد به مجتهد الفتوى وفي جامع الفصولين  
 القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضي بتقليد فقيه ثم ثبت انه خلاف مذهب  
 ينفذ وليس لغيره نفذه اتفاقا واما هو فلا يملك نفذه عند ابي يوسف

وينقض عند محمد بن حنبل في قضي بخلاف مذهب ينفذ حكم عند ابي حنيفة  
 خلافا لهما وفي التمهيد القاضي اذا قضي بقول مرجوع عنه جاز وكذلك لو  
 قضي في فصل مجتهد فيه انتهى وفي مال الفتاوى لو قضي بخلاف  
 مذهبه وهو مختلف فيه قال ابو حنيفة ينفذ وقال ابو يوسف لا ينفذ  
 انتهى وفي الفتاوى الصغرى وذكر الصدر الشهيد في سراج ادب القاضي  
 ان قضا القاضي في المجتهدات وان لم يكن عن اجتهاد قال لان القضا  
 لا ينقض ما لم يظهر الخطأ في موضع الاختلاف يجوز وفي موضع الخلاف  
 لا يجوز اذ اذ بالاول ما كان فيه خلافا معتبرا كالاختلاف بين السلف  
 وازاد به صنع الخلاف ما لم يكن معتبرا بين السلف ولم يعتبر الخلاف في  
 فان قلت اذا قضي بشي ثم رفع قضاؤه الى قاضي بعده فابطله ثم  
 جازا لثالث فرفع اليه قضا الاول والثاني كيف يعمل الاول قلت  
 قال في الحاشية من فصل القضا في المجتهدات القاضي اذا قضي باقتضائه  
 يختلف فيها الناس وقضي رجل على رجل بحق وشهدت ابي قضائه ثم ردد  
 ولم يبين باي وجه قضي ثم رفع ذلك الى قاض اخر فقال الثاني شهدوا  
 اني قد بطلت ما قضي فلان بن فلان الفلاني علي وزن وفقت قضاؤه  
 بامر تحقق عندي ابطاله او قال الشهيد واعني قد بطلت ما قضي فلان  
 ابن فلان ولم يرد عليه ذلك شيئا ثم رفع ذلك الى قاض ثالث فان الثالث  
 باخذ ينقض الثاني لان الثاني جعل ولم ينشر فاذا لم يعمل في القضايا كانت  
 حقا يجعل الحق للذي في يده المرعي ان القاضي الثاني اخرج من يد الاول



فلا تنقض يده بالشك **قال محمد بن محمد بن الله** والواحد والاثان في ذلك  
سواء انتهى ومفهومة ان الغاصبي الاول ذين وجه فقائه فان الثابت  
نظر في وجه الاول فان وقع في مختلف فيه بعد دعوى صحيحة اتفني  
الاول وابطل ابطال الثاني **وفي المناوي البرازية** اذا لم يكن الغاصبي  
مجهنما وقضى بالقتوى ثم تبين انه علي خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره  
نقضه انتهى والله سبحانه وتعالى

اعلم بالصواب واليه

المرجع والمآب

**هذه رسالة في شرط وقف الغوري في شيخ الغورية**

**واقعة الشيخ زكريا في المشيخة**

**نعم الله بغفرانه امين**

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ينصر الحق ولو بعد حين ويظهر الصدق وافيض  
الكاذبين وينشر العدل في الخلق اجمعين واقمع المبطلين  
والقلمورة والسلام علي فضل المرسلين وعلي له وصحبه اجمعين  
وعلي سلطان الاسلام والمستلين صاحب الانصاف بين العالمين  
سيد سادات السلاطين ناصر الدين والدين محمد بن عثمان في  
العالمين صاحب الرايات العلامية فاصب الايات الباهرة  
ناصر العدل في الشان والعامرة باضر الشريعة سالك الطريقة

المستقيمة

المستقيمة باستطاعتها العدل والانصاف هادم اساس الجور والغشاق  
مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهدة في نصب سردقات الامن والامان  
التمثل للفقراء بامر بالعدل والاحسان بسط الله بساط خلافة يدي  
الامام وممهدها الي يوم القيام بركة محمد خير الانام **وبعد**  
فهذه رسالة كتبتها بعد الطلب حين وصل الامر الشريف حضرة مولانا  
الانام الاعظم ايده الله ملكه بالنظر فيما شرطه السلطان المرحوم الشيخ  
زكريا ناصر الغوري فيما كان من مشيخته وقعه وله ولد حين انتهى  
وله المرحوم الشيخ زكريا بن سيد مولانا قاضي القضاة شافعي دهره  
ونودي عصره شيخ الاسلام زكريا شافعي ان الواقف شرط ان مرعات  
من ارباب الوظائف وله ولد نجيبا مولانا او طيعة ابيه قدحه  
الناظر فبادر مولانا شيخ الاسلام قاضي القضاة افندي حسن باعتمال  
الامر الشريف قام باحضار مكتوب الواقف قراي فيه فذكر الشرط  
الواقف وان تقريره غيره باطل بانه يجب اتباع شرطه لما هو من قول  
العلماء ذوي المذاهب الاربعة ان شرط الواقف كنعن الشارع والتشديد  
من وجهين الاول وجود التلعيه كما يجب اتباع نصوص الشارع **قال**  
**في الجمع** وينبغي شرط الواقف في اجارته **قال المصنف** في شرحه اما وجوب  
اتباع شرط الواقف فانه لم يخرج ملك نفسه للشرط معلوم فبتنقيبه  
مما قبله به من الشرايط **وقال ابن الملك** في شرحه ان شرط الواقف  
ان لا يوجر وقعه اكثر من سنة يراعي على شرطه لانه انما العزجه عن ملك نفسه



بشرط معلوم فيقيد به انتهى **وصرح الامام** الحنفى بان الواقف  
 اذا اشترط ان والى هذه الصدقة لا يواجرها ولا شيئا منها فان اجرها  
 واليها واحد من صارت اليه ولا يتما فالاجارة باطلة فان شرط افع  
 اجرها كان خارجا فهو على ما اشترط ويوليها القاضي من ثيق به ولو  
 شرط ان من نازع المتولي فطالبه بحجة من غلة الوقف فهو خارج  
 ولا حق فزارعه منهم منازع وكذا له حجة كان بمنازعة خارج من  
 الوقف وان شرط ان امرطنازع الى والى الصدقة فهو على ما شرط فاصح  
 اخرجه منها فهو خارج وان اقره فيها فهو مقرا انتهى **وقال في جواب**  
 لو وقف على ولده وولده وولده ونسبه وعقبه واشترط في وقفه ان لا يرثه  
 عن الابنات وصار الى مذهب ذرية فهو خارج على ما شرطه وان انتقل  
 احد منهم الى مذهب المعتزلة يكون خارجا ولو ان رجلا من المعتزلة  
 وقف فقا على ولده وذريته وشرط ان من انتقل منهم عن مذهب  
 المعتزلة الى الابنات فهو خارج على ما شرط من ذلك يتعد وقفه  
 على ما حده منه وان كان من انتقل بعضهم الى مذهب الخوارج او الى  
 الرضى وشتم الصبي به فهو خارج وكذا الى مذهب **الانتقل اليه وفارق**  
 الذي شرطه الواقف الى اخره **وفي الاستعاذ** في احكام الاوقاف لو  
 شرط الولاية بعد موت وعقبه لمزيد ثم لم يرد ثم لم يرد هكذا اوجب الترتيب  
 ولو جعلها لاولاده وفهم صغيرا دخل القاضي مكانه رجلا اجنبيا  
 او واحدا منهم كثيرا ولو وصي الى صبي تبطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان

هي باطلة مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له وحكم من لم يخلف من  
 ولده ونسبه في الولاية تحكم الصغير قياسا واستحسانا وان كان وله  
 عبد يجوز قياسا واستحسانا لاهليته في دالة يدل ان تصرفه الموقوف  
 لحق المولي فينفذ عليه بعد العتق لرواى المانع بخلاف الصبي والذي  
 في الحكم كالعبد **ولو جعل الولاية لغاية اقام القاضي مقامه رجلا الى ان**  
**يقوم** قادرا قدم ترد ولو قال ولاية هذا الوقف الى عبد الله الى ان يقدر  
 ايلا قادرا كان وصيه ما وجد عند قدمه ولو جعلها لمزيد مادام  
 في البصر كانت له مادام مقيما فيها وكذلك لو جعلها لامراة ماتت وترجع  
 فاذا تزوجت سقطت ولايتها وان لم ينص على سقوطه انتهى **ولو لا خوف**  
**للاطالة** لا وردنا من هذا النوع مسائل كثيرة ذالة على وجوب اتباع شرط  
 الواقف ولزومه وان مخالفه شرط لا يجوز ويقع التصريف المخالف  
 باطلا **الثاني** من وجه التنبيه لما قاله ابو عمير الدمشقي في كتاب  
 الوقف عن شيخه شيخ الاسلام قول الغنما، تصوصه كنصوص الشارع  
 يعني في الغنم والدلالة مع ان التحقيق ان لفظ الموصي والمخالف والادار  
 وكل عاقد يجعل على عاقبته في خطاية ولعنة التي تنكح بها واقفت لعنة  
 العرب ولعنة الشارع اولا ولا خلاف ان من وقف على صلوة او صيام  
 او قراءة او جهاد غير شرعي ونحوه لم يصح ان يني **قال**  
 العلامة قاسم تلميذ المحقق بن الهمام **قلت** واذا كان المعنى ما ذكر  
 فما كان من عبادة الواقف من قبل المنفس لا يحتمل تخصيصا ولا تائيدا



يُعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك وما احتمل وفيه قرينة حال  
عليها وما كان مشتركا لا يعمل به لانه لا عموم له عندنا ولم يعمل فيه نظر  
لمجهده ليتخرج احد مدلوليه وكذلك وما كان من قبيل المحمل اذا مات  
الواقف وان كان معا يرجع الي بيانه هذا معني ما افادنا نختي **قلت**  
ونعامة ان خبرا كذا من قوله فليست قرينة الناظر لان خبر الشارع اكد من  
كحاي التوضيح والتلويح في الباب الثاني في افادة الحكم الشرعي  
**وذكره القاضي** في تفسير المطامعات بترصن والوالدات يرصن  
**وصرحوا** بان خبر المجهده كذلك **قال في المص** انه من كتاب  
الصلوة وان قرأ الفاتحة في الاولين ولم يرد عليها قرائي الخضرين  
السورة مع الفاتحة ذكرهما ما يدل على الوجوب **قال في المنايا**  
لغوله في الجامع الصغير قراها فيكون بمنزلة الامراك وفي فتح المدير  
الدال على الوجوب لفظ **وفي ممر** الدليل لانه اخبار نص في الرواية  
وفي البيانية **فان قلت** كيف يدل قوله قرائي في الاخرين على الوجوب  
**قلت** لانه ذكره في لفظ الخبر والاخبار في الوجوب اكد من الامر  
انتهى **فان قيل** ان قوله قرره الناظر فان كان جملة جريئة في  
الاضل لكنها صار في انتباهه يوقوعا جوابا للشرط **قلت**  
قال المحقق سعه التفتازاني في المعالوك من الباب الثالث في احوال  
المسند عند قول المص واما تغييره بالشرط الى اخره وفي هذا الكلام  
تبيين على ان الشرط قيد للفعل عند المفعول ونحوه فان قوله ان تكرمني

الكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقتا كرامك اي لا يخرج الكلام بقية  
لهذا الغيد عما كان عليه من الخيرية خوان حينئذ اكرمك بمعني اكرمك  
وقت محبتك وان كان انشا فاجملة انشائية بخوات جاك زيد فاعلمه  
اي اكرمه وقت محبته الى اخره فقرة في هذا البحث الى ان قال في اخره  
وتحقق هذا المقام على هذا الوجه من بقايس المتباحث انتهى **فان قيل**  
قولهم انه خبر يمتنع في الامر اكد من الامر او امر مضاف الخبر ربما افاده ايضا  
تصير انتائية لان الامر منها **قلت** لا بغيره لما ذكره مولانا  
سعد في حاشيته على الكشاف في قوله والوالدات يرصن ان هذا  
الجواب يعطي له حكم الامر في جعله جملة انتائية حتى لا يكون خبرا مبتدئا  
لا يستقر في القول لان ذلك لا يبقى معه ما اراد في هذا المقام من التاكيد  
**وفي حاشية** القاضي الشيخ جلال الدين الاسيوطي ان يكون الخبر  
بمعني الامر كثير في عبادات العلماء حتى كادوا يجمعون عليه انتهى هـ  
**فان قيل** ان الحاكم قدس غير الولد حين مات ابوه فصح تقريره  
فلم ينقض بعد ذلك قلنا الحاكم اذا خالف شرط الواقف فقد  
خالف الشارع فلم يقع تقريره **قال المص** ان ثبت صاحب  
الهداية في فصوله **وفي فوائده** شيخ الاسلام نظام الدين  
زجل وقف مكانا وجعله متوليا وهدل بصير متوليا اذا فعل القاضي  
كذلك قال جاب والدي رحمه الله تعالى لا انتهى **قد علمت**  
افاد بقوله لاشين يطابق السؤال احدى انه لا يحل له تقريره



غير الولد الثاني لو قرر غير الولد لا يكون متوليا ولا زمة انه لم يصح  
تقريره اذ لو صح لكان متوليا **وفي الذخيرة** مخرجا الى قتاوي ابو  
الشيخ لو نصيب القاضى خادما للمسجد وجعل له معلوما كل سنة  
ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف حل له الاجر وان لم يشترطه  
الواقف لا يحل له لانه اذا لم يشترطه لا يحل للقاضي نصيبه بالاحتر  
فلا يحل للقاضي القبض انتهى مع احتياج المسجد للخادم للاستغناء  
عن تقريره باستيجاره **وفي فتح القدير** ولو اخرج الحكم  
فيما مات او عول فتقدم المخرج الى القاضي الثاني بان ذلك القاضي  
اخرجه بلا حجة لانه خلا امر الاول محولا على السداد ولكن بكلفة  
ان ثبتت عنده انه اهل ويوضع في الوقف وان فعل اعادة انتهى  
**فقد افاد** ان للقاضي الثاني اذ ان ثبتت عنده ان عزل الاول للناظر  
وتقريره لغيره بغير سبب شرعي بل له واعاد الاول **فان قيل**  
ان الواقف شرط في الشيخ ان يكون من كبار العلماء فهل يشترط  
في ذلك في الولد **قلت** لانه انما شرط ان يكون نجبا تاهلا  
لوظيفة ابيه ولم يشترطه ان يكون منصفيا يجمع صفات ابيه وحيث  
كان نجبا قادرا على القراءة من الجرح صالحا وكان اقتضاه على  
هذا الشرط في الولد وفي من ان يقول متصفا بصفاته ابيه رجوعا  
عن اشتراط الشيخ من كبار العلماء حيث كان ولد الشيخ المتوفي وكان  
اشترط الوظيفة عن شرط الشيخ **قال في الاسعاف في احكام الاوقاف**

ولو كنت في اول كتاب وفتحه لا يباع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في اخره  
على ان فلان يبيعه والاستبدال به جائز يكون الثاني فاسحا للاول ولو عكس  
على ان فلان يبيعه والاستبدال به ثم قال في اخره لا يباع ولا يوهب  
ولا يجوز بيعه لانه رجوع عما شرطه اولا انتهى ثم قال في اخره  
الحبيب الكريم الحبيب والجمع انجاب ونجيبا انتهى والله اعلم  
**وفي الصحاح** ورجل نجيب اي كريم بين النجيبات وانه اعلم بالصواب  
بالصواب والله المراجع والهاب  
والحمد لله على كل  
حال

تم الرسالة بحمد الله وعونه حسن توفيقه والحمد لله وحده يعلمنا  
هذه الرسالة في صورة وفتحة اختلف الاجوبه فيها  
تأليف الشيخ الامام العلامة البحر المير  
المهاجرة زين بن نجيم الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كنت  
اجبت على سوال رفع الى نحو ستة ثم بعد مدة احضرني ورقة فيها  
جواب لبعض من ينسب الى الحنفية وليس فيها صورة السؤال  
فطلبت خطي على السؤال السابق فاتي به لي فطلب مني اظها خطا المذكور  
المخالف فكنت هذه الرسالة شتملة على صورة السؤال وصورة جوابي

١٢٩١/١٥



اذكر جواب المخالف اي بطلانه فاقول وبالله التوفيق صورة السؤال  
في امرين لها وقف عليهما شرطان من توفيت منهما غير ولد انتقل  
نصيبها للباقي منهما ومن توفيت عن ولد ذكر وانثى واحدا او اكثر انتقل  
نصيبها الي ولدها الي ذريتها وعقبها طبقة بعد طبقة وسلا بعد سئل  
تجب الطبقة العليا منهم التسلي من نفسها ليشغل به الواحد  
اذا وتشارك فيه لاثان فما فوقهما عند الاجتماع على الشرط والترتيب  
المشترطين علي ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه  
بشي منه وتزك ولد او ولده او انتقل من ذلك من ولد الظاهر والبطن  
والوقف الي حال لو كان المتوفي حيا باقيا لا يستحق ذلك وانما من  
تام ولده وان سفل مقام في الاستحقاق واستحق ما كان اصله  
يستحقه اذ لو كان حيا باقيا وعلي انه ان توفيت احديهما عن غير  
ذرية وكان لاحد منهما حين ذاك ولد او ولد ولد او ذرية انتقل استحقاقها  
لولد الاخرى ثم لا ولاد او لا ذرية لها على الشرط والترتيب المنصوص  
عليه اعلاه فلم يوجد من ذريتها لامراه هي بنت ولد احديهما واولاد اخرها  
واي بنتها فهل تكون هذه المرأة اخوة بالوقف لكونها طبقة عليها في الم  
**صورة الجواب** نعم المرأة اخوة منهم اما كونها اخوة من اولاد اخويها  
بنتها ظاهر واما كونها اخوة من اولاد اخويها فشرط موته اخوين  
بعد دخولهما في هذه الوقف واما اذا ماتا قبل دخولهما قام ولد كل منهما  
مقامه عملا بالشرط المذكورة فيهما والله سبحانه وتعالى اعلم

وعلى جواب الشيخ امين الدين بن عبد المال كذلك والشيخ نور  
الدين المغنسي والشيخ المسيري بالمواقف **وصورة جواب المخالف**  
لاختصاص شمس الضحى لكامل الربع ان تمسكت بقول الوافق ثم علي اولاد  
اولادهما ومن مات منهم قبل دخوله في اخره ولولدي اخيهما في مشاركتها  
في الربع بحق ابيهما المتخذ اليهما من الثابت لهما ايضا بقول الوافق  
ثم علي ولاد اولادهما ويقول قام ولد اولاد ولد مقامه وان سفل  
فان قوله ثم لا ولاد اولادهما دليل بين لمشاركة ولدي الاخ **كما**  
نرشدك اليه عبارة المحيط البرهاني قال لو قال ارضي هذه صدقة هـ  
موقوفة علي اولادي تدخل فيه البطون كلها العموم اسم الاولاد ولكن يكون  
الكل للبطن الاول مادام باقيا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض  
يكون للثالث والرابع والخامس تنزل عليه البطون في القسمة  
للاقرب والابعد فيه سواء لان المراد بهذا الوقف صلة اولاده وبنهم  
والانسان في العادة يقصد صلة ولد خلقه اما خدمته اياه والقرية  
والبطن الاول اكثر خدمته واقرب منه واجيب اليه بنفسا وكانت  
علة استحقاقهم ارجح وكان العرف اليهم اخوة ثم البطن الثاني  
اولي بعد انقراض البطن الاول واما عدا هذين البطنين فقل ما يدري  
الرجل منهم حدة وكان قصد بالوقف عليهم برهم وصلتهم لاجل انتسابهم  
اليه لا لاجل خدمتهم وهم في انتسابهم اليه على السواء فاستووا في الاستحقاق  
انتهى قراه قد جعل الترتيب واقفا في البطنين خاصة ومن عدايما صرح



بمساوات الابعدية للاقرب معللا كل رتبة بعلتها الموترة فيها وهذه  
 الصورة المسئول عليها فيها شمس الضحى ومن اسفل منها كانت من الزرية بعد  
 البطن الثالث الذي ينبغي منه الترتيب كما تقرر فيثبت للولدين المظهر  
 منهما كما قلنا ولا يهمل عليهما ما ذكره هلال في اوقافه حيث قال اذا كرثلاثة  
 بطون الوفاة عليهم وعلي من انفصل منهم الاقرب والابعد فيه سواء الا ان  
 يذكر الوافق في وقعه فالاقرب او يقول علي ولدي ثم من بعدهم علي ولد  
 ولدي او يقول بطنا بعد بطن فخ بيدهما يداهيه الوافق انما يجب  
 فان الاستثنا في كلامهم هلال وان افاد اختصار شمس الضحى بالرجوع باعتبار  
 الترتيب بتم ظاهر الا ان الوافق قد نقص هذا الترتيب والغا بالشرط  
 الذي اعتبره عاملا في كل من البطون اعني قوله علي ان من مات منهم  
 وترك ولدا او ولدا ولدا الى اخره فكان العمل علي ما استقر عليه راي الوافق  
 اخر وقد استقر رايه علي المشاركة بين الابناء والامهات وعماتهم وعمهم  
 دون ابائهم كما هو نص قول نجيب الطبقة العليا منهم ايد الطبقة  
 السفلي لان المحب همنا اما هو حجب الاصل فرع نفسه لافرع غير  
 كما صرح به العلماء في غير موضع وقوله من نفسها ليس لا للتخصيص علي  
 لان المحب ثابت مع فرعه فانه لا يتعداه الي فرع غيره والا فالجواب مستفاد  
 يدون هذا القيد فيكون ذكر القيد فيه لغوا عبادة الفعلان عن المعنى  
 ما امكن ثم في تقرير عبارة المحيط وتعليقه ما يرفع عنك الامهات والابحار  
 في تختم هلال ان نقلت شمس الضحى بيد الاستثنايه وانت خير بابت

التقييد

التقييد بالظرف اعني قوله قبل دخوله في هذا الوقف ليس للاختزان عما  
 قابله كما صرح به السبايل اخرا فان الاستحقاق اذا كان متخرا الولد من لم  
 يدخل في الوقف ينظر الي ايتولة دخوله صله فكيف لا يتخرا الي ولد من دخل  
 وجس ثم علي ولدا ولدا ولدا ولدا ليس مقتضيا لعدم دخول الولد مع وجوه  
 من الاول علي منه رتبة كما ذكر في السؤال فانه صرح بان لفظ الاولاد عامر  
 في البطون وادخلها كلها في الاستحقاق من هذا اللفظ وجعل الترتيب  
 في البطون بطريق مفاد اللفظ فاي اقتضاء في اللفظ لعدم الدخول  
 والا فتضاه كما قد علمت جعل غير المنطوق منطوقا ومنطوق لفظ  
 الاولاد صادق بالبطون قريبا وبعيدا فلو كان مقتضيا لعدم  
 دخول الاولاد لا شغل صدقه بالتناول لهم وقد ثبت صدقه  
 يتناولهم فينعكس الحاك في مواده فتأمل علي السبايل قد صرح  
 في الشق الثاني بذلك قفا لا فطيا في قوله ثم علي اولادهم  
 عليهما لدلالة اللفظ علي استحقاق الابناء بعد الابائهم فانه دلالة  
 ظاهر العبادة بعدا صرح باقتضاء اللفظ لعدم الدخول فيه فانه  
 دلالة الظاهر غير دلالة الاقتضاء كما لا يخفى الي ان قال وهذا هو  
 مودي العبارة عند من ساءل ومودي ركض البراعة في مبداهم  
**وقد صدر** انتقاي الشبه عن وجوه السؤال بازاء نقاب التبرير  
 لاكتشفه واراد تارد الجواب في سبط مغال كالحلال اذا عري عن  
 كشفه وهذا صادر عن باري نظرت في السؤال مع اشتغال



البيان بالبيان واشتغال ذهن بكمال الكلال وهو مردود كله  
**اقول** اولاً الثابت لها بقوله ثم علي اولاد اولادهما كذا  
افتراه وباطل اختزعه على الوقف وكذا قوله قام وله انما ذكره الواقف  
في ولد من مات قبل دخوله **ونقله عن المحيط البرهاني** كذب لان المحيط  
البرهاني مفعول كما صرح به بن ابي راجح الخليلي في شرح منية  
المصلي وعليه تقرر انه دون اهل عصره لم يجز الاقامة ولا النقل  
عنه كما صرح به في فتح القدير من كتاب القضاة **والفائدة**  
العبارة المتقولة بعينها عبارة المحيط الرضوي **اقول** ان شمس  
الضحي ومن معها من الترية بعد البطن الثالث كذب نشاء عن عدم  
التأمل في السؤال جمل عليه النقص ومجبة الايداء كما هو مثله وانما  
المراة المذكورة من البطن الثاني ولما قرئ اولاد احوها من البطن  
الثالث **قول** ولا يدعي عليك ما ذكره علي هلال كلام متجه لاسماع  
لانه استدل بما في المحيط ولم يمكن عين السيلة ولا نظيرها لانه لما قال  
فيها وقف علي اولاد ولم يذكر بطناً بعد بطن ولا ما يفيد الترتيب والمذكور  
في السؤال ذرية مرتبة **وانما وقف لخال** هو ما ذكره هلال  
كما غراه اليه قاضي خان في تناواه **وفي السؤال** الترتيب بين البطون  
مع وجوه الاول التفسير ثم المعينة له **الاول** قوله بطناً بعد بطن  
**الثاني** قوله نسلاً بعد نسل **الثالث** قوله تحجب الطبقة العليا منهم  
الطبقة السفلى **الرابع** علي ان الواقف قد نقص هذا الترتيب والغاه

بقوله

بقوله علي ان مات وترك ولداً اولاداً الى اخره باطلا لان السؤال  
ليس فيه هذا الشرط والترتيب باق ولم ينقص **وقوله** ان التقيد بالترتيب  
اعني قول قبل دخوله في هذا الوقف ليس للاختراز قول باطل لان الأصل في  
التقيد ان يكون للاختراز **وقوله** فكيف لا يجزائي ولد من دخل وجس  
علي ذلك التماس واخر معارض بان من جلس واكمل اخذ حظه وانتفع بقصد  
الواقف عدم مشاركة فرعه لا على منه الي بصير من طبقته وانما من لم يأكل  
شيئاً فقد هذق صد اقامته وفرعه مقامه كانه حي مشارك لاختوته  
وهذا مفعول الواقفين من هذا الشرط **وقوله** ان نص عبارة المحيط  
تقيدك الى اخره باطلا لان كلام المحيط فيما اذا وقف علي الاولاد فقط  
وليست مسئلة السؤال **وقوله** هذا موذي العبارة عند قريبتها  
كلام متجه لاسماع وتنفس الطباع كم عرض علي ذي طبع سليم وذهن  
مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مواده **وهذا** فسر كلام الواقف  
بما لا يدل عليه بمطابقة ولا يتضمن ولا التزام وهو سبيل خدلاطه  
باهل المال يستأن لخلط عقله فصارت محال ليس له مفهوم كلمات  
البرسم غير منظوم يا مسكين قد ادخلت عنك في رتبة الكذب  
انق الله فان ادني انواع الكذب صغيرة والاصرار كبيرة والعاصي  
تجبر الي الكفر قال الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساءوا السوء ان كذبوا  
يايات الله وقوله قد كشفنا الي اخذ قد ظهر لك ايها الناظر ان كلامه  
كسر اب بقيقة عصبه الطمان ما **واقطع** ان جعله ما في المحيط



١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠  
٢٠١  
٢٠٢  
٢٠٣  
٢٠٤  
٢٠٥  
٢٠٦  
٢٠٧  
٢٠٨  
٢٠٩  
٢١٠  
٢١١  
٢١٢  
٢١٣  
٢١٤  
٢١٥  
٢١٦  
٢١٧  
٢١٨  
٢١٩  
٢٢٠  
٢٢١  
٢٢٢  
٢٢٣  
٢٢٤  
٢٢٥  
٢٢٦  
٢٢٧  
٢٢٨  
٢٢٩  
٢٣٠  
٢٣١  
٢٣٢  
٢٣٣  
٢٣٤  
٢٣٥  
٢٣٦  
٢٣٧  
٢٣٨  
٢٣٩  
٢٤٠  
٢٤١  
٢٤٢  
٢٤٣  
٢٤٤  
٢٤٥  
٢٤٦  
٢٤٧  
٢٤٨  
٢٤٩  
٢٥٠  
٢٥١  
٢٥٢  
٢٥٣  
٢٥٤  
٢٥٥  
٢٥٦  
٢٥٧  
٢٥٨  
٢٥٩  
٢٦٠  
٢٦١  
٢٦٢  
٢٦٣  
٢٦٤  
٢٦٥  
٢٦٦  
٢٦٧  
٢٦٨  
٢٦٩  
٢٧٠  
٢٧١  
٢٧٢  
٢٧٣  
٢٧٤  
٢٧٥  
٢٧٦  
٢٧٧  
٢٧٨  
٢٧٩  
٢٨٠  
٢٨١  
٢٨٢  
٢٨٣  
٢٨٤  
٢٨٥  
٢٨٦  
٢٨٧  
٢٨٨  
٢٨٩  
٢٩٠  
٢٩١  
٢٩٢  
٢٩٣  
٢٩٤  
٢٩٥  
٢٩٦  
٢٩٧  
٢٩٨  
٢٩٩  
٣٠٠  
٣٠١  
٣٠٢  
٣٠٣  
٣٠٤  
٣٠٥  
٣٠٦  
٣٠٧  
٣٠٨  
٣٠٩  
٣١٠  
٣١١  
٣١٢  
٣١٣  
٣١٤  
٣١٥  
٣١٦  
٣١٧  
٣١٨  
٣١٩  
٣٢٠  
٣٢١  
٣٢٢  
٣٢٣  
٣٢٤  
٣٢٥  
٣٢٦  
٣٢٧  
٣٢٨  
٣٢٩  
٣٣٠  
٣٣١  
٣٣٢  
٣٣٣  
٣٣٤  
٣٣٥  
٣٣٦  
٣٣٧  
٣٣٨  
٣٣٩  
٣٤٠  
٣٤١  
٣٤٢  
٣٤٣  
٣٤٤  
٣٤٥  
٣٤٦  
٣٤٧  
٣٤٨  
٣٤٩  
٣٥٠  
٣٥١  
٣٥٢  
٣٥٣  
٣٥٤  
٣٥٥  
٣٥٦  
٣٥٧  
٣٥٨  
٣٥٩  
٣٦٠  
٣٦١  
٣٦٢  
٣٦٣  
٣٦٤  
٣٦٥  
٣٦٦  
٣٦٧  
٣٦٨  
٣٦٩  
٣٧٠  
٣٧١  
٣٧٢  
٣٧٣  
٣٧٤  
٣٧٥  
٣٧٦  
٣٧٧  
٣٧٨  
٣٧٩  
٣٨٠  
٣٨١  
٣٨٢  
٣٨٣  
٣٨٤  
٣٨٥  
٣٨٦  
٣٨٧  
٣٨٨  
٣٨٩  
٣٩٠  
٣٩١  
٣٩٢  
٣٩٣  
٣٩٤  
٣٩٥  
٣٩٦  
٣٩٧  
٣٩٨  
٣٩٩  
٤٠٠  
٤٠١  
٤٠٢  
٤٠٣  
٤٠٤  
٤٠٥  
٤٠٦  
٤٠٧  
٤٠٨  
٤٠٩  
٤١٠  
٤١١  
٤١٢  
٤١٣  
٤١٤  
٤١٥  
٤١٦  
٤١٧  
٤١٨  
٤١٩  
٤٢٠  
٤٢١  
٤٢٢  
٤٢٣  
٤٢٤  
٤٢٥  
٤٢٦  
٤٢٧  
٤٢٨  
٤٢٩  
٤٣٠  
٤٣١  
٤٣٢  
٤٣٣  
٤٣٤  
٤٣٥  
٤٣٦  
٤٣٧  
٤٣٨  
٤٣٩  
٤٤٠  
٤٤١  
٤٤٢  
٤٤٣  
٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥  
٩٥٦  
٩٥٧  
٩٥٨  
٩٥٩  
٩٦٠  
٩٦١  
٩٦٢  
٩٦٣  
٩٦٤  
٩٦٥  
٩٦٦  
٩٦٧  
٩٦٨  
٩٦٩  
٩٧٠  
٩٧١  
٩٧٢  
٩٧٣  
٩٧٤  
٩٧٥  
٩٧٦  
٩٧٧  
٩٧٨  
٩٧٩  
٩٨٠  
٩٨١  
٩٨٢  
٩٨٣  
٩٨٤  
٩٨٥  
٩٨٦  
٩٨٧  
٩٨٨  
٩٨٩  
٩٩٠  
٩٩١  
٩٩٢  
٩٩٣  
٩٩٤  
٩٩٥  
٩٩٦  
٩٩٧  
٩٩٨  
٩٩٩  
١٠٠٠

بقوله استغفر الباطل بالبلبال قال

في الفتاوى بالبلبال المسمى

وأنه تعالى لعلم

بالضوء

هذه الرسالة التي استقر الحال عليها ثانياً في الفاتحة الشريفة  
العالم العلامة المحقق المدقق  
زين بن محمد المحنقي

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جل عن المعارضة والمناظرة والصلواة والسلام  
عليه بنيت المبعوث بالحج الدفعة القاهرة وبعده

أقول

أقول وأعوذ بالله من الخطأ والخلل واستعصيه عن العثار والزلل  
الكلام على هذه الجواب من وجوه **الأول** أنه تمحه السماع وتنز  
غنه الطباع إذا عرّض علي من له طبع سليم وذهن مستقيم شهادته  
بأنه فسر كلام الواقف بما لا يدل عليه بطلاقة ولا ينقض ولا  
التزام **الثاني** أن قوله أن تمتسكت بقوله الواقف شرط لقوله  
لا اختصاص لها وهي لم تمتسك بذلك وإنما تمتسكت بمجموع  
شرط الواقف **الثالث** أن قوله المحر اليها منه غير صحيح لأن  
الحق المولد بعد أبيه ليس بطريق الحرمة اليه وإنما هو حق جعله  
الواقف المولد كما جعله لأبيه بطريق الارث عن أبيه فهو لم يفرق  
بين الحق في الوقت وبين الارث **الرابع** قول الواقف ثم على اولاد  
اولاده مما غير صحيح لأن الواقف لم يقتصر عليه فهم وإن دخلوا  
بأول خدجوا بأقره وهو قوله بطناً بعد بطن ويقول بحجب  
الطبقة العليا إلى آخره **الخامس** قوله ويقول له مقامه  
كباب على الواقف كما علم من السؤال وسياق النصيحة **السادس**  
قوله كما ترشدك اليه عبارة المحيطة غير صحيح إذ ليس فيها إلا الوقف  
على الاولاد وليس فيها ما يفيد الترتيب من وجوه **الأول**  
الترتيب بتم **الثاني** قوله بطناً بعد بطن **الثالث** قوله نسلاً بعد  
نسلاً **الرابع** قوله بحجب الطبقة العليا إلى آخره فكيف ترشد إليه  
**الخامس** أنه تعبدنا عن المحيط البرهاني وقد قال بن أبي حاتم في شرح



منية المصلي انه مغفور في دياردنا **الثامن** علي تقدير انه ظفربه  
 دون اهل عصره ليرجل النقل منه ولا الاقتا لما صرح به في فتح  
 القدير من كتاب الفضائل انه لا يحل الافتا من الكنية العربية  
**وقدر** اب هذه العبارة بعينها وحررها في المحيط الرضوي  
 فاخذها منه ونسبها الى البرهاني طائفة ونسبها علي كذبها احد  
 ففصح الله تعالى في الدنيا ولعذاب الاخر اخري **التاسع** ان قوله  
 وهذه الصورة المسئول عنها فيها شمس الضحى ومن اسفلها كاي  
 من الذرية بعد البطن الثالث الذي يتبعك منه الترتيب خطا  
 محض وانما شمس الضحى من البطن الثاني بقوله في السؤال  
 انها بنت ولدا حديهما **وقد** اتفقت العبارات كلها علي ان البطن  
 الاول اولاد الصليب والبطن الثاني اولاد الصليب كما  
 صرح الامام الطرسوسي رحمه الله تعالى ولعله ظن بغيره السقيم  
 ان الواقفين بطنان وان ولدا حدي بطن ثالث وان شمس الضحى  
 بطن رابع وهذا الغم ليس يعبء علي المختلط باهل المارستان  
 ولقد اقر علي نفسه انه لم يتامل وانه في مجال الخطا والغلط  
 لقوله مع اشتغال البالي بالبلبال **قال في القاموس**  
 البلبال الهم والوسواس والاسم بالبلبال بالفتح والخاص  
 ان شمس الضحى البطن الثاني وان اولادها وبها البطن الثالث  
 فعلي تقدير نعم الباطل من ان عبارة المحيط تدل علي المسئلة تختص

شمس الضحى لانها من البطن الثاني **العاشر** ان قوله ولا يذهب  
 عليك ما ذكره هلال كلام غير صحيح ولم ار فيما عندي من كتب اللغة  
 من القاموس والقصاص والمصباح والمغرب والحياء العلوم مختصر  
 شمس العلوم نغدي هذه الصيغة اعني ذهب يعني **قال**  
 ذاهبا وذهوبا ومن ذهبها فهو ذهب وذهوب سارل ونزوتيه اراله  
 كاذبه انتهى **الحادي عشر** كانه اراد النهي عن التمسك  
 والاستدال بما ذكره وهو نهي عن شي واجب فكان فيجاء فان ما ذكره  
 هلال وهو دليل المسئلة فان المسئول عنه اقامة الترتيب من وجوه  
 اربعة مما قدمناه وافادته للترتيب من هذه الوجوه مستفادة من  
 قوله هلال ولا خصوصية لهلال بل عامة كلام الاصحاب مفيدة له  
 وهو في فتاوي قاضي خان والخلاصة والظهير والذخيرة وتتممة  
 الفتاوي الصغرى الحسامية وخزامة الاكل وافادة الامام الحصاف  
 في كلام طويل له وفي الغنية وقف ارض علي اولاده وهم فلان وفلان ثم  
 من بعدهم علي اولادهم واولاد اولادهم ما توالدوا ايضا بعد بطن فلو  
 مات واحد منهم غدا اولاد فلان شي لهم مادام في البطن الاول انتهى  
**الثاني عشر** ان قوله وان افاد الترتيب ثم طاهر غير صحيح  
 وافادة ثم الترتيب قطعي وكذا قال الطرسوسي ان افادتها للترتيب  
 لا خلاف فيه وكذا لفظ الاقرب فالاقرب **الثالث عشر**  
 ان قوله ان الواقف قد نقض هذا الترتيب بقوله علي ان من مات وترك



ولد اوله ولد قام ولد مقامه كذا باقتراه على الوافق لم يشترط ذلك كما  
 يعرفه الماطية السوال فالترتيب المستفاد من ثم قوله بطن بعد بطن ومن  
 قوله تحت الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى معناه ترتيب مجموع اهل  
 البطن الثاني على القراض مجموع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بابيه  
 خاصة بل بابيه وعمه وعمته بوصفه لو كان اولاد الصليب مثلاً ثلاثة  
 فان منهم شخص من ولد لا ينتقل نصيبه الي ولد بل ينتقل الي اخويه  
 الباقيين فاذا ماتا انتقل وهذا صريح كلام الخصاف فيتم فانه قال  
 رجل وقع على ولده فلان وفلان ثم على اولادها من بعد ما فلان واحد  
 عن ولد يصرف اليه شي ما دام الاول باقياً لانه شرط انتقال النصيبين  
 اليه بوفاة ابيه وعمه انتهى وقد الحقوا بطناً بعد بطن ثم كما قدمناه  
**الرابع عشر** ان قوله من نفسها وان افاد ان الاصل حجة فرع نفسه  
 لكن حجب فرع الغير مستفاد من قوله بطناً بعد بطن ومن التغيير ثم  
 قال قدمناه انتهى **الخامس عشر** قوله لا يتعداه معناه ان  
 قوله من نفسها ليس الا للتخصيص على انه لا يتعداه وهو غير صحيح  
 لان منطوقه ان الاصل تحت فرع نفسه واما كونه لا يتعداه فليس  
 بالتخصيص ولا بالمنطوق وانما هو بمفهوم المخالفة وهو ليس بحجة  
 عندنا وكان لم يفرق بين استغادة الشيء بالمنطوق واستغادته  
 بالمفهوم **السادس عشر** ان قوله فيكون ذكر القيد لغو لان التاكيد  
 وان لم يفد حكماً اخر لا يقال لانه لغو ويرد عليه ان الترتيب في كلام

الوافق مستفاد من كلمة ثم وفي المذكورة اولاً فعلي قول بطناً بعد  
 بطن ونسلاً بعد نسل وقوله تحت الطبقة الاخيرة لغو وهو لم يتكلم به عاقل  
 قال العلماء لا حجة على المتكلم في كلام والكلام قارة بغير معنى نفسه  
 وقارة يؤكد غيره على ان استعمال الناس وقد وقع التاكيد كثيراً في القرآن  
 ومنه قوله تعالى تلك عشرة كاملة **السابع عشر** قوله ثم في تقرير  
 عبارة المحيط لم تكن المسئلة المسئول عنها وانما المطابق لغير المسئلة  
 المسئول عنها وانما المطابق لغير المسئلة ما ذكره هلال **الثامن عشر**  
 ان قوله وانت خير الي اخر غير صحيح لان الاصل في العتيد ان يكون للاعتزاز  
 والدليل على انه للاعتزاز ان الوافق على رعيه شرط اولاً ان من مات  
 وله قام ولده مقامه وهذا اعم من كون الاصل مات قبل الاحتقاق  
 او بعده فلو كان التقييد بالطرف في الشرط الثاني اعني قوله من مات  
 قبل دخوله قام ولده لكان عين الاول وهذا الشرطان يذكران  
 غالباً في كتب اوقاف الذرية فعلم ان الثاني يخص عن الاول فلا يستحق الولد  
 الا اذا كان اصله قدامات قبل دخوله في هذا والتحقيق انه يعمل بمنطوقه  
 وهو استحقاق الفرع نصيباً بئيه نصيباً بئيه بشرط ان يموت اوجه قبل دخوله  
 في الوقف وهذه الصورة مخصوصة من الترتيب السابق ولا يكون مفهومه حجة  
 لما قدمناه مع ان المفهوم المخالفة ليس بحجة فاذا مات بعد دخوله في هذا الوقف  
 وله اخ وكالذ كان الوافق محمواً عملاً بالشرط السابق المعين للترتيب  
**والخامس عشر** انه لا يخرج من عموم الحجب المطلق الامتورة واحدة وهي ما اذا مات



الاضل قبل الدخول **القاسم عشر** قوله فان الاستحقاق اذا كان  
 منجزا الي قوله واكل كلام من لا فهم له يفرض الوافقين الشارطين لهذا  
 الشرط فان مقتضوهم اقامة ولد من لم يدخل مقام اصله كان حي جريما  
 فانه فان النفع الواصل الي الولد كما لو وصل الي ابيه وامام من دخل واستنع  
 فلا يقيمون فرعه مقام امته قبل ان تصل التوبة اليه مع اهل طبقة  
 وانما يقصدون نفع ولد الولد اذا وصل الي بطنه ودرجة **العشرون**  
 قوله ونضر عماره المحيط بقبرك يا طل لما علمت من ان ما في المحيط انما  
 هو في لفظ الاولاد وليس هو عين مسئلة السؤال والعجبا به جعل الاستفادة  
 من النص والحال انه لا يستفاد منه ذلك ولا يدل عليه بوجه من  
 يحوجه اليه لا ل **الحاصل** ان جعل ما في المحيط دليلا وليس بدليل  
 ومنع ان يستدل بكلام هلال وهو الدليل وانفي التقييد بالظرف وهو مشعر  
 وكذب واقتري علي لواقف والكذب لا يفيد الا العار ثم التارخصا  
 علم الفتوى لا يدرك بالتمني ولا بيان بسوف ولعل ولواني ولا يباله  
 الا من كشف عن ساعد الحلا شمر واختزل اهله وشهد الموز وخام  
 البحار وطال الحاج بذاب في التكرار والمطالعة بكرة وامهلا ويصب  
 نفسه للتأليف والتحرير بياننا ومقبلا ليس له همة الا مفصلة طهسا  
 او مستصعبة رزق علي القاصر بن فيرتقي اليها ويحيا بها علي ان ذلك  
 بتوفيق الله تعالى **والثاني** من هنا اني اخذ كلامه فكلام يحسبه الظمان  
 حاجتي اذ انما مله وجهه لا ما ليس له من والى الكلمات المبرسم غير منظوم

وليس

وليس لذة القول من ذوا ولا لمرض الجمل المركب من شقاء ولو كان له  
 عقل لم يخالف ما اجمع عليه اهل الفتوى في هذا العصر ولو جعل  
 نفسه بذلك سخره للتساخرين وضحة للضاحين وعصا ليهام الراشد  
 فاما اقول لك قول الحق الذي ياتي في غير نفس ابيه ولا يصرفني  
 عنه هوي ولا عصية وا قبل النضجة واثق الفضيحة ولا ترجع بعد  
 الي مثل هذا فانه عارض عليك في الاعقاب وفار يوم الحساب فانت  
 وان كنت نظريدي العقيدة برهة من الزمان لم تستغل به حق الاشتغال  
 فان يجوز زاهرة ورئاسة فاضرة ويجوز زاهرة واصوله ثابتة لا  
 يغني بكثرة كثره ولا يبلي علي طول الزمان عزه اما سمعت قوله من قال  
 لو كان هذا العلم يدرك بالتمني ما سقي في البرية جاهل وقول الاخر  
 لا تحسب المجد ثم انت الكله لن يبلغ المجد حتى يلحق الصبر اثم استغفر  
 الله العظيم وانتوب اليه ولم اقصد بذلك الا اتباع الحق وعن هذا  
 المذهب الحق فلا يظن ظان اني محقر له والشيطان قد ينزع بين  
 الاجنة والاخوة وارجو من كرم الله تعالى ان تجاوز عنا جميع ما رلت  
 به القدم وطغي به العالم وان يجعلنا ممن قال في حقهم وترعنا ما في  
 مدورهم من غل اخوافا علي شرر متقابلين

والحمد لله رب العالمين

وصلی الله علی محمد وآله

واله الجمعین

عم



هذه رسالة في نكاح الفصولي هل هو صحيح

أمر لا ينفك العالم العلامة زين

ابن جيمس الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد وقعت  
حادثة بالقارية وتكررت وكثير السوال عنها هي بعلق رجل بصورة  
منه تزوجت علي امراتي زوجة اخري بنفستي او يوكل او بفصولي  
او بطرق من الطرق كانت طالقوا حكم بالتعلق قاضي مالكي قريه  
فضولي واجاز المعلق حكمه بالفعل فصل يمنع الطلاق واذا قلتم  
بعد من قبل للمختي الحكم بعده او يكون حكم المالكي فانما **واجب**  
عنها مراد اياه لا يقع ولا يمنع واجاب بعض حقيقته **الفصل**  
بالوقوف فبليت في اوضح ما اجبت به قالفت هذه الرسالة كذلك  
**قلتم** مستعينا بالله تعالى قد تغل صحابا ان من طلق  
لا يتزوج فزوج فضولي فان اجاز حكمه بالفعل كبعث المهر  
اليها والوطى والتفيل وان كرها تحريما لم يحث وبالقول **الحديث**  
واختاره الامام الشافعي في الواي واكثر وقاضي خان وقال في فتاوى ائمه  
عليه اكثر المشايخ والفتوى عليه وجرم به في الفتاوى البرانية وقال في  
المخلاصة وعليه اكثر المشايخ وعزاه الى المصنف الشهيد في الفتاوى  
ولما جئت الى الاطالمة في كثرة التعليل في هذا فانه في شهر ولا تراعي فيه

بافاهرة

7291/17

الان

الان وافتي ببعض مشايخنا بدم الحنث بالاجارة قولا رفعا وموموي  
عن محمد وتعل في جامع الفصولين انه لا يمنع ان يني والمعتمد في المذهب  
الاول لان عليه اكثر المشايخ والفتوى عليه وصرح شارح الزيلعي بانه  
المختار قال لان المخلوق عليه التزوج وهو عبارة عن العقد والعقد  
يختص بالقول ولا يكون بالفعل وانما يقع عليه ببعض الافعال لانه  
على الرضا بالعقد لانه عقد ولا في القول يجازي العقد فامكن  
لما قد به بخلاف الفعل انتهى **قال** في فتاوى اهل القصر انه لا يحث  
بالاجارة قولا او فلا بد ان يكون في محرم الله ووجهه ان اجارته  
مرفعي منه بل حكم العقد وليس بمباشرة للعقد حتي لا يشترط فيها الشهود  
والعقد حين وجد لم يكن العاقد ما يباغنه لكونه يعمد مور من جهته  
وهو قول قد مضى ولا يتصور ان يصير في ذلك القول ما يباغنه بعد  
ذلك انما يصير هو راضيا بما هو قائم في الحال وهو حكم العقد  
فلم يصير عاقد لانه ليس من ضرورة ثبوت العقد له ان يصير هو  
عاقد كما في البيع والشر ولا يحث وجماعة من ايمته بالغ كانوا يقولون  
ان اجاره بالقول حنث وبالفعل لا بد ان يكون يفتي القاضي امام ابو عاصم  
رحمه الله وكان يقولون العقد قوله والاجارة بالقول من جنس  
فيصير به عاقد حكما فاما الفعل فليس من جنس القول الا ترى انه  
لا يصير عاقد للنكاح ابتداء فلهذا لا يجازى بالفعل لا يصير عاقد  
الا ترى انما يحصل الاجارة في الانتهاء كالتمكين في الابتداء ثم التوكيد



في الابتداء بالفعل لان يحصل في النكاح انما يحصل بالقول فيمكن ان يجعل  
 الجارة بالقول كما لو قيل في الابتداء بخلاف الجارة بالفعل لعدم وجود  
 الشرط وهو التزوج **فاد اعلم** ظهر لك ان الشرط لم يوجب حجة مسئلتنا  
 وهو التزوج ولا يبارضه قوله او يفضولي او حرف عطف والمقطوع قوله  
 يفضولي والمقطوع عليه قوله بنفسه والعامل في الكل الفعل المذكور  
 اعني فعل الشرط وقد منعناهم انه حقيقة في القول والوجود منه فعل  
 والمقطوع من الجارة والمجرور وما عطف عليه من قوله او بوكيله او يفضولي  
 او بطريق من الطرق التاكيد في نفي التزوج عليهما والا فذكرها وعدمه  
 سواء لان من خلف التزوج ولم يرد علي ذكر بحيث اذا تزوج بنفسه او  
 بوكيله او يفضولي واجازة القول وهذا التعليل بالصيغة المذكورة  
 لم يكن من موضوعات العلماء وانما احدثه العوام ولم ارفعا عندي  
 من الكتب الفقهية تعليلنا على هذه القوية ويمكن ان يقال ان كونه  
 او بوكيله قايمة لانه لو لم يذكره لتزوج بوكيله ورفع الحاشية  
 الي حاكم لا تزي الوقوع بتزويج وكيله فتشترط المرأة المخلوق بها  
 وكذلك في قوله او يفضولي على تعدد اجازة نكاحه بالقول  
**واق** او بطريق من الطرق ولا قايمة له اضلا الا التاكيد والتاكيد  
 بعد التاكيد جائز لغا صفة فوافتي بالوقوع في هذه الحادثة بتزوج  
 فضولي احرا بالفعل نظر الي قوله او يفضولي ولم ينظر الي العامل فيه الذي  
 هو التزوج الواقع شرطا **فان قلت** هل هناك حيلة تستد باب

التزويج عليه دفعا عن امراته **قلت** ان كان المعلق طلاقا والثانية  
 فالامر صعب لانه يرفع الامر الي الشا في بعد تزوجه فينقض كفسخ  
 اليمين المضافة بعد دعوى صحيحة من حصم علي حصم فيرتفع الخلاف  
 وان كان المعلق طلاقا الاولي فالغلق صحيح اجماعا وحيلة نكاح  
 الفضولي فان اردت سد الباب عليه فيكون طلاقها على مثال ما ذكره بان  
 يقول متى تزوجت امرأة او زوجتي ففضولي فالت طالق كما افاده مولانا  
 السيد في المنتقى **قال** ولو قال كل امرأة تزوجها او تزويجها غيري  
 لاجل واخره بالفعل فهي طالق فلا وجه لجوازه انتهى يعني لا وجه لجوازه  
 بنكاح فضولي للنصريح به ولا فالامر كما تقدم من فسحها من شا في  
 ولو حكما على المغنم بدل ولو مغنما اجاب على قوله بعض مشايخنا واذا علم  
 انه لا وجه لجوازه بالفضولي والمعلق طلاقا الثانية المختلف في صحة  
 في الاولي والا فربما لا وجه له اذا كان المعلق طلاقا الاولي للجماع على صحة  
**فان قلت** لو قال متى دخلت المرأة في نكاحي وفي عصمتي الي اخره فهل  
 يكون الحكم كذلك او يفرق الحال لكونه لم يذكر التزوج وانما ذكر المدخول  
 في النكاح وقد دخلت في نكاحه باجازه نكاح الفضولي بالفعل به دليل  
 انها صارت زوجته وحل له وطها **قلت** لا فرق في الخلاصة لو قال  
 كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا يتمزلة قالوا قال كل عتيد يدخل  
 امرأة تزوجها ولو قال كل امرأة نصير حلالا لاي ولو قال كل عتيد يدخل  
 سلك فهو فاشترى فضولي منه فاجازة هو بالفعل بحيث عند الكل لان للملك



اسباباً كثيرة انتهى **وعلى للاولى** في عمدة القناوي بان له خول  
 في النكاح ليس له الاسباب واحد هو العقد ولا فرق ان يذكره اولاً  
 انتهى **وبدل عليه** ما ذكره ابي في كتاب الشهادات انه لو ادعى  
 انها زوجته فشهد ابا الفعل وعكسه فانما تقبل ولا يكون ذلك من باب  
 مخالفة الشهادة للدعوى بخلاف ما اذا ادعى الملك فشهد له بالشراء  
**والفرق** ما مر من كلام الخلاصة افا لجواب عن الثاني هو ان حكم  
 المالك لا يمنع فقد ذكره في العمداني وجامع الفضولين والقناوي للبرازية  
 ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة دعوى فان  
 فقد هذا الشرط لم يتعد وكان افتاء زاد العلامة قاسم في فتاواه  
 ان الاجماع عليه والقضاة غافلون انتهى فان كان حكم المالك بلا حادثة  
 ودعوى فلا اعتبار به وان كان بعد حادثة صرح حكمه بالتعليق  
 ونقد فليس لشافعي نقضه وليس هو حكماً بمواجهة المعروفة الا ان  
 وحادثه الفضولي لم تكن موجودة عند المالك الحاكم بالتعليق فلا  
 يثبت له الحكم **وله** نظائر كثيرة صرحوا بها **منها** لو حكم  
 شافعي بموجب بيع عقار لا يكون حكماً بان الشفعة للمخارف للمخني  
 الحكم بها **ولو حكم** حنفي ببيع عقار لا يكون حكم  
 بان الشفعة للمخارف لشافعي الحكم بها وبكفيك هذا  
 القدر ان كنت عما قلنا **ثم** كتبها الشيخ الامام العالم  
 العلامة زين بن جسيم في الصحوة الكبرى يوم الجمعة عشرين

جمادي

جمادي الاول سنة تسع وستين وتسعمائة بعد الهجرة  
 • النبوة علي صاحبها افضل  
 • الصلاة والسلام  
 • والله اعلم  
 عم

١١١٨

هذه رسالة فيما يسمع فيه الشهادة حسنة لله تعالى  
 تاليف الشيخ العلامة المحقق المدقق  
 الفهامة زين بن جسيم الحنفي  
 رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد**  
 فقد وقعت حادثة **استنكر** حادثة ركية ومكثت عنده  
 اياماً ثم طلبت البيع فاتي بها الى السوق فتكلم معها بعض الارحام  
**ثم قال** سيدها انا اشهد بانها حرة لا مملوفا ومن معي ثم  
 تركوا الشهادة مدة عشرة ايام **ثم** باعها السيد فجاءوا فشهدوا وعليه  
 عند القاضي **فاستغثت** فاجبت بانهم ان اخروا الشهادة لغير  
 عذر فسقوا ولا يتقبل شهادتهم ثم بلغني توقف بعض الحنفية وذلك  
 فسألني بعض اصحابنا في بيان النقل في المسئلة فالتفت هذه الرسالة  
 مشتملة على المواضع التي تقبل فيها الشهادة حسنة بلا دعوى بيان تاخير



شاهدتها وفيها بيان هل شرط حضور المرأة والامنة والزوجة والمولى  
وقت الشهادة وبيان هل يلحق الخصم في دعوى المنة وفي اخرها مسئلة  
للملولة بين السيد وامته والزوجة وامرأة يدعوي الحرمة **فأقول**  
**مستعنيا بالله تعالى** ذكر ابن وهبان في شرح المنظومة من كتاب  
الوقف ان الشهادة بعد الدعوى تجوز في ثمان مسائل ويقضي بها  
في الوقف والنسب وطلاق الزوجة وتغليقه والخلع وتعتق الامنة  
وتذيرها وهلاك رمضان **وزودت عليه** اخذ من كلامهم حدة  
الزنا وحده الشرب والايلا والظهار وحرمة المطامرة فهي ثلثة  
عشر موضعا **واقام** عتق العبد فلا تقبل فيه حصة عند الامام  
خلافا لها ولا فرق عند بين العتق العارض والحرية الاصلية علي  
الصحيح كما في فصول الماري وغيره والشهادة علي دعوى المولى بنسب  
عبده تقبل من غير دعوى كما في الحنية وجامع الفصولين ولا يشترط  
حضور المرأة والامنة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى ولو شهدوا  
انه بان امراته فلا فاقة فقال لم يطلقني القاضي يفرق بينهما **مكا**  
**وكذا** لو شهد ابائه حررها فانكرت الامة والقاضي يحكم بعتقها  
الي ان قال في عتق الامة والطلاق بدون الدخول قيل يلحق  
وقيل لا قلنا مل عند الفتوى انتهى مسئلة التاخير ومي المعصية  
**فقال** في النهاية من باب الشهادة علي الزنا **ولذا** شهدوا  
والحمد متفاد لم يمنعهم عن اقامة دعواهم عند الامام تقبل شهادتهم

الشهادة انما هي على عتق  
الزنا وحده الشرب والايلا والظهار  
وحرمة المطامرة فهي ثلثة عشر موضعا  
واقام عتق العبد فلا تقبل فيه حصة عند الامام  
خلافا لها ولا فرق عند بين العتق العارض والحرية الاصلية علي  
الصحيح كما في فصول الماري وغيره والشهادة علي دعوى المولى بنسب  
عبده تقبل من غير دعوى كما في الحنية وجامع الفصولين ولا يشترط  
حضور المرأة والامنة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى ولو شهدوا  
انه بان امراته فلا فاقة فقال لم يطلقني القاضي يفرق بينهما  
وكذا لو شهد ابائه حررها فانكرت الامة والقاضي يحكم بعتقها  
الي ان قال في عتق الامة والطلاق بدون الدخول قيل يلحق  
وقيل لا قلنا مل عند الفتوى انتهى مسئلة التاخير ومي المعصية  
فقال في النهاية من باب الشهادة علي الزنا ولذا شهدوا  
والحمد متفاد لم يمنعهم عن اقامة دعواهم عند الامام تقبل شهادتهم

الا في حدة القذف **والاصل ان** الحد والحالصة حتما لله تعالى يتصل  
بالمقتادم خلافا للتابعي رحمه الله هو يعتبرها بمقتوى العيار وبالامر  
**ولست** ان المشاهد تجرح حنتين اداء الشهادة والستر والتاخير  
ان كان لاختيار المشرق الاقدام علي الاداء بعد ذلك لصقيته محبة او  
بعدد حركته فيتم فيها وان كان التاخير لا للستر يصير فاسقا اثما  
فيتميتها بالمافع بخلاف الافراد فان الانسان لا يعادي لنفسه  
وبخلاف حقوق العباد لان الدعوى فيها شرط فيحمل تاخيرهم  
علي ائمة امها فلا يوجب تعيقهم انتهى **وفي تمة الله**  
في قناوي حمل العنصر **سئل** من سئل عن شهود يزعمون ان  
فلا ناطق امراته ثلاثا ولم يشهدوا عند القاضي فلو شهدوا  
بدلك بعد مضي ستة اشهر هل تقبل شهادتهم فقال ان كان تاخيرهم  
لبعد تقبل شهادتهم انتهى **وفي الظهيرية** وعن ابي القاسم  
الصغار اذا شهد اثنان علي امرأة ان زوجها طلقها ثلاثا او علي  
عتوانة وقل لا كان ذلك في العام الماضي جازت شهادتهما وتاخيرهما  
اذا علمنا انه يمسهما **مسألة** الزوج حاجي لا يوهن بشهادتهما قيل  
دبيغي ان يكون ذلك وهما في شهادتهما اذا علمنا انه يمسهما **مسألة**  
الزوج حجة والامانة لان الدعوى ليست بشرط القبول هذه الشهادة  
فان اخروها صار وقسمة انتهى **وفي القتيبة** اجاب المتنايخ  
في شهود شهدوا بالحرمة العليظة بعد ما اخرجوا شهادتهم



خمس ايام من غير انما لا تقبل ان كافوا على ما بينهما يعيشتان عيش  
 الارواح علا الحامي والحبيب النماطي وكمال الائمة السباعي شهيد و  
 بعد سنة اشهر باقرار الزوج لطلقات الثلث لا تقبل ان كافوا على ما  
 بعينهم عيش الارواح **وكثير** من المشايخ اصابوا ذلك في حين هذا لو ان  
 كان اقرب بحرفتها حال صحتها ولم يشهدوا بذلك استأخروا هم بعد  
 تقبل **فات** هذه امرأة ورثة فتشروا والشهود دونه كان اقرب بحرفتها  
 حال صحتها ولم يشهدوا بذلك حال حياتها لا تقبل اذا كانت هذه  
 المرأة مع هذا الرجل وسكنوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا  
 تقبل **اقر** بعض لو رثته بلعناق المورث حارثية وانكر البعض  
 ثم شهد شهودا ان المتوفى اعتمها فتأخير الشهادة لا يكون طعنا ان كان  
 لعذر او تاويل **قال استاذنا** رضي الله عنه وهذه الشادة الى  
 ان التأخير لو كان لا لعذر ولا تاويل لا تقبل في غلق الجارية كالطلاق  
 وانه حسن لكونه شهادة في باب الزوج في الموضعين وعند ولا يشق  
 عدالة الشاهد في تأخير شهادة الاعناق اذا كان وحده ويعلم  
 انه لا يلفت الى قوله وحده وان علم انه لواخير الغاضي وحده يحول  
 بينهما لفتن بالتأخير وهذا بالطلاق انتهى فظاهره ان كل شاهد  
 حسبة اخرها بلا عذر لم تقبل شهادته ومقتضاه ان الشاهد بالوقع  
 كذلك وعن الاعذار في الحكم المبعد عن الحالم ومرض الشاهد وخوفه  
 وفي **خيانة المقتبين** اذا ادعت المرأة انها حرة الاصل او اعتمها

ذواليد وقائمة البيضة فانه يضعها على يد عدل يحفظها وان لم  
 سبل **وكذا** في الطلاق الثلاث في حال بينهما الى التكية لكن في الامة  
 يخرج من بيت المولي للعدل وفي المرأة لا يخرج من بيت الزوج  
 ويحال بالمرأة عدله ويمنع زوجها عنها الى المسئلة عن الشهود فان  
 لم تعدل وقالت في شهود اخر قاصرتهم فشهدوا تركت علي  
 حالها الى ان يقبلوا ولو ادعت الامة الحرية والروقة البيئوية ولا يثبت  
 لهما **وسالنا** الحيلولة الى حضور الشهود لا يثبت الى ذلك واذا  
 شهد واحد عدل وقالت في شاهد اخر في المصر التي به في الجلوس  
 يحول بينهما واذا قالت لا شاهد لي لا يجوز مما

فيها والله اعلم بالصواب غلقه المؤلف

الشيخ العالم العلامة زين بن نجيم الحنفي

في اواخر شهر ربيع الثاني سنة تسع

وسنتين وتسماية والمجد

وخله والله

اعلم



هذه رسالة في متروك التسمية قال الشيخ الامام

العالم العلامة المحقق المدقق الفهامة

الشيخ زين بن نجيم الحنفى رضوانه

سنة وارضاها وجعل

الجنة مثواه

امين

١٩١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما انعم والصلوة والسلام على افضل من علم **وبعد**  
فهذه رسالة في متروك التسمية اذكر فيها الاختلاف بين الائمة ودليلهم  
على وجه اختصار الفها في اول ستة سبعة وسبعين وستة مائة حين اقر الهداية  
بالضرر غشبية من قوله واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه ان لم يخالف  
الكتاب والسنة والاجماع الى اخره **فقلت** مستقيما بالله عز  
وجل **قال** عطا كل ما لم يذكر اسم الله عليه من طعام وشراب فهو حرام  
تمسكا لعموم الآية كما ذكره الفخر الرازي **وقال** مالك متروك التسمية  
من الزبايح عمدا او سهوا حرام **قال** الشافعي **رحمه الله** متروك  
التسمية من الزبايح خلالا او سهوا **وقال** ابو حنيفة **رحمه الله**  
ان تركها سهوا ففي خلال او عمدا فهو حرام واصله قوله تعالى ولا  
تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولانه لفسق وان الشياطين ليؤحسون الى قلوبهم  
ليجاد لوكم وان اطعموهم انكم لمشركون فعلم عطاء عموم ما فيها

غيره

غيره بالزبيحة لسياق الآية وخصها الشافعي رحمه الله بالميتة وزبيحة  
المشركين بناء على ان الواو في قوله ولانه لفسق للحالة وهو محل في الآية  
اخرى بقوله وفسقا اهل غير الله به ولا خرافة فان المجادلة انما كانت  
في الميتة وان المشركين قالوا كيف تاكلون ما قتله الصقر والبار لا  
تاكلوا ما قتله الله وقد اخبر الله تعالى ان من عظامهم كان من المشركين  
**ومرجحة الشافعي** علينا اذ لو اطلقنا الفسق للزمر مخالفة الاجماع  
وهو ان من اكل متروك التسمية عامدا لا يحكم بفسقه شرعا  
**ذكره** الفخر الرازي واصحابنا وجعلوا الواو للعطف **وبالمعنى**  
لابن هشام في الكتاب الرابع في العطف ذكره الرازي في الشافعي اكل  
متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله  
عليه ولانه لفسق فقال قفلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي  
وذلك لان الواو ليست للعطف لخالف الجملتين الاسمية والفعلية  
ولا للاستيف لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها  
فتقرب لكون الحال فيكون جملة الحال مقيدة المنتهى والمعنى لا تاكلوا  
منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومة كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله  
انتهى ملخصا موضعا **ولو** انزل العطف خالف الجملتين بالانشاء والخبر  
فكان صوابا انتهى **وفي حاشية** للمصنف في قوله والاستيفاء  
لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها **افول** الذي نقله  
عنه الشرح المهدى في شرح البديع اي قال وجه الاستدلال ان الواو



هذه يجب ان يكون للعطف او الحال تعليل لا لشتركة الذي هو  
خلاف الاصل فيدخل على تصرفها ثم لا يجوز كونه للعطف لان  
قوله والله لعشق جملة اسمية مؤكدة بان ما قبلها وقوله لا تاكلوا  
صلوة جملة فعلية انتائية والاصل عدمها فلما بطل كونه للعطف  
بين كونه للحال قوله فتكون جملة الحال مفيدة للنهي **اقول**  
اعترض هذا بان التاكيد بان واللام تبقى كون الجملة حالية لانه  
انما يحسن قصد الاعلام بتجفئة النية والرد على منكرة تخفيتها  
وتغدير اعلى ما بين في علم المعاني والحال الواقع من الامروالنهي  
مبناه على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا  
يجس فلا لعشق بل هو فسق ولو سلم كونه حالية فلا نسلم  
انها قيد للنهي بمعنى انه يكون النهي كما يقال لامتن ربياء وهو اخوك  
ولا تؤذ فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو صدامره  
عليك ولا يكون قيدا للنهي لانه حينئذ لا يكون له فائدة  
لان كونه مشربا عنه حال كونه فسقا معلوم لاحاجة الى بيانه  
قوله ولعشق قد قرع الله الي اخره **اقول** ادعي الامام ان المراد  
من كونه فسقا غير مذكور فكان محملا محتملا الى البيان الا انه  
حصل تبيان في آية اخرى ومن قوله وفسقا اهل لغير الله به وانعز  
بالا نسلم لاجمال لان معنى الفسق مشهور في الشرع بغيره الكل  
وهو الخروج عن الطاعات وان سلم انه محملا فلا نسلم ان بيانه

بقوله

بقوله تعالى وفسقا اهل لغير الله به فلا بد ان من دليل قوله  
فاللعنة لا تاكلوا منه اذ اسمى عليه غير الله **اقول** اعترض هذا ايضا  
بان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه ولا سمع غيره **وحال** الكلام  
على اعم المحتملين اولى لانه اعم فائدة فيحرم متروك التسمية بمسدا  
بعموم هذا ولا يختص التحريم بما اهل به لغيره وايضا فالتحريم انما  
كان للاعراض عن التسمية الخالق المرازق والاحلال للغة لانه  
مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا او الجهل به  
لغير الله وهذا اولى من ان يجعل المناسب لتسمية غير الله لانها كالاشتركة  
اذ هذا مناسب خاص ببعض القصور والالط عام مشترك بين الصور  
فكان اضافة الحكم اليه اولى من اضافة الجا لمناسب قوله ولوا بطر  
العطف بتخالف الجملتين بالاشتاء والحر كان صوابا **اقول**  
قد عرفت ان المسئلة خلافه فلم يحتم ان يلزم جواز العطف في ذلك  
معتبر الى قوله من ذهب اليه انتهى ما ذكره الله صامبي **وحاصله**  
ان الشافعي مستدل بان واللام قرع الشافعي بانه يحسن تأكيد  
للدعوة المشركين المنكرين **قال الحنفى** سلمنا انها للحال  
لكن لا نسلم انه قيد للنهي لعدم المناسبة كما قدمناه **والثاني**  
ان الفسق محملا بين اخري فابطلة الحنفى بجميع احواله **الثالث**  
ان اخر الآية يدل على ان اولها في ما اهل به لغير الله فابطلة الحنفى بان  
اخرها يدل على انها في الميتة كما قدمناه **تعال الحنفى**

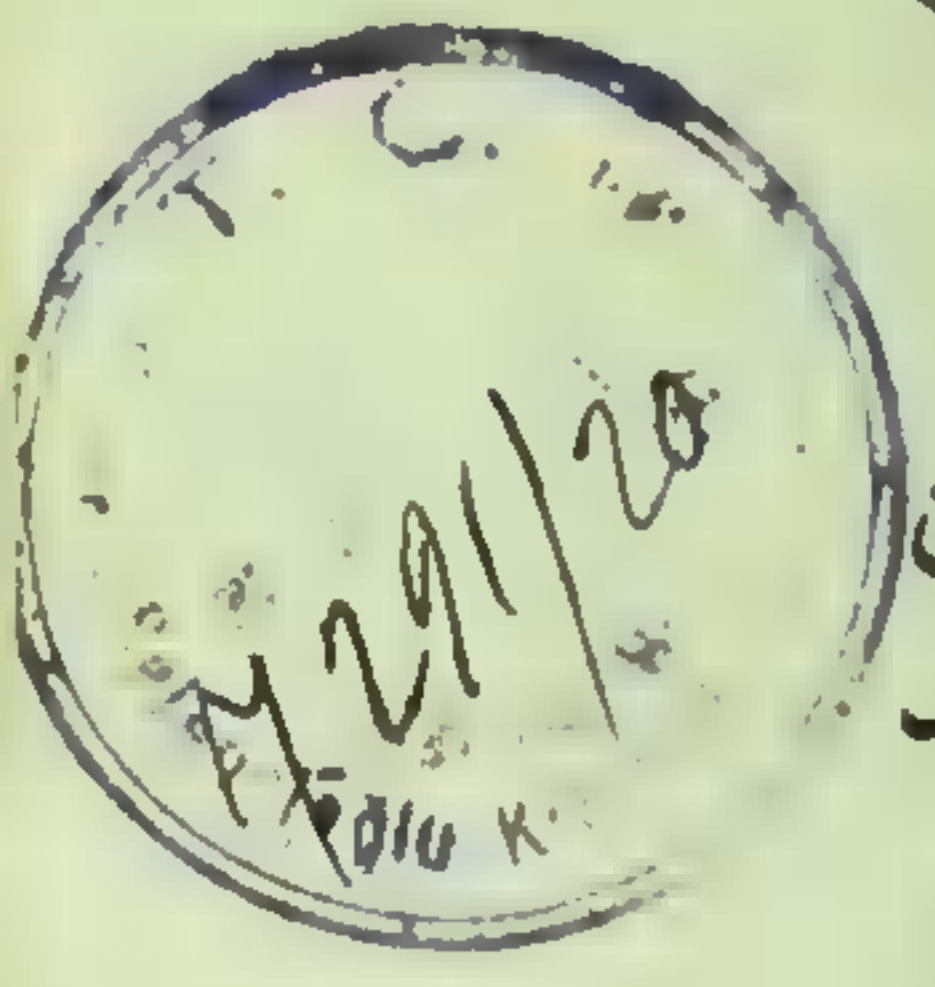


انما للعطف فابطلة الشافعي بلزوم عطف الجملة الاستمعية على الفعلية  
 وهو فيج **قلت** الا لضرورة كما قدمناه ولا للاستيف لعدم  
 الربط فيه كما قدمناه **وقلت ايضا** ولم يقع الاتفاق على منع جواز  
 عطف الاستمعية على الفعلية فقد ذكر بن حاتم في المعنى ثلاثة  
 اقوال وخرج الجواز **قال** وهو المفهوم من كلامه  
 الخويين في باب الاشتغال فتاوى الشافعي  
 ابطلة للزوم عطف الخبرية على الاستمعية وهو  
 غير صحيح فردة الحنفية بان في الجواز اختلافا **قال**  
**الشافعي** انك اذا اطلقت الفسق لزمان اكل متروكة  
 التسمية **عند** فاسق وهو خلاف الاجماع  
 وزدة الحنفية بان الضمير وان جاز عدده الى الاكل  
 المستفاد من الفعل ولكن اجعله عدما اليما فكانه  
 جعل ما لم يذكر اسم الله عليه قسما صياغة لانه اكله  
 فسق ولا اكله فاسقا والله **سحانه** ونعاني اعلم  
 • يا عوالب والية المرجع والمآب •  
 • وصلي الله على سيدنا محمد •  
 • وعلى آله وصحبه •

و سلم

تم

هذه رسالة في تعليق طلاق المراتين بتطبيق الاخرى باللفظ الشيخ  
 الامام العالم العلامة المحقق المدقق الفهامة زين ابن نجيم  
 رضي الله عنه وارضاه امين



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد  
 فهذه رسالة في مسئلة تعليق طلاق المراتين بتطبيق  
 الاخرى المنقولة في كتب الفتاوى طلب مني بيانها سيدنا  
 ومولانا شيخ الاسلام قاضي القضاة عبد الرحمن ابن ابراهيم  
 غل الروم قاضي مصر سبغ الله قسطا عليه نعمة في الدارين  
 بعد ما استشكلها بامدائنا فن وقع من المؤلفين والله  
 استلانا ان يفتح علينا بما يزيل الاشكال بمنه وكرمه **فاقول**  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ذكر مولانا الصد  
 الشهيد في العدة في الواقعات الحسنية رجلاه ثلاثة  
 نسوة فتاوى ولي ما ان طلقك فالأخريان طلقنا ان ثم  
 قال للثانية كذلك وللثالثة كذلك ثم طلق الاولى واحدة طلق  
 كل واحدة من الاخريين واحدة للثانية لانه جعل طلاق  
 والاولة شرطا لوقوع الطلاق على واحدة منهما وقد وجد  
 اكثر ما في الباب انه جعل طلاق الثانية والثالثة كذلك  
 وقد صار مطلقا للثانية والثالثة لكن انما جعل طلاق الثانية



والثالثة شرط بعد ما عقد اليمين على الاولى فيشترط وقوع هر  
الطلاق على الثانية والثالثة بكلام يوجد بعد هذه اليمين  
ولم يوجد لانه انما صار مطلقا للثانية والثالثة في اليمين على الاولى  
فان لم يطلق الاولى ولكن طلق الوسطى يقع على الاولى طلقه لانه  
وجد شرط الحث في اليمين بالطلاق الاولى وهو تطلق الوسطى  
وعلى الوسطى والاخرى على كل واحدة منهما تطليقتان اما الوسطى  
تطلقه بايقاع الزوج عليها وتطبيقه لوقوع الطلاق هي الاولى  
لانه جعل تطليق الاولى شرطا لوقوع الطلاق على الوسطى والاخرى  
بكلام يوجد بعد هذه اليمين وقد وجد لانه صار يطلق الاولى  
يمين عقد على الوسطى واما الاخرى فطلقه بتطبيق الوسطى  
وتطبيقه بوقوع الطلاق على الاولى ولو طلق الاخرى يقع على  
الاخرى ثلاثا وعلى الوسطى ثنتان وعلى الاولى واحدة مجوز  
على هذا الاصل انتهى وهكذا في كامل الفتاوى والجنيس وفي  
فتاوى قاضيان ما يخالفه في طلاق الاخرى فانه قال رجل له  
ثلاث نسوة فقالوا واحدة اذ اطلقتك فالأخريان طالقان ثم قال  
لاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى واحدة فانه يقع على الاخرين  
واحدة واحدة واذا لم يطلق الاولى لكنه طلق الوسطى  
واحدة فانه يقع على الثانية والاولى واحدة واحدة ثم  
يعود على الثالثة وعلى الوسطى على كل واحدة اخرى ولا يقع

على الاولى شئ سوى الطلاق الاول وان لم يطلق الاولى  
والوسطى ولكنه طلق الثالثة فانه يقع على الثالثة ثلاثا  
تطليقتان وعلى الوسطى والاولى على كل واحدة ثنتان  
انتمى فقوله على الوسطى والاولى على كل ثنتان مخالف لقول  
الصدر الشهيد ومن يقع انه يقع على الاولى واحدة و  
هذا هو محل الاشكال اما وجه وقوع الثلاث على الاخرى  
فواحدة بحصولها واحدة بالوقوع على الوسطى بسبب  
تطبيق الاخرى واحدة بالوقوع على الاولى بسبب تطبيق  
الاخرى ووجه وقوع الثنتين على الوسطى فواحدة بالابقاء  
على الاخرى واحدة بالوقوع على الاولى واما الوقوع على  
الاولى فالظاهر وقوع الثنتين كما قلنا بالوسطى  
واحدة بسبب الايقاع على الاخرى واحدة بسبب الوقوع  
على الوسطى بسبب تطبيق الاخرى وهذا ما ذهب اليه قاضيان  
واما القول بوقوع واحدة فقط فمشكل وذلك لان ما هم  
المسئله عن بشير بن الوليد عزابه يوسف كما ذكرنا  
عن الواقعات والعدة والنحو لانها اذا على هذا الكتاب  
بان قال فالخالص لانه انعقد في حق الاولى يمين واحدة وحده  
شرطها وانعقد في حق الوسطى ايضا يمين واحدة وفي حق  
الثالثة يمينان واما اذا طلق الثلاثة فلانه وجد شرط الحث



في اليمين المعقودة على الاولى والوسطى وقوع على كل واحدة  
 طلقه ولو وقع الطلاق على كل واحدة منهما يقع على الثالثة  
 طلقان ولو وقع الطلاق على الاولى يقع على الوسطى طلقه  
 واحدة انتهى ولم توجد الوقوع الواحدة على الاولى  
 نطق بالخير وقد ظهر في التوفيق بين كلامهم بان قول  
 الجماعة بانه اذا طلق الاخيرة يقع على الاولى واحدة اي بسبب  
 الايقاع على الاخيرة لا بطلاق وقول القاضى يقع على الاولى  
 ثنتان بيان الحاصل الواقع عليها بسبب الايقاع على  
 الاخيرة واحدة وبسبب الوقوع على الوسطى واحدة  
 فنسهدا يجب الصبر اليه توفيقا بين كلامهم واما افترض الجماعة  
 على وقوع واحدة بسبب الايقاع على الاخيرة لكونه متطلقا  
 على واغا وقوع الثانية على الاولى بسبب الوقوع على  
 الوسطى فيختلف فيه فالصحيح الوقوع على اسناد ابي سليمان  
 واما شيخ ابي حفص فما وقع على الوسطى بسبب الايقاع على  
 الاخيرة فلا يعود على الاولى نظرا الى انه لم يطلق للوسطى  
 واغا وقع الطلاق عليها الا بالانطلاق وبذلك عليه ما في  
 شرح الجامع الكبير للامام الحصري معرنا الى المبسوط وحمل  
 له امرتان فقال لزينب انت طالق اذا طلقت عمرة ثم قال لعمرة انت  
 طالق اذا طلقت زينب ثم قال لزينب انت طالق فانه يقع على زينب

بالايقاع نطقه هو يقع على المرأة ايضا نطقه لان كلامه  
 الاول كان يميننا بطلاق زينب وكلامه الثاني كان يميننا  
 بطلاق عمرة فان الجزاء فيه طلاق عمرة والشرط  
 طلاق زينب وقد وجد الشرط بايقاعه على زينب  
 فلما يقع على عمرة نطقه باليمين وتعود الى زينب  
 لان عمرة طلقت بيمين بعد يمينه بطلاق فلمذا يقع  
 عليها نطقه اخرى هكذا ذكر في نسخ بن سعيان  
 وهو الصحيح وفي نسخ ابي حفص قال لا يعود على زينب  
 وهو غلط ولو لم يطلق زينب نطقه باليمين ثم وقعت  
 اخرى على عمرة لان زينب انما طلقت باليمين السابقة على  
 اليمين بطلاق عمرة فلا يكون شرطا للحنث في اليمين  
 بطلاق عمرة قال الارزي انه لو قال له زينب  
 اذا طلقت عمرة فانت طالق ثم قال قد حلت عمرة الدار  
 تطلق بالدخول وتطلق ايضا لان عمرة انما طلقت بكلام بعد  
 اليمين بطلاق زينب ولو كان قال لعمرة اولا اذا دخلت  
 الدار فانت طالق ثم قال لزينب اذا طلقت عمرة فانت طالق  
 ثم دخلت عمرة الدار طلقت ولم يقع الطلاق على زينب  
 لان عمرة انما طلقت بيمين قبل اليمين بطلاق زينب فلا يصلح  
 ان يكون ذلك شرطا للحنث في اليمين بطلاق زينب وهذا



لاستشهاد بين ان الصواب ما ذكر في نسخ ابي سليمان وان  
الجواب في نسخ ابي حفص وقع على القلب انتهى والحاصل ان مولانا  
الصدر والشهيد في العقد والواقعات ان في المسئلة كما هو  
في اصل الرواية عن ابي يوسف ولم ينظر الي نظيرها ففاضحان  
نظر اليها والى نظيرها المروي عن محمد بن محمد فافتي بوقوع  
طلقتين على الاولى واحدة بسبب الايقاع على الاخيرة مع ان  
المذكور في اصل الرواية عن ابي يوسف لا يخالفه لانه قال  
ولو طلق الاخيرة فانه يقع على الاخيرة ثلاث وعلى الوسطى ثنتان  
وعلى الاول واحدة انتهى فقوله وعلى الاولى واحدة انتهى  
فقوله وعلى الاولى واحدة قابل لنا وبل بان يقال بسبب الايقاع  
على الاخيرة لا تطلق فهو ساكت عن الوقوع على الوسطى  
بسبب الايقاع على الاخيرة لا مطلقا فهو ساكت والمروي عن محمد  
رحمه الله في مسئلة عمر وزيد يفيد فقال به فاضحان  
والصدر والشهيد رحمه الله لم يتصرف في المروي عن ابي يوسف  
الا ان في اخري كلامه ما بينه على ما ذكرنا فانه قال بعد قوله  
وعلى الاولى واحدة يخرج على هذا الاصل وفي فتاوى التوحي  
بالفاخر في هذا الاصل يعني ارجع الي ما اهلنا من الوقوع  
اذا كان بكلام يوجد بعد اليقين فانه كالايقاع ولا شك ان الوقوع  
على الوسطى بسبب الايقاع على الاخيرة وجد بكلام بعد الاولى

فوقع به ولم يذكر فاضحان هذه المسئلة عنه يخرج على هذا  
الاصل بالامكان في الواو والحمية للاستفتاء عنها بقوله بوقوع  
الثنتين فكان اشارة لما قلنا صورة المكتوب جوابا بالقاضي  
القضاة الحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلام على من  
كملت محاسنه باطنا وظاهرا وبعد فقد تشرف الفقير  
بالنظر في المسئلة النساء الثلاث لما مور به من سنية  
ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين وارت علوم الانبياء  
المسلمين من خطه لله تعالى باو فخط من العلي واوت  
من الفضائل العلية والعملية بالقاء حيفا الوقت والعي  
ولم يترك في جواز الكارم السنية مكانا لاولي وحق له قوله  
من قال عفى الله عنه لقد ذلت له سبل المعالي وواف  
الخلق طرا بالبيان من كان له الفقه طبعيا لا وضعا و  
حقيقيا لا اضافيا فلم تك تصلح الاولى ولم يك يصلح الها و  
لوراها احد غيرهم لزلزلت الارض ذلها ولولم  
القلوب لما قبل الله اعمالهم واني لا استطيع كنه صفاته ولو  
ان اعضاء جميعا تكلموا لم الله تعالى سئالت الله  
ببركه ولقد اشبهت حسنه بالفتح شجرة وثناوت الكتاب  
سري ذلك ان يفتح على ما هناك فاقول مستعينا ومتوكلا  
بمحمد حاصل الاشكال ان المشايخ المتأخرين اختلفوا في



في نقل الحكم في مسألة ما اذ اطلق اللاحق فقط ما اذا  
يقع على الاولى وفذكر الصدر الشهيد في العدة والواقعات  
انه يقع عليها واحدة ويتبعه الواو الواو في قفاواه وصار  
المنداه في الخمسة وذكر فاضل خان في قفاواه انه يقع على الاول  
ثنتان كالوسطى وتقدر بما فتح الله به ان هذا المسئلة من  
رواية بشر رحمه عزابي يوسف كما ذكره الامام الحصري في  
شرح الجامع الكبير فقلنا الصدر الشهيد كما هي في الاصل  
الرواية ولم ينصرف فيها بشي واما قاض خان فانه نظر  
الى المروي عن محمد في نظيرها في مسألة عمرة وزين فجمع بين  
المرويين فاقى بوقوع ثنتين على الاولى كما سبقت فقلنا  
في المبسوط الى اخر ما كتبناه سابقا بالورقة الثالثة فقلنا  
في مسألة النساء الثلاث يقع الاولى واحدة فمغنا بسبب  
الابقاع على اللاحقة وسكت على وقوع ثانية عليها سبب الوقوع  
على الوسطى لابقاع على اللاحقة ولهذا لم يقولوا يقع على الاولى  
الا واحدة وانما قالوا يقع على الاولى واحدة وانما سكتوا  
عن الثانية ابناء المروي عن بشر عزابي يوسف وروا اضطراب  
الرواية عن محمد في المسئلة المزاتين ولم يصح عندهم  
ما صححه في المبسوط من نسخ ابي سليمان في مسألة  
عمرة وزين ونظروا الى ما في نسخ ابي حفص فلم يكن في المروي

عن محمد الاتفاق فاتفق المروي عن ابي يوسف من غير تصرف وقاض خان  
راى ما صححه في المبسوط واعتمد من نسخ ابي سليمان من ان  
الوقوع كالابقاع فجمع بين المرويين وقال بوقوع الثنتين مع ان كلام  
الصدر الشهيد ومن يتبعه ما بينه على ما ذكره قاض خان فانه بعد  
ما ذكره المروي عن ابي يوسف بنماه قال في الواقعات والعدة  
مخرج على هذا الاصل وقال في التجنيس مخرج على وقال الواو الواو في قفاواه  
مخرج على الاصل فمذه الزيادة على اصل مروي بشر عزابي يوسف  
ان ان النسب واوضح كل محين وجد بين وينت على ان المراد  
ما ذكرنا كانهم يقولون يقع على الاولى واحدة في اصل الرواية  
لا تقتضى عليها بل واوا حرجها على الاصل السابق من ان الوقوع على  
امر اذا كان بكلا وجد بعد بين الاولى فانه يقع به اخرى لان الوقوع  
حينئذ كالابقاع فتقع ثانية فمذه الزيادة مولانا الصدر الشهيد  
المنبهه لما ضحان على ما فهمه وعلى هذا ففي قولهم يقع على الاولى  
واحدة اي بسبب لابقاع على اللاحقة ولا ينافيه وقوع اخرى  
مع سبب اخر خصوصا مع كسبه المذكور لكن في سنن  
ما الحكمة في اصل المروي عن ابي يوسف فزانه اعتبر بالابقاع دون  
الوقوع في الاولى واعتبر الوقوع في الوسط فاوقع عليها ثنتين واحدة بالابقاع  
على اللاحقة وواحدة بالوقوع على الاولى فكان ينبغي اما اعتبار الوقوع فيها او عدم  
اعتبار فيها اعتبر في الوسط دون الاولى انه ايقاع الثلاث على اللاحقة



لسميكن الإعتبار الوقوع على الوسطى وبهذه

ان شاء الله تعالى في حصد التوفيق

بين كلامهم هذا وجه العمل موعده

تمت الرسالة بحمد الله تعالى

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله

وأصحابه

أجمعين

دعوى

رسالة في صورة وطوي الاستبدال عين تاليف شيخنا امام  
العالم العلامة الحبر الجليل المحقق المحدث الفقيه الشيخ زين

بن نجيم الحنفى رحمه الله

عنه وأرضاه

وجعل الجنة

مناها

أبى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم . وتقبيل الأبياد الكرام وأهل الأديب  
الغظام العلوم الشريفة في حيلة أن الفقير الحقير الحقير

اطلع

اطلع على هذا المكنوب فوجده غير مانع من القال والقيل في المستفاد  
فان اراد مولانا سيد الباب كلها على العين وفتح الباب له كما  
انصف به سيد الأبواب الباب ابي بكر فليست مكتوبا آخر  
يصدر باللفظ ادعى فلان ابن فلان بن فلان من فلان من قبله  
او من قبل الماضي فلان بن فلان بن فلان المازون له في نصب  
القوام والاوصياء فافني مصر الثابت نظرها عليه بشهادة فلان  
وفلان الثابت وكالته فيها فيما يذكر فيه من الدعوى المخصوصه  
الائتية فيه بخضرة الخصم الاتي ذكره بشهادة فلان وفلان على وكيل  
سيدنا فلان بن فلان بن فلان الثابت وكالته عنه في الخصومة  
والدعوى بشهادة فلان وفلان هو فلان بن فلان بن فلان موكله  
المذكور واضع يده على المكار بخط كذا في محله كذا المحدث وحدث  
اربعة وسهاتي هذا المخل الجاري بوقف فلان المذكور وقفه وهو  
بملكه وقفا صحيحا ملما الى المتولي على جهته كذا وتحت نظر موكله المذكور  
بغير طريق شرعي ويطلبه برفع يده عنه واقام فلانا وفلانا شهداء  
بان موكله المذكور واضع يده عليه الان فيجب المدعي عليه  
بان موكله انما وضع يده عليه بطريق شرعي وهو الشرائع الشرعية  
على وجه الاستبدال من فلان بن فلان بن فلان الوكيل عن فلان  
بنيت فلان بن فلان الناظر على الوقف المذكور الثابت لو كيله  
عنها في البيع بشهادة فلان وفلان المأمورة ببيع من القاضي فلان



في تاريخ كذا حين راي المصلحة في ذلك لم يهتد الوقف بعد ان ارسل  
نايبه فلانا للكشف عليه فوجد على صفه كذا الثابت امر لها  
بشهادة فلان وفلان الثابت مع التوكيل المذكور في تاريخ  
كذا بشهادة فلان وفلان ثمن كذا حال مقبوض بيد الوكيل  
فوجب المدعي عليه وهو الوكيل الثاني عن الناظر بان البيع  
الصادر عن وكيل موكل بالمدار غير صحيح لكون البيت لم يخرب  
كله وانما خرب بعضه ولم يتعدر الانتفاع به في الكليته في دفعه  
وكيل المشتري بان البيع المالك كور صحيح لضعف غلته وبقية البينة  
الثابتة له غراب بعضه وان لم يستعمل لم يهتد الوقف مدق  
طويلة ويكتب لهما وهم ختند بحكم القاضي المدعي عنده بان البيع على  
هذا الوجه صحيح شرعي بمقتضى ما ذكره مولانا قاضي خان في فتاواه  
قال ما بدون الشرط ايثار في اليسر الكبير انه لا يملك الاستبدال القاضي  
اذا راي المصلحة في ذلك انتهى وعلى ما نقله في شرح الوقاية ان ابا  
يوسف يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا ضعفت الارض  
عن السرب انتهى وعليه ما في جامع الفصولين ان القيمة لو باع الوقف  
بامر القاضي ورايه جاز كذا روي ابي يوسف انتهى وهو مروي عن  
الامام محمد ايضا كما في النخيل ويكتب هذا المنقولات ههنا فان  
قال من لا يخبر له ولا دية بالذهب انها دوايتان ضعيفة جواهر  
على تقدير ضعفها بنفذ القضاء بها ولا يجوز لاحد نقض ما عاقا كما في العادة

والواقعات الحسامية ولو كان القاضي غير مجتهد كما صرح به وغيره  
واذ لم يكن يجوز الاستبدال اصلا ولا رواية عندنا فقد صادف قضاء  
فصلا مجتهدا فيه فيتقن وان كان مخالفا لما ذهبه فان مذهب الامام احمد  
جواز بيع الوقف العام وبشرى بيمينه ما هو خير منه كما نقله عنه  
في معارج الدراية شرح الهداية ومحمد المحقق ابن الهمام كلامهم على  
ما اذا كان القاضي مجتهد امودود بصرى المنقول من الكتب المعتمدة في دفع  
المدعي بعد هدهد كذا يدفع افران الدفع كما يصح قبل القضاء يصح بعد كما  
صرح به في الفتاوى البراذية وغيرها وهو ان البيع المذكور ليس  
بصحيح من وجه آخر وهو الفين الفاش فانه بيع بمائة وستين وقيمته  
وقت البيع مائة فان فحسب المدعي عليه بانه وقع بمثل القيمة وزيادة  
عشرين ونابر وله بنيت بذلك فيطلبها قضائي وتشهد بان البيت  
المذكور بخط كذا المحدود بخدو وبحلة كذا اربعة قيمته كذا ويزكيان  
سرا وعلانية فيقول القاضي المدعي لك خرج مانع من قبول شهادة  
فيقول لا يخرج لي فهما وهما من اهل الجيرة بالقيمة فيحكم القاضي بصحة بيعه  
بهذا الثمن حكما افر ومنع المدعي من المعارضة ويكونه صادرا ملكا من  
املاك الموكل وهو المشتري وبانتقال الوقفية عن دار الى يدها يصح  
لانقال لاحد لا مدخل ولا منازعة وبما ذكرنا يظهر الحل في المكتوب  
الموجود الان وبصد هاتين الاشياء وكان السلف الصالح من القضاة  
لا يعتمدون على الوثائق فاذا كتبوا مكتوبا ارسله القاضي الى مفت



البرص والمناقب

وَأَعْلَى السَّمَاءِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الافير

الافرة مقدار التشهد و يلحق بها الخروج من الصلوة بضع المصلي والقسم  
الثالث واجباتها وهو ثلثه عشر قرأة الفاتحة وضم التسوية وتعيين  
القرأة في الاوليين ورعاية الترتيب في كل مكثرة وتعديل الاركان  
والقعود الاول والتشهد ان ولفظ السلام وقنوت التوسيعات  
العبيد والجهر والسر فيما يجهر ويسر والاصل انه اذا ترك شرطاً  
او ركناً مع القدر على فعله بطلت صلوة عمداً كان او سهواً واذا ترك  
واجباً لا يبطل مطلقاً لكن ان كان عمداً وجب عليه الاعادة واما مذهب  
الامام مالك رضي الله عنه على ما ذكره ابن الحبيب في المختصر والشيخ  
فيلس في التوضيح الذي يلزم فعله في الصلوة بحيث لو تركه بطلت  
صلوة مطلقاً سبعة عشر وهي قسمان اولاً اول الشرايط التي يكون خارج  
الماهية وهي ستة طهارة الجنب ابتداءً ودوام طهارة الحديث  
كذلك وسر العورة واستيعاب القبلة والنية وايضاها في الوقت  
القسم الثاني وهي اغراض بمعنى الاركان فهي احد عشر التكبيرات  
للأحرار والفاتحة والقيام لها والركوع والرفع والسجود والرفع منه  
والاعتدال والطمأنينة على الاصح والجلوس للتسليم والتسليم  
واما ما يلزم فعله في الصلوة على مذهب الامام الشافعي رضي الله  
تعالى عنه على ما في الترويض خمسة وعشرون وهي قسمان القسم الاول  
الشرايط وهي ثمانية الاستيعاب والوقت وطهارة الجنب وطهارة  
الجنب وسر العورة وترك الكلام وترك الافعال الكثيرة والامساك



قبطل ما به حال منظر وينبغي ان يكون نعم لان ترك الكلام وما عطف  
 عليه من الشروط لان ما طلب تركه بعد الموانع اصطلاحاً وان كان  
 عدم المانع شرطاً القسم كناية الا ان كان وفي سبعة عشر النية وتكبيرة  
 الاحرام والقيام وقرأة الفاتحة في كل ركعة والركوع والطمانينة  
 والجلوس بين السجدين والطمانينة فيه والشهد الاخر والجلوس له  
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاخير والسلام والترتيب  
 كما ذكرنا واما ما يلزم فعله على مذهب الامام احمد بن حنبل رضي الله  
 عنه فبعة وعشرون على ما في شرح المقنع واما الشرائط فثلاثة  
 وقول الوقت والظهور من الحدث والظهور من الجنث  
 وسر العورة واستقبال القبلة والنية واما اركانها فاثني عشر  
 القيام وتكبيرة الاحرام وقرأة الفاتحة في كل ركعة والركوع  
 والاعتدال منه والسجود والجلوس بين السجدين والطمانينة  
 في هذا الفعل والشهد الاخير والجلوس له والتسليم الاول والترتيب  
 من ترك شيئا منها عمداً سهواً بطلت صلوة وواجباتها البكيرة  
 غير تكبيرة الاحرام والتسليم والتحميد في الرفع من الركوع والتسليم  
 في الركوع والسجود مرة مرة وسؤال المغفر بين السجدين مرة واحدة  
 والشهد الاول والجلوس له والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في موضعها والتسليم الثانية من ترك شيئا عمداً بطلت صلوة ومن  
 ترك سهواً سجد لله وحده والحاصل انهم اتفقوا على ان الشرائط ستة

الش في رجم فانه خالف في النية فجعلها ركن كما علمت واتفقوا على ان الا  
 ركان الستة الية مذهب ابي حنيفة تكبيرة الاحرام والقرأة والقيام والركوع  
 والسجود والقعدة الاخير واتفق الثلاثة على ان الاعتدال والطمانينة  
 والقيام وقرأة الفاتحة في كل ركعة اركان وخالفهم ابو حنيفة رجم وانفرد  
 الش في ركينة الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واتفق الش في  
 واهم على ركينة الشهد الاخير والترتيب والجلوس بين السجدين  
 ولم ينفر ابو حنيفة بشئ من الواجبات  
 وكذا الامام احمد رحمه الله كما

قررناه والله اعلم  
 بالصواب

رسالة فيما ضبطه اهل النقل في حبر الفصل تاليف الشيخ  
 الامام العالم العلامة زين بن نجيم  
 الحنفية رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم رب ليسر ولا تعسر  
 الحمد لله مقدر الارزاق والاجال والقلوب والسلام على سيدنا  
 محمد واله وصحبه اجمعين وبعد فهذه جملة من الفوائد المتعلقة بالطعن  
 والطعون جمعها فاجمعها الشيخ الجلال السيوطي ومن شرح مسلم  
 للامام محي الدين النووي رجم وحين وقع بمصر في سنة ثمان وثمانين  
 الاولى حقيقة الطعن القتل بالدخ واما الواحد فهو طعن بالانفاذ الثاني



حقيقة الطاعون قروح مخرج من الجسد فتكون في المرافق او الابطال  
 والايدي وساير البدن وتكون معه ورم والم شديد وتخرج تلك  
 القروح مع الهبة الثالثة اختلفوا في حقيقة الوباء والصحيح  
 الذي عليه المحققون انه مرض الكثير من الناس في جهة من الارض  
 دون ساير الجهات ويكون مخالفا للمعاد من الامراض الكثيرة جوف  
 ويكون مرضهم نوعا واحدا بخلاف ساير الاوقات فان امراضهم  
 فيها مختلفة قالوا وكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا الرابعة  
 في الاخبار الواردة فيه روي مسلم في صحيحه قال دم في الطاعون انه  
 رجز ارسل على بني اسرائيل وعلى من كان قبلكم فانا سمعتم به بارض قد  
 تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم فيها فلا تخرجوا فرار منه  
 وفي رواية ان هذا الوجع والقسم وجر عذب به بعض الامم  
 قبلكم ثم بقي بعد بالارض فيذهب المرة تاتي الاخرى فمن سمع  
 به بارض فلا يبعد من عليه ومن دفع بارض وهو بها فلا يخرج  
 الفرار منه وفي الصحيحين في الطاعون كان عذابا يبعثه الله تعالى  
 على من يشاء فجعله وجمة للمؤمنين وليس يقع الطاعون فيمكن  
 فيه بقاء صابرا يعلم ان لن يصيبه الا ما كتب الله عليه الا كان  
 لم شهيد وفي حديث اخر الطاعون شهادة لكل مسلم وافراج الامام  
 احمد في مسنده وعبد الزريق مصعبه وابن ابي شيبة والحاكم  
 وابو يعلى والبرازي وابن خزيمة في صحيحه وابن ابي الدنيا في حرف

كثيرة عن ابي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قنا امتي فما عرفناه فما الطاعون قال وهذا اعدائكم من الجرح وفي  
 كل شهادة وافراج ابن ابو يعلى عن عايشة زوج ان النبي دم قال  
 وفرة اعدائهم من الجرح غير كعبة الابل من اقام عليها كان وباءا  
 ومن اصاب به كان شهيدا ومن فر منه كالفار من الزحف الحامس  
 في سبب وقوعه بالمسلمين افراج ابن ماجه والبيهقي عن ابن  
 عمر رضي عنهما قال قال رسول الله دم لم تظهر الفاحشة في قوم  
 قط حتى يغلبوها الا فشا فيهم الطاعون وافراج ماكت في المطا  
 عن ابن عباس موقوفا والطبراني عنه مرفوعا فشا الزنا في قوم  
 قط الاكثر فيهم الموت وافرج الطبراني عن عمرو بن العاص انه  
 سمع رسول الله دم يقول ما من قوم يظهر فيهم الزنا الا اخذوا  
 بالعناء ولعل حكمته ان الزنا لما كان غالبا يقع في السرسلط الله تعالى  
 عليهم عدوا في السر تقبلهم من حيث لا يرونه وقاعد العدل  
 اذا نزل بهم البلاء نعم المسخوخ له وغير ثم يبعثون على بناتهم التي  
 الثواب فيمن مات به ومن قام صابرا فقد تقدم بعضه وافرج  
 احمد مسنده عن عتبة بن عام السلي عن النبي دم قال تاتي الشهادة  
 والمتوفون بالطاعون فيقول اصحاب الظلمون نحن شهداء  
 فيقال انظروا فان كانت جراحهم كجراح الشهداء تسبوا ويحرمهم  
 كالميت فهم شهداء فيجدونهم كذلك وروي البخاري والنسائي



عن عائشة سألت رسول الله ردم عن الطاعون فاجبرني انه كان  
عذابا يبعثه الله تعالى من يشاء ويجعله رمة للمؤمنين فليس  
من اجل يقع الطاعون فيمكث في بلاد صابر المحتسب اعلم انه ما يصبه  
الا ما كتب الله له مثل اجر الشهيد قال الحافظ بن حجر يقتضيه ههنا  
الجواب ان اجر الشهيد لمن لم يخرج من البلد الذي يقع به الطاعون  
وان يكون في حال اقامته قاصدا بذلك ثواب الله اجمعا صدق  
موسع وان يكون عارفا انه ما وقع له فهو بقدر الله وان صرف عنه  
فهو بقدر الله وان يكون غير مقتضي به او وقع وان يعتمد على ربه في حاله  
صحته ومرضه فمن انصف هذه فمات في غير الطاعون فان ظاهر الحديث  
انه يحصل له اجر الشهيد وان يكون كن خرج من بيته على نية المهاد في سبيل الله  
بشرط فمات بسبب افرغ القتل فان له اجر الشهيد كما ورد في الحديث  
ويؤيد هذا ومهمات في الطاعون فهو شهيد ولم يقل بالطاعون  
قال وكذا لو وجدت هذه الصفات ثم مات بعد انقضاء زمن الطاعون  
فان ظاهر الحديث ايضا انه شهيد ونية المؤمن البالغ من عمله قال  
واما من لم ينصف هذه الصفات المذكورة فان مفهوم الحديث  
ان لا يكون شهيدا وان مات بالطاعون قال ومما استفاد من  
الحديث ايضا ان الصابر في الطاعون المتصرف بالصفات المذكورة  
يا من قتلى القبر لانه يظن المربط في سبيل الله وقال اجملا الدين الربوي  
رحم ان هذا تصريح بان الصابر في الطاعون اذا مات بغير طاعون

يا من قتلى القبر كالمربط فيكون الميت بالطاعون بذلك اولى  
وانما سكت عنه للعلم به فان كفره شهيد يقتضيه كذلك كما صرح به  
الحديث بذلك في شهيد المعركة وصرح القرطبي بان الشهادة  
من حديث هي مفضية لذلك اخرج احمد والطبراني وجمعه عن النبي ردم  
قال اتاني جبرائيل بالجبر والطاعون فامسكت الحصى للمدينة وارسلت  
الطاعون الى الشام فالطاعون شهادة لامتى ورحمه لهم ورحمهم  
على الكافر وهذا الحديث وغيره بعموم يشمل تركب الكبيرة اذا مات  
بالطاعون وهو مصر فانه يكون له شهادة ودرجة التي يرفع بسبب  
منع الطاعون من المدينة اخرج الشيخان عن ابى هريرة قال قال  
رسول الله صلعم على ابواب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون  
ولا الدجال وجرم جماعة من العلماء منهم النووي وفي الاذكار بان مكة  
كالمدينة لكن قال اجملا السيوطي انه دخلها الطاعون عام سنة  
تسع واربعين وسبعا وهدل للمشاركة ما اخرج احمد بسند صحيح عن ابى  
هريرة قال قال رسول الله صلعم المدينة ومكة محفوقان بالملائكة على  
كل نقب منها ملك لا يدخلها الدجال ولا الطاعون الثامنة في انه  
من شرع الدعاء برفعه قال اجملا السيوطي انه بدعة لا اصل له لانه ثبت  
انه صلعم الله عليه وم دعاءه وطلبه لامتى وكذا ابو بكر الصديق رضي  
ولما وقع في زمن عمر رضي الله عنه لم ينقل في احد من الصحابة الدعاء برفعه  
ولما وقع في زمن معاوية بن جبريل رضي الله عنه لم ينقل في احد من الصحابة الدعاء برفعه



الرجز قال انه ليس بجز ولكن دعوة بئسكم وموت الصالحين قبلكم  
 وشهادة بجنس الله بها من ريث منكم اللهم آت الى معاذ نصيبهم  
 الا وفرهن الرمة وما وقع في عيان الرافعي والنووي من مشروعية  
 القنوت للوباء فهو عام مخصوص لان الوباء انعم من الطاعون  
 كما قدمناه وقد صرح في كتب الجنبلة بانه لا قنوت للطاعون  
 لعدم بثوته وذكر بعض الصالحين ان من اعظم الاشياء الرافعة للطا  
 عون وغيره من الوباء والبلايا الغطام كثرة الصلوة على النبي صلعم  
 وعنه الشيخ في الحسن ما يدوي به الطاعون لتسبيح التسبيحة  
 نقل الشيخ في الدين النووي في شرح مسلم ان الطاعون وقع  
 في زمن النبي صلعم في سنة ست من الهجرة وهو مخالف لما ذكره  
 الجلال السيوطي فانه ذكر ان اول طاعون وقع في الاسلام ما وقع  
 في زمن عمر بن الخطاب رضي العاشرة دوي البخاري وغيره  
 عن عباد بن الصامت قال رسول الله صلعم من احب  
 لنا الله احب الله لقاءه وكره لقاءه الله كره الله لقاءه وعنه  
 فضالة ابن عبيد ان رسول الله صلعم قال اللهم من امن بك  
 وشهد اني رسولك فحب اليه لقاءك وسهل عليه فضاك  
 واقل له من الدنيا ومن لم يؤمن بك ولم يشهد اني رسولك  
 فلا يحب اليه لقاءك ولا تسهل عليه فضاك واكثر له من الدنيا  
 رواه ابو حيان رحمه الله قال قال رسول الله

وم ان شئتم ابناكم ما اول ما يقول الله عز وجل للمؤمنين يوم  
 القيمة وما اول ما يقولون له قلنا نعم يا رسول الله قال ان الله  
 عز وجل يقول للمؤمنين بل اجبت لنادي فيقولون نعم فيقول لم  
 فيقولون رجونا عفوك ونغفرتك فيقول اجبت لكم مغفرة  
 رواه احمد رحمه الله عن ام سلمة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد تصيب مصيبة فيقول  
 انا لله وانا اليه راجعون اللهم جري في مصيبتى واخلف لي  
 خير منها الا اجره الله تعالى في مصيبتى واخلف له خير منها فلما مات  
 ابوسلمة قلت اي المسلمين خير من ابوسلمة اول بيت ما جري الي رسول الله  
 وم ثم اني قلنا ما خلق الله تعالى في غير امته رسول الله عليه السلام  
 رواه مسلم وغيره وعنه ابوسلمة رضي الله عنه قال اذا مات  
 ولد العبد قال الله تعالى للملائكة قبضتم ولد عبدي فيقولون نعم فيقول  
 قبضتم ثمرة فواده فيقول ما اذا قال عبدي فيقولون حمدك  
 واسترجع فيقول الله تعالى ابنتوا عبدي بيتا في الجنة وسمو بيت الحمد  
 رواه الترمذي رحمه الله وغيره وعنه جابر رحمه الله قال قال رسول الله صلعم  
 من حضر قبر ابني الله له بيتا في الجنة من غسل ميتا فخرج من ذبوه ليوم  
 ولدت امته ومن كفن ميتا ك الله مع من خفل الجنة ومن غزا غزينا  
 ك الله النووي وصلى الله على كوفي في الادواح ومن غزا  
 مصاباك الله طيتين من حل الجنة لانفع لهما الدنيا ومن اتبع جناده



حتى ينقض دفنها كتب الله له ثلاث قواريطه القراط منها  
اعظم من جبل احد ومن كفن بينهما او ادملة  
اظم الله نفع في ظله وادخله الجنة  
الطراقي في الاوسط والله بما  
وع اعلم تمت الرسالة  
بحمد الله وعونه ومن

291/24

توفيقه  
عن ابي القاسم المصنف تاليف الشيخ الامام  
العلامة زين بن نجيم الحنفى رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
كتبه حادثة ذوبه الى فعلت في زمن الشيخ بن الحسن امر  
السلطان في سنة سبع وستين وستمائة ان ينظر فيها بالشرع  
فكتب كلام الحق ابن الهمام في باب العشر والخراج وفي فتاوى  
فاضل خان وعمر رضي الله عنه انه قال ومنع اهل الزمة من احدث  
شيء من الكنائس في البلاد المغتوبة من مراسان وغيرها واولاه  
الهدم شيئا وجدة قد هما في ايدهم ما لم اعلم انهم احدثوا ذلك بعد  
ما صار ذلك الموضع القديمة في السواد القري وما في الامصار  
ذكر محمد انها تهدم في امصار المسلمين وقال من لا يلهى الرخص

الاصح عندي رواية الاجارة انتهى وفي المحط وروي عن ابي يوسف  
ان البيع والكنائس التي يكون بالامصار مخراسان او اثنتان قال  
ما احاط علي انه حدث عدسه وما لم اعلم تركته حتى تقوم بيته انه حدث  
لان النقص والتغير لا يجوز بانك انهم وذكر المصنف في شرح  
النقاية ان الامام اذا فتح بلدة صلحا وشرط لهم في الطع التمكن من احدث  
الكنائس لا يمنعون عنه والاولي ان يصالحهم على ما صالح عليه  
عمر رضي من عدم الاحدث انتهى وفي الجوف ولا يجوز احدث  
بيعه وكتب في دار الكلام فاما اذا كانت لهم بيع وكنائس قديمة لم  
تنقض لهم في ذلك امرنا على ما هم عليه فلو اخذنا بنقضها كان  
فيه نقض لهم في ذلك لا يجوز انتهى وفي الذبيرة اذا كانت  
لهم بيع وكنائس قديمة تركت على حالها لم تهدم ولم تنقض لانهم  
قد استحقوا ترك التعرض لهم فلم يتغير هذا الحكم لغزودة وذلك  
الموضع دار الكلام الا ترى انه لا يجوز التعرض لهم في اخذ شيء من اموالهم  
واملاكهم وازعاجهم عن ذلك الموضع لكونهم استحقوا ترك التعرض  
لهم فكذا ذلك هنا وقال ابن عساكر رضي الله عنهما ارض مصرية العرب  
فليس لاحد من اهل الذمة ان يبني فيها بيعة او يبيع فيها فخر او يضرب  
فيها ناقوسا وما كان قبل ذلك حتى على المسلمين ان يوفوا لهم ولا  
يهدم ما كان من كنائسهم القديمة على عامة الروايات وعلى رواية  
العشر والخراج تهدم الكنائس القديمة وكذلك اذا كان لهم لسيف

الصلح



من امصار المسلمين فبني المسلمون حولها ائمة حتى انفصل ذلك الموضع بالمع  
وصار محله من حال المصرا فانها لا تهدم الكنية على عامة الروايات  
انهم ثم قال اذا استأجر الذي دارا في المصرا واخذ في هذا المنزل  
مصل النية فانه لا يمنع عنه وانما يمنع عما يكون شبه الكنية  
يجمع فيها قوم لصلواتهم لان في ذلك اظهار شعارهم في امصار  
المسلمين اما الصلوة في بيت وصال ليس فيها اظهار شعار الكفر  
فلا يمنع عن ذلك انهم قال في البدائع واما الكنايس والبيع العتيبة  
فلا يمنع من لها ولا تهدم شي منها واما ما احدث كنية اخرى  
فيمنعون من صار من امصار المسلمين كقوله وم لا كنية  
في الاسلام اي في دار الاسلام ولو انهدمت كنية فلهما ان يسورها  
به كما كانت لان هذا البناء حكم البقاء ولهم ان يتبعوها فلم يسورها  
فوليس لهم ان يخولونها من موضع الى موضع في حكم احدث كنية  
اخرى في القرى وفي موضع ليس من امصار المسلمين فلا يمنعون  
من احدث الكنايس والبيع كما لا يمنعون اظهار الخمر والخنازير والعد  
وفي غاية البيان وانما لم يحد احدث الكنية لقوله صلح لا كنية  
في الاسلام والمراد منه احدثها بالاجماع لان العتيبة تتركب على حالها  
والمراد من العتيبة ما كانت قبل فتح الامام ببلدهم ومصارهم على اقرارهم  
على بلدهم وارضيتهم ولا يشترط ان يكون في زمن الفتح  
والتابعين لا محالة ذلك ان الصلح لما وقع على تبريرهم وترك

التعرض

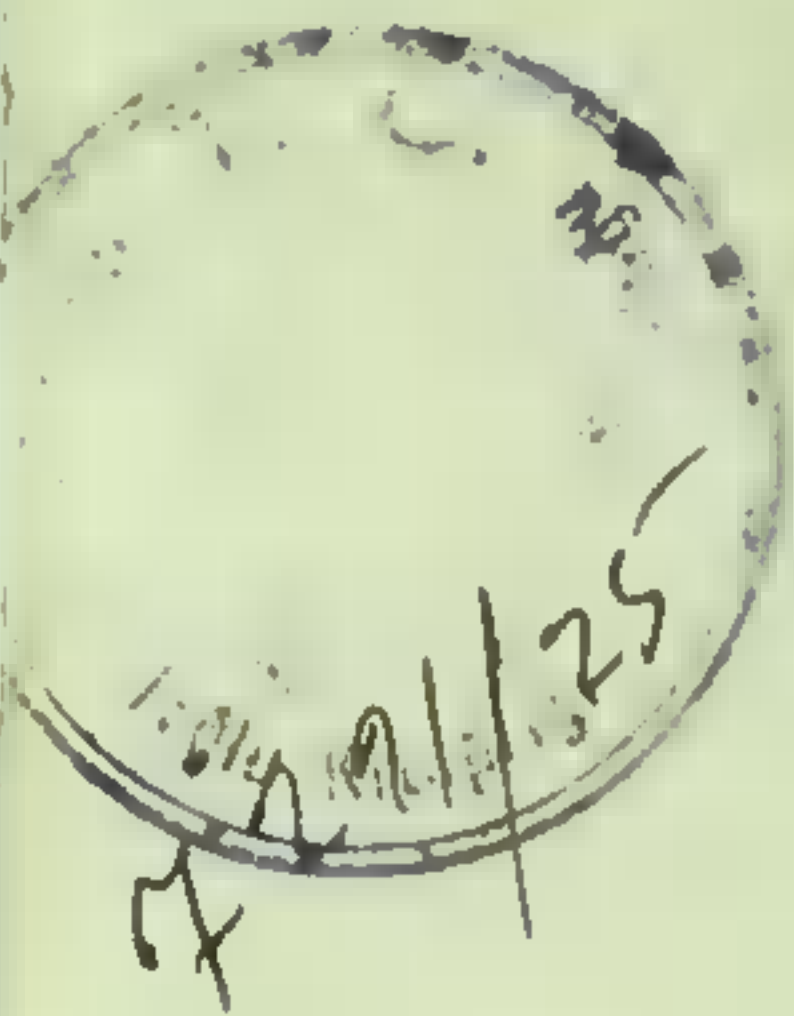
التعرض لهم دل ذلك على عادت ما انهدم منها ائمتهم والمجده  
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى اله وصحبه اجمعين وسلم

كثيرا

هذا في بيان ما يسقط من الحقوق بالاستسقاء  
وما لا يسقط بالبيع الشيخ العلامة  
زين بن جسيم الخنفي

رحمته

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا يا ميسر  
الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فمن ربنا  
في بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط فذكر في جامع  
الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو قال وارث ترك  
حق لا يبطل حقه اذ الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل بضمي لو ان  
احد العالمين قال قبل القسمة ترك حقه بطل حقه وكذا لو قال  
المرتهن ترك حقه في حبس الرهن بطل انهن وهي عبارة العجالة  
في فضوله وطاهر ان كل حق يبطل بالابطال وهو ظاهر ما ذكره  
تافه فان في فتاواه من كتاب الشرب فانه قال رجل له  
ميسر ما في دار غير صاع صاحب الدار داره مع المسلمين وضمي  
به صاحب الميسر كان لصاحب الميسر ان يضرب بذلك





التمن ولا يسئل له على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنه داره  
فما من الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جاز البيع وبطل  
سكناء ولو لم يبيع صاحب الدار ولكن قال صاحب المسيل ابطلت  
حق في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حق له  
فما من على حق السكن وان له رقبة المسيل بطل ذلك بالابطال  
لان ملك العين لا يبطل بالابطال وذكر في الكتاب اي الاسعاف  
في احكام الاوقاف اذا اوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصي  
فصالح الوارث له من الثلث على السكس جاز الفسخ وذكر الشيخ  
الامام المعروف فوافقه زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل  
القسمه غير متاكدها كجمل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق  
العاقد قبل القسمه وحق حبس الرهن وحق المسيل المجرى وحق الموصى له  
بالسكنه وحق الموصى له بالثلث قبل القسمه وحق الوارث قبل  
القسمه على قول فوافقه زاده الكل يسقط بالاسقاط وقرروا بان  
حق الشفعه يسقط بالاسقاط وحق الرجوع في الهبة لا يسقط كما ذكره  
البرزازي رحمه في فتاواه من الهبة وانما اسقاط حق الاستحقاق في  
الوقف فقال قاضي خان في كتاب الشهادت في وقف  
المدرسه من كان فقيرا من اصحاب المدرسه مستحقا للوقف استحقاق  
لا يبطل بالابطال فانه لو قال ابطلت حق كان له ان يبطلت وباخذ  
بعد ذلك انتهى وقد بقي حقوق كثيره منها خيار الشرط قالوا

يبطل

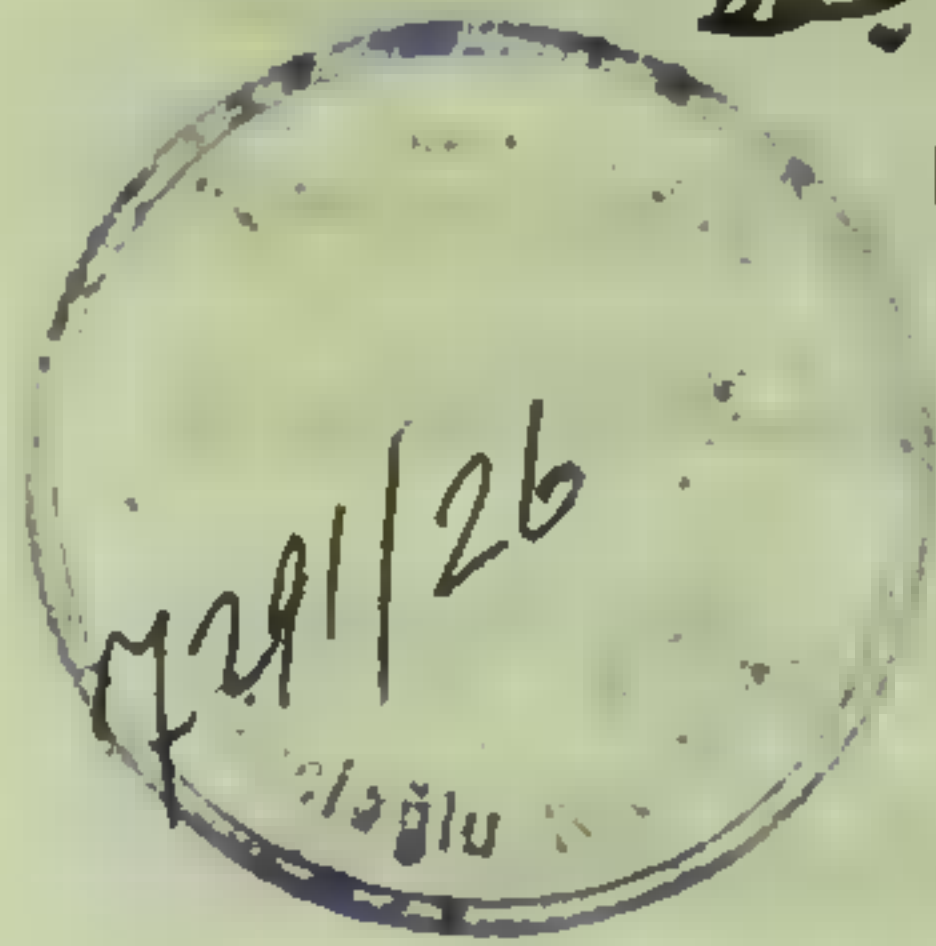
يبطل بالابطال منها حبس المبيع يبطل بالابطال منها خيار الرويه لا يسقط  
بالاسقاط قبل الرويه كما هو جوابه في بابها خيار العيب يبطل بالابطال  
منها الدين يسقط بالاسقاط منها حق القصاص يبطل وانما حق الفذف  
فقد دخل له من اطلاق الغايب فيه حق الله تعالى في الاصح وكذا الوصي ثم غاء  
كل كلامنا هنا في حقوق العباد الخالصه والغالبه وانما حق الوكيل  
والعارية والوديعة فينبغي ان لا يسقط مادام المعبر لم يرجع وله الانتفاع  
لانها ملك الاعيان وعلى هذا القول اسقطت حق من الانتفاع  
بالعين لا يسقط وينبغي اخراج العارية والاجارة من الحقوق  
اصلا لان الملك فيها حاصل وان كان للمنافع وينبغي ان يلحق  
بمسئله وقف المدرسه المذكورة في قياوي قاض خان كل  
شيء يتعلق بالوقف وعلى مسائل منها ان بعض ذرية الواقف  
المشروط لا استحقاق اذا سقطت حق بغيره لا يسقط ومنها من له  
وطبقه في وقف كالامام اذا سقطت حق من معلومه سنة مثلا لا يسقط  
وله الاخذ الا ان النافذ قد استهلكه فيكون له ابراءه منها ان اسقطت  
وطبقه لا يسقط وكذلك من فرع عن طبقه لغيره ولم يكونا بين يدي القاضي  
الا ان الشيخ قاسم في فتاواه اقامه بسقوط حق بالفرغ لغيره وان لم يقرر  
النافذ المنزول له ولم يستد الى فعل وخولف في ذلك ويمكن الحاق  
الوطائف بنواب القاضي فانهم مرقوبان نائب القاضي اذ يغزل  
نفسه بغير حضرت ولاده لا يتغزل وكذا الواصي ومنها ما اذا شرط الوصي



لنفسه الادخال الا في احوال الا افره او شرط لغيره فاستطاعت في ذلك  
الشرط ينبغي ان لا يسقط بفعل بذلك الا بوجوب نقل مخالف  
فيجب اتباع فعل هذا اذ لا اصل في الحق  
المنوط بالانقطاع الا في الرجوع في الهبة  
وقد وقف جبار الروبة ليسقط

كأنه جوابه فلا يكون من هذا

القبيل والله اعلم  
بالصواب واليه  
المرجع والمآب



في احوال الا في احوال

هذا في مسألة دخول ولاد البنات تحت  
اللفظ الولاد او الاد تقع الله  
بها يا رب

العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم رب ليس علينا يا ميسر  
المحمد رب العالمين والصلوة والسلام على اعلم اهل  
وجوه النباين وبعد فهدى رسالة في مسألة دخول ولاد البنات  
تحت لفظ الولاد او الاولاد وبنات الاختلاف في ذلك ومحرر  
الاصح الاقوي فتقول يا الله المستعان قال الامام الخفاف رحمه الله

في احكام الاوقاف في باب الرضى بقصد صدقة على نفسه وولده  
وولد ولده ونسب قلت ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة  
على ولده وولد ولده واولاد اولادهم ونسبهم ما تناسلوا ثم  
بعدهم على المسلمين قال الوقف جائز ويشرك ولده وولد  
ولده ما تناسلوا الى ان قال فهل يدخل في ولده ولد البنات  
قال روي عن اصحابنا في رجل اوصى لولد فلان رجل بعينه ثلث  
ماله قالوا ان كان له ولد لصلبه ذكور واناث كلوا الثلث  
بينهم جميعا على عددهم وان لم يكن لهم الاول واحد ذكر وانثى كان  
الثلث كله له فان لم يكن له ولد ولد من اولاده الذكور واولاده  
الاناث كان الثلث لولد الذكور دون الاناث فقال من جاز  
الوقف منهم ان سبيل الوقف في هذا مثل الوقف فقال لا يدخل  
ولد البنات في الوقف وروي عنهم انهم يدخلون في الوقف  
وقال محمد بن الحسن رحمه الله يدخل ولد البنات في الوقف واصلح بذلك  
في كتابي على ما كنت وهذا عندنا حسن انتهى وقال في الباب  
الاول اذ جعل ارضه صدقة على ولده وولد ولده واولادهم ونسبهم  
وعقبهم ثم من بعدهم على المسلمين هل يدخل ولد البنات مع ولد الهن  
قال نعم يدخل ولد البنات في ذلك وان سفلوا او يكونون اسوة  
اولاد البنين فيها قلت اليس قد روي عن ابي حنيفة وابي  
يوسف ان ولد البنات لا يدخلون مع ولد البنين في غلة هذه



الصدقة وانما تكون لولد البنين دون ولد البنات قال ما وجدنا  
احدا يقوم برواية ذلك الغلة عنهم وانما روي عن ابي حنيفة انه  
قال في رجل اوصى بثلاث ماله لولد زيد بن عبد الله قال وان  
وجد لزيد بن عبد الله ولد ذكور واناث لصلبه يوم يموت الموصي  
كان الثلث بين الذكور والاناث جميعا على عددهم وان كان  
واحد كان ذلك له لانه زيد فان لم يكن نويدا لصلبه وكان  
له ولد وله من اولاده الذكور والاناث جميعا كان الثلث لولد  
الذكور دون البنات فاجب ان اصحابنا قاسوا الوقوف  
والله اعلم على الوصية قما يشهد بها وقال محمد بن الحسن يدخل ولد البنات  
في هذه الصدقة فيكون اسوة ولد البنين في الغلة لان ولد البنات  
يقال لهم ولد وله زيد انتهى وطاهر تصحيح في الموضوعين ان الخلاف  
ثابت فيما اذا وقف ولده وولد ولده وطاهر مسألة هو  
الوصية يستوي فيه فيما اذا وقف على ولده سواء ذكر ولد وله او لم  
يذكر وفي فتاوى قاضي خان لو قال ارضي صدقة موقوفة على ولدي  
كانت الغلة لولد صلبه يستوي والذكر والانثى الا ان يقول على  
الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث وما دام يوجد واحد من ولد  
الصلب كانت الغلة له لا غير فان لم يبق واحد من البطن الاول  
نصرف الغلة الى الفقراء ولا يتصرف الى ولد الوالد في نوان لم يكن له  
وقت الوقف وللدصلبه ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشارك

في ذلك من دون من البطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب  
بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت في طاهر الرواية واما في  
الهلال وذكر الحضاف عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا  
والصحيح طاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى ائمتنا منهم  
لا الى ائمتنا منهم بخلاف ولد الابن وذكر في السيرة اقال اهل الحرب  
عوما على اولادنا فانهم يدخل في الامان اولادهم لاصلا بهم من  
الذكور والاناث واولاد اولادهم من قبل الرجال فاما اولاد البنات  
فليسوا بالادهم وذكر التبر ما يوافق طاهر الرواية ولو قال ارضي  
هذه صدقة موقوفة على ولدي ولد ولد علي ولم يرد على هذا يدخل فيه  
ولن اصلبه واولاد بنيه بشره كون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب  
على ولد الابن لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدخل ولد البنت قال  
هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الزاري  
اذا وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور من ولده فاذا  
انقضوا فهو لمن كان ولد ابن الوقف دون ولد ابنة الوقف  
ولو قال على اولادي واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن  
وولد البنت وهو الصحيح ما قال هلال لان اسم ولد اولاد كما يتناول  
اولاد البنات فانه ذكر في السيرة اقال اهل الحرب امنونا على اولاد  
اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الائمة  
الشرفي مع لان ولد الوالد اسم من ولد ولده وابنته ولده



فمن ولدت ابنته يكون ولده ضيقه بخلاف ما اذا قال ولد  
 فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم  
 الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه  
 عرفا وعن محمد بن ابي نجران ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا  
 مع انه وذكر هذا في الوقف اذا قال وقفت على ولدي وولده  
 ولدي الذكور من ولد البنين والبنات سواء يدخلون في الوقف  
 انتهى ومع الاسحاق ولو قال الارض موقوفة على الذكور من ولدي  
 وعلى اولادهم فهم المذكور من ولده لصلبه ولو ولد الذكور اناثا  
 كانوا ذكرا وان بنات الصلب فلا تعطى البنت المصلحة  
 وتعطى بنت اقها ولو قال على ذكور ولدي وذكور ولد ولدي يكون  
 الذكور من ولد البنين والبنات في الغلة سواء اولاد يدخل فيه  
 انش من ولده ولا ولد ولده ولو قال على ولدي وعلى اولاد الذكور  
 من ولدي يكون الغلة على ولده لصلبه الذكور والاناث الصلب  
 وذكر في فتاوى قاضي خان وذكر في الظهيرية كما في الحائنة والحاصل  
 ان الحضاف ادخل ولد البنت في الوقف سواء ذكر بلفظ ولدي  
 او اولادي وسواء ذكر البطن الثاني بان قال على ولدي وولد ولدي  
 او على اولادي واولاد اولادي واختصر على البطن الاول وانما  
 على الرزق فلا يقول بالدخول الا اذا ذكر البطن بلفظ الجمع كما اذا قال  
 على اولادي واولادهم واما غيرهما فمفروق بين ان يذكر البطن الثاني

فيقول اولاد البنات او يقتصر على البطن الاول فلا يدخلون والفرق  
 المذكور هو ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في الحائنة وقال في وصايا  
 الغناوي الصوري وذكر شمس الاية وقواهم زاده ان ولد البنت  
 لا يدخل في الوصية كما في الوقف في ظاهر الرواية وفي رواية الحضاف  
 عن محمد بن ابي نجران الرواية منصوصة في الوقف غير ان الوصايا والوقف  
 واحد والفتوى على ظاهر الرواية وفي الكافي وعصام ولقد ورد  
 والبسر لا يدخل ولد البنت وذكر الحضاف عن محمد بن ابي  
 ضيف انه يدخل في فتاوى ابي الليث في الوقف لا يدخل عليه  
 الفتوى انتهى وفي الولو الجنية والخمس الفتوى على ظاهر الرواية  
 من عدم الدخول في الوقف والوصية وحاصل ما ذكره شيخ الاسلام  
 عليه الرحمة في شرح المنظومة انه لو وقف على نفسه في دخول  
 اولاد البنات روايتان وجرم الحضاف بالدخول في مثله  
 الموالى فكان بر حياض لاحد الروايتين ولو وقف على اولاده  
 فالصحيح عدم دخول اولاد البنات ولو وقف على ذرية فتى فلولهم  
 روايتان وينبغي بصرح الدخول في هذا لعصار لان عرفهم عليه  
 ولا يجهلون غيره ولا يبري الى اوبهامهم غالبا سواء ولو وقف  
 على ولده وولد ولده فتقول ما في فتاوى القاضي من تصحيح الدخول  
 مطلقا لان فيها ثم قال قلت وينبغي ان يفهم رواية الدخول قطعاً  
 لان فيها نص محمد بن ابي نجران والمراد بهم في مثل هذا عن ابي ضيف



وإلى كيف وقد قسم إلى ذلك أن الناس في هذا الزمان لا يعرفون

سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم

وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قد مر

انتهى بت الرسل محمد الله

وعونه من توفيقه وصلى الله

على سيدنا محمد وآله

وصحبه سالم

آمين

هذا في الرشوة وأقسامها للقاضي وغيرها لتتم التمام  
الحمد لله بنصر الحق ولو بعد حين ويظهر الصدق ويغيب الكاذبين  
وينشر العدل في الخلق ويقمع المبتطلين والصلوف والسادام علي  
أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين فهذا رسالته مختصرة في  
بيان الرشوة وأقسامها وفي ضمنه ما يجوز أخذه للقاضي  
وما لا يجوز وما يحل منها وما يحرم وبيان الفرق بينهما وبين الهدية  
وفي بيان أنها هل تملك وبيان أن التفرع من كونها بالمشترى  
محملة على ذلك بعض الخفية الاجتهاد حين صادت حادثة  
الفتوى في زماننا ولجأت فيها بعض الخفية بخلاف المنقول  
ظنا منهم أن الرشوة للأمير كالرشوة للقاضي والله أسأل أن  
يجعلها حالاً لوجه الكريم فنقول الرشوة لها معنيان

لغوي

لغوي واصطلاح فمعناها في اللغة الجعل قال في التاموس الرشوة  
مثلثة الجعل ومجرها رش ورش ورشا إعطاء إياها وارتش  
أخذها واشترى بشئ طلبها انتهى وفي المصباح الرشوة بالكسر  
ما يعطيه الشخص الحاكم وغيره ليحكم له لو حمله على ما يريد ومجرها  
رشا مثل سدن وسدون والضم لغة ومجرها رش بالضم أيضا  
ورسونه رشوا فمن باب قتل أعطية الرشوة فارشعه أن أخذ  
وأصله رشا الفرج إذا مد يدك إلى أمة لتزفها انتهى وفي  
للمغرب الرشوة بالكسر والضم والجمع الرشية وقد رشا إذا أعطى  
الرشوة وارتش منه أخذ انتهى وأما الاصطلاح فما في المصباح  
تعريفها اصطلاحاً وذكر الامام أبو نصر البغدادي في شرح القدي  
والفرق بين الرشوة والهدية أن الرشوة ما يعطيه لاجل أن يعينه  
والهدية لا شرط معها انتهى والرشوة حرام بالكتاب والسنة  
والاجماع أما الكتاب قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
وتدلو بها إلى الحكام الباطل ما لم يتجش الشرع كالعصب والربا  
والغمار وقال الله وتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلو بها إلى الحكام  
كما كلوه فيقافى أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون مال السعائ  
في المناسبات وتدلو بها ولا فتوصلوا في خفياتها إلى الحكام  
بالرشوة القيمة للبصائر من الأدلة قال الطبري وهو من معني التزال  
الالوضعية في البز يسخر من ما فكان الراسخ يدل ولو رشوة



لحاكم فدية ليستخرج جوده ليكل نه مالا انتهى واما السنة فاجاب  
كثيرة منها قوله وم لغة الله على الراشدين والمرشدين منها لغز الله والمرشدين  
بينها كذا في الجامع الصغير في عرف اللام واما ما ان اقسامها وما يحل  
ويحرم فقال قاضي خان في فتاواه من العضا الرشوة على وجوه الحق  
على وجوه اربعة منها ما هو حرام من الجانبين احدهما اذا تغلد العضا  
بالرشوة فانه لا يصير قاضيا وتكون الرشوة حراما على واحد والعاقبة  
ومنها اذا وقع الرشوة الى القاضي ليقضيه وهذه الرشوة حرام  
من الجانبين سواء كان القضاء بحق او بغير حق اذ دفع الرشوة  
خوفا على نفسه او ماله وهذه الرشوة حرام على الاخذ غير حرام على الدافع  
وكذا اذا طمع في ماله فرشا به بعض المال اذ دفع الرشوة ليس  
امره عند السلطان حل له الدفع ولا يحل للاخذ ان ياخذ فان اراد  
ان يحل للاخذ يستاجر الاخذ يوما الى الليل بما يريد ان يدفع اليه فانه  
يضع ان يدفع اليه تصح هذا الاجابة ثم المتأخر ان شاء استعمله  
في هذه غيره هذا اذا اعطى الرشوة او لا يستوي امره عند السلطان  
وان طلب منه ان يستوي امره ولم لا الرشوة واعطاه بعد  
ما يستوي اقتلغوا فيه قال بعضهم لا يحل له ان ياخذه وقال بعضهم  
يحل هو الصحيح لا يبرو مجازاة الا ان فيمن كما جعلوا للامام  
والمؤذن شيئا واعطوه من غير شرط كان حلت وكما لا يحل للقاضي  
اخذ الرشوة لا يحل له قبول الهدية من الاجنبى الذي لم يكن يهدي اليه

قبل القضا وكذا الاستقراض والاستعانة انتهى وفي كتاب القضا ما قالوا  
بذلك لئلا لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه وبذلك المال  
لا استخراج حق له على اقر يكون رشوة انتهى وفي الخلاصة اذا اخذ القاضي  
الرشوة ثم قضى ثم ارتشبه او اخذ ابن القاضي او من لا تقبل شهادته  
له ينفذ قضاؤه فان تاب ورد ما اخذه فهو على قضا وفي الافضية  
الهدايا ثلاث انواع طلال من جانب المهدى والافذ وهو الابد والتؤ  
والثاني حرام من الجانبين وهو الابد، ليغنى عن الظلم والثالث  
طلال من جانب المهدى وهو ان يهدى ليكف الظلم وهو حرام على الاخذ  
والحيلة ان يستاجر من ثلثة ايام ويخون ليعمل له ثم يستعمله اذا كان  
فعلا يجوز الاستجار عليه لتبليغ الرسل ويخون وان لم يبين المدة  
لا يجوز وهذا اذا كان فيه شرط اما اذا كان الابد، من غير شرط  
ولا لمن يعلم تعيينا انه انما يهدى ليعينه السلطان فمشا يخنا علما  
للأباس، ولو قضى حاجته من غير شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك  
فلا بأس بقبولها وما نقل عن ابن مسعود رضي الله عنه انه اخذ فذلك  
نوزع انتهى وهكذا في النزادية ثم قال وان كتب القاضي سجلا او تولى  
قصة واخذ اجر المثل فذلك ولو تولى تكاح صغيرة لا يحل له اخذ شيء  
لانه واجب عليه وكما وجب عليه لا يجوز اخذ الاجر عليه وما لا يجب  
عليه يجوز اخذ الاجر وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخذت عقدا  
لبيكر بن أبي نيار وان شئنا على نصفه انه لا يحل له ان لم يكن لها ولي



ولو كان ولا غيره محل يناد على ما ذكره ولو باع مال اليتيم لأباً فذا شياً ولو فذ  
واذن في البيع لا يتغذ به انتهى وفي فتح القدير ثم الرشوة أربعة أقسام  
منها ما هو مرام على الآخذ والمعطى وهو الرشوة على تعليل القضاء والامادة  
ثم لا يصرفاً منها ارتشاشاً العاقل له حكم وهو كذلك مرام على الآخذ  
من الجانبين ثم لا يتغذ قضاء في تلك الواقعة إلا ارتشاشاً فيها سواء كان  
بحق وبباطل أما في الحق فلا واجب عليه فلا يمل أخذ المال عليه وأما في الباطل  
فما ظهر ولا فرق بين أن يرشيه ثم يقضيه أو يقضيه ثم يرشيه الثاني أخذ المال  
ليستوي امره عند السلطان فمال للفر أو جلبا المتفع وهو مرام على الآخذ  
لا الدافع في والافضية قسم الهبة وجعل هذا من أقسامها الثالث  
ما يدفع لدفع الخوف من الدفوع إليه على نفسه أو ما لا حلال للدافع مرام  
على الآخذ لأن دفع الفر على المسلم واجب لا يجوز أخذ المال ليفعل  
الواجب انتهى وفي القنية في كتاب الكراهية الظلم تمنع الناس  
من الاضطراب في المزوج الأبد فوضع إليهم فاندفع والآخذ مرام لأنه  
رشوة انتهى وفيها أيضاً ما يدفعه المتعاشقان رشوة لا يملك انتهى  
فقد حرر من هذه النقول المعتمدة أن الرشوة للعاقل مرام لأنه رشوة انتهى  
من الجانبين سواء كان قبل القضاء أو بعد سواء كان لا قبل القضاء  
بحق وبباطل وإن الهدية للعاقل كالأشرف فيستفاد منها مرام في الجانبين  
أيضاً فإذا جاء رجل إلى العاقل ودفع إليه ما لا يقضيه له أو كان قد قبضه  
قد دفع له لكونه قبضه له فقد ارتكب الدافع الحرمة فإذا لم يقبلها العاقل واد

تقرره فله ذلك لقولهم كل من ارتكب معصية ليس فيها حد مقدّر التعزير  
واجب عليه وفي الدايغ وأما سبب وجوب التعزير فارتكاب  
جناية ليس لها حد مقدّر في الشرع سواء كانت الجناية على حق الله تعالى  
أو على العبد وأما شروط وجوبه فالعقل فقط فممنزلة كل عاقل ارتكب  
جناية ليس لها حد مقدّر انتهى وأما التعزير بالتشهير فإنه جائز لأنه  
فإن قلت هل للعاقل أن يعذر لنفسه ويقبل قوله في ذلك قلت  
نعم لما في الفصولين وغيره قال المقضي عليه للعاقل أخذه الرشوة  
فله تعزير انتهى وأما التعزير بالتشهير فإنه جائز لأنه نوع من التعزير  
لقول الإمام أبي حنيفة في شاهد الزور يعزّر بتشهير على الملاء في  
الأسواق لا غير وقال أبو حنيفة ما وحسه قال في فتح القدير فصار  
معناه قول الإمام ولا عزير ولا ضرب فالحاصل الاتفاق على تعزير غيره  
أنه الكتب بتشهير حال في الأسوال وقد يكون ذلك ارتداداً عليه  
من الضرب صفة وهما أصافاً إلى ذلك الضرب انتهى وبهذا في  
العناية وغيره فقد افادوا أن التشهير نوع من التعزير فإذا رآه  
العاقل مصلحة لغير شاهد الزور فله تعزيره به رجاء للمفدي لأن  
التعزير منقوض إلى رأي العاقل فإن قلت هل له لشئوية الوجوب  
وخلق جانب من اللجة مع كونه مثله وهي منهي منها قلت وله  
ذلك وليس ذلك من قبيل المثلة وجوابه ما هو اجابوبه عن فعل  
عمر بن دويان ابن أبي سبيبة بسنده أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله بالشم



في هذا الزور نصربا ربيع سوطا ولسم وجهه ويخلق رأس  
ويطال فيه وروي عبد الرزاق في مصنفه ان عمر رضي الله عنه  
الزور ان يسم وجهه وتبلغ عمامته في عنقه ويطاف به في القبائل  
فقال في فتح القدير حبيبا عن كونه مثله ان المثلثة ليت الا في قطع  
الاعضاء ونحو مما في البدن ويدرم لا باعتبار عرض نقل ويزول  
انتهى ومن المتابع في اجابته عن فعل عمر رضي الله عنه كان سياسة  
فاذا اداه الحاكم مصلحة كان له ان يفعل وروى في فتح القدير بان كتابه  
عمر رضي الله عنه الى عماله في البلاد يرويه واما الاستدلال على السياسة  
بالتبليغ الى الاربعة ولا يبلغ بالتعويض الى الحد ودفيلش في ذلك  
مختلف فمن العيان في بحيره فجاز كونه داس عمر رضي الله عنه كذلك انتهت  
فقد استبعد منه ان السياسة ما يفعله الحاكم لمصلحة العام من غير ورود

من الشرع فاذا راي القاضي شبهة الرأى على هذا

الوجه مصلحة للعامة تعللوا الرشوة مع كرتها

في هذا الزمان فانه ثبات على ذلك

ولم يزد فيكف ولا اصل وهو شاهد

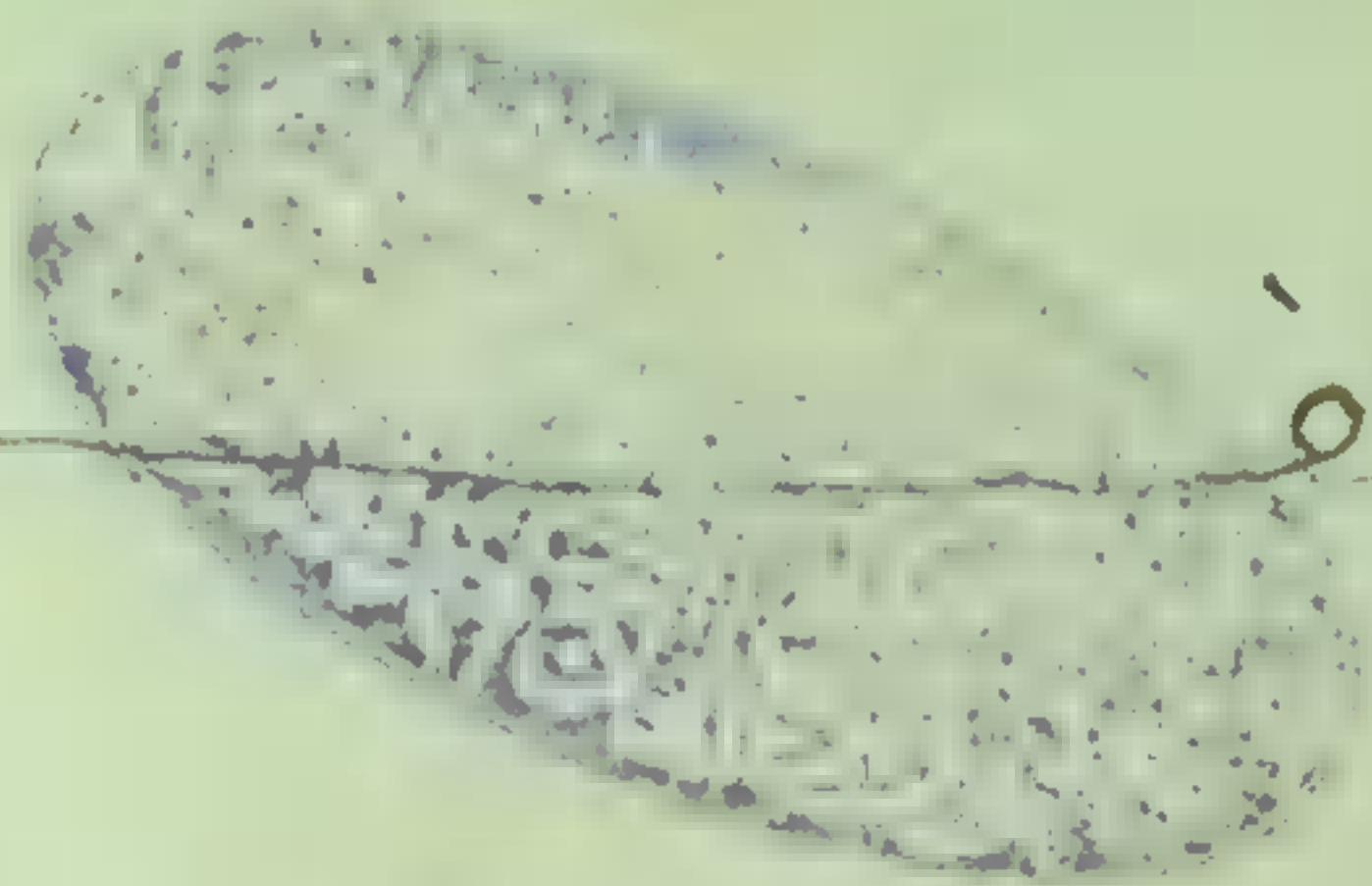
الزور انتهى والله اعلم بالصواب

ومضى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه الجليلين

آمين





وقف



روي عن علي بن طالب كرم الله وجهه وهر بر كونه غير عليه السلام قنند  
 بر عورت كوتوب ايندي ياد سوال الله بني بر آرد و پند نه بپور بر سر ددي  
 حضرت رسول عليه السلام ايندي يا خانون كشي از حقي عورت  
 او زهر نند چو قد بر نه كوره بلور سلك و از غل ددي اول عورت  
 ايندي ياد رسول الله عورت او زريند از حقي نذر رسول الله  
 عليه السلام ايندي اول بود نكر ارك حاجتي اول حاجت  
 رو افلا من اكسن انك سوزد غين طومير اني انجد سس  
 نكري به عاصي اولوسين نمازك و او رجا قبول اولمير عورت  
 ايندي بوندك ارتق و ارجي رسول عليه السلام ايندي قنني  
 ياد كشي بقسه حق تعالى اول عورت هر آدم منديك در لوه  
 كناه باز ددي ايندن اول عورت ايندي بوندين ارتق و ارجي  
 و ارجي ددي رسول الله عليه السلام ايندي قنني عورت  
 كه از نندك دستوزي تر بازركا نلغ قلسر يعني ضاقوه باز اتر  
 ايلس الله تعالى حضرت ياد من قيامت كوتندك اول عورت نك  
 ديلن آرقه سندن جعفره لو و د لذن اربك و فان آرقه نين اول  
 عورت ايندي بوندين دحي ارتق و ارجي ددي رسول الله  
 عليه السلام ايندي قنني عودك مالي اولسه ارنك حاجتي اولسه

عورت

عورت كند و مالندن ارنه و بر مسه نكري تعاه اول عورت يار من  
 قيامت كوتندك بوزين قاهر ايند نين اول عورت ايندي بوندين  
 دحي ارتق و ارجي ددي رسول الله عليه السلام ايندي قنني  
 عورتك اري او ندين نسه او غرلسه بر كسيه و نرسه اري بلسه  
 اگر بر خود قلد دحي اولو بر سب اول عودنك فرمين و سستين و نظو  
 عين قبول فلز و اول و رحمت انبه اندن اول عورت ايندي  
 بوندك دحي ارتق و ارجي ددي رسول الله عليه السلام ايندي  
 قنني عورتك اري دستنودنر تطوع نمازي قلسر او رجين  
 طوت اول نمازك و او رجا قبول و فضلي اوي نكد و اندن اول  
 عورت ايندي بوندين ارتق و ارجي ددي رسول الله  
 عليه السلام ايندي قنني عورتك نماز قلد قلد صكه ادينه د عالمه  
 نكري تعاه نمازين و د عاين قبول ايلز اندن اول عورت ايندي  
 بوندك دحي ارتق و ارجي ددي رسول الله عليه السلام ايندي قنني  
 عورتك ارنه فر شو سويليه يلخود سو كسيه حق تعاه قيامت كوتندك  
 اول عودني طاموايچندك او ددن انجدا صه قويه وليك د بيلندن  
 اصار لر اول عورت ايندي بوندك دحي ارتق و ارجي ددي رسول  
 الله عليه السلام ايندي قنني عورتك ساچين حلا لندن ارتق كسيه  
 كوستر سه ياد من قيامت كوتندك اول عودني بر ايكه كو ك ايلسندك صا  
 چيند نر اصار لاندن اول عورت ايندي بر اول نكري چيچون كم سني



حق بیغیر و بریدی هرگز اگر کو ز منم شمع کبر و ادخی ارم و ارمیک  
 ددی رسول الله علیه السلام ایندی یا خاتون ارم و از عل  
 توانی و فضل زیاده ددی رسول الله علیه السلام ایندی  
 قنغ عورتکم اری اگا استه الله سندن راضی و لسون دینیه  
 اول عورت جفیک اول رسولک فضل التمش بر طاعت قلمقد  
 ارنقدر و دخی رسول الله علیه السلام ایندی قنغ عورتکم  
 ارنه براجم صو و برسه یا خود ارنک قزجند بر چنق ارنش  
 بشورنده اری او کونر کتور سربونان توانی حق تعالی  
 قنک بر طاعت و عبادت قلمقد بکر کدر و دخی رسول  
 الله علیه السلام ایندی قنغ عورتکم اری سور دین طوی  
 دخی و در کلسه جنا بتدن غسل الیسا اول عورت او یکدر  
 بیک فرمان ایلکدر و دخی رسول علیه السلام ایندی قنغ  
 عورتکم ارنه حامله ایکن اولسه شهید حکمک در کولت  
 فرشته اگا شهید دیو ارنه و بر لر و دخی رسول الله علیه السلام  
 ایندی قنغ عورتکم ارنه مهربان اولسه یعنی ارنه غایتده مر  
 شفقتلو اولسه یددی قات کول فرشته لری انکچون بیج  
 و نهیل و تکیر ایدر لر و دخی رسول علیه السلام ایندی قنغ  
 عورتکم حسن خلق اری بر لدا و نیا سته و کلسه اول بکر کدر  
 التمش قول ازاد ایلکدر و دخی رسول علیه السلام ایندی قنغ عورتکم

از نیک

ارنیک پشمانین اولنه قوسه اری اولو لوب اول بکر کدر غورت  
 بیک التون صدق و بر مکرم دخی رسول الله علیه السلام ایندی  
 قنغ عورتکم ارنک پشمن یوسه اول بکر کدر تمش بر طاعت  
 و دخی رسول علیه السلام ایندی قنغ عورتکم اری جاغرد و  
 وقن بیک دینیه اول بکر کدر اول کونی او رونه  
 طو توب طاعت قلمقد و دخی رسول علیه السلام ایندی  
 قنغ عورتکم اری صقلسه و بالنی بغلسه و خورده سته نمد  
 ایند سه خیا تملک اتمسه و دخی بش وقت نماز قلسه و ر  
 آندک و رجین طو توبه حق تعالی حضرت اول عورت رحمت  
 ایدر و او جاغرد قور فاطمه الزهرا رضی الله تعالی عنها ایدر یا بابا  
 خبر و بر کل بن شول عورتکم ارنه عاصی اوله ارنک حالی بخبر اولور  
 ددی رسول الله علیه السلام یا فاطمه قنغ عورتکم ارنک کو کلن  
 ملول قلسه اول عورت اللهم لعتی ایچندک اولور قارنی خوشنود  
 ایلنجه رسول الله علیه السلام ایندی یا فاطمه قنغ عورتکم  
 حلالی دوشکنر قوسه اول عورت ارنک سورن طو توب  
 اول عورت جمیع طاعتندک محروم اوله شیله یلان قونش  
 کبی اولور و رسول الله علیه السلام ایندی یا فاطمه قنغ عورتکم  
 اری اگا بر سته سوبلسه و اول تکبر لک ایلوب سته سوب  
 بلسحق تعالی اگا خشم ایلیه و فرشته لری یورم کولده که کبی

مضان



پلندن لوسا غشجه آنک دیوانه کما یانز لرا کرا اول بل ایچند اولسه  
 بتمش سل طامو ایچند قلده دی و دخی رسول علیه السلام  
 ایندی یا فاطمه فغی عورتکم ار نه سننیم کجدام سن دیسه یا خود  
 بر سندن فغی کورمدم دیسه تگری تعافتمنی اول عورت  
 او نرینه عرام قلده اول عورتی عاصیله دیوانه یانز و دخی  
 رسول علیه السلام ایندی یا فاطمه فغی عورتکم ار نه ایسه تگری  
 بی سندن فورتین دیسه اول عورتکم او جاقده یغی  
 نصیبی اولیه و دخی رسول علیه السلام ایندی یا فاطمه فغی عورتکم  
 ار نه لغت قلده و جیع فرشتلر کالغت اوقیه بر دخی اول  
 عورته لغت بدم و دخی قوملر سا غشجه اول عورته لغت  
 گاه یانز لرا و فریضه سی و نافله سی قبول اولیه و اولدوکی  
 وقتن سینه طولوا و اوله وسینه دن فتوجق کونر سز قوبه  
 و دخی رسول علیه السلام ایندی یا فاطمه فغی عورتکم ار نیت  
 فانی و ایرکی اولسه اگر عورت کشیده او فانی و ایرنی بالرسه  
 و دخی هنوز اربن حقیق او مرش اولر و غیر دلتان کر کده  
 و دخی رسول الله علیه السلام ایندی اگر تگری تعاف ادمه  
 سجد انمک بیورینه عورتلره بیورده مکرار لریه سجد  
 قلادی و دخی رسول علیه السلام ایندی یا فاطمه فغی عورتکم  
 ار نلر دستورزا و نه طشر چطسه کر کسه تماشاکر کسه

اونما غدا هر بر آدمنه اونج یوز بیان کما یانز لرا و اگر ازنک دستور  
 ایله جغسه فرادمنه بیان کما دخی اری دیوانه یانز لرا دستور  
 ویردوکی لچون بر کون عایشه انافرم بیوهر علیه السلام ایندی  
 یا عایشه بر سکا بر وصیت قلده بر دخی نر اسره و صیت طورش  
 و هم امیر بیان عورتلرینه ایدی و بر کل رسول الله علیه السلام هر  
 بیورده لکه فغی عورت ار نه ترش بقسه و ترش یوز ایله جواب  
 ویرسه حق تعالی حضرت یارین قیامت کوننده اول عورتکم  
 یوزنه ایسه سندن جاویر و دخی رسول الله علیه السلام  
 ایندی یا عایشه یارین قیامت کوننده عورته اول ایماندن هر  
 صور لرا ایکی نماز دن صور لرا و جیح اری حقیق صور  
 و دخی رسول الله علیه السلام ایندی یا عایشه فغی  
 عورتکم ارنک یا و نر لغنه صبر اتسه حق تعالی اول خاتونه  
 ایسه خاتونه ویردوکی ثوابی ویر و دخی یا عایشه  
 فغی ارم عورتکم یا و نر لغنه صبر اتسه حق تعالی  
 اول ارم ایوب پیغمبره ویردوکی ثوابی ویر و دخی  
 حضرت رسول الله علیه السلام ایندی فغی ارم عورتکم  
 صوچیسر بر دوکسه یارین قیامت کوننده دعولین بر  
 ایدی ویرم دیدی عورتی دورت یرده دوکلیک وارد  
 بری نماز قیلا و غنک او توری ویرس دوکله بیغروب







# كتاب الحيض من كتاب الموضح وبه المستعان

الحيض في اللغة التبدل يقال حاضت المرأة اذا سال منها الدم وحاضت السحرة اذا سال منها الصنع وفي الشرع سريان دم مخصوص من موضع في وقت معلوم والدماء ثلثة حيض وهو الدم الذي يصير المرأة به بالغة وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري الحيض هو الدم الذي ينقصر رحم المرأة السليمة عن الصغر والذات والحاضنة وهو الدم الخارج من الرحم دون الرحم ونفاس ويومئذ يخرج مع الولد او عقبها علم ان الكلام في ما قبله وكنهه وكيفيته وحكمه اما الاول فمما قال المصنف في المتن وهو الدم الذي يصير المرأة به بالغة وادب من بلوغها تسع سنين والدم الذي قبل هذه المدة ليس بحيض وافله ثلثة ايام ولياليها واكثر عشرة ايام ولياليها لقوله عليه السلام اقل الحيض للحاربة البكر والبنت ثلثة ايام واكثر عشرة ايام وهو حجة على الشافعي في التقدير يوم وليلة وعلى كوفي في التقدير يومين واكثر الثالث اقامته للاكثر مقام الحمل فلما انقصر عن تقدير الشرع وما نقص عن اقله او زاد على اكثر وما نراه الحامل في مدة الحيض الحاضنة وقوله عليه السلام واكثر عشرة ايام حجة على الشافعي في التقدير بخمسة

عشر

٢٩١/٢٩

عشر يوما ودليله قوله عليه السلام تقدم المرأة شطرها لا تصوم . والشرط هو النصف فيكون اكثر من الحيض نصف الشهر لكن الشهر اذا كان تسعة وعشرين يوما فنصفه اربعة وعشرين يوما ونصف يوم لكنه يحل للضبط ولنا ما روينا وقوله وما نراه المرأة الحامل لا تستحاضة هذا عندنا وعند الشافعي حيض حاملا في الحائض له عليه السلام دم رحم خرج في وقت معتاد فيكون حيضا كالحائض ولنا قول غايضة ما نراه الحامل من الدم لا يكون حيضا ولان الحيض دم الرحم والحمل يمنع خروج الدم من الرحم لا يستدبر فم الرحم بالحمل وبه فارق الحائض لا يمنع اي الاستحاضة الصوم والصلوة والوطي لقوله عليه السلام من وضأني صلي وان قطر الدم على الحصر فثبت حكم الصلوة مع عبادة وحكم الوطى دلالة اذا اجتمع ينقل على ان دم الرحم يمنع للصلوة والصوم والوطي ودم العرق لا يمنع ولا احد منها فلما لم يمنع هذه الصلوة اعلم انها دم عرق لا دم رحم فثبت الحكم الاخران دلالة وما نراه المرأة من لا لو ان في مدة حيضها حيض حتى تری البياض الحالص لما روي ان النساء كن تعرض الكواشف على غاشية كانت اذا رأت الكدرة قالت لا حتى ترين الغضنة البيضاء اي البياض الحالص وقال ابو يوسف لا يكون الكدرة حيضا الا بعد الدم لان الكدرة ما يتكسر واول الشيء لا يتكسر ولانه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدرة

الحيض هو الدم الذي يخرج من الرحم في وقت معلوم والدماء ثلثة حيض وهو الدم الذي يصير المرأة به بالغة وقال الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري الحيض هو الدم الذي ينقصر رحم المرأة السليمة عن الصغر والذات والحاضنة وهو الدم الخارج من الرحم دون الرحم ونفاس ويومئذ يخرج مع الولد او عقبها علم ان الكلام في ما قبله وكنهه وكيفيته وحكمه اما الاول فمما قال المصنف في المتن وهو الدم الذي يصير المرأة به بالغة وادب من بلوغها تسع سنين والدم الذي قبل هذه المدة ليس بحيض وافله ثلثة ايام ولياليها واكثر عشرة ايام ولياليها لقوله عليه السلام اقل الحيض للحاربة البكر والبنت ثلثة ايام واكثر عشرة ايام وهو حجة على الشافعي في التقدير يوم وليلة وعلى كوفي في التقدير يومين واكثر الثالث اقامته للاكثر مقام الحمل فلما انقصر عن تقدير الشرع وما نقص عن اقله او زاد على اكثر وما نراه الحامل في مدة الحيض الحاضنة وقوله عليه السلام واكثر عشرة ايام حجة على الشافعي في التقدير بخمسة



عَنْ الصَّافِي وَلَنَا مَارُوبِئَانُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ قُصْلٍ وَلَا خُصَا  
 مِنْ الْأَلْوَانِ لَدِمْرٍ سَوَاكَاتٍ أَوَّلًا وَآخِرًا كَغَرِّهَا مِنْ الْأَلْوَانِ  
 وَقَوْلُهُ أَوَّلُ الشَّيْءِ لَا يَتَكَدَّرُ قَلْبُهُ قُلْتُ إِنَّ هَذَا أَوَّلُهُ وَهَذَا  
 إِنَّمَا يَكُونُ فِي آخِرِهِ يَسِيلُ مِنْ أَعْلَاهُ وَهَذَا السَّيْلَانِ مِنْ أَسْفَلِهِ  
 إِنْ يَكُونُ الْكَدْرَةُ أَوَّلًا كَالْحَرَّةِ يَثْقُبُ سَفْلَهَا فَاتَهُ يَسِيلُ  
 الْكَدْرَةُ أَوَّلًا كَذَا هَذَا الطَّهْرُ الْمُتَحَلِّلُ مَعْنَى الطَّهْرِ الْمُتَحَلِّلِ  
 بَيْنَ الدَّمِ فِي الْمُدَّةِ حَيْضُ أَعْلَمُ أَنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
 أَنَّهَا إِذَا ارْدَتْ فِي طَرَفِ الْخَيْضِ دَمًا لَا يَجْعَلُ الطَّهْرُ فَاصِلًا  
 كَثِيرًا كَانَ الدَّمُ وَقَلِيلًا يَكُونُ كَدِمٌ مُسْتَمِرٌّ حَتَّى إِذَا لَمَرَّتْ  
 لَوْرَاتُ الدَّمِ سَاعَةً وَطَهَّرَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا سَاعَةً ثُمَّ  
 رَأَتْ الدَّمِ سَاعَةً يَجْعَلُ الْكُلَّ كَدِمٌ مُسْتَمِرٌّ وَكَذَا لَوْرَاتُ  
 أَوَّلِ الْعَشْرِ سَاعَةً دَمًا وَآخِرَهَا كَذَلِكَ يَكُونُ إِلَيْ كُلِّ  
 حَيْضٍ هَذَا أَحَدِي الرِّوَايَاتِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَوَجَدْتُ اسْتِغْنَاءَ  
 الدَّمِ مُدَّةَ الْحَيْضِ لَيْسَ بِشَرْطٍ بِإِجْمَاعٍ فَيَعْتَدِرُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ  
 كَمَا فِي النَّصَابِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ رَوَيْتُ  
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقِيلَ هَذَا آخِرُ قَوْلِهِ أَنَّ الطَّهْرَ  
 إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا لَا يَفْعَلُ وَهُوَ كُلُّهُ كَالدَّمِ  
 الْمَتَوَالِي لِأَنَّهُ طَهْرٌ فَاسِدٌ فَيَكُونُ بِمِثْلَةِ الدَّمِ وَالْأَخَذُ بِهَذَا  
 الْقَوْلِ ابْتِسَارٌ وَتَمَامُهُ يَعْرِفُ فِي كِتَابِ الْحَيْضِ

كَذَا فِي الْمَهْدَايَةِ • وَعَنْ مُحَمَّدٍ إِذَا كَانَ الطَّهْرُ الْمُتَحَلِّلُ بَيْنَ الدَّمِ  
 أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لَا يَكُونُ فَاصِلًا لِأَنَّهُ قَلِيلٌ وَإِنْ كَانَ ثَلَاثَةً  
 وَكَانَ أَقَلَّ مِنَ الدَّمِ لَا يَكُونُ فَاصِلًا لِأَنَّهُ قَلِيلٌ وَإِنْ كَانَ  
 ثَلَاثَةً أَيَّامًا وَكَانَ أَقَلَّ مِنَ الدَّمِ لَا يَكُونُ فَاصِلًا لِأَنَّهُ صَارَ  
 مَعْلُومًا • وَكَذَا إِنْ كَانَ مَسَاوِيًا لِهَمَّا تَغْلِييًا الْمَحْرَمُ عَلَى الْمُبِيحِ •  
 وَإِنْ زَالَ الطَّهْرُ عَلَيْهِمَا يَكُونُ فَاصِلًا فَإِنْ أَمَكُنَ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدُ  
 الْحَائِضِينَ حَيْضًا يَكُونُ حَيْضًا وَغَيْرُ الْمَمَكُنِ اسْتِحْضَاةً •  
 وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ اسْتِحْضَاةً لَهُ أَنَّ الطَّهْرَ الْغَالِبَ أَوَّلُهُ  
 يَجْعَلُ فَاصِلًا فَصَارَ تَبَعًا لِلدَّمِ الْمَغْلُوبِ حَتَّى صَارَ حَيْضًا  
 وَهُوَ قَلْبُ الْمَعْقُولِ وَلِهَذَا إِنْ أَقَلَّ مُدَّةَ الطَّهْرِ الصَّحِيحِ خَمْسَةَ  
 عَشْرِ يَوْمًا فَارْدُونَهُ فَاسِدًا وَطَهَّرَ الْفَاسِدَ يَنْقَلِبُ دَمًا  
 حُكْمًا كَمَا يَنْقَلِبُ الدَّمُ الْفَاسِدُ طَهْرًا حُكْمًا وَلِذَا اسْتِغْنَاءُ  
 الدَّمِ مُدَّةَ الْحَيْضِ لَيْسَ بِشَرْطٍ اتِّفَاقًا فَيَعْتَدِرُ أَوَّلَهَا وَآخِرَهَا  
 قَبْلَ سَاعَةِ النَّصَابِ فِي بَابِ الزَّكَاةِ وَكَذَا الْمُتَحَلِّلُ بَيْنَ الدَّمِ  
 مُدَّةَ النَّفَاسِ حَتَّى لَوْرَاتُ النَّفَاسِ فِي الْأَرْبَعِينَ دَمًا ثُمَّ رَأَتْ  
 طَهْرًا ثُمَّ خَفَّتْ الْأَرْبَعِينَ بِالْأَلَمِ لَا يَكُونُ الطَّهْرُ فَاصِلًا بَيْنَ  
 الدَّمِ فَيَكُونُ كُلُّهُ نَفَاسًا هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ إِذَا كَانَ  
 الطَّهْرُ الْمُرِيَّ خَمْسَةَ عَشْرِ يَوْمًا يَكُونُ فَاصِلًا بَيْنَ الدَّمِ فَيَكُونُ  
 كُلُّهُ نَفَاسًا مَا بَعْدَ حَيْضِهِ إِنْ صَلَحَ لِهَمَّا أَنَّ الطَّهْرَ الَّتِي أَمَرَ تَحَلِّلُ بَيْنَ الدَّمِ



فَيُفَصِّلُ مِنْهُمَا كَمَا لَوْ تَحْتَلُّ فِي الْحَيْضِ لَهُ أَنْ الطَّهْرَ الْمُتَحَلِّلَ بَيْنَ الدَّمَيْنِ وَقَعَ  
فِي مَدَّةِ التَّقَاسُفِ سَاعًا عَلَى الطَّهْرِ الْمُتَحَلِّلِ فِي مَدَّةِ الْحَيْضِ وَصَوَرَتُهَا  
أَزَارَاتُ امْرَأَةٍ بَلَّغَتْ بِالْحَبْلِ بَعْدَ الْوَفَاءِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ دُمًا وَخَمْسَةَ  
عَشَرَ يَوْمًا طَهَّرَتْ رَأْسَ رَأْسٍ خَمْسَةَ أَيَّامٍ دُمًا ثُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا  
طَهَّرَتْ رَأْسَ رَأْسٍ الدَّمِ فَتَقَاسَمَتْهَا خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا وَطَهَّرَتْهَا  
خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَحَيْضُهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَقَالَ لَا تَقَاسِمُهَا خَمْسَةَ  
أَيَّامٍ وَطَهَّرَتْهَا الْخَمْسَةَ الْعَشْرَةَ الَّتِي رَأَتْ أَوَّلًا وَحَيْضُهَا خَمْسَةَ  
أَيَّامٍ وَأَزَارَاتُ امْرَأَةٍ لَا مَرَّةَ عَادَتْهَا عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ أَوَّلِ  
كُلِّ شَهْرٍ وَطَهَّرَتْهَا عَشْرُونَ قَرَأَتْ مَرَّةً قَبْلَ عَشْرَتِهَا  
يَوْمًا دُمًا وَطَهَّرَتْ عَشْرَتِهَا كُلَّهَا ثَمَّ رَأَتْ بَعْدَ ذَلِكَ  
يَوْمًا دُمًا فَإَيَّامُهَا الْعَشْرَةُ كُلُّهَا حَيْضٌ وَالْيَوْمَانِ  
الَّذَانِ رَأَتْ فِيهِمَا الدَّمَ اسْتَحَاضَتْهُ قَوْلُ إِنِّي يُوسُفُ  
وَفِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ حَيْضًا وَأَنْ رَأَتْ  
قَبْلَ عَشْرَتِهَا يَوْمًا دُمًا وَرَأَتْ يَوْمًا مِنْ أَوَّلِ عَشْرَتِهَا  
طَهَّرَتْ رَأْسَ رَأْسٍ ثَمَّ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْ عَشْرَتِهَا دُمًا وَرَأَتْ  
الْيَوْمَ الْعَاشِرَ طَهَّرَتْ رَأْسَ رَأْسٍ الْيَوْمَ الْحَادِيَ عَشَرَ دُمًا  
فَعَشْرَتُهَا فِي قَوْلِ إِنِّي يُوسُفُ حَيْضٌ وَأَنْ كَانَ خَتَمُهَا  
وَأَبْتَدَأَ بِهَا بِالطَّهْرِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَكُونُ حَيْضُهَا  
ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ الَّتِي رَأَتْ فِي أَيَّامِهَا دُمًا وَلَوْ لَمْ تَرُقْ قَبْلَ

عشرتها يومًا والمسئلة بحالها فحيضها تسعة أيام عند  
إِنِّي يُوسُفُ وَلَا يَبْتَدَأُ الْحَيْضُ بِالطَّهْرِ هَلْ لَاحِظٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
قَبْلَهُ دَمٌ وَخَتَمُهَا لَاحِظٌ لِأَنَّهُ بَعْدَ دُمًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَكُونُ ثَمَانِيَةَ  
أَيَّامٍ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَلَوْ رَأَتْ قَبْلَ أَيَّامِهَا يَوْمًا دُمًا وَطَهَّرَتْ  
فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِهَا وَرَأَتْ الدَّمَ ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ مِنْ عَشْرَتِهَا  
وَطَهَّرَتْ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِهَا وَلَمْ تَرُدْ دُمًا بَعْدَ أَيَّامِهَا وَالسَّلَاةُ  
بِحَالِهَا فَحَيْضُهَا أَيْضًا تَسْتَعْنِي أَيَّامٌ عِنْدَ إِنِّي يُوسُفُ وَلَا يَخْتَمُ الْحَيْضُ  
بِالطَّهْرِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهُ دَمٌ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ حَيْضُهَا ثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ  
بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي الْبَيِّنَاتِ وَلَوْ أَيْ دَمَ الْحَيْضِ يَسْقُطُ عَنِ الْحَائِضِ  
الصَّلَاةُ أَصْلًا وَتَحْرِمُ عَلَيْهَا أَيُّ الْحَائِضِ الصَّوْمَ فَتَقْضِيهِ  
يَعْنِي الْحَيْضُ يَسْقُطُ الصَّلَاةُ عَنْ الْحَائِضِ أَصْلًا تَعْنِي  
لَا تَقْضِيهَا وَتَحْرِمُ عَلَيْهَا الصَّوْمَ فِي حَالِ الْحَائِضِ أَصْلًا  
لَكِنْ تَقْضِيهِ بَعْدَ الْحَيْضِ وَتَحْرِمُ وَطَهْرُهَا أَيُّ وَطَنِ الْحَائِضِ  
حَالُهَا الْحَائِضُ أَيْضًا الْقَوْلُ عَائِشَةُ لَسَأَلَهَا عَنْهُ كُنَّا  
عِنْدَ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقْضِي الصَّوْمَ  
وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ وَحُرْمَةُ الْوُطَنِ ثَبَتَتْ لِقَوْلِهِ تَقْضِي إِلَى  
وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ وَالنَّهْيُ لِلتَّهْرِيبِ وَيَكْفُرُ مَنْ  
بَابُ الْأَفْعَالِ لِأَنَّ بَابَ التَّقْضِيكِ كَذَا تَقُولُ عَنِ الْأَمَّةِ  
مُسْتَحْلَمًا لِأَنَّهُ حُرْمَتُهُ يَثْبُتُ بِالْكِتَابِ فِي الْإِجْمَاعِ وَأَنَّ



وطبها في الحيض طابعين اثما يكفهما الاستغفار والتوبة لقول  
 الصدوق لمن سأل عن ذلك استغفر الله ولا تغد وان كان  
 احدها طائفا والاخر مكرها اثم الطابع وحده **قال**  
 في المتناوي هذا في الحكم ويستحب ان يتصدق بدينار ونصف  
 دينار **وقيل** معناه ان كان في اول الحيض فدينار وفي اخره  
 نصفه **وقيل** معناه ان كان الدم اسود فدينار وان كان  
 اصفر فنصفه وجميع ذلك ورد في الحديث ويستمتع بها  
 ما فوق الارزاقوله ابن عمر سالت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ما يحل للرجل من امراته الحائض **قال**  
 عليه السلام ما فوق الارزاق وقربان ما تحت الارزاق حرام  
 عند ابي حنيفة لا وطبها حرامه ولا استمتاع بما يدانيه  
 ما يودي به مستحرم وحيض مستحرم شعار الدم فقط لا  
 الثالث بالنسبة حرمته فاسواءه **واذا** انقطع اي الدم لاقل من  
 عشرة اياه لم يحز وطبها حتى تعتسل او يمضي عليها وقت صلوته  
 اراد به ادناه وهو ان يمضي من الوقت قدر ان يقدر فيه على الغسل  
 والنحرمة لا ان يدوم الانقطاع منذ اول الوقت الى اخره  
 فاذا مضى هذا القدر تجب عليها الصلوات بلا اغتسال **قال**  
 فيحل وطبها هذا اذا انقطع فيما دون العشرة بعد استحصال  
 عاداتها لان الانقطاع لو كان قبلا لا يقرها زوجها حتى يمضي عاداتها

في الحيض طابعين  
 احدها طائف  
 والاخر مكرها  
 اثم الطابع  
 وحده  
 في المتناوي  
 هذا في الحكم  
 ويستحب ان  
 يتصدق  
 بدينار  
 ونصف  
 دينار  
 وقيل معناه  
 ان كان في  
 اول الحيض  
 فدينار  
 وفي اخره  
 نصفه  
 وقيل معناه  
 ان كان  
 الدم اسود  
 فدينار  
 وان كان  
 اصفر  
 فنصفه  
 وجميع ذلك  
 ورد في  
 الحديث  
 ويستمتع  
 بها ما  
 فوق  
 الارزاق  
 قوله ابن  
 عمر  
 سالت  
 رسول  
 الله  
 صلى  
 الله  
 عليه  
 وسلم  
 ما  
 يحل  
 للرجل  
 من  
 امراته  
 الحائض  
 قال  
 عليه  
 السلام  
 ما  
 فوق  
 الارزاق  
 وقربان  
 ما  
 تحت  
 الارزاق  
 حرام  
 عند  
 ابي  
 حنيفة  
 لا  
 وطبها  
 حرامه  
 ولا  
 استمتاع  
 بما  
 يدانيه  
 ما  
 يودي  
 به  
 مستحرم  
 وحيض  
 مستحرم  
 شعار  
 الدم  
 فقط  
 لا  
 الثالث  
 بالنسبة  
 حرمته  
 فاسواءه  
 واذا  
 انقطع  
 اي  
 الدم  
 لاقل  
 من  
 عشرة  
 اياه  
 لم  
 يحز  
 وطبها  
 حتى  
 تعتسل  
 او  
 يمضي  
 عليها  
 وقت  
 صلوته  
 اراد  
 به  
 ادناه  
 وهو  
 ان  
 يمضي  
 من  
 الوقت  
 قدر  
 ان  
 يقدر  
 فيه  
 على  
 الغسل  
 والنحرمة  
 لا  
 ان  
 يدوم  
 الانقطاع  
 منذ  
 اول  
 الوقت  
 الى  
 اخره  
 فاذا  
 مضى  
 هذا  
 القدر  
 تجب  
 عليها  
 الصلوات  
 بلا  
 اغتسال  
 قال  
 في  
 حل  
 وطبها  
 هذا  
 اذا  
 انقطع  
 فيما  
 دون  
 العشرة  
 بعد  
 استحصال  
 عاداتها  
 لان  
 الانقطاع  
 لو  
 كان  
 قبلا  
 لا  
 يقرها  
 زوجها  
 حتى  
 يمضي  
 عاداتها

لا احتمال بطلان الانقطاع بمعاودة الدم لكنها تعتسل ونصحت  
 احتياطاً لان الانقطاع ظهر كذا في المحيط **وان** انقطع بعشرة  
 جاز قبل الغسل يعني اذا انقطع دم الحيض لعشرة ايام جاز وطبها  
 قبل الغسل لان الحيض لا يزيد له على عشرة ايام **وقال**  
 زفر لا يجوز وطبها سواء انقطع على العشرة او اقلها لقوله تعالى  
 ولا تقربوهن حتى يظهرن بالشهادة قلنا قراة تشهد يد الطاء قد  
 علي ما ذكرتم الا ان القراة بتخفيفها يد علي ما ذكرنا لانها يمضي  
 وقت صلوته يكون طاهر **واقل** الطهر خمسة عشر يوماً واحداً  
 لاكثره يعني ما دامت نزي الطهر ونضوم ونضلي اذا ظهر وان طال  
 واما اذا استمر بها الدم احتج الى نصف العادة عند ابي حنيفة  
 لا بقدر طهرها بشئ لانه لا غاية لاكثره عند مطلقا وعند  
 عامة العلماء هو مقدر ثم اختلفوا فيه **قال** محمد بن ابراهيم  
 المبداء مقدر بسنة اشهر الاساعة لان الطهر بين النصف دون  
 مدة الحمل عادة وادنى مدته ستة اشهر فقد رنا اكثر مدة  
 الطهر بسنة اشهر الاساعة صورته مبتدأة رات عشرة  
 ايام دما وسنة اشهر طهرها مشتمل الدم تنقضي عند نقصا  
 بنسبة عشر شهر الاثلاث ساعات لا يحتاج الى ثلثه  
 حيض كل حيض عشرة ايام والي ثلثة اطهار كل طهر منه ستة اشهر  
 الاساعة وهذه العدة اذا كان الطلاق واقعاً في الحيض **وقال**







فيصنع تقدميها على ما خلفه ايضا يمكن من شغل كل الوقت  
 بالاداء كما هو العزيمة وحروج الوقت دليل زوال الحاجة  
 ودخوله دليل وجودها فاعتبار ظهور الحدث عند الخروج  
 اولى والمراد بالوقت والمغروضة حتى لو توجضا لصلاة العبد  
 جاز الظهريه كذا هنا اعلم عند هاهنا الصحيح انها كصلوة  
 الفصي ولو توجضا له جاز الظهريه كذا هنا اعلم ان كل طهارة  
 وقت لصلاة مكتوبة لا يبقى بعد خروج وقتها وهذا  
 اذا قارن الحدث الوضوء واعترض عليه في الوقت والا لا تنقض  
 لان عن الخروج ليس نجس والمعدور وهو الذي لا يمضي  
 عليه وقت صلاة الا بالحدث الذي ابتلي به موجود ولحق  
 التعريف بعمل كل ما ذكره من قوله والمستحاضة الى قول  
 لا يرقأوا ايضا وهذا للبقاء لا للابتداء اعلم انه انما يصير  
 عذرا ذا لم يجدي وقت صلاة زمان يتوجضا ويصلي فيه  
 خاليا وهذا شرط لباخذ حكم دأيم الحدث ابتداء وفي البقاء  
 شرط وجود العذر في جزء من الوقت وان انقطع في وقت  
 صلاة كامل زال الاسم وقال الشيخ ابو الفضل الكرماني  
 في الجامع الكبير صاحب الجرح السبيل اذا توجضا وصلى ثم  
 انقطع فله المسئلة على ربيعة ان توجضا وصلى على الانقطاع  
 ودوام الانقطاع لا يعيد شيئا وكذا اذا فعل ما على السيلان

نسخة من كتاب  
 في معرفة حكم  
 المستحاضة  
 في وقت الصلاة  
 من كتاب  
 في معرفة حكم  
 المستحاضة  
 في وقت الصلاة  
 من كتاب  
 في معرفة حكم  
 المستحاضة  
 في وقت الصلاة

ثم انقطع وتم الانقطاع وكذا اذا كان الوضوء على الانقطاع والصلاة  
 على السيلان وان توجضا على السيلان وصلى على الانقطاع وانقطع  
 في خلال الصلاة وتم الانقطاع اعادت ولا تعيد الصلاة التي  
 صلت بعدها ولو توجضا للعصر والدم سائل ويشترعت في الصلوة  
ودخل الوقت المغرب نوصات واستقبلت واذا زاد الدم على  
العشرة ولها عادة معروفة فالرايد علمها اي على العادة  
 استحاضة يعني لو زاد الدم على عشرة ايام وهي عادة معروفة  
ذوقها ردت الى ايام عادتها والذي زادت استحاضة لقوله  
 عليه السلام المستحاضة تدعى الصلوة ايام اقرانها فيصرف  
 الى ايامها المقهودة ولان الزيادة على العادة في العشرة تشبه  
 الزيادة خارج العشرة من حيث النذرة ومن حيث كونها زائدة  
 على المعروفة ولا تشبه الواقع في المعروفة الا من وجه واحد  
 وهو انها وقعت في المدة الاصلية للحيض ومضى العشرة وكان  
 الحائضا بما وقع خارج العشرة اولى لانه لو الحائض بما فسد  
 كان حيضا وان الحائض بما بعده كان استحاضة فلا يترك الصلاة  
 بالشك وان كانت المرأة صاحبة عادة فرات قبل ايامها لا يكون  
 حيضا ورات في ايامها ما يكون حيضا الا ان المجموع لم يجاوز العشر  
 فذلك كله حيض بالاجماع وان رأت قبل ايامها ما يكون حيضا  
 ولم تدر في ايامها شيئا ورات قبل ايامها ما يكون حيضا ورات



في ايامها يوما او يومين دما او رات قبل ايامها ما لا يكون حيضا  
 وفي ايامها كذلك وتو جمع بينهما يبلغ ما يكون حيضا وان هذه  
 الصورة الثلاثة اختلفت لصحابنا قال ابو حنيفة الامر موقوف  
 ان رات في المرة الثانية مثله يكون كله حيضا وان لو ترة في المرة  
 الثالثة مثله لا يكون حيضا ويجب عليها قضا ما تركت فيها  
 من الصلوات وقال ابو يوسف ومحمد يكون ذلك حيضا غير  
 ان عند ابي يوسف يكون ذلك عادة لها بمرة واحدة وعند محمد لا يكون  
 عادة حتى تزي مثله مرتين كما هو قول ابي حنيفة مراع وان رات  
 قبل ايامها ما يكون حيضا وفي ايامها كذلك غير ان المجموع لم يجاوز  
 العشرة فالمرى عادتها يكون حيضا بالاجماع والمرى قبل  
 عادتها عن ابي حنيفة روايتان في رواية ابي يوسف عنده وهو  
 قوله ان ذلك كله حيض وفي رواية محمد عنه ان حكمه موقوف  
 حتى تزي في المرة الثانية مثله وان رات في ايامها ما يكون حيضا  
 او لا يكون حيضا ان لم يجاوز العشرة فجميع ما رات يكون حيضا  
 وان جاوز العشرة فانه يرد الى ايام عادتها مقدار عادتها  
 يكون حيضا وما زاد على ذلك فهو استخاضة وان رات بعد  
 ايامها ما يمكن ان يجعل حيضا ولم تزي في ايامها شيئا او رات في ايامها  
 ما لا يمكن ان يجعل حيضا وبعد ايامها ما يمكن ان يجعل حيضا  
 او رات بعد ايامها ما لا يمكن ان يجعل حيضا وفي ايامها كذلك

وباجمع بينهما حيضا فمن ابي حنيفة في هذه الثلاثة روايتان  
 في رواية الحكم فيها موقوف كما في المنتظم على ايامها وفي رواية  
 يكون حيضا بدلا عن ايامها وهو قولهما غير ان عند محمد لا يكون عادة  
 بالمرة الواحدة كما هو قول ابي حنيفة وعند ابي يوسف  
 يكون ذلك عادتها ويظهر الاختلاف فيما اذا رات خلاف عادتها  
 مرة اخرى ثم استمر بها الدم في الشهر الثاني فانها تزد الى ايام عادتها  
 القديمة عند محمد وعندي يوسف تزد الى اخر ما رات ولو ان رات  
 في ذلك مرتين ثم استمر بها الدم في الشهر الثالث فانها تزد  
 الى ما رات مرتين بالاجماع فلو كانت للمرأة عادة معروفة في  
 كل شهر خمسة ايام ثم استخضت فحيضها خمسة ايام من كل شهر  
 والباقي استخاضة كذا في البياض واذا بلغت مستحاضة  
 فحيضها عشرة من كل شهر والباقي استخاضة يعني اذا رات مبتدأة  
 دما واستمر بها الدم يكون العشرة من اول كل شهر حيضا  
 والباقي استخاضة وللشافعي فيه ثلاثة اقوال  
 احدها ان حيضها يوم وليلة لانه اقل الحيض وهو منيقن  
 فلا يزد بالشك والثاني حيضها سبعة ايام لان الغالب  
 هو الوتر والثالث ان حيضها يعتبر بحيض سبعة عشر فصا  
 انما صارت حايضا بيقين وما ثبت بيقين لا يزول  
 بالشك واذا ولدت مبتدأة واستمر بها الدم يكون تقاسما



Handwritten Persian text, likely a continuation of a letter or document, written in a cursive style.

وَعَلَى مَا لَكَ شُبُهَاتٌ وَأَذْجَاوَزَ الدَّمُ إِلَى أَرْبَعِينَ وَلَهَا عَادَةٌ  
فَالْأَيْدِي لَهَا اسْتِخْصَاصَةٌ مَا بَيْنَ الْخَيْضِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَادَةٌ  
فَتَنَاسَّهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا حَدِيثٌ أَثَمٌ سَلَمَةٌ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
وَقَبْتُ لِلنَّفْسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَتَقْدِيرُ الشَّرْعِ يَمْنَعُ الْغَيْرَةَ  
وَالنَّفَاسُ فِي التُّومَنِ عَقِيبُ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ  
يَعْنِي أَنَّهُ وَلَدَتْ وَلَدًا فِي بَطْنٍ وَاحِدٍ لَا يَكُونُ بَيْنَ وَلَادَتِهَا  
سَنَةٌ لِشَهْرِ قَنَاسَتِهَا مِنَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَإِلَى يُوسُفَ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْوُلَدِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا فَصَادَغًا  
حَتَّى إِذَا تَرَ الصَّلَاةَ وَالصُّومَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ مِنَ الْوَلَدِ  
الْآخِرِ حَتَّى لَا تَزُكَّ الصَّلَاةُ وَالصُّومُ وَلَهُ قَوْلٌ  
زَكَرَ لَهَا خَامِلٌ بَعْدَ وَضْعِ الْأَوَّلِ فَلَا تَقْبِرُ نَفْسًا كَمَا أَنَّهَا  
لَا تَحْبِضُ وَهَذَا أَشْتَقِي الْعَدَّةَ بِالْآخِرِ بِالْإِجْمَاعِ وَلَهُمَا أَنْ  
الْحَامِلُ إِنَّمَا لَا تَحْبِضُ لِأَسَدٍ إِنْ بَاتَ الرَّحِمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَقَدْ  
انْفَرَجَ بَحْرُوجُ الْأَوَّلِ وَتَتَغَسَّنُ بِالْدَمِ فَكَانَ نَفَاسًا وَالْعَدَّةُ  
تَعْلِفُ بِوَضْعِ حَمْلٍ مُضَافٍ إِلَيْهَا يَعْنِي إِلَى الْمَرَاةِ فَيَتَسَاوَلُ  
الْجَمْعُ السَّقَطُ أَنْ أَسْتَبَانُ بِقَبْلِ خَلْقِهِ وَلَدًا كَالشَّعْرِ  
وَالظُّفْرِ مِثْلًا حَتَّى يَضِيرَ بِهِ الْأَمَةُ لَوْ وَلَدَ وَكَذَا اتَّفَقَ  
بِهِ الْعَدَّةُ وَيَقَعُ الْمَعْلُوقُ مِنَ الصَّلَاقِ وَالْعَتَقُ بِالْوَلَدِ  
يَعْنِي أَنَّهُ قَالَ إِنْ وَلَدَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ أَوْ فَعْدِي حَرٌّ تَطْلُقُ

من يدو جبل  
ولنا من صنع نبعث  
أحكام الولاد  
القط الولاد  
قبل تمامه وفي  
ولمست لفاق فائق



بخروج تسقط ظهر بعض خلقه. وعنده حربه وإن  
 لم يظهر من خلقه شيء فلا نفاس لها. ولكن إن أمكن جعل  
 المري من الدم بحيث لا حيضاً يان لم يتقدمه طهر  
 تام وهو استحاضة بيانه بأن رأت دمًا قبل استقاط  
 السقوط وبعده فإن كان السقوط مستبين الخلق المري  
 لا يكون حيضاً وهي نفساً ومما رأت بعد استقاط السقوط  
 وإن لم يكن مستبيناً فمما رأت قبل الاستقاط حيض  
 إن أمكن بأن وافق أيام عادتها وتماثل هذه المسئلة  
 مذكور في الكافي انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

من الموضع

قوله والسقط أن ظهر بعض خلقه ولده وهو بالكسر والتثنية لغة كذا في  
 المصباح وهو الولد التي قط قبل تمامه وهو كات قط بعد تمامه في الأحكام  
 فتبصر المرأة بنفسه وتنقطع به العدة وقصير الامة به أم ولد إذا  
 ادعاه المولى ويثبت به لو كان على علق يمينه بالولادة ولا يستبين  
 خلقه إلا في مائة وعشرين يوماً كذا ذكره الشيخ رحمه الله  
 في باب ثبوت النسب والمراد بفتح الروع فالمتبصر هو خلقه  
 شخصاً قبلها قيد بقوله أن ظهر لأنه لو لم يظهر من خلقه شيء فلا يكون  
 ولداً لا يثبت هذه الأحكام فلان نفاس لها كذا إن أمكن جعل

المري

المري من الدم حيضاً بأن يدوم إلى أقل مدة الحيض  
 وتقدمه طهر تمام يحصل حيضاً وإن لم  
 يمكن كان استحاضة كذا في النهاية  
 من البحر الرابع عشر







بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم  
**الحمد لله** الذي فضل العلم واهله - والصلاة والسلام على من  
 لا ينبي بعده - محمد وآله وصحبه وسلم **وبعد** فيقول السيد  
 الضعيف زين بن نجيم الحنفى لما كثرت الكلام في سنة ثمان وخمسين  
 وتسماية في حكم المبايعة في بيت المال واستمر مدة طويلة  
 وفي صحة الوقف وحكم المبايعة من بيت المال والخراج من  
 الموقوف من الاراضي فقد سألتني جماعة ان اولف رسالة مختصرة  
 ونبذة محررة مشتملة على بَيَان هذه الاحكام لعلم ان يعمل بها  
 الحكام فاستخرت الله تعالى في ذلك **وسميتها** التفتحة المضية  
 في الاراضي المصرية **المسئلة** الاولى ان الامام نصب ناظر  
 لمصالح المسلمين وصرح في فتح القدير بانه كوصي اليتيم واقتلغوا  
 في وصي اليتيم هل يبيع عقار اليتيم وذهب المشايخ المتقدمون  
 الى انه له البيع مطلقا واقتارح القاضي الاسيحيابي وصاحب  
 المجمع وكثير وذهب المتأخرون الى ان له البيع بشرط ان يكون  
 على الميت دين او اوصى به بدراسم مرسله وليس له غير العقار  
 او يكون فيه لمصلحة ظاهرة كبيع بضعه قيمته او يكون مورثا  
 قريب على غلاتها او الحاجة كعدم وجود ما ينفقه على اليتيم  
 قالوا والفتوى على قول المتأخرين ومن صرح به الامام الزيلعي  
 في شرح الكتر فافاد ذلك ان للامام بيع عقار بيت المال  
 على قول المتقدمين مطلقا بل المقتى به الحاجة او مصلحة  
 ومن ذلك الاراضي الخراجية وما افتى به مولانا المحقق في فتح  
 القدير من اشتراط الخيلة لجواز بيع الامام الاراضي تخديجا

على بيع الوصي عقار اليتيم غير صحيح بل على قول الكل ان على  
 قول المتأخرين لا يقتصر على الحاجة بل اما هو والمصلحة  
 كما ذكرنا واما على قول المتقدمين فظاهر ثم ظاهر ما في الخلاصة  
 يدل على جواز البيع للامام مطلقا فانه قال في كتاب البيوع  
 من فصل الخراج ما لفظه ارض خراج مات مالكا فللسلطان  
 ان يوجرها ويأخذ الخراج من اجرتها وفي سير واقعات الناطق  
 في باب اليتامى اراد السلطان ان يشتريها لنفسه بامر غيره  
 بان يبيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى فقد افاد جواز البيع  
 ولم يقيده بشيء مع انها بموت مالكا صارت لبيت المال  
 اذ المفروض ان لبيت مالها وارث بدليل انه قال للسلطان  
 ان يوجرها وتوظف مالها وارثا لكان الوارث هو المتصرف  
 والخراج واجب عليه فيها ولو كان صغيرا لان الخراج  
 يجب في الارض على القبي لانه يجوز له في اكثر الكتب وصرح  
 الامام الزيلعي في شرح الكتر بان للامام ولاية عامة وله  
 ان يتصرف في مصالح المسلمين والاعتياض عن المشترك العام  
 جاز من الامام ولهذا الويلع شيئا من بيت المال صح ببيع انتهى  
 فقوله شيئا نكرة في سياق الشرط فتعم المنقول والعقار  
 الدور والاراضي للحاجة وصرح في فتح القدير بان المأخوذ من  
 اراضي مصر الآن انما هو بذلك اجارة لا خراج الا ان كان الارض  
 ليست بمملوكة للتراث وهذا بعد ما قلنا ان ارض مصر خراجية  
 والله اعلم كانه لو تم للمالكين شيئا فشيئا من خلاف وارثه  
 فصارت لبيت المال انتهى فلما حصل ان ارض مصر خراجية  
 في الاصل كما صرح به في الهداية فقال وعمر رضي الله عنه حين  
 فتح السواد وضع الخراج عليها بمحض من العقابة رضي الله عنهم  
 ووضع على مصر حين افتتحها عمر بن العاص وذكر العلامة الشافعي

7291/30



في شرح النقاية معزياً إلى ابن سعد في الطبقات ان مصر افتتحت  
عنوة على يد عمرو بن العاص ثم صالحهم على الجزية في رقابهم والخراج  
على اراضيهم انتهى فقد اتفقوا على ان ارض مصر خراجية  
بوضع عمرو بن العاص رضي الله عنه وانما اختلفوا هل تحت  
عنوة او صلحا ولا اثر له في كونها خراجية لانها تكون خراجية  
اذا لم يسلم اهلها سواء فتحت عنوة او صلحا ومن على اهلها بها  
او صلحا ووضع عليهم الجزية كما صرح به في الخلاصة وغيرها  
قال في الهداية ومكة مخصوصة من هذه اذ ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج  
ثم اتفق ائمة الحنفية رضي الله عنهم على ان الامام اذا فتح بلدة  
واقراها لاهلها عليها ووضع الخراج عليها اي على اراضيهم فالخمس  
يملكون الاراضي ويبيع منهم ساير التصرفات مزيج وهبة  
ووصية واجارة واعارة ووقف سواء كان المتصرف باقيا  
على الكفر واسلم وان الخراج لا يسقط بالاسلام ولا بالبيع  
من مسلم بل يجب الخراج على المشتري لا خلاف بينهم فيما ذكرناه  
وكذا اتفقوا على انها تورث عنه فكذلك اوجب الخراج في الاراضي  
الخراجية على اربابها الى ان لا يبقى منهم احد فحينئذ ينتقل  
المالك الى بيت المال فيخرجها الامام ويأخذ جميع الاجرة  
لبيت المال كدار صارت لبيت المال فاذا اختار بيعها  
فله ذلك اما مطلقا او لحاجة او مصلحة كما بيناه فثبت  
بذلك ان بيع الاراضي الخراجية صحيح على كل حال اما من مالها  
او من السلطان فان كان مالها انتقلت بوظيفتها من الخراج  
الى المشتري وان كان من السلطان فلا يخلو اما ان يكون ذلك  
بموت مالكيها او لعجزه عن زراعتها فان كان لعجزه عن زراعتها  
فان الخراج يسقط قال الامام الولوالجي في فتواه ولو عجز

رجلا عن زراعة ارضه وهي خراجية دفعها الامام الى من يقدر  
على الزراعة ويأخذ منه الخراج ويدفع الفضل الى رب الارض  
بعد حصة الزرع وكذلك الخيل لان في الخراج منفعة عامة  
المسلمين وفي انكساره ضرر وعامة المسلمين فجاز دفع ضرر  
العامة باجارة ارضه او بدفعها ومزارعة فان لم يجد مستاجرا  
او مزارعا باعها ممن يقدر خراجها انتهى وكذا في النهاية وفي المحيط  
وغيرهما وزاد في الجنييس بان السلطان اذا اراد ان يشترها  
لنفسه امر غيره ان يبيعها من غيره ثم يشترها لنفسه من المشتري  
لان هذا البعد من التهمة وان كان لموت مالكيها فقد قد منا  
انها صارت لبيت المال وان الخراج سقط عنها لعدم من  
يجب عليه وانما المأخوذ انما هو بدل اجارة وانه كله لبيت  
المال فاذا باعها الامام والحالة هذه فلا يجب على المشتري  
خراج ملأ ان الامام قد اخذ الثمن لبيت المال فلا يمكن بعده  
ان يكون المنفعة له كلها او بعضها فانه قلت ان المالك لها  
لو باعها او باع السلطان لعجزه لم يسقط الخراج كما قدمناه  
فكذلك اذا باعها في مقابلة الخراج السلطان لموت مالكيها  
قلت ان في مسئلة ما اذا باعها مالكيها او السلطان لعجزه  
لم يحصل لبيت المال في مقابلة الخراج شيء اما اذا باعها مالكيها  
فظاهر لانه اخذ جميع الثمن وانما وقع الاختلاف في وجوب  
الخراج سنة البيع هل هو على البائع او المشتري واما فيما اذا  
باعها السلطان لعجزه مالكيها فلان ما اخذه السلطان من الثمن  
انما هو خراج السنة فقط وما بقي يرد على مالكيها كما صرح به  
في المحيط وغيره وفي شرح المكنى في مسائل شتى ما اخذه السلطان  
فلم يأخذ في مقابلة الا به شيء صارت لبيت المال  
واما اذا باعها بعد ما صارت لبيت المال فانما باعها



بعد ما سقط الخراج لبيت المال عنها لعدم من تجب عليه  
لانه كافر حواه يجب في الذمة لاني الخراج بدليل انه يجب  
التمكن من الزراعة كبذل الاجارة الا ان بينهما فرقا ذكره في  
المنهاية وهو ان بدل الاجارة يجب شيئا بحسب حدوث  
المنافع بخلاف الخراج وقد قال في الخلاصة والخاتمة ان خراج  
الوظيفة هو ان يكون الواجب فيه شيئا في الذمة يتعلق بالتمكن  
في الانتقال بارض انتهى لا يقال ان الخراج وظيفة الارض يسقط  
اضلا لانا نقول هو كذلك ما دامت الذمة صالحة للوجوب  
فاذا مات مالكيها ولم يخلف وارثا سقط لعدم المحل كما قررناه  
ولا يمكن الوجوب على المشتري من السلطان لان الخراج لا يدر فيه  
من الالتزام حقيقة وهو ظاهر او حكما بان انتقلت الارض  
اليه ممن وجب الخراج عليه لنفسه كبيعته وبيع السلطان  
عند عجزه ولم يوجد في مسئلتنا ولو قيل موضع الخراج الآن على  
ارضه لم تجز لان المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه ابتداء وان جاز  
بقا بالترامه وانما وجب الخراج عليه فيما اذا جعل داره بستانا  
وسقاه بما الخراج لما ان سقاه بما الخراج التزم منه له كافي  
شرح الهداية مع ان المذهب وجوب العشر مطلقا دون الخراج  
وهو الاظهر كافي غاية البيان كما ذكرناه ولو قيل بعوده لم يجز  
لان التساقط لا يعود وليس هو من باب زوال المانع لان مقتضى  
لم يوجد وهو التزام حقيقة او حكما انتهى **المسئلة الثانية**  
في صحة وقف اراضي مصر فاعلم ان الواقف لها لا يخلو اما ان يكون  
مالكا لها في الاصل بان كان اهلها حين من الامام على اهلها  
او يلقى الملك من مالكيها بوجه من الوجوه او غيرهما فان كان  
الاول فلا فاق في صحة وقفه لوجود ملكه كما صرحوا به في الحقايق  
وغيره وان كان الواقف غير مالكا فلا يخلو اما ان وصلت الي يده

باقطاع

باقطاع السلطان اياها لانه او بشر او من بيت المال بعد ما صارت  
لبيت المال لموته مالكيها وعدم وارثه او يكون الواقف لها  
السلطان من بيت المال من غير ان يكون ملكه فان كان الاول  
صدقة ففيه تفصيل فان كانت مواتا او ملكا للسلطان صح وقفها  
وان كانت من حق بيت المال لا يجوز لا يصح كذا في الاسماء  
للقائمة الطرابلس والجمع بين وقف هلال والحصاف للقاضي  
الامام الناصح رحمه الله وفي احكام الاوقاف للامام الحصاف  
وشرح الشيخ قاسم في فتاواه بان من اقطع السلطان ارضا  
من بيت المال ملك المنفعة بمقابلة الاستفادة لما عدله  
العين فله اجارها وبطل بموته او اخرج من الاقطاع لان  
للسلطان ان يخرج منها انتمى وان وصلت الارض الى الواقف  
بالشر من بيت المال على الوجه الذي ذكرنا فان وقفه صحيح  
لانه مال له لها وبراى شروط وقفه سواء كان سلطانا او اميرا  
او غيره بما ذكره الجلاله الشافعي السيوطي في كتابه المسمى  
بالنبوع من انه لا يراعى شروطه ان كان سلطانا او اميرا وان  
يستحق ريعه من يستحق في بيت المال من غير ما شجرة  
للو ظائف محولة على ما اذا وصلت الى الواقف باقطاع  
السلطان اياه من بيت المال كما لا يخفى الا ان يكون ببناءه  
على اصل في مذهبه فلا كلام لنا فيه وان كان الواقف لها  
السلطان من بيت المال من غير شرا فاقى الشيخ قاسم بان  
الوقف صحيح اجاب به حين سئل عن وقف السلطان بمقوق  
رحم الله تعالى فانه ارضه ارضا من بيت المال على مصلح مسجد  
واقى بان سلطانا اخر لا يملك ابطاله وذلك بعد ان كان  
السلطان برقوق قبله ارضها على رجل ثم من بعد هم على  
مصلح ذلك المسجد وقاله ان الارصاد من السلطان برقوق



المقدم ليس صريحا في الوقفية فتضمن كلامهم منه حكم وقف  
السلطان من بيت المال وارضاده كذا ذكر في فتح القدير  
انه يجب على السلطان وقف مسجد من بيت المال وسياق  
في بيان مصرف الخراج والله اعلم **الشيئة الثالثة**  
في وجوب الخراج في الارض الموقوفة قد علمت فيما سبق انه لا يخلو  
اما ان تكون الارض في يد اربابها او من انتقلت اليه منهم  
او في يد المشتري لها من بيت المال او المقطع لها من السلطان  
فان كانت في يد مالكها فلا كلام في وجوب الخراج عليه كما سبق  
واختلفوا فيما اذا وهب السلطان له خراج ارضه فحوز ابو يوسف  
ومنه محمد والفتوى على الجواز ان كان مصرف الخراج كمقابل عالم  
كاصر حوايه فان خرجت العين من ملكه فان كان بالميراث فظاهر  
وان كان بالبيع او الهبة او الصدقة ونحو ذلك انتقلت اليه  
بوظيفتها من الخراج وان خرجت عن ملكه بالايقاف سد  
فان الخراج واجب على طاله كاصر حوايه في الخلاصة وغيرها  
لان الخراج مونة فيها معنى العمومية فصح اجباؤه في مال الصغير  
والوقف وان كانت في يده بالشر من السلطان فان كان له حيز  
اربابها عن زراعتها فخراج واجب على المشتري وفي مال الوقف  
بان وقفها المشتري كما ان السلطان في البيع وكيل عن اربابها  
ولهذا اياخذ الخراج الواجب من الثمن ويدفع اليهم ما فصل فلم  
ياخذ لبيت المال في مقابلة الخراج الاول فلما قدمنا تقريره  
مكان المالك لها قد باعها بنفسه فلا يسقط الخراج عن مشتريها  
ولا عنها بالوقف وان كان بيع السلطان لها لكونها صادرة ملكا  
لبيت المال بموت اربابها فقد قدمنا انه لا خراج على مشتريها  
لكون السلطان اخذ عوض العين وهو الثمن لبيت المال  
فلم يبق الخراج وظيفة الارض فاذا وقفها مالكها فلا خراج

في مال الوقف انتهى فنقول ايمة الحنفية ان الارض الموقوفة  
يجب فيها مقيد بما اذا لم يكن واقفها اشتراها من بيت المال  
بعد ان صادرت ملكا لموت اربابها اما اذا اشتراها على الوجه  
الموقوف فلا خراج فيها قبل وقفها كما قدمنا فكذا بعد وقفها وهذا  
ظاهر لا يخفى ولهذا قيلت الامام الخفاف وجوب الخراج في الارض  
الموقوفة بان تكون من ارض الخراج وهذا بموت اربابها لم يبق  
خراجية لعدم من يجب عليه كما سبق تقريره فان قلت ان  
وجوب الخراج في اراضي مصر الموقوفة لاجل سقيها بماء النيل  
وهو خراجي على قول ابي حنيفة وابي يوسف كما في معراج الدراية  
وغيره قلت الما انما يعتبر فيما اذا جعل داره سقانا لا في كل  
ارض مع ان الاظهر عدم اعتباره فيها ايضا كما قدمنا ففي غاية  
البيان ان كون ماء النيل خراجيا انما هو رواية عن ابي يوسف  
فظاهرها في البدايع ان ظاهر الرواية رواية عن ابي حنيفة وصاحبته  
انه عسري كما ذكر في سيجان وحيجان والفراة ودجلة  
ولاشك ان النيل مثلا كما في معراج الدراية فان قلت  
ان الاراضي التي للزراعة لا يخلو عن مونة اما الخراج او العشر  
وقد حكيت سقوط الخراج فينبغي ان يجب العشر قلت  
نعم ينبغي وجوبه كاصر حوايه في البدايع وغيرها وصرحوا به  
في الاصول بان العشر يجب في مال الوقف وصرح في خزانة  
المفقه من كتاب الوقف بان المولى اذا دفع ارض الوقف  
مزارعة جاز عند الصحابين وكان العشر على ارباب الوقف  
فيما كان لهم وان كان الارباب مساكين انتهى وكذا اصرح  
بوجوب العشر الخفاف وغيره وانما لم يجزم به في الاراضي  
المصرية الموقوفة لاني لم اقل في وجوب اذا كانت الارض  
مستراة من بيت المال فحاصله ان الارض الموقوفة اذا



اذا كانت عشرية لا تخلوا اما ان زرعتها المتولى او دفعا للغير  
مزارعة او اجرها ففي الاولى لا شك في مال الوقف واما الثاني  
فعلوه قوليهما العشر واجب على الوقف وعلى المستاجر لان  
الوقف بينهما والعشر حبيب فيه وعلى مذهب فئتي فاسدة ولو  
حكم بصحة ما للزمر من مذهب جميع العشر على الوقف وان اجزا  
فعند ابي حنيفة العشر على الوقف وعند سماع على المستاجر فقط  
البدايع ترجيح قولهما لان العشر حبيب في الخارج وهو ملك  
المستاجر ملك العشر عليه كالمستعير عليه وفي الحاوي القدي  
واذا اجزا من العشر فعشر الخراج على رتب الارض وقال  
لا على المستاجر وبه ياخذ انتهى بلفظه فان قلت قد صررت  
وفصلت في الوقف المبني على الشرا من السلطان انه اذا كان  
لعجزار بها فخراج واجب في الارض الموقوفة وان كانت  
لموت اربابها فلا وجوب فيها فاف ارايت المبالغة من  
السلطان **سنتبه** الامر علينا هل هي من القسم الاول او من  
القسم الثاني قلت يجوز الاشتباه باحد الشئين اما بقوله  
الموتقين في المبالغة انما من بيت المال وان الثمن سلم  
الي وكيل بيت المال فحينئذ يبين انه ثبت بموت اربابها  
لما علمت ان بيع السلطان لعجزار بها لا يوجب اخذ الثمن  
لبيت المال بل ياخذ قدر الخراج المستحق او يدفع الباقي  
الي اربابها فهذه قرينة معتينة مزيلة للاشتباه واما بالنظر  
الي الثمن فانه قليل ان كان المبيع لعجزار بها لان المشتري  
في هذه الحالة يجعل نفسه مزارعا ويوجب على نفسه الخراج  
وهو ضرر عليه بالتمكين من الزراعة وان لم يزرع ولوبنا فيها  
وجب الخراج عليه كما في الخلاصة وغيرها وان اجزا او اعاها  
وجب الخراج على المجر والمجير وهو مقتضى التسمي في التلخيص

عند لا التزام فحينئذ لا يرعب فيها بتميز كثير فقلة الثمن قرينة  
على انه لعجزار بها وكثرته قرينة انه لموت اربابها لان المشتري  
في هذه الحالة مالك لها على الخلوص ليس بمزارع وافلاج فحينئذ  
يرعب فيها بتميز كثير وهذا امر ظاهر مشهور فان من المعلوم المتواتر  
ان الامرا في الزمن الماضي اذا اشترى من بيت المال ارضا فخرجون  
بذلك ويفتخرون بها ولا ينقل عن احد ان السلطان يطلب منهم  
الخراج ولا على الاراضي الموقوفة ومن تأمل ما كتبناه وجوزناه  
بعين الاتصاف ظهر له انه الحق البين والجمل المتين من فضل  
رب العالمين **تمت** وان كانت في يده بالاقطاع من السلطان  
فان ملكها بان كانت مواتا او ملك السلطان فقد علمت حكم  
ما اذا او قفت ارضا مملوكة له بطريق الشرا من بيت المال ولم يكن  
كذلك فقد علمت بما سبق انه اذا كان على مصالح مسجد فان وقفه  
صحيح لازم ليس لمن بعده ابطاله ومن المعلوم انه لا يجب على هذا  
الوقف خراج لان الصرف الي مصالح المسجد من حكمة مضارف الخراج  
كما ذكر قاضي خان في فتاواه فلا فائدة بالاخذ منه ثم دفع اليه  
**تمت** الخراج في اللغة ما يخرج من غلة الارض والعلام ومنه  
الخراج بالضم ان اي الغلة بسبب ان ضمنته ثم سمي ما ياخذ  
السلطان خراجا ويقال ادي فلان خراج ارضه وادي اهل الذمة  
خراج روسهم حتى الجزية كذا في المغرب واما في القعة فهو على قسمين  
خراج وظيفه وخراج مقاسمة فالوظيفة ما وطفه عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه وهي في كل جريب وهي الارض البيضاء الصالحة للزراعة  
درهم وقفينما يزرع فيها فالجريب ارض طولها ستون ذراعا  
وعرضها ستون ذراعا كما صححة الرازي بزرع الملك كسرى  
يزيد على ذراع العامة بقبضة والفقر هو الصاع ثمانية ارباط  
والدرهم من الفضة الخالص وزنه وزن سبعة وفي جريب



البلح في الرطب خمسة دراهم وفي حبيب الكرم عشرة دراهم وفي  
ارض الزعفران والبستان بقدر ما يطبق الى نصف الخارج  
مقدر بالطاقة والبستان كل محل محوط فيه اشجار متفرقة  
يمكن زراعة ما اوسط من الاشجار وليست في الاشجار التي  
على الساناة شيء فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضا  
فهي كرم وان كانت الارض لا تطبق ان يكون الخراج خمسة دراهم  
ان كان الخارج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز ان ينقص حتى يصير الخراج  
مثل نصف الخارج وان كانت الارض تطبق الزيادة ففي كل بلدة  
فيها توظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا يزداد في قولهم جميعا  
وان لم يكن فيها توظيف من الامام يجوز عند محمد وابي يوسف وهو  
رواية عن ابي حنيفة وليس للامام ان يجعل الخراج اكثر من خمسة  
دراهم كذا في الخلاصة وغيره من كتب ائمتنا واقا حراج  
المقاسمة وهو ان يكون الواجب فيه التسدس والخمس وهو عشرة  
لأبد من الزراعة حقيقة ولا يمكن تكفي التمكن لوجوبه ككرة معرفة  
مصرف الخراج الموظف كما في الخاتبة بخلاف خراج التوظيف  
فانه حق ثابت في الذمة يجب بالتمكن من الزراعة وان لم يزرع  
ومصرفه عندنا على ما ذكره في الهداية وغيره من مصالح المسلمين  
كسدة الثغور والقناطر والجسور واعطاء قصاة المسلمين وعما لهم  
وعما لهم منه ما يكفيهم ويدفع منه اوراق المقاتلة وذرائعهم  
لان مال بيت المال فان وصل الى المسلمين من غير قتاله فانه  
معد لمصالح المسلمين وهو لا علمهم ونفقة الذرائع على الابل  
فلو لم يعط كفاسهم لاحتاجوا الى الاكتساب فلا يفرغوا للقتال  
زاد صاحب الهداية في فتاواه انه يدفع الى طلبه العلم كفاسهم  
وان لم يكونوا علماء لانهم يصدد النفع للمسلمين في المستقبل  
وزاد قاضي خان في فتاواه ان مصرفه بنا المساجد والنفقة عليهم

وزاد في الفتاوى الظهيرية ان ما فضل بعد المصارف يصرف  
الى الفقراء ونفقة الكعبة وفي المحيط والراي الى الامام في التسوية  
والتفصيل وفي فتاوى الامام الزاهدي الترجيح بالفضل  
والنفقة لا بالحاجة وهو فعل عمر رضي الله عنه والعمل به في زماننا  
انتهى وفي مال الفتاوى ان لكل قاري في كل سنة من بيت المال  
ما يتي دينار او الف درهم ان اخذها في الدنيا والا فخذها في الآخرة  
وذكر قبله ان راي ان الخراج ملك السلطان كفر كذا عن علي  
رضي الله عنه انتهى وذكر الزاهدي في الحاوي لو انكر الخراج او العشر  
لا يكفر ولا يفسق خصوصاً في زماننا انتهى يعني انهم لا يصرفونها  
مصارفها ولم يقدر العديني وعن عمر في ظاهر الرواية اقوال الارزاق  
والاعطية سوء قوله ما يكفيهم وذرائعهم وسلاحهم واهاليهم  
وما ذكر من الحديث لحافظ القرآن وهو المفتي ما ينادي بان المراد  
انه زاد فيه دليل على قدر الكفاية انتهى فبين فيه فان الحافظ للقرآن  
هو المفتي بعلم الحلال والحرام لا مطلق الحافظ اذ قد يكون جاهلاً  
وذكر المحقق ابن بطال في شرح البخاري انه يجب على السلطان ان  
يقضي ديون الميت اذ لم يترك وقال الدين فان كان دينه قد رماه  
في بيت المال فيها والا فبقرع واستدل عليه بحديث  
البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم من ترك مالا فلورثته ومن  
ترك ديناً فعلم بيت المال انتهى وذكر في مفيد النعم ان من وظف  
السلطان الفكر في العلماء والفقراء المستحقين وتقريلهم  
من اهلهم وكفاسهم من بيت المال الذي هو في يده امانة عنده  
ليش هو فيه الاكواحد منهم وله نسبة ولا المسلمين فان ترك  
العلماء والفقراء جاعاً في بيوتهم يبسيتون ومنهم من يطوى  
الليلة والميلتين هو وعياله واخذ في تعظيم ملكه  
ومحاشرة سحاظه وزينته ولباسه ولباس خاشيته وشحمه



فذلك الحق جهول وان ضم الى هذا انه استكثر على الفقهاء  
ما يديهم وتعرض لاوقاف وقفها اهل الخير من تقدمت عليه فهو  
على بلاد فان حقه ان ينظر في مصالحهم واوقافهم وان لا يكلهم  
اليها بل يوزقهم من بيت المال ما يتم به الكفاية والرعائية  
فاذا تعرض لها فقد حرق حجاب الهيبة والوقار والله اعلم  
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه وسلم امين

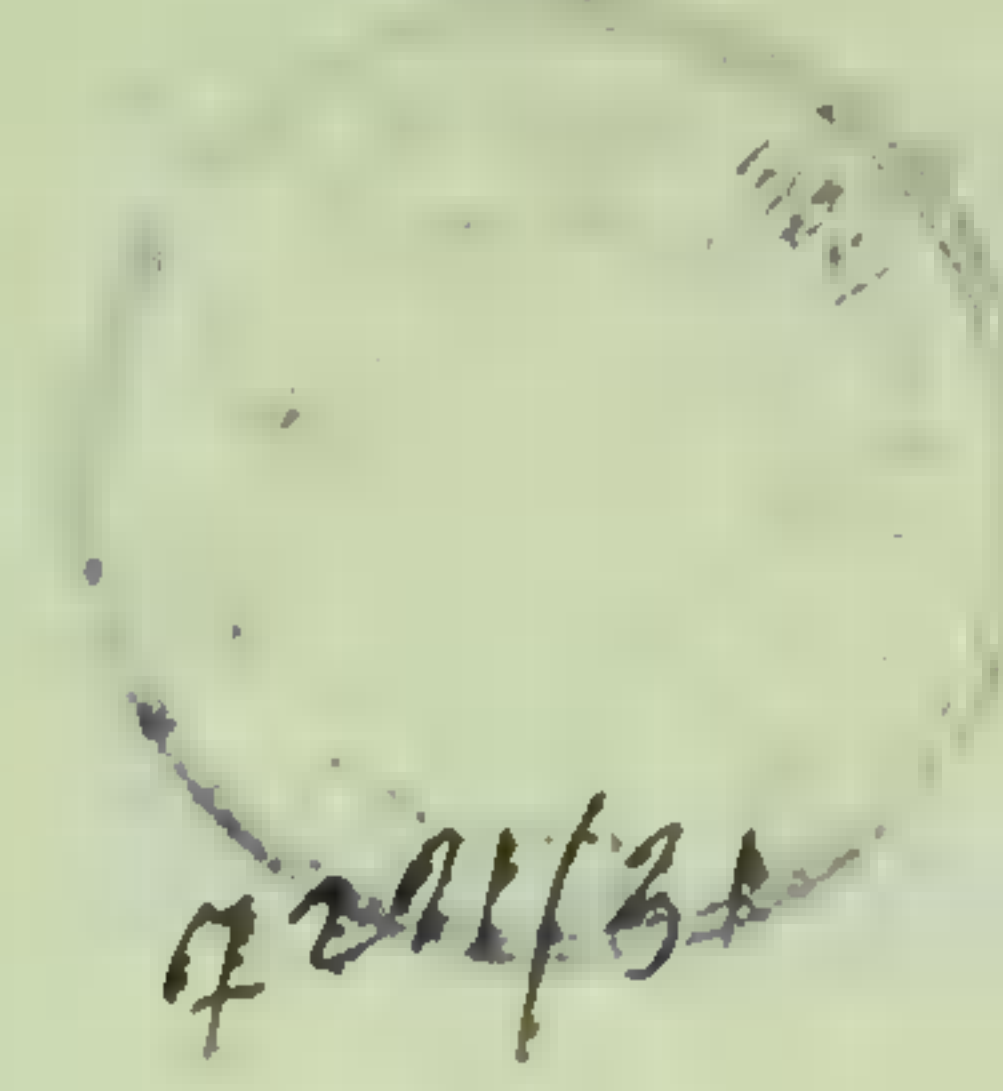
**رسالة في تحرير المقال في مسئلة الاستبدال**

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
**الحمد لله** الذي احكم الدين وايده وصانه عن التبديل  
وايده ودبر الانام بتدبيره القوي وقدر الاحكام بتقديره  
الحق وهدي عباده الى الرشاد وانطقهم بالسنة حداد  
وجعل مصالح معاشهم بالعقل محوطة ومناصيح معادهم  
بالعلم منوطة وفضل نبوته بالعلم تفضيلا وانزل عليه  
القران تزيلا صلى الله عليه وعلى آله وعترته وسلم

**اقابل** فقد وقعت حادثة دعت الى كتابة رسالة

في تحرير كلام المشايخ في الاستبدال للوقف وبيان الراجح من  
الاقوال وما تضمنه بما يبطل قضا القاضى وبيان القول  
الضعيف اذ اقضى به قاض على وجه الاختصار في الكلام والكلام  
فيها في مسائل **الاولى** اذا شرط الواقف الاستبدال قال  
ابو يوسف الوقف والشرط صحيحان وقال محمد الوقف صحيح  
والشرط باطل والاولى اصح كذا في كثير من الكتب الا ان قاضى فان  
قال في فتاواه بعد ما ذكر الاختلاف وان الاصح قول ابو يوسف  
قال وقد اجتمعوا على ان الواقف اذا شرط الاستبدال لنفسه  
في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال انتهى

وبينهما



وبينهما مخالفة ظاهرة الا انه صور المسئلة المختلف فيها  
بما اذا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابتداء على ان  
ايضا واشترى بتمننا ارضا اخرى فتكون وقفنا على شرطه الاولى  
فقد يوفق بينهما بان محل اجماع ما اذا قال على ان ايضا واشترى  
بتمننا ارضا الى اخرى والا فهو مشكل وما في فتح القدير على جواره  
بالشرط **الثانية** اذا لم يشترط الواقف الاستبدال وعدمه  
فذكره قاضى خان في فتاواه في ثلاثة مواضع الاولى قال اما بدو  
الشرط اشار في السير الكبير انه لا يملك الاستبدال الا القاضى  
اذا راي المصلحة في ذلك انتهى ولم يبين المصلحة بما اذا تكون  
الثاني قال ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال  
لم يكن له ان يبيعها ويستبدل بها وان كانت الارض الوقف  
سبحة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون موبدا لا يبيع  
واما ولاية الاستبدال بالشرط فيدون الشرط لا يثبت فهو  
كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه  
في ذلك عين انتهى ولا مخالفة بينهما في الحقيقة لان الكلام الثاني  
في الاستبدال الوقف والمتولى والاول في استبدال القاضى  
الثالث ولو كانت الارض متصلة ببيوت مصرير غيب الناس  
في استيجار بيوتها فوجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون  
انفع للفقراء وروي عن محمد ما هو موقوف هذا قال اذا ضعفت  
الارض عن الاستغلال والقيم يتخذ بتمننا ارضا اخرى هو انفع  
للفقراء واكثر ربحا كان له ان يبيع هذه الارض ويشتري بتمننا  
ارضا اخرى جوز محمد استبدال الارض بالارض بخلاف ما اذا كانت  
الارض الموقوفة تبعد عن بيوت المصروفان ثم لا يكون للقيم ان  
يبنى فيها بيوتا بواجرها لانه ثم لا يرغب الناس في استيجار  
البيوت باجرة يوفى منفعتهما على منفعة الزراعة وعن هشام



قال سمعت محمد يقول اذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به  
المساكين للقاضي ان يبيعه ويشتري بثمنه غيره ولغير ذلك  
الا للقاضي انتهى فقد افاد كلامه الاول للقاضي الاستبدال  
اذا راي القاضي المصلحة وليس لغيره ذلك واذا الثاني ان  
المتولي لا يملك ذلك وان تعذر الاستغلال واذا الثالث  
ان في ذلك عن محمد روايتين الاولى اذا ضعف استغلال الوقف  
كان للمتولي الاستبدال اذا كان انفع الثانية اذا تعذر  
استغلاله فلا يستبدل الا للقاضي اذا راي المصلحة فتحصل  
من كلام قاضي فان انه اذا تعذر الاستغلال ملك القاضي  
الاستبدال بلا شبهة واذا ضعف ولم يتعذر فعلي الرواية  
التي جوز للقيم فالقاضي بالاول وعلى اعتبار المصلحة اذا رآها  
القاضي كان له ذلك وانما جعل رواية محمد فوق هذا لان تغيير  
الوصف اشبهل من تغييره وفي الخلاصة قيم وقف من السلطان  
او من وارث يغلب على الارض وقف يبيع ويتصدق بثمنها  
وكذا الكقيم اذا خاف شيئا في ذلك له ان يبيع ويتصدق بثمنها  
قال الصدر الشهيد والفتوى على انه لا يبيع وما يوافق هذا  
ما روي الامام السرخسي في السير الكبير في باب الاسير في الدفتر  
الثاني ذكر مسألة ثم قال ولهذا تبين خطأ من يجوز استبدال  
الوقف والشيخ الامام ظهير الدين كان يفتي بجواز الاستبدال  
ثم رجع انتهى فقد افاد ان القول بعدم جواز الاستبدال  
موافق للفتوى وان الشيخ ظهير الدين رجع اليه واما الامام  
شمس الائمة السرخسي خطأ من جوزه وهو بموجبه متناول لما اذا  
ضعفت الارض وتعذر استغلالها واما اذا كان المستبدل  
المتولي او القاضي وفي الذخيرة سئل شمس الائمة الحلواني عن  
اوقاف المسجد اذا تعطلت وتعذر استغلالها هل للمتولي

ان يبيعها ويشتري مكافئا اخرى قال نعم قيل ان لم تعطل  
ولكن يؤخذ بثمنها ما هو خير منها هل له ان يبيعها قال لا ومن  
المساكين من لم يجوز بيعه تعطل اولم يتعطل وكذا لم يجوز الاستبدال  
بالوقف وهكذا فتوى شمس الائمة السرخسي وقد روينا عن محمد  
في الفصول العبادية اذا ضعف الارض الموقوفة عن الاستغلال  
والقيم يتخذ بثمنها ارضا اخرى اكثر ربحا له ان يبيع هذه الارض  
ويشتري بثمنها اخرى وفي المتن قال ههنا سمعت محمد  
يقول الوقف اذا صار بحيث لا ينتفع به المساكين للقاضي ان  
يبيعه ويشتري بثمنه غيره وليس ذلك الا للقاضي وذكر محمد  
في السير الكبير مسألة تدل على عدم جواز الاستبدال بالوقف  
انتهى فقد افاد ان شمس الائمة الحلواني افتى السائل بالجواز عند  
تعذر الاستغلال دون غيره وان شمس الائمة السرخسي افتى  
بعده مطلقا وعن محمد ثلاث روايات المنع المطلق والجواز للقاضي  
عند التعذر والجواز للمتولي عند الضعف فرواية السير  
موافقة لفتوى الامام السرخسي ورواية المتن موافقة لفتوى  
الامام الحلواني واما رواية الجواز عند الضعف فلم يذكر احد  
افتى بها ويدل على ضعفها نقلها بصيغة وروي عن محمد بخطبة  
شمس الائمة السرخسي لئلا جوزه كما نقلناه عن الخلاصة فلو صح  
النقل عن محمد يصح خطبة القائل به وما يدل على ضعفها  
فان كرف صدر الشريعة في شرح الوقاية بقوله ان ابا يوسف يجوز  
الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا ضعف الارض عن الربح  
وغيره لا يفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ملائمة  
ولا يحمي فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف  
المسلمين وفعلوا ما فعلوا انتهى وفي جامع الفضول استبدال  
الوقف باطلا لاروايه عن ابي يوسف ثم نقل نقلنا اخر ان القيم



لو باع الوقف بامر القاضي ورايه جاز وكذا روي عن ابي يوسف  
انتمى فقد افاد ترجيح بطلان الاستبدال وان القول بجوازه  
رواية ضعيفة عن ابي يوسف وفي جامع الفصولين والفتاوى  
الاصح انه لا يجوز استبدال الوقف ولا بيعه بعد صحته لانه لا يقبل  
الملك كالحرة لا يقبل الرق انتهى مع ان رواية ابي يوسف ومحمد  
المذكورة انما هي في الارض اذا ضعف في كل وقف فهي ساكنة  
عن حكم الدار اذا ضربت نعم رواية المنتقى التي شرط فيها الاستبدال  
للتعذر وكون المستبدل القاضي نعم لانه غير فيها بالوقف لا بالارض  
فقد ظهر من هذه النقول ان الخلاف في الارض اذا ضعف  
وان الدار اذا ضعف استغلا لها بخراب بعضها مسكوت عنها  
الا ما افتى به شمس الائمة الحلواني من انه جائز عند التعذر فانه  
في الوقف وهو شامل لما فظهر بهذا ان الدار الموقوفة اذا  
ضرب بعضها وضعفت غلته ولم تذهب اصلها لانه لا يجوز  
استبدال الماعلى كل الاقوال المروية عن محمد والدليل عليه ان جميع  
اصحاب المتن ذكر وان الدار الموقوفة اذا ضربت فعمارتها  
على من له السكنى فان امتنع اجرها الحاكم وعمرها من اجرتها لم يقل  
احد منهم انها تستبدل والدليل على عدم ذكره له ما في فتح القدير  
ولو لم ير من الموقوف عليه السكنى بالمعاقرة ولم يجد من يستاجرها  
لم ار حكم هذه من المنقول من المذهب والحال فيها تودي الى ان  
تصير نقصا على الارض كوما تسفوه الرياح وخطري انه بخيره  
القاضي بين ان يعمرها ليستوفي منفعتها وبين ان يردّها الى  
ورثة الواقف انتهى فلو كانت رواية جواز الاستبدال شاملة  
لدار لم يقل لم ار حكمها فدل على انها مخصوصة بالارض لكن  
عند الضعف واما عند التعذر فقد علمت انها بائنة كما هو عموم  
لقوى شمس الائمة الحلواني فدل هذا على انه لا يجوز استبدال الدار

اذا ضعف غلتهما وبطل عليه ما في فتح القدير ان الاستبدال  
بالشرط ان كان خروج الوقف عن انتفاع الموقوف عليهم به  
فينبغي ان لا يختلف فيه وان كان لا كذلك فينبغي ان لا يجوز الخافه  
وبطل عليه ايضا ما ذكره صاحب الهداية في التجنيس حائوت  
وقف مال على حائوت وماله الثاني على الثالث فتعطلت  
الحوائت وارى قيم الوقف العمارق فهذا على وجهين اما اذا  
كان الحائوت الوقف غلته يمكن عمارق الوقف منها او لم يكن ففي  
الوجه الاول لصاحب الحائوت ان ياقض من القيمة ويرد ما مال  
منه الى هذا الوقف لانهما تضروا بذلك والقيم هو المقيد  
لدفع الضرر وفي الوجه الثاني يرفعان الامر الى القاضي فيامر  
القيم بالاستدانة على الوقف لاصلاحه لان للقاضي ولاية الامر  
بالاستدانة والامر بالاستدانة تعين طريقا لدفع الضرر انتهى  
ووجه الدلالة انه قال عند عدم وجود غلة الحائوت يا امر  
القيم بالاستدانة وقال انها تعينت طريقا لدفع هذا الضرر  
فلو كان الاستبدال جائزا في الحائوت لم يتعين للاستدانة  
طريقا لدفع ولا يقال تقاس الدار اذا ضعف غلته على الارض  
اذا ضعف لاننا نقول القياس ليس بصحيح لان الارض  
اذا ضعف لا يرغب غالبا في استيجارها وانما يرغب في  
شراؤها واما الدار اذا ضربت يرغب في استيجارها مدة طويلة  
وتعمرها للسكنى فيها فافترقا وايضا باب القياس مسدود  
في زماننا انما للعلماء النقل عن اهل مذهبيهم من الكتب المعتمدة  
كما صرحوا به فان قلت ذكر في الذخيرة والتجنيس وغيرهما  
فروع تدل على بطلان وقفية الدار اذا ضربت هي علو وقفها وعدم  
وليس له من باب الغلة ما يمكن عمارق العلو بطل الوقف ورجع  
حق البناء الى الواقف ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا



ومن هذا الجنس خوض في محل ضرب وصار بحيث لا يمكن عمارته  
واستغنى أهل المحلة عنه ان كان يعرف واقفه يكون له ان كان حيا  
والو ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة  
في ايديهم بيضة قول به على فقير ثم يبيحها الفقير فينتفع بالتمن  
ومن هذا الجنس قال اصرق طائوت هو وقف صحيح اصرق السوق  
والطائوت وصار كمال لا ينتفع به ولا يستاجر شيئا البتة يخرج من  
الوقفية ومن هذا الجنس قاله الرباط اذا اصرق بطل الوقف  
ويصير ميراثا ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفا صحيحا على مقبرة  
معلومة فحرب المنزل وصار كمال لا ينتفع به فجاره وبنائه  
بنا من ماله بغير اذن احد فالاصل لورثة الواقف والبناء لورثته  
ومن هذا الجنس قال وقف صحيح على اقوام مستحقين فحرب  
ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد في عمارته بطل  
الوقف ويجوز بيعه انتهى قلت قدرها الصدر الشهيد في الوقفات  
وقال ان الوقف بعد ما يصح بشرائطه لا يبطل الا في مواضع مخصوصة  
انتهى وعلى تقدير صحة فلا يدل على المطلوب وهو جواز الاستبدال  
لان فيما بطلان الوقفية لا جواز الاستبدال ولين دله على فطرته  
ان لا يمكن الانتفاع به ولا يستاجر شيئا البتة فلا يدل على جوازه  
اذا امكن استغلالها مع الضعف فان قلت ما نقله اوله عن  
قاضي خاوند اله بعموم على جوازه في الدار اذا اراد القاضي المصلحة  
في ذلك قلت لا مصلحة فيه ولين سلم فلم يذكر قاضي فان محل  
المصلحة وقد بينا مولانا في قارى الهداية تلميذ الاكل واستاذ  
الكمال ابن الهمام في فتاواه المشتملة على الاستئيلة والاجوبة  
التي جمعها المحقق ابن الهمام وقال في اولها انه اجاب عنها  
بما هو المقتضى به من المذهب والعمل عليه بما فيها الخلاف بين  
الاختلاف وعبارتها سئل عن مسئلة استبدال الوقف

ما صورته

ما صورته وهل هو على قول ابي حنيفة وامتنابه فاجاب  
الاستبدال اذا اتفق بان كان الموقوف لا ينتفع به وتم من  
يرغب فيه ويعطى بدله ارضا او دارا لها ريع يعود نفعه على جهة  
الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول ابي يوسف ومحمد  
وان كان للوقف ريع ولكن يرغب شخص في استبدال ان اعطى  
مكانه بدلا اكثر ريعا منه في صنع احسن من صنع الوقف  
جاز عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا يجوز انتهى  
بلفظه فقد افاد ان عند تعذر الاستغلال بالكلية يستبدل  
بارض او دار ريعها انفع للوقف ومعنومه انه لا يستبدل  
بالدراهم والدنانير عند التعذر على قول الشيخين وان عند  
عدم التعذر يستبدل بمكان اكثر ريعا في صنع احسن اي  
في محلة اعم من محلة دار الوقف وصرح بانه اذا فقد شرط من  
الشرطين لا يجوز الاستبدال وصرح ايضا بان عليه العمل  
والدليل على اعتبار المصلحة في نفس الامر ما في الفينة مبادلة  
دار الوقف بدار اخرى انما يجوز اذا كانا في محلة واحدة او تكون  
المحلة المملوكة خيرا من المحلة الموقوفة وعلى عكس لا يجوز  
وان كانت المملوكة اكثر مساحة وقيمة واجرة لاحتمال النفا  
في ادون المحلتين لدناهما وقلة رقبات الناس فيها انتهى وفي  
مراج الدراية سئل الحلوي عن اوقاف المسجد اذا انقطعت  
وتعذر استغلالها هل للمولى بيعها وان يشترى مكانها اخرى  
قال نعم وبه قال احد وقال يجوز قبل ان تعطل ولكن باخذ ثمنها  
ما هو خير منها ومن السراج من لم يجوز بيع الوقف تعطلا ولم  
يتعطل وبه قال الامام الشافعي ومالك وكذا المجوز للاستبدال  
بما هو خير وهكذا ذكر شمس الائمة وقال ابو يوسف يجوز  
الاستبدال وروي ابو هشام عن محمد انه قال اذا صار



الوقف بحيث لا يستفاد به المساكين فللقاضي ان يبيعه ويشتري  
بثمنه غيره انتهى فان قلت ذكر القاضي خان في فتاواه لو باع  
ارضا الوقف بعروض ففي قياس قول ابي حنيفة البيع يصح ثم  
يبيع العروض بالدراسم والدنانير فيشتري بها ارضا وقال  
ابو يوسف وهلال لا يملك البيع الا بالدراسم والدنانير وهو  
كالوكيل بالبيع قلت هذا في وقف شرط استبداله وكلامنا فيما  
لم يشترط استبداله فعلم بهذا ان من شرط اعتبار روية القاضي  
المصلحة ان يكون ما رآه منها موافقا للمصلحة في الظاهر  
والواقع في مسئلة الاستبدال الحادثة ان استبدل حانا  
في داخل مصر بباب النصر مستحلا على اماكن علوية وسفلية  
يتركة اهل القبول بحيث لا يوجد فيه غالب الايام مكانا خال  
بالدراسم واي مصلحة في ذلك مع ان امراة اوقاف مبنية عليها  
قال في الحاوي القدسي ونفي بالضماني في غصب عمارة الوقف  
ومنافعه وكذا كل ما يقع بالوقف مما اختلف العلماء فيه حتى  
نقصت عند الزيادة الاجارة الفاضلة نظر للوقف وصيانة  
حوائله تعالى والبقا للخيرات انتهى وحاصل الحادثة ان قاضيا  
استبدل الخان المذكور وقال الموثق في مكتوب الاستبدال  
ان الاماكن المذكورة كان بعضها حرابا وبعضها يهدم وبعضها  
تقصد بغيره وانه قد ذكر كمال الانتفاع وصار بحيث يسوغ الاستبدال  
شرا وحكم القاضي ببيعه بدراسم معينة ويكونه صار ملكا  
طلقاته املاك المشتري ثم وقفه المشتري ثم بعد مدة جاء قاض  
مشهور بالصلاح والفقه اطلع على ما فعله القاضي الاول وراى انه  
لامصلحة في استبداله وترادفت الادلة على انه كان وقت  
الاستبدال غير جائز الاستبدال وانه كان يوجب في كل شهر  
بقدر معلوم كثير لخدمة الوقف وثبت عنده الاجارة من الحاكم

فيها واقرا ان المستاجر بها فحكم ببطلان الاستبدال وعود العين  
الى الوقف فرفع السؤال عن اي الحكمين هو الصحيح والظاهر  
ان الحكم بالاستبدال غير صحيح لوجوه الاول انه لم يذكر  
في مكتوب الاستبدال انه ليس في ريع الوقف ما يعمربه الخان  
قال في الذخيرة وغيرها اذا ضرب حانوت وقف يعمر من غلته  
حانوت اخر لان الكل للمشهد انتهى الثاني انه لا مصلحة في استبداله  
في الدراسم لما سمعت في فتاوى قارى الهداية والغالب في  
الاستبدال بالدراسم عدم اشتراط بيعها وانما باكلها النظار  
والحاشرون الثالث انه ثبت عند القاضي الثاني انما  
بيعت بعض فاضل فان قلت ان البيعة او اقيمت  
انما بيعت بمثل القيمة فلم ترجح بيعة الغبن قلت لما في  
القنية وغيرها وصي باع كرم الصغير فكبر الصغير وادعى غنا  
واقام بيعة واقام المشتري بيعة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت  
مثلا الثمن فبيعة الغبن اولى انتهى الرابع ان استبدال الدار  
اذا ضربت ليس فيه نص من الكتب المعتمدة التي نقلنا منها  
فمضنا القاضي بقضا الغيرة دليل الخامس على تقدير عموم عبارة  
او تصريح في رواية باستبدالها عند الخراب او القياس على الارض  
اذا ضعف لا يقضى به لما علمت ان العمل على خلافه والقاضي  
اذا قضى بالقول الضعيف لا ينفذ قضاؤه وهي المسئلة  
الثالثة لما في فتح القدير ولو قضى في المجتهد مخالفا للراية  
ناسبا المذهب نفذ عند ابي حنيفة رواية واحدة وان كان عامدا  
ففيه روايتان وعند سماع ينفذ في الوجهين وفي المحيط الفتوى  
على قولها وفي الفتاوى الصغرى الفتوى على قول ابي حنيفة  
هذا كله في القاضي المجتهد واما المقلد فانما ولاه ليحكم بمذهب  
ابي حنيفة مثلا فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى



وفي الفتاوى للعلامة قاسم و لغيره للقاضي المقلد ان يحكم بالضعيف  
لانه ليس من اهل الترجيح فلا يبدل عن الصحيح الا الى قصد غير  
جميل ولو حكم لا ينفذ لان قضاءه قضا بغير الحق لان الحق هو الصحيح  
وما وقع من ان القول للضعيف يتقوى بالقضا المراد به قضاء  
المجتهد كما بين في موضعه وفي القضية القاضي المقلد اذا اقتضا  
على خلاف مذهب لا ينفذ وفي تصحيح القيد وري معزيا الى اي ضئفة  
العباس احمد بن ادريس هل يجب على الحاكم ان لا يحكم الا بالراجح عنده  
كما يجب على المفتي ان لا يفتي الا بالراجح عنده وله ان يحكم باحد  
القولين وان لم يكن راجحا عنده جوابه ان الحاكم ان كان مجتهدا  
فلا يجوز له ان يحكم وينبغي الا بالراجح عنده وان كان مقلدا اجاز له  
ان يفتي بالمستهور من مذهب وان لم يحكم به وان لم يكن راجحا عنده  
مقلد في رجحان القول المحكوم به امامه الذي يقلده كما تقلده  
في الفتوى واما اتباع الهوى في الحكم والفتوى بما هو مرجوح  
فخلاف الاجماع انتهى فان قلت كيف جاز للمفتي نقض حكم الاول  
وهذا القضا بعد صدور ونقض قلت نعم لان القضا الاول  
لم يصح فانه ينقض قال الامام البرازي في فتاواه ومن صار مقضيا  
عليه لا يمنع دعواه بعد فيه الا ان يبرهن على ابطال القضا  
بان ادعى على اخر او اربا لاث وبرهن وقضاه ثم ادعى المقتضى  
عليه السرا من مورثه او ادعى الخارج السرا من فلان وبرهن فقي  
له وبرهن المدعي عليه على سرائها من فلان او من المدعي قبله او  
قضى عليه بالدية فبرهن على نتائجها عنده انتهى وفي جـ مع  
الفضولين المقتضى عليه بنتاج او بملك مطلق لو برهن على التناج  
او على التلق من المدعي قبل انتهى وفي الخلاصة اذا اظهر نص  
بخلاف قضا القاضي ينقض قضاوه ثم بعد ذلك ان كان في  
حقوق العباد كالقضا من والطلاق والنكاح والعقود ان ظهر

ان الشهود عبيد او محذودون في قذف ان قال القاضي  
تعدت يضمن والضمان في ماله ويعزر للمجانية وان كان  
خطا يضمن المقتضى له الدية وفي الطلاق ترد المرأة الى زوجها  
وفي العتق يرد العتد الى مولاه وفي حقوق الله تعالى كحد الزنا  
والشرب والسرقة اذا اظهر ان الشهود عبيد او قال  
تعدت فهو ضامن من الدية وان كان خطا فضمنه في بيت المال  
وهذا اذا اظهر الخطا بالبينة او بالاقرار المقتضى له واما  
اذا اقر القاضي بذلك لا يصدق ولا يبطل القضا كالشهود  
اذا رجعوا انتهى وفي فتاوى العلامة قاسم سئل عن من وقف  
ملك على جهة معينة ولم يحكم به ثم وقف على اخرى وحكم به  
حنفي ثم بعد موت الواقف حكم حتى يصحح الوقف الاول  
فأي الوقفين هو الصحيح اجاب الوقف الاول هو الصحيح  
لاتفاق المشايخ على ان الفتوى على قولها يلزم الوقف وحيث  
كان لازما فلا يصح تغييره بلا شرط منه ولا يضر في لزومه عدم  
اتصاله بحاكم لان الحاكم ممنوع شرعا ان يحكم بخلاف ما عليه  
الفتوى انتهى فان قلت ان القاضي المبطل للاستبدال  
استند الى البينة الشاهدة بانه كان معورا وقت الاستبدال  
وان ظلمه كانت كل شهر كذا وهذه بينة تقي في المعنى لانهم  
قالوا لم يكن حرا با ولم يكن الا بصفة يجوز استبدال شرعا  
والمستهور عنده ان بينة النفي لا تقبل قلت الجواب عنه  
يبين على معرفة ذلك الاصل قال في المنار والمثبت اول  
من الثاني عند الكرخي وعند عيسى بن ابيان يتعارضان والاصل  
فيه ان النفي ان كان من جنس لا يعرف بدليل او كان مما يشبه  
حاله لكن عرفه ان الراوي اعتمد دليل المعرفة كان مثل الالبات  
والاقلا فالنفي في حديث بربرق وهو ما روى انما اعتقت



وزوجها بعد ما لا يعرف الا بظاهر الحال فلم يفار هذا الاثبات  
وهو ما روي انما اعتقت وزوجها حراما ثم فقد افاد ان النفي  
مقبول في المسئلة وفي الفتاوى البرازية انه ان كان المقصود  
من النفي اثبات شيء كان مقبولا والا فلا وفي الاول ثلاث  
مسائل الاولى لو قال ان لم ناتي صهر في الليلة ولم نكلمها فانت طالق  
فشهد على عدم الاثبات والكلام تقبل لان الغرض الجرا  
الثانية لو شهد اثنان انك اسلم واستثنى واخر انه اسلم بلا  
استثناء تقبل ويحكم باسلامه لان المقصود اثبات اسلامه  
الثالثة لو ادعت انه قال المسيح بزيته كفر وحرمت عليه  
ولم يقبل قوله النصارى وقال قلت قولهم فشهد انه لم يقبل  
قول النصارى يقبل ويقضي بالفرقة لان المقصود اثبات الفرقة  
انتم ولا شك ان المقصود هنا ابقاء الوقفية على ظاهرها مع ان  
في المسائل المذكورة وجد النفي صريحا فيها بالاولى وزاد في جامع  
الفصولين على الثلاث مسائل المذكورة سبعا اخرى فهي عشرة  
مسائل يقبل فيها الشهادة على النفي الرابعة لو شهد ان هذه  
وابنه نتجت عنده ولم تنزل ملكا له الاصح قبولها الخامسة  
لو شهدا بخلع او طلاق بلا استثناء بان قالان شهدا انه خالع  
بلا استثناء او خالع ولم يستثنى لا يقبل قوله الزوج وتطلق  
السادسة لو اتى الامام اهل المدينة فاحتلطوا باهل مدينة  
اخرى وقالوا كنا جميعا فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت  
الامان فيها تقبل الشهادة السابعة الشرط يجوز اثبات  
بيينة ولو كان نفيا كما لو قال ان لم ادخل الدار اليوم فانت  
حرة من القن انه لم يدخل عتق الثامنة لو برهن المسلم  
انه ان السلم فاسد لانه لم يذكر الا جهلا تقبل التاسعة ان هذا  
الميراث للوارث اذا قال لا وارث له غيره تقبل

الفاشرة

الفاشرة لو شهد اهل الصبي على امرأة انها ارضعته بلبنة شاة  
لا يلبن نفسها تقبل ولا جرحا لانه انتهى فقد علمت فساد قول  
من اطلق انما على النفي غير مقبولة **باب البيعة على النفي**  
المقصود اذا كانت متواترة تقبل لانها لو لم تقبل يلزم تكذيب  
الثابت بالضرورة والضرورة باتمامها لم تظلم الشك كذا  
في البرازية معزيا الى المحيط وقوله الموثق في مكتوب ابطال  
الاستبدال الا ان الادلة تراءت على انه كان معمورا فيفيد  
الى ان الحر الثاني بذلك يبلغ مبلغ المتواتر او قريب منه  
لان المتواتر هو التسامع وكذا المتواتر في اللغة فان قلت  
على تقدير ثبوت الخراب لبعض الاماكن وانه يجوز الاستبدال  
الخراب منها فكل اذ اجمع بين عامر وخراب واستبدل الكل  
وفسد في العامر يسرى الفساد لكونهما صفقة واحدة كالخر  
مع العبد ولا يسرى كالمدة برمع العبد قلت اما اولافان  
البعض اذا كان عامرا لا يجوز استبدال البعض الخراب قال  
في الثاني رخصة معزيا الى الخاوي خافوت الوقف اذا احترق  
وتستاجر عرصته بشيء لا يخرج عن الوقفية انتهى او لا يرد الى  
الواقف ولا الى ورثته ولا يجوز بيعه فاذا كان لا يجوز اخراجه  
عن الوقفية مع وجود زوال جميع البنين لاجل استيجار  
عرصته بشيء فلا يجوز ذلك مع عائق بعضه بالاولى وهذا  
علم بطلان قوله من زعم من فقها عصرنا عند السؤال عرفة  
الحادثة انه لا اعتبار بكون العرصنة يستاجر بشيء لا نقاشا ببقاء  
البنين اذ الامر بالعكس واما ثانيا فقل قد يرجوا استبدال  
الخراب وحده اذا اجمع بينه وبين المكان العامر وبيعه بصفته  
واحدة فعلى الفساد الى الخراب كالحرم مع العبد لا الاصل  
عندنا اذا اجمع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز في صفقة واحدة



ان كان ما لا يجوز بيعه مجعاً على عدم جوازہ فقد قوى بطلان  
 بيعه فتعدى الى ما لا يجوز بيعه كالحرق العبد وان كان مختلفاً  
 في جواز بيعه فقد ضعف فلا يتعدى كالمدر مع العبد ولا شك  
 ان الوقف المحكوم بصحته المهور الذي لم يشترط استبداله  
 ولم يقل احد يجوز بيعه فقوى بطلانه فتعدى الى الخراب قال  
 في التبيين فصل في شرائين احدهما لا يجوز بيعه رجل  
 اشترى بيضات وقبضها ثم وجد احداً مذكراً لا قيمة لها اصلاً  
 فالبيع فاسد في الكل لانه اشترى ما لا و غيره قال في الكلاصة  
 واحدة وكذا الواشترى وقربطخ فاذا بعضها فاسد لا قيمة لها  
 ولا يفسرها لما قلنا رجل اشترى قربة ولم يستثن المقابر  
 والمساجد بطل البيع لان بيع هذه الاشياء باطل ورجل باع كرمًا  
 وفيه مسجد قديم وقد اطلق البيع هل يفسد البيع فيما عدا  
 المسجد فهذا على وجهين اما ان كان المسجد عامراً او خراباً  
 ففي الوجه الاول فسد البيع لان المسجد لا يدخل تحت البيع  
 بالاجماع فكان الفساد قوتاً يظهر في حق فساد الباقي فنصار  
 كالوباع عند او خراب وفي الوجه الثاني لم يفسد لان في دخول  
 المسجد تحت البيع خلافاً لان عند بعض العلماء عدم ملكا للواقف  
 ولورثته فلم يمكن الفساد قوتاً فنصار كالوباع عند او مدبر انتهى  
 بلفظه فان قلت لزم من ذلك ان من جمع بين وقف وملك  
 وباعهما صنفه واحدة ان يتعدى الفساد الى الملك مع ان  
 المنقول في اكثر الكتب ان الاصح انه لا يتعدى قلت هو محمول  
 على الوقف الذي لم يحكم بصحته فان في جواز بيعه اختلافًا  
 واما المحكوم بصحته ولزومه الممول الذي لم يشترط استبداله  
 فلا خلاف في عدم جواز بيعه قال في القنية باع الوارث  
 الوقف لغروقه فالبيع باطل ولو قصر القاضي بصحة لئلا

ينفتح

ينفتح هذا الباب انتهى **المسئلة الرابعة**  
 اذا شرط الواقف ان لا يستبدل كما شرط واقف الخان  
 صاحب الحادثة فهل يراى شرطه او لا فيقول الاصل انه يجب  
 مراعاة شرطه حيث امكن لقوله شرط الواقف كنص الشارع  
 يجب اتباعه ولا يترك الا لضرورة ولا شك ان مقصوده ابقاء  
 الوقف على الدوام فينبع شرطه وذكر الطرسوسي في انفع  
 الوسائل هذه المسئلة وقال انها لا تنقل فيها ومقتضى قواعد  
 المذهب ان للقاضي ان يستبدل اذا راي المصلحة في الاستبدال  
 لانهم قالوا شرط الواقف ان لا يكون للقاضي ولا للسلطان  
 الكلام في الوقف انه شرط باطل وللقاضي الكلام لان نظره  
 اعلى وهذا شرط في تقويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل  
 الوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل  
 انتهى وهو مردود لانه لا ضرر في تكلم القاضي ونظره للوقف  
 بل فيه مصلحة فلم يعتبر شرطه واما شرط عدم الاستبدال  
 ففيه مصلحة وهو تاييده ولان ما ذكره عارضة قاعدة  
 اخرى ان شرط الواقف كنص الشارع وانه انقضى ولا يعمل  
 بتفقهات الطرسوسي بل الكلام فيمن هو اعلى مرتبة منه  
 مع انه قال المحقق ابن الهمام في حقه انه بعيد عن الفقه ولا  
 بأس بوقوف عبارته فانها مفيدة لاعتبار شرط الواقف  
 هناك لوقال شرط النصرائي في وقفه على من انتقل الى  
 دين النصراينة خرج المسلم نص على ذلك الخصاص ولا تعلم  
 احد من المذهب تعقبه غير متاخر سمي الطرسوسي سفع  
 بانه جعل الكفر سبب الاستحقاق واللام سبب الجريان  
 وهذا بعيد من الفقه لان شرط الواقف معتبر اذا لم يخالف  
 الشرع والواقف مالك له ان يجعل ماله حيث شاء ما لم يكن

اعلم



مصلحة وله ان يخسر صنفا من الفقراء دون صنف وان كان  
في كلهم قربة ولا شك ان التصدقة على اهل الزمة قربة  
حتى جاز ان يدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا فكيف  
لا يعتبر شرط في صنف دون صنف من الفقراء ان لا يوقف  
على الفقر اهل الزمة ولم يذكر غيرهم اليش بحرم منه فقرا  
المسلمين ولو دفع المولى الى المسلمين كان صانعا فهدا مثله  
والاسلام ليس سببا للحرمان بعدم تحقق السبب تلك  
هذا المال والسبب هو اعطى الواقف المالك انتهى وعلى  
تقدير صحة ما ذهب اليه الطرسوسي فانما يحل عند تحقق  
المصلحة في استبدال وهو كما علمت في استبداله بمكان كان  
اكثر ربحا واحسن محلة كما افادة في الفتاوى السراجية  
والواقع في استبدال الخان المذكور تحقق عدم المصلحة لانه  
استبدله بدراهم دون قيمته ولم يشترط تبادل فلا يحل  
لامر به من بانه واليوم الاضرار بعين على ابطال وقفه  
ولا على استبداله وقفه بالدراهم لانه اعانة للنظار والمباشرين  
على اكلها من غير ان يعود الى الوقف نفع والذي اعتقده  
في مسئلة الاستبدال ما افتى به شمس الامية السرخسي  
من انه لا يجوز استبداله اصلا والله الموفق للصواب  
وكان ذلك في اواخر جمادى الاولى من سنة اربع وتسعين وسعيا  
ثم كثر السؤال بعد ذلك عن استبدال وقف كتب القاضي  
في مكتوبه ان الوقف صار بصفة مسوعة للاستبدال هل  
يكفي ذلك ويحل على الوجه الصحيح او لا يكفي فاجيب مواريثه  
لا يكفي كما ذكره شمس الامية الخلو في حاكمه الصبر في اخر فتاواه  
والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد  
واله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
**وجدت** بخط الشيخ العلامة العدة عبد الغني العبادي  
الحنفي ماصورة **الحمد لله** رب العالمين وصلى الله على سيدنا  
محمد وآله وصحبه وسلم **وبعد** فقد وجدت سؤالا عليه  
خط مولانا الشيخ زين بن نجيم الحنفى رفع اليه لما ذهب جماعة  
من جملة المجاورين بالجامع الازهر وسعوا على جماعة من الكابر  
علماء العصر والفقهاء الى مولانا السلطان نصره الله تعالى شيئا  
خلاف الواقع حتى اخرج عن العلماء النافعين للعالم بعض وظائف  
تدريس وغيرها لمولانا الجملة فاصبحت ان اذكره هنا مع الجواب  
**وهو في السؤال** ما قولكم في جماعة مقررين في وظائف  
دينية من تدريس واعادة مشيخة جزو وغير ذلك تقريرا  
سرعا وهم اهل لطائف شرونها فهل يحل التسريح في عزلهم  
وتقرير الساعين فيما يابدهم وهل فسقوا بذلك ام لا وهل  
يكفرون بذلك اذا استحلوا او يخشى عليهم الكفر ام لا وهل  
تحقير العالم كفر وردة واذا تكلم جاهل في حق عالم وسعى في عزله  
عن ما باسمه من التدريس يكون تحقير الامر لا واذا ذهب جماعة  
من القاهرة لاهلية لهم للتدريس الى بلد السلطان نصره الله  
وسعوا على العلماء المتاهلين النافعين للعالم وتكلموا في حقهم  
بما لا يليق وفتحوا باب الخصومة والشر واناروا الفتن وكسروا  
خواطر العلماء واطهروا الحسد فهل يجب على الحاكم بمصر منعهم  
من ذلك واخراجهم من البلد وزجرهم وتضربهم لكونهم  
سعوا في الارض بالفساد امر لا واذا انبى احد شيئا الى مولانا  
السلطان في وظيفة ثم تبين كذبه فهل يجب تقييده

١٢٩١/٣٢



لينزجر هو وغيره ام لا واذا حضر حكم سلطان بني علي بن محمد  
 الى قاضي البلد واميرها وكان ماضيه مخالفا لما تقرر من قواعد  
 الملك وقانونه وناراع الخصم في صحته فعمل يرد الحاكم او انتهى  
 بلفظه **صورة الجواب** الحمد لله رب العالمين يحرم السيوف  
 في عزهم وان وقع لم يصب وفسقوا فلا تقبل شهادتهم وغيرهم  
 وتكره القتلة خلفهم ويحتمى عليه الكفران استحلوه وتحقير العالم  
 كفر ورده قال اصحابنا رحمهم الله تعالى من قال لعقبيه يا فقيه  
 اول العالم يا عويم كفر فتجوز عليه احكام المرتدين من القتل ان لم يتوبوا  
 وانقضت انكبتهم واحبطت عباداتهم كل ما من صلاة وزكاة وصوم  
 وحج ووقف واذا مات واحد منهم او قتل قبل توبته فانه يحل له  
 في النار ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين  
 ولا اليهود ولا النصارى وانما يحفر له حفرة ويلقى فيها كالكلب  
 اذا مات ولا شك ان السعي على العالم في عزله من التدريس بلا  
 سبب شرعي تحقير له اي تحقير ويجب على الحاكم بمصر اتيده  
 الله تعالى منعه من ذلك واخراجهم منها لانهم من الساعين  
 في الارض بالفساد وقد صرح اصحابنا رضي الله عنهم بنفي  
 السمودي باخراجه من البلد واقم عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما  
 بنفي الموذي في المسجد عنه وفي البلد عنه واصطلمه منع اكل  
 الثوم والبصل عن المسجد فعلا لا يذوق كيف من اذي العلماء  
 الاعلام الذين لهم يعلم الحلال من الحرام خصوصا في زمن  
 شاع فيه الجهل بين الانام وكثر فيه السفه اللبام ويجب  
 تعزيرهم وجرمهم عن ذلك واذا امنى واحد شيئا ثم يتبين  
 كذبه عز عن الحاكم انتهى بلفظه من خطه فنشال الله تعالى ان  
 يرحمه وايتانا بمحمد وكرمه امين وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين امين

**وصورة المكتوب ايضا في مسئلة الثلاث**  
**المذكورين جوابا لقاضي القضاة**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**الحمد لله** اولادنا واهلنا والصلاة والسلام على من كملت محاسنه  
 باطنا وظاهرا **وبعد** فقد تشرف الفقير بالنظر في مسئلة  
 النساء الثلاثة المأمور به من سيدنا ومولانا شيخ الاسلام  
 والمسلمين وارث علوم سيد المرسلين من فضة الله تعالى  
 باوفر حظ من العلا وادنى من الفضائل العلمية والعملية  
 بالقدح في الرقيب والمعلم ولم يترك في حوز المكارم السنية  
 مكانا الا وحق له قول من قال

- لقد ذلت له سبل المعالي وفاق الخلق طرا بالمعالي
- من كان الفقه له طبعيا لا صنعتيا وحقيقيا لا اضافيا
- فلم تكن تصلح الاله ولم يكن يصلح الالهيا
- ولورامها احد غيره زلزلت الارض زلزالها
- ولولم تطعم نبات القلو لما قبل الله اعمالها
- وانى لا استطيع كنه صفاته ولوان اعضاي جميعا تكلم

اذ امر الله تعالى بنفع العباد بحجوده واحصى مذهب النعمان  
 بوجوده مع اني لست اهلا لذلك ولكن سالت الله تعالى  
 ببركته ولقد استبشرت بالنفع بحجود تناول الكتاب لي  
 تبركا الى ذلك ان تفتح علي ما هنالك **فاقول** مستعينا  
 ومتوكلا حاصل الاشكال ان المشايخ المتأخرين اختلفوا في  
 نقل الحكم في مسئلة ما اذا طلق الاخرة فقط ما ذابغ على الاولى  
 فذكر الصدر الشهيد في العدة والواقعات انه يقع عليها واحدة  
 وتبعد الولو الخ في فتاواه وصاحب الهداية في التجنيس  
 وذكر قاضي خان في فتاواه انه يقع على الاولى ثنتان كالوسطى

291/33  
 27



وتقدّر ما فتح الله به ان المسئلة من رواية بشر عن ابي يوسف  
 كما ذكره الامام الحصري في شرح الجامع الكبير فنقلها الصدر  
 الشهيد كما هو في اصل الرواية ولم يتصرف فيها بشئ واما  
 قاضي خان فانه نظر الى المروي عن محمد في نظيره في مسئلة عمرة  
 وزينب فجمع بين المروي بين قاضي يوقع ثنتين على الاولى كما  
 سيتضح **قال** في المبسوط الى اخر ما كتبناه سابقا في الورقة  
 الثالثة فمن قال في مسئلة النساء الثلاث تقع الاولى واحدة  
 فعناه بسبب الابقاع على الاخرة وسكت عن وقوع ثانية  
 عليهما بسبب الوقوع على الوسطى للابقاع على الاخرة ولهذا لم  
 يقولوا الا يقع على الاولى الواحدة وانما قالوا يقع على الاولى واحدة  
 وانما سكتوا عن الثانية اتباعا للمروي عن بشر عن ابي يوسف  
 وراوا اضطراب الرواية عن محمد في مسئلة المراتين ولم يصح  
 عندهم ما صححه في المبسوط من نسخ ابي سليمان في مسئلة  
 عمرة وزينب ونظر والى ما في نسخ ابي حفص فلم يكن في المروي عن  
 محمد الاتفاق في النسخ فابقوا المروي عن ابي يوسف من غير تصرف  
 وقاضي خان راي ما صححه في المبسوط واعتمده من نسخ ابي سليمان  
 من ان الوقوع كالابقاع فجمع بين المروي وقال بوقوع  
 الثنتين مع ان في كلام الصدر الشهيد ومن تبعه ما بينه  
 على ما ذكره قاضي خان فانه بعد ما ذكر المروي عن ابي يوسف  
 رضي الله عنه بتمامه وقال في الواقعات والعدة يخرج  
 على هذا الاصل وقال في التجميع يخرج على الاصل وقال  
 الولوالجي في فتاواه يخرج على الاصل فلهذه الزيادة على اصل  
 مروي بشر عن ابي يوسف ازال اللبس واوضحت كل تخمين  
 وحسن ونهت على ان المراد ما ذكرنا كما فهم يقولون يقع على  
 الاولى واحدة في اصل الرواية لا يقتصر عليها بل واذا خرجت

على الاصل السابق من ان الوقوع على امرأة اذا كان بكلام واحد  
 بعد محرم الاولى فانه يقع به اخرى لان الوقوع حينئذ كالابقاع  
 فتقع ثالثة فهذه الزيادة من مولانا الصدر الشهيد المبنية  
 لقاضي خان على ما فهمه وعلى هذا فنقولهم يقع على الاولى واحدة  
 اي بسبب الابقاع على الاخرة ولا ينافيه وقوع اخرى مع سبب  
 اخر خصوصاً مع التنبه المذكور لكن بقي سؤال ما الحكمة في  
 اصل المروي عن ابي يوسف مع انه اعتبر الابقاع دون الوقوع  
 في الوسطى فوقع عليهما ثنتين واحدة بالابقاع على الاخرة واحدة  
 بالوقوع على الاولى فكان ينبغي انما اعتبار الوقوع فيهما او عدم  
 اعتباره فلم اعتبر في الوسطى دون الاولى مع انه ايقاع الثلاث  
 على الاخرة لم يكن الا باعتبار الوقوع على الوسطى والاولة وبهذا  
 ان شاء الله تعالى حصل التوفيق بين كلامهم هذا وجهه  
 المقلد موعده ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وصلّى الله على سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه وسلم

تسليماً كثيراً الى

يوم الدين

امين

**رسالة فيما يتعلق بالخراج هل المقبوض**

**السنة الماضية او سنة وقد عي بالسنة**

**المحولة**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

**الحمد لله وحده** والصلاة على من لا نبي بعده **وبعد**

فيقول الفقير زين بن عجم الحنفى قد وقعت حادثة عظيمة  
 في سنة خمس وستين وتسع مائة هي ان الخراج المأخوذ

١٢٩١/٣٤



في سنة هل يكون خراج سنة الاخذ او خراج السنة الماضية  
 وتحرر الناس فيها وعجز اهل العصر في تحصيل نقل صريح في مذهب  
 من المذاهب الاربعه حتى ان بعضهم تمتك فيها بكتب  
 التواريخ وبعضهم بكتب النفاسير في تفسير قوله تعالى  
 وازدادوا استعفاء. وبعضهم يعلم الحساب والنجوم وبعضهم  
 بالسنة القمرية. وبعضهم بالشمسية والظاهر المعتمده  
 وبعضهم استنبطها من قولهم المعتمده في الاستحقاق وقت  
 ادراك الغلة وبعضهم من الاضافة في قولهم خراج السنة  
 او محصول السنة فان حقيقتها ان يكون عن سنة الاخذ  
 وما قبلها مجاز والاصل الحقيقة وبعضهم انكروا وجود النقل  
 فيها وكل ذلك للخلط عن النقل وقد اطلعني الله تعالى بمحمد  
 وكرمه عليه في الكتب المعتمدة المشهورة التي بين ايدي  
 اهل العصر ومن معذورون لان محلها باب العشر والخراج  
 او الوقف والاجارة ولم يذكر في شيء منها وانما ذكرت في كتاب  
 اخر ملقب تارة بكتاب الخطر والاباحة كافي المصداقة  
 وتارة بكتاب الكراهية كافي الكثر عند قولهم وهل رزق الله  
**وهنا انا ذكر المنقولات بحروفها والفاظها مقتصر عليها**  
 لكونها صريحة لا تحتاج الى بيان وايضاح ولا الى استنباط  
 واستخراج بحيث توضح كل لبس وتزيل كل تخمين وحين بحيث  
 يعترف بذلك العام والخاص ويرجع اليه كل احد من الناس  
**وقال** مولانا المحقق قوام الله والدين الاتقان في شرح  
 الهداية المسمى بغاية البيان نادر الزمان في اخر الاوان  
 رحمه الله تعالى وانما سماه رزقا ليعلم انه مقدر بالكفاية  
 في كل زمان **قال** الصدر الشهيد وانما يعطى في ديارنا رزق  
 السنة في اول السنة ثم قال وهذا من قبل اما في زماننا

يؤخذ من الخراج خراج سنة ماضية ثم وعليه الفتوى انتهى  
 بحروفه والفاظه **وقال** مولانا المحقق حافظ الدين النسخ  
 في الكافي شرح الوافي وقد جرى الرسم باعطائه اي رزق القاضي  
 في اول السنة لان الخراج يؤخذ في اول السنة وهو يعطى منه  
 وفي زماننا يؤخذ الخراج في اخر السنة والماخوذ من الخراج خراج  
 السنة الماضية في الصحيح وعليه الفتوى انتهى **وقال**  
 الامام الخدادي في السراج الوهاج شرح القدوري ثم تسميته  
 رزقا يدل على انه مقدر بالكفاية وقد جرى الرسم باعطائه في  
 اول السنة لان الخراج يؤخذ في اول السنة والماخوذ من الخراج  
 اخر السنة الماضية هو الصحيح انتهى **وقال** الامام فخر الدين  
 الزيلعي في تبين الحقائق شرح كثر الدقائق وقد جرى الرسم  
 باعطائه في اول السنة لان الخراج كان يؤخذ في اول السنة  
 وهو يعطى منه وفي زماننا يؤخذ الخراج في اخر السنة والماخوذ  
 من الخراج خراج السنة الماضية في الصحيح وعليه الفتوى انتهى  
**وقال** شيخ الاسلام العيني رضي الله عنه في البناية شرح  
 الهداية قوله والماخوذ من الخراج في اول السنة هو خراج  
 السنة الماضية وعليه الفتوى اشار اليه بقوله هو الصحيح  
 قال في الكافي ايضا وعليه الفتوى انتهى وفي الرسم المذكور  
 في الهداية بالعادة واما النقول الصريحة مفيدة لكون  
 الخراج الماخوذ في سنة فهذا يدل على انه اذا اخذ اول  
 السنة طوعا فانه يقع عن الواجب عن تلك السنة لانه  
 دفع بعد الوجوب وان كان الادا لا يجيب الا في اخرها ومنها  
 ما في السراج الوهاج ولو عجل اخراج المقاسمة ثم عجز عن الزراعة  
 بان غرقت الارض او اصطلم الزرع افقة فان كان قابلا ليرد  
 اليه وان كان قد دفعه الى المقاتلة لم يرد وتجييل الخراج



قبل ان تزرع الارض يجوز لان السبب هو الاصل دون النما  
انتهى ولو كان المأخوذ خراج السنة الماضية لم يتحقق تعجيل  
لانه دين عليه فلا يرجع مطلقا ومنها في السراج الوقاج ومن  
مات وعليه الخراج الموقوف لم يؤخذ من تركته انتهى ولو كان  
المأخوذ عن الماضية لكان ديناً عليه يؤخذ من تركته ومنها  
قولهم في الوقف على الاولاد وان المستحق من الولد كل من ادرك  
خروج الغلة عالقاً بطن امه حتى لو حدث ولد بعد خروج الغلة  
باقل من ستة اشهر اشحق من حدث الى تمامها فصاعداً لا يستحق  
وخروج الغلة التي هي المناط وقت انعقاد الزرع حيا وقال  
بعضهم يوم يصير الزرع متقوماً ذكره قاضي خان وهذا في الحب  
خاصة وفي وقف الاختلاف يوم طلعت المرق وسبغى ان يعتبر  
وقت امانة القاهة كما في الحب لانه بالانعقاد يامة القاهة  
وقد اعتبر انعقاده كذا في فتح القدير وهذا يقتضي ان المأخوذ  
عن سنة الاخذ لانه لو كان عن السنة الماضية لم يستحقه  
من حدث في سنة الاخذ بشرطه قلت ايجابه على المشتري  
بشرطه لا يمنع نقله الى السنة الماضية حكاه لان الخراج  
مؤنة الارض من غير نظر الى من يجب عليه الا ترى انه واجب  
في ارض الوقف والقبلي مع عدم المالك في الاول وعدم اهل  
للو جوب في الثاني واما ما ذكره قاضي خان من ان الاخذ اول  
السنة ظلم محض فهو مبني على القول الضعيف المقابل للصحيح  
المفتى به القائل بان الخراج المأخوذ في سنة يكون عن سنة الاخذ  
لا عن الماضية فانه حينئذ لا يجوز اخذه الا في اخرها والحاصل  
ان المشايخ لما راوا نصوص المذهب على ان الخراج وان وجب  
في اول السنة لا يجوز اخذه الا في اخر السنة وراوا الخلاف في  
الزمان السابق اخذه في اول السنة افترقوا فرقتين ففرقة

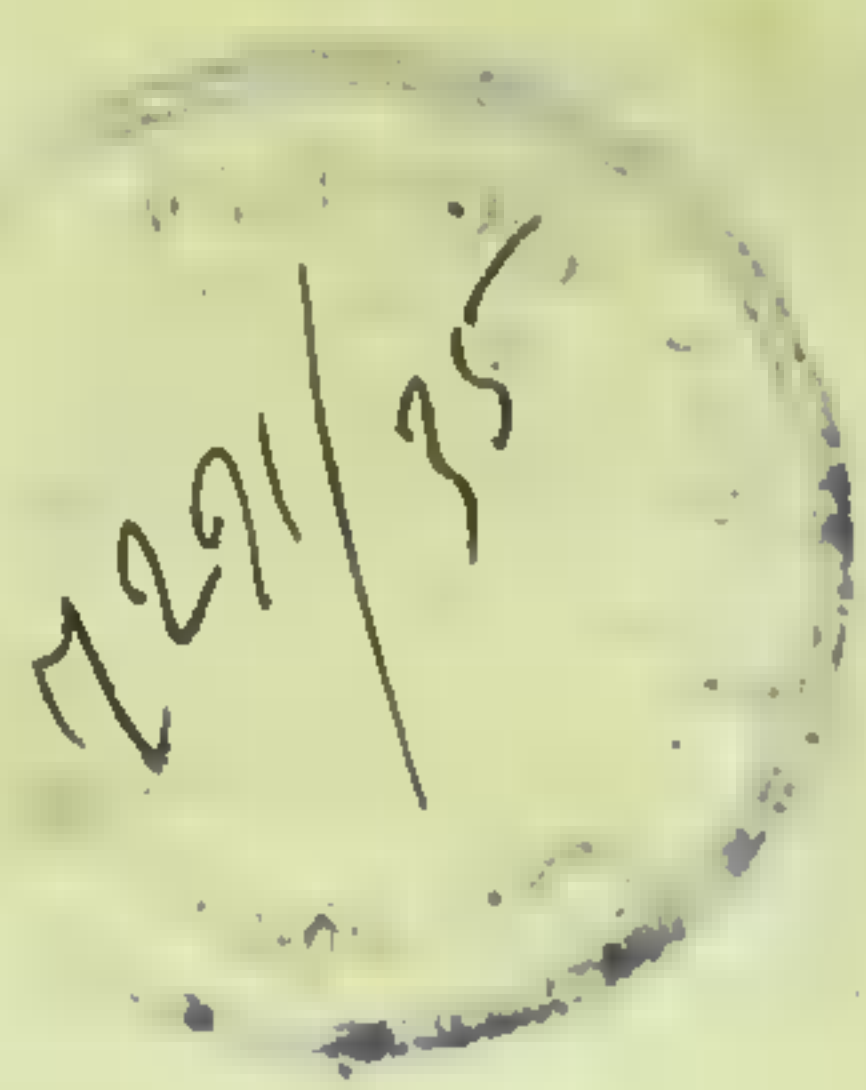
حكوا

حكوا بطلهم نظرا الى الظاهر وعليه مشي قاضي خان وفرقة  
حقوا النظر فوجدوا المأخوذ في اول السنة انما هو عن السنة  
الماضية فلم يحكموا بطلهم وصحوه وافتوا به حملا لحالهم  
على القلاح ولم ارا احدا على كونه عن السنة الماضية **وقد**  
ظهر للفتد الضعيف الاسباب ان البلدة اذا افتحت  
عنوة ووضع الخراج على اراضيها في السنة الاولى يتيسر اهل  
الامام في اخذه منهم في تلك السنة توسعة لهم مع وجوبه  
فاذا اخذه منهم في السنة الثانية كان عن الاول وهم جراً  
في كل سنة **وحديث** فلا فرق بين اخذه في اولها او اثنائها  
او اخرها في حصة خراج الماضية واما سقوطه بدخول السنة  
الثانية كالجزية فهو كقول بعض المشايخ نظراً الى انه عقوبة  
والعقوبة اذا اجتمعت تداخلت وقالت بعض المشايخ  
لا يسقط الخراج بالاتفاق وفرقوا بين الجزية والخراج بان الخراج  
في حالة البقا مائة من غير التفات الى معنى العقوبة ولهذا  
اذا اشترى المسلم ارضاً خراجية يجب عليه الخراج تجازان  
لا يتداخلا بخلاف الجزية فانها عقوبة ابتداء وبقا ولهذا لم  
تشرع في حق المسلم اصلاً والعقوبات تداخل كذا في القافية  
والعناية من غير تصحيح لاحد القولين فان كان المعنى الفرق  
فلا اشكال ايضاً اصلاً وان كان عدمه فما افتتار اصحاب  
الفتاوى فلا اشكال ايضاً لان كلامنا في المأخوذ والفرع المذكور  
عند عدم الاخذ فلا يورده من له ادنى تأمل وانما نعرضنا لجواب  
مع عدم وروده ازالة التهمة لبعض اهل العصر من الحنفية  
وان كانت واهية كما ان قولهم يؤخذ به اول السنة لا يتأني في  
كون المأخوذ في سنة عن الماضية هذا اذا وافقناهم على عدم  
تصحيح في المسئلة وقد اطلعنا الله على تصحيح فيها صرح



في التتار غانية بعد نقل الخلاف معربا الى ضد الاسلام بات  
 الصحيح ان يؤخذ لما مضى ثم قال وهذا الخلاف فيما اذا كان  
 عدم الاخذ للعجز عن الزراعة اما اذا لم يكن للعجز عنها بوجه لما مضى  
 عند الكلا انتم وهو تصحيح غريب وتقييد عجيب يجب حفظها  
 لخلو اكثر الكتب عنها واما مسئلة التجهيل فمسئلة على ما اذا  
 ادى هزاج ارضه في سنة وقلنا بنقله الى ما قبلها ثم ادى قبل  
 مضى السنة مرة ثانية عن السنة المستقبلية فانه حينئذ  
 يتحقق التجهيل ويكون صحيحا كما قال الحد ادى ان السبب هو  
 الاصل يعني الارض وهو تجهيل قبل وجود السبب وان كان شرط  
 الوجوب منع ما لانه لا يجب الا باول الحول فهو كجهيل الزكاة  
 بعد ملك نصاب تام قبل حوله الحول واما عدم اخذه  
 من تركته فلانه لما كان اصله عقوبة وهي لا تبقى بعد الموت  
 سقط كالزكاة لما كانت عبادة واجبة والميت ليقين باهل  
 لها لم يؤخذ من تركته واما مسئلة الوقف على الاولاد فلا  
 تحس محل التراجع لان ما يافذه الاولاد غلة الوقف وليس بخراج  
 ولين كان معتبرا به فما ذكره الخصاف مبني على الواقع في  
 بلادهم ولقد اقال في فتح القدير بعد ما نقله واما على طريقة  
 بلادنا من اجازة الوقف لمن يزرعها لنفسه باجرة تستحق  
 على ثلاثة اقسام كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار  
 ادراك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام  
 الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومثلا فلا  
 والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب تمت الرسالة  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 وآله وصحبه وسلم

رسالة في بيان المفاهيم الكبارها وصغائرها  
 وبيان العدالة وما يسقطها والتوبة وشرايطها  
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى  
 وبعد فهذه رسالة في بيان الكبار والصغائر من  
 الذنوب وفي اخرها بيان حد ما وعدة العدالة وبيان المروءة  
 وما يحل بها مع تبينهات شريفة وفي اخرها بيان التوبة  
 وركنها وشرايطها على وجه الاختصار طالبا من الله القبول  
 انه خير المأمول واحوله ولا قوه الا بالله العلي العظيم  
 اما الكبار انما الله تعالى العفو عنها والعافية منها  
 فقالوا هي بعد الكفر الزنا واللواط وشرب الخمر وان قل  
 ولم يسكر والنبيذ واعتقد تحريمه لان اعتقده طه الا اذا  
 دام منادمة عليه وحضورا مع اهل السفه والمقلد حكم مقلده  
 وكالسرقة والقذف والقتل وكتم الشهادة عند تعين الادا  
 وشهادة الزور واليمين الغموس والغصب بمقدار نصاب  
 السرقة من غني او من فقير مطلقا والفرار من الرخص بلاعة  
 واكل الربا واكل مال اليتيم والرشوة وعقوق الوالد بن وقطع  
 الرحم والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمدا  
 والافطار في رمضان بلا عذر عمد او بخس كيل او وزن وتقديم  
 مكتوبة على وقتها او تأخيرها عنه وترك الزكاة والصوم عن  
 وقته والحج اذا قام وضرب المسلم ظلما وسب واحد من  
 الصحابة والوقيع في العلم او حمله القرآن والسفاهة عند  
 ظالم والديانة والقيادة وترك قادر امر بالمعروف  
 او نهي عن حرام وكالصبر تعلما او تعلما او عملا وسب  
 القرآن واحراق حيوان عبثا وامتناع امرأة عن زوجها



١٢٩١/٩٥



ظلمًا والياس من رحمة الله تعالى والامن من مكر الله تعالى  
والكلمية او خسر بغير اضطار والتمية والغيبة لمن  
لا يظاها بفسقه **ع** والقمار والسرف والسعي في الارض  
بالفساد في المال والدين وعدول الحاكم عن الحق **ت**  
والظهار وقطع الطريق وادمان الصغيرة **ج** والاعانة  
على المعاصي والحث عليها **ف** والتعني للناس وتعني المزا  
مطلقا **ع** وكشف العورة في الحمام اي حضرة الناس والجل  
عن اداء واجب وتفضيل على الشيخين رضي الله عنهما  
وقتل نفسه او اطلاق عضو من اعضائه وهو اعظم وزرا من  
قاتل غيره **ابو** وعدم استتراه البول والمز والاذي في الصدقة  
والتكذيب بالقضا والقدر والقدر بامره وتصديق كاهن  
او منجم والطمع في الانساب والذبح لمخلوق واسبال الازار  
خيلا والدعا الى ضلالة وسن سنة سيئة والاشارة الى ابيه  
بجدية والجدال والمراد خصا العبد وقطع شيء من اعضائه  
وتعذيبه وكفران نعمة المحسن ومنع فضل الما والاحاديث في  
الحرم والتجسس والتجسس **ابن** واللعب بالنرد والطاب  
والمنقلة وكل هو مجمع على تحريمه **وعدة العلوي** في منظومته  
اكل الحشيش من الكباير وقول المسلم للمسلم يا كافر وعدم العدل  
بين النساء في القسم ونال الكف ووطي الحايض والسرور  
بالفلا للمسلمين واثان البهيمية وعدم عمل العالم بعلمه  
وعيب الطعام والرقص بالرباب ومحبة الدنيا والنظر  
الى وجه الامرء الحسن والى داخل بيت غيره ودخوله بيته  
بغير اذنه **اما الصغابر** فقالوا هي النظر الى محرم  
والقبيل والاستمنا بقصد الشهوة لا لتسكينها والتمس  
وخلوة بالاجنبية واللمن ولو بهيمية وكذب لاحد فيه

١٢٨  
واضطرار وهو مسلم ولو تعريضا وصدقا والاشراف  
على بيوت الناس وهجر المسلم فوق ثلاثة ايام بلا عذر وكثرة  
المخاصمة بلا علم كوكلا القاضي او يعلم ان لم يراع حق الشرع  
وصحك مصل اختيارا والنوح ونحوه للمصيبة ولبس الرجل  
ثوب حرير ونجسة الماشي وجلوس مع فاسق لا يناسبه والقتل  
وقته كراهه والصوم في يوم مني عنه وادخال مسجد نجاسة  
واستقبال القبلة واشتد بارها ببوله او غايط وكشف  
العورة بحمام بغير مرأى الناس او خلوة عبثا ووصاله صايم  
ووطي مظاهر قبل التكفير ومسافرة امرأة غير مهاجرة بغير  
زوج او محرم والنخس والاحتكار والبيع والسوم والخطبة  
على بيع او سؤم او خطبة غيره وبيع الحاضر وتلقي الركبان  
والنضرية والبيع عند اذان الجمعة والتفرق بين كبير  
وصغير محرم منه لغير ضرورة وكتمان عيب السلحة  
عند بيعها واقتناك لب لغير صنف او ماشية او امساك  
خمر لا تخليها واللعب بالشطرنج وبيع الخمر وشراؤها **ع**  
وسرقه لعمه واسر الى الاجرة على الحديث والبول قائما  
وفي المختسل والموارد والسدة في الصلاة والاذان جنبًا  
ودخول المسجد كذلك الامر عذر والاختصار في الصلاة  
واشتمال **ع** والعبت فيها واستقبال المصلي  
بوجهه والالتفات فيها والتكلم في المسجد بكلام الناس  
وفعل ما ليس بعبادة فيه ومباشرة الصائم وتقبيله  
اذ لم يامن ودفع الزكاة من ارضي المال والتخف في الذبح  
واكل السمك الطافي والمنق والميتة من غيره ومن اللحوم  
المثانة والغدة والحيا والذكر والتسفير للحاكم عند عدم  
تعدى السرقة وانكاح المرأة بغير اذن ولها عند عدم



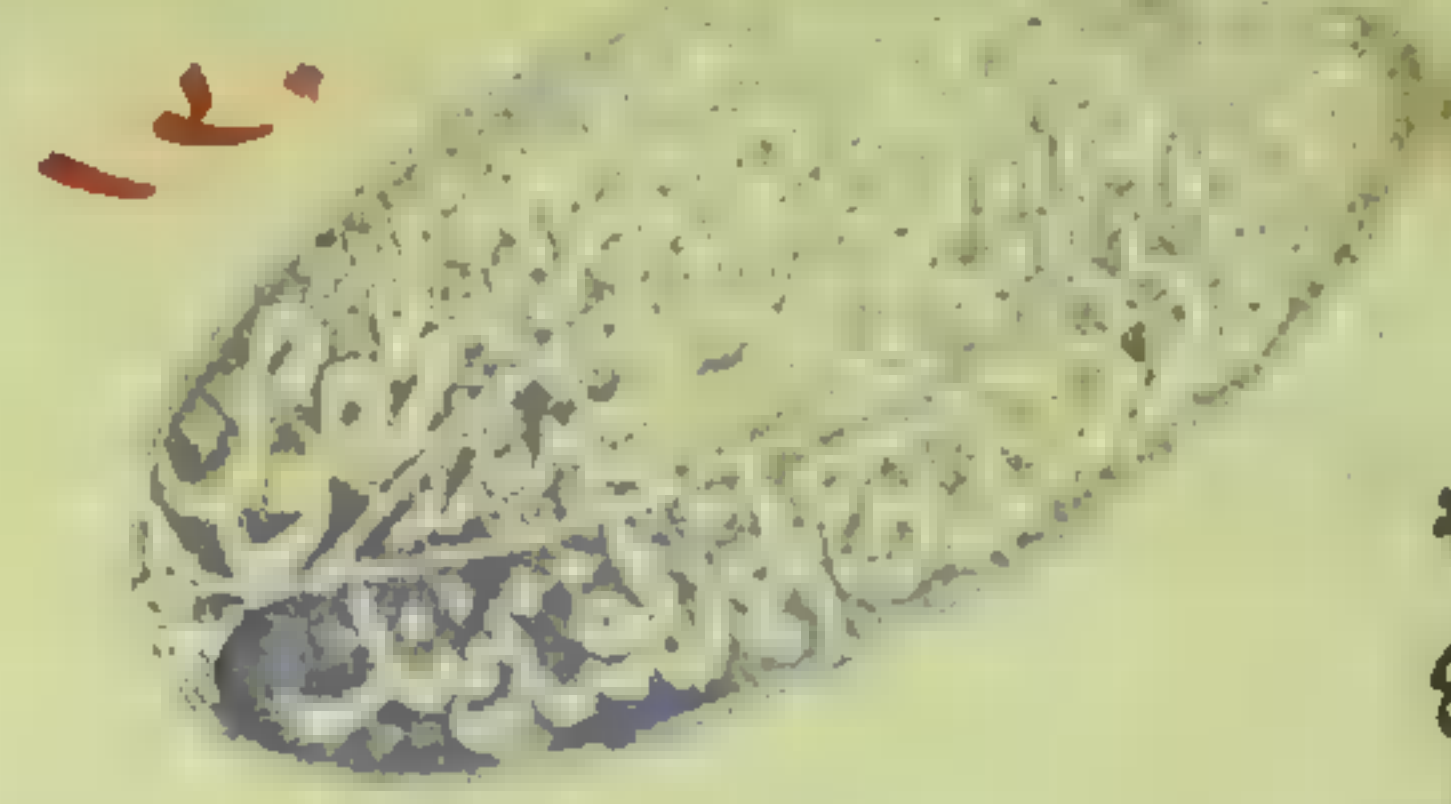
الفضل ونكاح الشغار وتطبيق الزوجة أكثر من واحدة  
وبإتيان أحد الروايتين لغير عذر. وتطبيقها في الحيض  
الأي الخلع وفي طهر جامعها فيه. والرجعة بالفعل والمضاربة  
فيها وفي الاتفاق والأبلا والتفصيل بين ولادته في العطفة  
الأعلم أو صلاح. وترك القاضي التسوية بين الخصمين مجلساً  
واقبالاً بالأب والقلب. وقبول جارية السلطان. ومن غلب  
الحرام على ماله والأكل من طعامه. واجابة دعوته لغير عذر  
والأكل من طعام أرض مفضولة. ودخولها ولو للصلاة  
والشيء في أرض غيره بغير إذنه. والمثلة بحيوان ولو بمجمة  
وقتل حر في ممرته قبل الاستجابة وقتل المرتدة وتأخير  
السجدة الصلواتية وتركها مطلقاً وتعيين شيء من القرآن  
للمصلاة وحمل الجائزة بين عمودي السرير ودفن اثنين في قبر  
لغير ضرورة والصلاة على ميت في مسجد على رواية التحريم  
والسجود على صورة وضلته وهي بين يديه أو جذابه أو  
أمامه وشد الأسنان بالذهب واستعمال آنية الذهب  
أو الفضة وتقبيل فم الرجل ومفانقته وصل الدابة في  
عنق العبد وأبد الكافر بالسلام الأحاجة عنده وبيع  
السلح من أهل الفتنه واستخدام الخصي وتملكه وكسبه  
**عل** والباس صبي لا يجوز لبسه للبالغ وتغني الرجل لنفسه  
على المعتمد وإبطال عبادة لغير عذر ووطئ الزوجة أو الأمة  
بحضرة من يعقل ولونايمًا والخروج لقديم أمير لا يستحق  
التعظيم أو يستحقه وضيق على المارة وانتظار الإقامة في بيت  
بعد سماع الأذان والأكل فوق الشبع لغير صوم وصيف  
والأكل لغير جوع وتقبيل يد غير عالم وطالع واب والسلام  
باليد وقيام القاري لغير أبيه ومقله ووطئ الحايض والأمة

قبل استبرائها وذكر أبو الليث **الشمري** في أذنها  
ظن السوء بالمسلم والخسدة والكبر والعيب وسماع اللهو  
وجلس الجنب في المسجد بلا عذر والتكوت عند سماع  
غيب مسلم والبقاء عند المصيبة ولطم الخدود وإمامة يقوم  
وسم له كارهون بلا عيب به والكلام وقت الخطبة وتخطي  
رقاب الناس في المسجد والقابحاسة على سطحه أو على الطريق  
ويؤم مع ولده وعمره أكثر من سبع سنين وقراءة القرآن  
جنباً أو حايضاً انتهى. ومنها الخوض في الباطل كذكر تنعم  
الملوك والاعنياء والتكلم بما لا يمينه والزيادة فيه علم ما يمينه  
والإفراط في المدح ومنها المتعصر في الكلام بالتشديد وتكلف  
السمع والفصاحة والتصنع فيه والفحش والسب وبداية  
اللسان والإفراط في المنح وإفشاء السر والتهاون بحق المقار  
والأصدقاء وخلف الوعد قاصداً له وقتة والغضب لغير  
اتهامك حرمة الدين وضعف الحجة كالتماون بترك  
المتعرض لحرمة وعرضه وتأخير الزكاة والحج عن أول سعي  
الامكان ولكن المنقول في الفتاوى الكبرى أن الفتوى على  
سقوط العدالة به فله علمه من الكبار وترك الجماعة  
استحقاقاً لا امتناعاً ولا شغل الطريق بوقوف أو بيع أو شراء  
والتعصب والمداهنة وقوله المسلم للذي بالكفر إذا كان  
يتأذى به والدعا بمقتضى العزم من عرشك وبحق فلان وأما  
حدسنا فاذ علم حجة الكبيرة علم حجة الصغيرة **والمتلف**  
العلماء رضي الله عنهم في الكبيرة فقال الاستاذ أبو اسحق  
إبراهيم رضي الله عنه وتبعه السبكي رضي الله عنه كل ذنب  
نفيا للصغار نظر إلى عظمة الله تعالى وشدة عقابه  
وضمونه بآية أن يجتنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم



وقيل ما فيه حد ويرد عليه كثير من المعاصي نصر الشارع على المخالف  
من الكبائر وليس فيها حد كاكل الربوا ومال اليتيم والفرار  
من الرخص والعقوبة هي الموت والقتل بناء على انه لا حد  
هذا لان عقوبة مقدرة لله تعالى فخرج القصاص لانه للعبد  
ولهذا قال في الخلاصة واضحا بان ما يافى به وقيل ما فيه  
حد او قتل ويرد عليه ما قبله الا القتل وقالت اكثر النعمان  
هي ما توجد عليه بخصوصه في الكتاب والسنة ووجه بعض  
المحققين بانه الا فوق لما ذكره عند تفصيل الكبائر  
ويرد عليه انهم عدوا النوح للمصيبة من الصغائر مع ورود  
وعيد فيه وهكذا اكثر وفي جمع الجوامع والمختار وفاقا لاقام  
الحرمين كل حد يمتد تؤذن بقلة الكثرات مرتكبا بالدين ورقة  
الديانة انتهى ويرد عليه انه شامل للصغائر الخمسة نعم هو  
اشمل مما قبله وقيل ما اضر عليه العبد من المعاصي فهو كبيرة  
وما استغفر عنه فهو صغيرة وقيل ان الكبيرة كل ذنب لم يقب  
عنه والصغيرة كل ذنب تاب عنه ويرد عليه انه يقتضي انه  
اذا فعل صغيرة ولم يقب عنها ولم يعاودها ان تكون كبيرة  
وليس كذلك وقيل ما كانت مفسدة شيء من المنصوص عليه  
في الحديث فهو كبيرة واختار ابن عبد السلام ولا يخفى ما فيه  
من الاجرام وقالت في الكفاية والحق انهما اسمان اضافيان  
لا يعرفان بذاتهما فكل معصية اضيفت اليها فوقها فهي  
صغيرة وان اضيفت اليها زادها فهي كبيرة انتهى وقال  
العيني والذيل رحمهما الله انه الا وجه ويرد عليه انه مخالف  
لقوله تعالى ان تجتنبوا الكبائر ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم  
فانها افادت كبائر وصغائر وعليها في الكفاية اللاتوب  
كلها اما كبائر وصغائر فان كانت كلها كبائر فما الذي يكفر

وان كانت كلها صغائر فما الكبائر التي تجتنب قال قيل المراد  
بالكبائر منها جزئيات الكفر كما قاله الفتاوى في شرح  
العقوبة قلت لا يصح لانه يكره عليه انه اذا اجتنب انواع  
الكفر كفر عنه ما عداها فيلزم عليه ان المؤمن يكفر عنه القتل  
والزنا باجتناب الكفر ولا قابلية وفي العناية عن بعضهم  
الكبيرة ما كان حراما لعينه انتهى ويرد عليه كثير مما هتم به  
كبهت المؤمن والفرار من الزحف لكسر شوكة المسلمين والزنا  
لصيانة الانساب وشرب الخمر لصيانة العقول وقيل  
ما ثبت حرمة بنصر القرآن كذا في فتح القدير ويرد عليه  
خروج كثير منها ثبت المنع بالسنة ونقل عن فواهر زاده  
انها ما كان حراما محضا مسمى في الشرع فاحشة كاللواط  
او شرع عليه عقوبة محضة في الدنيا بالحد او الوعيد بالشارع  
في الآخرة انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الجهادية  
ان الاصح ان الكبيرة ما كان شبيها بين المسلمين وفيه هتك  
حرمة الله تعالى والدين وهو منقول عن الحلواني انتهى  
**واما حد العدة** فقال في التحرير ملكة تحمل في ملازمة  
التقوى والمروة والشرط اذ انها ترك الكبائر والاضرار على  
الصغائر وما يحل بالمروة انتهى وقالت المحقق في فتح القدير  
وما في الفتاوى الصغرى العدة من يجنب الكبائر كلها  
حتى لو ارتكب كبيرة سقطت عدا الله وفي الصغائر العبرة  
للغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن ادب القاضي لعصام  
وعليه المقول انتهى وفيه والحاصل ان ترك المروة سقط  
للعدة وقيل في تعريف المروة ان لا ياتي الانسان ما يهتذر  
منه مما ينجسه عن مرتبة عدا اهل الفضل وقيل التمس  
الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف والجور والارتفاع





عن كل خلق ذي والصف رقة العقل من قولهم ثوبٌ سخيف  
إذا كان قليل القل انتفى ومن العجب ما في الخلاصة من ترفيع  
الكبيرة أنه اصحابنا بنوا ذلك على ثلاثة معان أحدها ما كان  
شنيعاً بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والثاني أن  
يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل يرفض المروءة والكرم  
فهو كبيرة والثالث أن يكون مصرّاً على المعاصي والنجور انتهى  
فإن جعل ما يحل بالمروءة كبيرة وليس بصحيح فإن بعض ما يحل  
بما سباح وبعضها صغيرة وبعضها كبيرة والثالث ليس بمترادف  
لهم وفي الخبر وما يحل بالمروءة صغائر الله على فسته كسرقة  
لقمة واشترط الاجرة على الحديث وبعض مباحات مثلاً  
كالأكل في السوق والبول في الطريق والافراط في المخرج المفق  
للاستخفاف وصحة الاراد والاشتغاف بالناس  
وفي اباحة هذا نظر وتطاع الحرف الدينية للحياكة والقيامة  
وليس الفقيه قبا ونحوه والمعجب بالحمام انتهى وفي جعل البول  
في الطريق من المباحات نظراً لما مراد منه كشف غورته  
بحراي من الناس كما صرح به هو في فتح القدير إلا أن يريد البول  
على الطريق مع الستر وذكر فيه مما يحل بالمروءة المشي بسر أو ميل  
فقط ومدة رجله عند الناس وكشف راسه في موضع بعد فعله  
خفة وسوادب ومصارعة الشيخ الاحداث في الجامع قال  
ولا تقبل شطلة الطفيل والرقاص والمجازف في كلامه  
والمسخرة بلا خلاف انتهى وقد ذكر في الشباب جملة منه  
فقال وأما المروءة فهي تزي المبري مثله زمانا أو مكانا  
فترد شهادة تاركها كلبس فقيه قبا وقلنسوة وتروءه فيها  
حيث لم يعتد مثله لك أو لبس تاجر ثوب جمال أو لبس  
جمال زي عالم وركوب بغلة نفيسة وطوف في السوق

وجعل

وجعل نفسه محكمة أو مشي من لا يليق به في السوق مكشوف  
الراس والبدن والكل غير سوقي في السوق وشربه من سقاية  
بلا غلبة جوع ولا عطش والاكل والبول على الطريق واعتياد  
البول قائماً بلا ضرورة أو في الماء ومد الرجل عند الناس بلا عذر  
وتنف الابط وذكر ما يجري من امراته في الخلوة ومما رزيتها  
حيث يسمع غيره واكثر مكايات مفصحة وسوء العشرة  
مع الاهل والجيران او المعاملين والمضايقة في اللقافة  
وتكرار حضور وليمة غير نحو سلطان بلا طلب ولا ضرورة ولا  
استحلال صاحبها لا لتقاط الفشار ولا بتدال رجل معتبر  
نفسه بنقله الماء والطعام الى بيته شحاً لا تواضعاً واقداً  
بالسلف رضي الله عنهم من ترك التكلف وكذا البسر ما وجد  
او اكل حيث وجد تقللاً وطرها للتكلف ويعرف باعارة صدقه  
فيده انتهى وذكر شيخ الاسلام العيني في البداية ان العلماء جمعوا  
على ان من فعل ما يحل بالمروءة لم تقبل شهادته انتهى وهذا شيء  
يختلف باختلاف الناس وباختلاف الزمان والمكان في  
الشخص الواحد وفي شرح العتائبية لا تقبل شهادة من يكسر  
الصياح في الاسواق **تنبيهات** الاولى في تفسير بعض  
ما سبق ويكان المراد منه قالوا المراد بنسيان القرآن الذي  
هو كبيرة انه لا يقدر على القراءة من المصحف لان نسيان حفظه  
عن ظهر قلبه والقتل انما يكون كبيرة اذا كان عمداً أو اماً  
الخطا فلا ينبغي ان يكون صغيرة لقولهم بانه يوجب الائم  
بترك التثبت ولذا وجبت الكفارة فيه ستر الذنب  
والعذف كبيرة الا قدف صغيرة ومملوكة وهرة مهمكة  
فصغيرة وفي شرح الرازي والشاهد بالزنا اذا علم به واجب  
وقدف الرجل زوجته اذا انت بولد يعلم انه ليس منه مباح



وقيل واجب والتمتع نقل الكلام على وجه الافساد اما بقصد  
النصيحة فواجب واختلفوا في قطيعة الرحم فقبل بالاساءة التمهيد  
وقيل بترك الاصلان واختلف الترجيح والموافق لمذهبنا الثاني  
لقولهم بوجوب نفقة القريب **واختلف** في القرابة التي  
يجب وصلا فقبل لكل ذي رحم وقيل بشرط المحرمية والاقراب  
الي مذهبه الثاني لاشتراط المحرمية فيه لمتفق اذا ملكه ووجوب  
نفقته واختلف في دخول الخالة في الام والعم في الاب  
في العمرة والمعتد لانيهما والحيانة في الكيل والوزن انما يكون  
كبير في غير التاف اما في التاف فصغيرة والديانة استحقاق  
الرجل على اهله والقيادة استحقاق الرجل على غير اهله والمراد  
الاعتراض على كلام الفقيه باظهار خلل في لفظه او في معناه وهو  
مذموم ان لم يكن في الدين والمجاهدة قصد اخام الغير وتغييره  
وتنقيصه بالمدح في كلامه **والله اعلم** ببيع الدين للدنيا  
والمداراة المسنونة ببيع الدنيا للدين **الثاني** قد ذكر الفقهاء  
من الكبار الامن من مكر الله تعالى والياس من رحمة وفي العقاب  
والياس من رحمة الله تعالى وكفر والامن من مكر الله تعالى كفر  
فحتاج الى التوفيق والجواب ان مراد المكفر من الياس لانكار  
سعة الرحمة للذنوب ومن الامن الامن لاعتقاده ان لا مكر  
ومراد الفقهاء من الياس الياس لاستعظام ذنوبه واستبعاد الغفر  
عنها ومن الامن الامن لغلبة الرحمة عليه بحيث دخل في حدة الامن  
والاوفق بالسنة طريق الفقهاء الحديث الدارقطني عن ابن عباس  
رضي الله تعالى عنهما مرفوعا حيث **عد** من الكبار وعطفهما  
على الاشراك بالله تعالى انتهى **الثالث** شرط اصحابنا بالسقوط  
العذر للبشر الخ الايمان مع انه كبيرة وهي تسقطها جمة  
وجوابه انما شرطوه ليظهر امره عند القاض والافعال تمام به

لا يسقطها **الرابع** شرطوا ايضا لسقوطها بالكل الربا ان  
يكون مشهورا به مع انه كبيرة وجوابه كما مر الخامس شرطوا  
لسقوطها بترك النفقة ان يتركها ثلاثا بلا تاويل مع ان ترك  
الفرص مرة كبيرة وجوابه كما مر **السادس** لسقوطها بالاكثر فوق  
السبع مع انه صغير فينبغي الاصرار عليه وجوابه ان المسقط  
له انما بناء على ان كل ذنب يسقطها ولو صغيرة بلا ايمان كما  
افادة في المحيط البرهاني وليس المعتمد فليس يعتمد **السابع**  
اسقوطها بركوب بحر الهند والظاهر انه لكونه يحمل بالمرور  
لكونه كبير لقولهم انه مخاطر بنفسه ودينه لاجل الدنيا  
الثامن الحقوا بشهادة الزور وكل شهادة كانت على باطل كالشهادة  
على مقاطعة سوق الخاسين وقالوا من شهد عليهما حلت به  
اللعنة **التاسع** اسقطوا عداية بايع الاكفان لكونه يرتد  
الموت فهو كبيرة **العاشر** في الفتاوى الصغرى لا تقبل  
شهادة من وقف على الطريق لانه شغل الطريق انتهى وهو يقتضي  
انه كبيرة اما في نفسه او بالادمان عليه **الحادي عشر**  
اسقطوها بالتعصب وهو يقتضي كافيته **الثاني عشر**  
رد شهادة شيخ معروف بالصلاح لمخاسبة ابنه في النفقة  
في طريق مكة انتهى وكانه لا خلال المروءة **الثالث عشر**  
شرطوا في الصغيرة الادمان لسقوطها ولم يشترطوه في فعل  
من يحمل بالمرور وان كان مباحا وعليه هذا اطلاق المجلد بالمرور  
ليس بعدل ولا فاسق انتهى **الرابع عشر** اتفق العلماء على ان  
العذر المذكور في حديث الكبار من السبع والتسع بتقديم  
السنن او التالام مفهوم له ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما  
انها الى السبعين اقرب وقال سعيد بن جبير رضي الله عنه  
هي الى السبع مائة اقرب اي باعتبار اصناف اوليها انتهى



الخامس عشر عدا أبو الليث الترمذي رحمه الله تعالى فعل القلب المذموم من الصغائر كالخسد وسكت عنه كثير من الفقهاء في كتاب الشهادات والعهود عندنا انه لا مواخذة عليه من مجردة الا ان صمم وعزم عليه فصغيرة او تعدى منه اصرار الغير بقوله او فعل ككبري روى الدلمي في الفردوس شهادة المستطين بعضهم على بعض جائزة ولا يجوز شهادة العلماء بعضهم على بعض لانهم حسنة انتهى السادس عشر ان الصغائر التي قد منها ما تكون الواحدة منها صغيرة اذا كان مستظلا لفعل خائفا من عاقبتها اما اذا فعلها متهاونا بطا فافظا تصير كبيرة كذا ذكر في حجة الاسلام الفراء في الاصل انتهى السابع عشر ان الاستخفاف بالصغيرة كفر اذا ثبت المنع عنها بدليل قطعي الثامن عشر في حد الاصرار على الصغيرة فالجمهور على انه غلبت المعاصي على الطاعات وهو المحقق كما قدمناه في حد العدالة وقيل المواظبة على صغيرة من نوع او انواع وقيل تكرارها منه تكرارا بقله مبالاة برينه اشعارا بركاب الكبيرة وكذا اذا وجدت منه انواع من الصغائر سمي مجموعها بما يشعربه ادنى الكبائر ورجم بعضهم وقيل ان يفعل ومن عزمه ان يعود اليها انتهى التاسع عشر ان من قال كل ذنب فهو كبيرة نفسا للصغائر كما قدمنا لا يقول بان كل ذنب يسقط العدالة وانما الخلاف في الاطلاق والتسمية كذا في درر اللوامع انتهى

العشرون كل ما كرم عندنا من الصغائر كما استفيد ذلك من تعدادهم الحادي والعشرون ذكر في ايضا الاصلاح ان شرب الخمر ليس بكبيرة وهو سبق قلنا لانه معدود فيها في الحديث الصحيح روى الدلمي في الفردوس شرب الخمر من الكبائر وهو ام الخبايا ومفتاح كل شر والله اعلم الثاني والعشرون

في التوبة وهي الندم على المعصية من حيث انها معصية والعزم على عدم العود اليه مثله وتحقيق الاقلاع عنها ورده المظالم الى اهلها عند الامكان وقضى ما قصر في فعله من العبادات وانما قيدنا بالمعصية المذكورة لان الندم على فعلها من حيث انها مضارة لبيوت او متلفه لما له ليس بتوبة **وفيها مسائل** الاولى تصح التوبة من بعض الذنوب مع الاصرار على ذنوب اخر الثانية التوبة عن الذنب فرضة على الفور صغيرة كانت او كبيرة فتجب التوبة عن تأخير التوبة الثالثة تصح التوبة عنه ولو بعد تقضيها مرارا الرابعة الكبيرة لا يكفرها الا التوبة واما الصغيرة فلها مكفرات كثيرة ورد بها السنة منها الصلوات الخمس والجمعة وصوم رمضان والحج والاستغفار واجتناب الكبائر على احد القولين الخامسة قبول التوبة من الكفر قطعي اتفاقا ومن المعاصي كذلك عندنا لقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده وعن الشاقي رضي الله تعالى عنه طم في مناسك الكرماني **تنبيه** اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في تكفير الحج المبرور للكبائر والصحيح انه لا يكفرها وليس مراد القائل بان يكفرها انه يسقط قضا ما لزقه من العبادات والمظالم والذنوب وانما مراده انه يكفر اثم تأخير ذلك فاذا فرغ منه طو لب بالفعل فان لم يفعل مع قدرته فقد ارتكب الان كبيرة هكذا بينه عليه بعض العلماء وهذا مما يجب حفظه انتهى روى الدلمي في الفردوس عن ابن رضي الله عنه مرفوعا الذنب سؤم على غير فاعلم ان غير ابلو به واذا اغتات اثم وان رضي به شاركه وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه القاييب عند الله بمنزلة الشهيد وعن ابن رضي الله عنه القاييب من الذنب كمن لا ذنب له واذا احب الله عبدا



لم يصره ذنب . وعز ابن عباس رضي الله عنهما التائب من الذنب  
 كمن لا ذنب له والمستغفر من الذنب وهو مقب عليه كالمستغفر  
 بربه عز وجل . أبو هريرة رضي الله عنه ثلاث من كن فيه  
 حاسب الله تعالى حسبا بيسر او ادخله الجنة تقطع من امره  
 وتصل من قطعت وتغفر عن ظلمك . ابن عباس رضي الله عنهما  
 ثلاث مملكات وثلاث مخبات فاما المملكات  
 فتح مطاع وهوى متبع وانجاب المرء بنفسه واما المخبات  
 فخشية الله في السر والعلانية والقصد في الفقر والغنى  
 والعدل في الغضب والرضا . ابن عباس رضي الله عنهما  
 ذنب العالم ذنب وذنب الجاهل ذنبان العالم يعذب على  
 ركوبه الذنب والجاهل يعذب على ركوبه الذنب وتركه العلم  
 سلمان وانس رضي الله تعالى عنهما ذنب لا يغفر وذنب  
 لا يترك وذنب عسى الله ان يغفره فاما الذنب الذي لا يترك  
 فظالم فيما بينهم واما الذنب الذي لا يغفر فالشرك بالله  
 عز وجل واما الذنب الذي يغفر فذنب العباد فيما بينهم  
 وبين الله تعالى . ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه عليكم  
 بلا اله الا الله والاستغفار فاكثر وامنها فان ابليس قال  
 اهلك الناس بالذنوب واهلكوني بلا اله الا الله والاستغفار  
 فلما رايت ذلك اهلكتهم بالاهواء وهم يحسبون انهم مهتدون  
 فلا يستغفرون . نسأل الله تعالى العفو والعافية  
 . والله تعالى اعلم بالصواب واليه  
 المرجع والمآب وصلى الله على  
 سيدنا محمد وآله  
 وصحبه  
 وسلم

رسالة في الاستصحاب وما تنفع  
 عليه من المسائل القليلة  
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله وكفى . وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد  
 فهذه رسالة في الاستصحاب وما تنفع عليه من المسائل  
 الفقهية هو كما في التحرير الحكم ببقا امر محقق لم يظن عدمه  
 والاول ما في العناية من انه الحكم بثبوت امر في وقت ثبوت ثبوت  
 في وقت اخر انتهى لشميل نوعيه وفي حجيته ثلاثة اقوال  
 ليس حجة اصلها حجة مطلقة والمختار حجة في الرفع في التحقيق  
 وعليه فرغ في الهداية من مسائل شتى من فصل القضاء بالمواريث  
 مسئلتين . الاول مات نهران فجاءت امراته مسلمة وقالت  
 اسلمت بعد موته وقالت الورثة قبله فالقول لهم . الثانية  
 مات مسلم وله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت  
 اسلمت قبل موته فالقول لهم ايضا لان ظاهر الحديث يشهد  
 لهم وهم دافعون وقالوا الوادعت ان زوجها ابانها في المرض  
 وصار فارا فترث المرأة وقالت الورثة ابانها في الصحة فلا  
 ترث فالقول لها وفي التيممة لو اقر لو اقرت ثم مات فقال  
 المقر له اقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول للورثة  
 والبيينة بيينة المقر له انتهى ففيهما اصنف الحادث الى اقرب  
 اوقاته وهو ظاهر نعتبه للدفع عنهم وعنهما في الاولى لانها  
 دافعة حراما وقالوا وقال القاضي بعد عزله اخذت  
 منك الفاقبله قضيت بها عليك ودفعها الى فلان فقال  
 بعده فالقول للقاضي على الصحيح لانه اسنده الى طالة ضافية  
 للضمان وقال الزيلعي من القضاء لو قال العبد لغیره بعد  
 العتق قطعت يدك وانا عبده وقال المقر له وانت حر

7291/36



فالقول للعتيد ولو قال لعتيقة اخذت منك غلة كل شهر  
 كذا وانت عتيد وقال بعد العتق فالقول للمولى لما ذكرنا وكذا  
 الوكيل بالبيع اذا ادعى المبيع والتسليم قبل العزل وقال الموكل  
 بعده فالقول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا والا فله موكلا لفظ  
 القائمة القول فيها للعتيد وفي النهاية اعتقامة ثم قال لها  
 قطعت يدك وانت امي فقالت وانا حرة فالقول لها وكذا  
 في كل شيء اخذه منها عند ابى حنيفة وابى يوسف رضي الله عنهما انتهى  
 وينبغي مثل مسئلة قطع يد العتيد على قوله محمد والا فلا فرق  
 بين العتيد والحارية وكذا قال في المجمع من الاقرار ولو اقر عتيد  
 اسلم باخذ الماله قبل الاسلام او بالتلافى ختم بعده او مسلم  
 كمال عتيد في الحرب او يقطع يد معتقه قبل العتق فكذبوه  
 في الاستناد اذ انى بعدم الضمان في الكل انتهى وقال بعض في الكل  
 وفي مسئلة المفتي من الاقرار مريض او صلي له ومات فقالت  
 الورثة اعتق هذا العتيد في صحته وقال الموصي له في مرضه  
 فالقول للورثة ولا شيء للموصي له الا ان يفضل من الثلث او يقوم  
 له بيعة انتهى وهذا يخالف الفرع من المولين وقالوا اذا انكر  
 المشتري ملك الشفع فلا بد من بيعة على ملكه لاستحقاق  
 الشفعة لان ظاهر اليد يكفي للدفع لا للاستحقاق وفي التقرير  
 لا لئلا ان الاستصحاب له معنيان احد سما كل حكم عرف  
 وجوبه في الماضي ثم وقع الشك في زواله في الحال الثاني كل حكم  
 عرف وجوبه بدليله في الحال ووقع الشك في كونه زائلا في الماضي  
 فيعبر عن الفروع مفرع على الاول والبعض على الثاني انتهى  
 وفي النهاية من مسائل شتى اذا اختلف الاجر والمستاجر  
 في جريان ما الطاهونة وانقطاعه بعد مضي المدة بجعل الحال  
 حكما في حق الماضي بخلاف المفقود فان هناك حكما للاستصحاب

تارة من الماضي الى الحال كما في المفقود وتارة من الحال الى الماضي  
 كما في مسئلة الطاهونة انتهى وفي الضرر اذ يجوز للمستاجر  
 على انقطاع الما في الماضي تقبل وان كان المستاجر يملك الحال  
 وفي النزاع لو اختلفا في قدر مدة انقطاعه فالقول للمستاجر  
 على ان ما السليم يصل الى الارض فيمل هو كالشهادة بانقطاع ماء  
 الرعي ام لا وفي النزاع انما المستاجر انما للزراعة وانقطع الماء  
 وبقي شيء من المدة ما يصلح ان يزرع عزبا ولم يحاصم ولم ينقص حتى  
 تمت المدة لزم تمام الاجر وان خاصم له تفضل الاجار و ينقص من  
 الاجر بحسابه وان لم يصلح ان يزرع عزبا لا يلزم منه الاجر فيما مضى  
 وان لم يحاصم انتهى ومن الفصل التاسع والثلاثون من جامع  
 الفصولين ما يحكم فيه الحال يستدل بالحال على صدق المقال  
 وذكره وعامتها تبارى دابة الى الليل ثم قال بالليل لرجلها  
 انقلت مني فلم اجرها الى الليل وكذب بها يحكم الحال  
 ومنها الرجل مضى في ارض اخر او ميراث في دار اخر فاختلعا وانكر  
 رب الدين ثبوت حقه صدق وعلى المدي بيعة ان له حق  
 السبيل الا اذا كان الما جاريا زمان الخصومة او علم انه  
 كان يجرى قبل ذلك فحينئذ يصدق رب المال ومنها  
 ميراثا مشرع في الطريق الاعظم لا يعرف حاله فادعى انه محدث  
 فيبلغ فقال رب الدار هو قديم لو كان الما سا بلاء وقت  
 الخصومة ترك لكن يحلف بالله ما هو محدث بغير حق ولو لم  
 يكن سا بلاء يومئذ فلا بد من بيعة على انه مسيله او كان بيد  
 ابيه كذا وكذا ومات وهو كذا لك ثورته او شراة بذلك  
 المسيل ومنها باع الاب مال ابنه الصغير فادعى بعد  
 بلوغه ان يبعده وقع بغير فاحش فان قيمته يوم باعده مائة  
 وقد باعته منك بخمسين ورد على ملكه وقالت المشتري لا



بل قيمته كانت خمسين بحكم الحال لو لم تكن المدة قد ما يتبدل  
فيه الاستحجار فلو كانت مدة يتبدل فيها الاستحجار صدق المشتري  
ولو برهنا فبقيمة التثبت للزيادة اولى ومنها استجاره  
فاختلفا فقال المستاجر استجاره فها هو فارغة وقالت  
رب الارض كانت مشغولة مزروعة قبل بصدق رب الارض  
وخللاها المشتري لو اختلفا في العدة والفساد بحكم الشرط  
صدق ندى الصحة وقيل بحكم الحال بصدق المستاجر لو فارغة  
في الحال والا بصدق الموهو كما في انقطاع ما الطاحونة انتهى  
ما في جامع الفصولين ومنه ما في مسية المفتي استاجر دارا  
ودفع رب الدار المفتاح لائم اختلفا بعد المدة فقال المستاجر  
لم اقدر على فتحها وقال الموهو قد رت ونكنت فالقول للموهو  
ان كان مفتاح تلك الدار والا فللمستاجر وبه نفي  
وكذا في الظهيرة وزاد ولو ضل المفتاح من يده ايا ما تم وحده  
كان عليه اجر ما مضى انتهى ولا خصوصية لرفع بل اذا اختلف  
الاجر والمستاجر فيما يسقط الاجرة كرمه العبد او ابا قدا وغصب  
العن منه حكم الحال فان كان وقت الخصومة كما قال المستاجر  
فالقول له مع بيمينه على الثبات والا فللموهو على العلم هذا  
اذا انفك على تقدم التسليم من الموهو فان اختلفا في تسليم  
الموهو العن فالقول للمستاجر مع بيمينه وان انفك على  
وجود المسقط في المدة ثم اختلفا في قدره لا يحكم الحال والقول  
للمستاجر كما في اجارات الايضاح ومنها ادعى ان العن ملكه  
فشهد انها كانت له تقبل ادعى انها زوجته فشهد انه  
كان تزوجها تقبل وقاس العادي مسيلة دعوى الدين عليهما  
فلو ادعى ان له عليه كذا فشهد انه كان له عليه كذا فان  
تقبل والمنقول في القضية اختلفا تقبل حتى يثبت انه عليه

الحال مقولوا لا لا بد من التقبل وكذا في دعوى الدين على الميت  
لا بد ان يتقبل لا بد من التقبل عليه ومنها ادعى انها ملكه فشهد  
انها ملكه لا تقبل المقدم الطلقة حتى لو شهد انها كانت ملكه  
تقبل وتامد في حق القديري في الشهادات ومن جامع الفصولين  
والخجولة في الموعود الاولين كذا الاستصحاب بشرط علم  
ان تعريف ابن الحارث يتبع فيه القيل وغيره من الاولين بناء  
على ان الاستصحاب عندهم الحكم بثبوت امر في الزمن الحاضر  
بناء على ثبوت فيما مضى واما عكسه اعني الحكم بثبوت امر في الزمن  
الماضي بناء على ثبوت الان كافي النهاية والعناية فسمما في جمع  
الجوامع بطلان صحاب المقلوب وفي حاشية الكمال ان  
السافعية لا يقولون به الا في مسيلتين بخلاف منهما الاولى  
من اشترى شيئا فادعاه مع واخذه منه بجهة مطلقة فقالت الوا  
بيئت له الرجوع بالتمن على البائع باستصحاب الملك الذي  
ثبت الان فيما قبل ذلك لان البينة لا توجب الملك ولكن  
تظهر فيجب ان يكون سابقا على اقامتها وبقدرة لحظة لطيفة  
ومن المحتمل انتقال الملك من المشتري الى المدعي ولكنهم استصحبوا  
مقلوبا وهو عدم الانتقال منه الثانية لوقفت استانا  
فرق المقذوف سقط الحد عن القاذف بالزنا الطاري وورد بانهم  
لم يشهروا زناه فيما تقدم وكذا ايردوا شهداؤهم اية السابقة  
وانما اسقطوا الحد للشيء لاحتمال ان اقتضاه مقدم  
السبب وكذا اوردت الاولى بان المشهور عدم الرجوع وبانه  
يستلزم محالا هو انه ياخذ التناج والتمرق والروايد المنفصلة  
وهو يقتضي صحة البيع ويرجع على البائع بالتمن وهو يقتضي  
فساد البيع وكون البيع صحيحا فاسد افعال انتهى ومنها  
ما ذكره شيخنا في تحرير من تقريرا على الاستصحاب من ان المفود



يرث عند الشافعي لا عند الحنفية فهو والمنقول والمذهبين  
انه يعقده بغيره انتهى ولا خلاف بين العلماء في كونها المستصحب  
حجة على من سلك في ثلاثة استحقاقها للمنفعة لا على من سلك  
واحد منها بغيره لا عموم والنفقة الى وجوده من غير من سلك او بالغ  
واستصحاب ما دلل الشريعة على ثبوته لوجوده بسببه كيثوبت  
الملكية بالشرا او تامة في جميع الأحوال مع شره ولعلم ان الشريعة  
الاولى حكمة عند المراجعين بالثمن لما في جامع الفصولين المشهور  
لوزير عن المشتري ان العين له ولم يوقت رجوع المشتري  
على بايعه بيمينه ولو وقف باقل من مدة الشرا يمينه  
للمدعي ولا يرجع المشتري بيمينه انتهى وهذا قول بالاستصحاب  
المقلوب فان ملكه قد ثبت الان فيثبت فيما يمينه حكيمنا  
وحينئذ يشكل علينا فانا لا نقول بالاستصحاب فكيف  
بالمقلوب مع اننا نقول ان الولد والتمتع المشهور كما مر جوابه  
في باب الاستحقاق ويمكن ان يقال الاصل ان لا ملكا ملحة  
بينه وبين المشتري فلا انتقال فيستدام الملك المشهود به  
الى ما قبل الشرا ومن مسايل الاستصحاب لو نشرت المرأة  
بعد فسخ النفقة ثم اختلفا بعد مضي المدة فادعت العود  
في المدة وانكر لم ارع الان صريحا وينبغي تحكيم الحال فلذ كانت  
وقت الدعوى خارجة بالقول له والافضل اخذ من مسايل  
الاجازة ولو اتفقا على اصل النسوة واختلفا في قدر مده ينبغي  
ان العول للزوج كما تضمنه في الاختلاف بين الزوج والمستاجر  
في قدر مدة انقطاع ما الطاهونة ومنها وانفق الوصي واليتيم  
على اصل الاتفاق عليه لكن اختلفا في تاريخ موت الاب فادعى  
الوصي مدة واليتيم مدة اقل منها ففي البرازية العول للابن  
ولم يذكر القاضي الصمد فيه فلا خلاف قبل هذا قول محمد وعند الشافعي

العول للوصي وكذا الوقال الوصي ادبت خراج ارضه اربع سنين  
وقال المصنف سنة لغيره وظاهر كلامهم ان المصنف ان العول  
لليتيم وتوجيهه ان موته حادث فيضاف الى اقرب اوقاته  
وهو ما ادعاه الابن وهذا ظاهر تعيينه للدفع عن اليتيم  
لاستحقاقه شيئا وتوجيه قوله الثاني ان العول للوصي  
ان موته نحو سنة في المدة التي ادعاه الابن ثابت بالتقاضي  
فيثبت فيما مضى اعني في المدة التي ادعاه الوصي وهذا ظاهر  
ايضا في اعتباره لدفع الوصي الضمان عنه هذا ما ظهر لي  
ومنها واختلف الوارث والمؤهب له ان المدة وقعت  
في القعدة او في الموضع فالقول قوله الوارث وفي جامع الفصولين  
قال الزوج وصبت المرأة في صحته وقال ورثها لابل وصبت  
في مرضها قبل بصدق الزوج وقبل تصديق ورثها واعتمد عليه  
لاضافته الحادث الى اقرب الاوقات ولانه دين اختلف بين  
سقوطه انتهى ومنها لو قال لزوجته الامة انت طالق ثنتين  
واعتقها مولاها ولم يعلم السابق لم ارع الان ولكن قال الوقال  
لها انت طالق ثنتين مع عتق مولاك اياك فاعتق له الرجعة  
ومنها لو اقر بجميع ما في يده او بنسب اليه فتنازعا في بعض  
ما في يده هل كان موجودا حال الاقرار او لا ففتى الاستصحاب  
ان ما كان ثابتا الان يجعل ثابتا فيما مضى ان يقبل قوله المقرر  
والمنقول عندنا كما في البرازية ومنية المفتي ان العول للمقر  
لانه ليس حجة الاستحقاق ولو ابراه عما تم ادعى عليه حقا  
لم يسمع الا ان يبرهن على مدونه بعدد لا ابراه ثابتة فيما مضى  
ثبتت الان ومنها لو وجدنا راسا لماله في يد المسلم اليه  
وادعى قبضه الان بعد التفريق وادعى ربه السهم قبضه قبله  
فالقول لرئيس السلم اخذ من قولهم لو اختلفا في الصحة والفساد



قال قول له عليا وتخرجيه على الاستصحاب انما يحل القصر  
 الموجود الآن ثابتا فيها معنى ومنها لو فوض المطلاق الى زوجته  
 فطلقت نفسها فادعى المصا طلق بعد قيامه وادعت ما نه  
 قبل قيامها فمقتضى الاستصحاب قول قولها نظر الالات  
 ما ثبت في زمان ثبت فيما قبله ومقتضى قولها لا قبل بقاء  
 النكاح قبول قوله والمنقول كافي البرزلية قال جعل امرها  
 بيدك ان قام فقام فادعى انك تطلق نفسها في مجلس عليها  
 وادعت الايقاع في مجلس العلم فالقول لها وذكر الحاكم قال  
 جعلت امرك بيدك امس لم تطلق نفسك فقالت اخبرت  
 فالقول لها انتهم ومنها لو فوض من الماخيار ثم اختلفا في  
 كونه بعد المدة او قبلها والمنقول القول لمنكر وقوع في المدة  
 قالوا انما لو ادعى الزوج رجعا بعد انقضاءها فيها وكذبته  
 ان القول قولها هذا ما يستر الله جمعه من محال ولم ارج مجموعا  
 ومنها باع الاب ملكا لابنه فقال الابن كنت بالغاهن باعه  
 بغير ادنى وقال الاب كنت صغيرا فالقول للابن كذا في  
 بيع العتية ويمكن ان يوجد بان البيع حادث فيضاف الى اقرب  
 اوقاته وهذا ظاهر نعتبه له دفع الولاية عن الابن وفي العتية  
 من المحجة والقول قول المحجور انه فعله بعد الجرح لانه حادث  
 والبينة على الاخر ولو اطلعت القاضية ثم فعل شيئا واختلفا فقال  
 فعلت قبل الاطلاق وكذب خصمه فالقول لخصمه ان الاطلاق  
 حادث وفي اكثر من باب ثبوت النسب لو قالت المكوكة  
 بعد ولادتها كنتي منذ ستة اشهر وقال الزوج لا قبل فالقول  
 قولها وهو ابنه انتهى مع ان الولادة حادث وهو يضاف  
 الى اقرب اوقاته لكنهم للاحتياط في النسب وقال في العتائية  
 من الشهادات شهدا بطلاق او عتاق وقالا لا ندرى في العتية

او في المرض انتهى لكونه حادثا فيضاف الى اقرب اوقاته  
 هذا الحر ما وقعت عليه والحدثة وحده وعلى الله وحسن  
 لا يوجبده وعلى الله وصحبه وسلم  
 تسليما كثيرا الى يوم الدين  
 امين والحمد لله  
 رب العالمين  
 تمت

### رسالة في التناقض في الدعوى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد  
 فهذه رسالة في الدعوى جرت من كتب الفتاوى المجموعة  
 عندي وجعلتها ابوابا ليمثل الرجوع اليها عند وقوع حادث  
 وقد عييت في شرح اكثر في بابها لا سيما في هذه اصطلاحا  
 ولغة مع بيان مساميل منه وفي مساميل شتى من كتب القضاة  
 مساميله فاقول مستعينا بالله تعالى **باب البيع**  
**ودعوى الملك** انكر البيع ثم ادعى البطلان من الغيب لم يقبل  
 خلافا لابي يوسف رضي الله عنه انكره ثم ادعى الاقاله تسمع  
 انكره ثم ادعى رده بعيب تسمع ادعى شرائه ارثا تسمع وبكسه  
 لا ادعى هبة ثم شرائه تسمع انكره ثم ادعى انفا الثمن او الابراء  
 فعولان ادعى انكاله ثم انفا وقف عليه تسمع قالوا دعاهما  
 لنفسه ثم لغيره وبكسه فيهما لا ادعى الاب ان يبعه لولده  
 بالغين تسمع ادعى الملك بعد الاقرار بانه لا ملك له فيه صرحا  
 او دلاله كالاستيلاء والابداع والايثار لا تسمع الا اذا وقف  
 لحدية لغيره ثم ادعى لنفسه لا تسمع انكر البيع ثم ادعى فسخه  
 بسبب تسمع ادعى دارا على رجل ثم ظهر الخاف في يد غيره فادعى



عليه ففيه قولان على انه يترتب عليه ثم ادعى شيئا منه تسمع  
ثم القوي من نفسه ثم ادعاه تسمع الا اذا كانت وقت الخصومة  
معه فيها **باب الدين** ادعى ملاذينا ثم شركة تسمع وبعبارة  
لا ادعى قسمة عبد استملكه ثم ادعى وطلب احضاره تقبل وعكسه  
• اقرانه لاحقه قبل فلاق ثم ادعى عليه لا تسمع الا بحق حادث  
ادعى • مطلقا ثم بسبب تسمع لا عكسه • ادعى انه عنده  
كذا الدفعة ثم ادعاه على اخر فابلا ان دعوى الاولى كانت خطأ  
لا تسمع • مال على احد مال ثم ادعى على اخر تسمع  
**باب النكاح** ادعت مهرها فانكر النكاح ثم ادعى انه  
خالها بمهرها تسمع • ان قال له جني في صغيري  
ادعت مهرها على وارث فانكر نكاحها ثم ادعى ابترأها له في حياته  
ان ادعى الابترأ عن المهر لا تسمع • طلب نكاح الامة مانع من دعوى  
مملك او طلب طاح الحرة مانع من دعوى نكاحها • انكر نكاحها  
ثم ادعى انه زاعما انه تزوجها بعد تسمع • ادعت مهر المثل ثم المسمى  
تسمع **باب الصلح** صلح على اقل من المدعى قبله باقل  
تسمع والصلح بعد الصلح باطل **باب الوديعة** انكرها  
ثم ادعى المظلل او الرد لا تسمع ان قال ما اودعني والا فلا  
ادعى المظلل والرد ثم الاستملاك تسمع وبغيره الا اذا كان  
مرضا مرض الموت والمالك وارثه • اقر باستملاكها ثم  
ادعى المظلل لا تسمع ولو ادعى الفادى دية ثم ادعى الفادى حقا  
لا التناقص فيما لا يجني فافي الخائنة من النكاح لو قالت المعتدة  
عن وفاة لست بحامل ثم ادعت الحمل بالاتفاق تقبل قولها لكن  
ينظر فيها ايضا فزع اخبر به على الحكم واسه سبحانه وتعالى علم  
**باب الوصية** ادعت انه اوصى لها بالثلث فانكر  
الوارث ثم ادعى الرجوع عنها تسمع اقر بموضع انه ميراث

ثم ادعى الوصية لابنه الصغير تسمع **باب الوكالة**  
ادعى انه لفلان وكلة بالخصومة ثم ادعى انه لا عزوانه وكلة بانه  
لاحق لموكلة ثم ادعى التسمع **باب الميراث** ادعى انه موصى له  
بالثلث ثم ادعى انه ابنه لم يقبل عند محمد رحمه الله للتناقض  
وقيل يعطى له الثلث وقيل اقلهما اقتسما ثم ادعى احدهما ملك  
شيء مودعه ان ادعى في صغيره تسمع والا فلا • استاجر ثم ادعاه  
ميراثا تقبل على الاصح ادعت الطلاق فانكر لا تملك المطالبة  
بالميراث **باب الضمان والاقرار** ادعى ثوبا على انسان  
ثم ادعاه على امر تسمع لانه محل حقا • رجل كفل غزرجل بالف يدعيه  
على المكفول عنه ثم غمر لم يقبل ذلك من الكفيل ثم قال بعده  
رجل كفل غزرجل ثم ادعى مما زاد غمر وما اشبه ذلك مما لا يكون  
واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة بعد ذلك تقبل ببينة  
ولو اراه ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل  
ادى المال اليه الطالب واراد ان يرجع عليه والطالب غايب  
فقال المكفول عنه كان المال ثم ميتة وما اشبه ذلك •  
لا يقبل منه فيومر باد المال الي الكفيل ولو ان القاضي ابشرا  
الكفيل ثم حضر المكفول عنه كان المال فاقرا ان المال ولا يصدق  
على الكفيل والخوالة في هذا بمرارة الكفالة وقوله ويقال اطلب  
خصمك وخاصة يدل على ان المقر بالمال ادعى انه ربا ونحوه تسمع  
فان الاصل اقرب المال حيث قال اضمن عنى الالف التي لفلان  
فان هذا صورة الامر الموجب للرجوع كافي فتح القدر وصورها  
قاضي فان رحمه الله فعلى هذا يفرق بين الاصل والكفيل في دعوى  
سبب لا يجب بقدر الاقرار به فشهد كما افتي به المروزي رحمه الله تعالى  
كافي القسمة من باب ما يبيط دعوى المدعى من قوله او فعلة وصريح  
في الخائنة بان القول للمدعى عليه • لرجل كفل غزرجل بكذا اقرارا



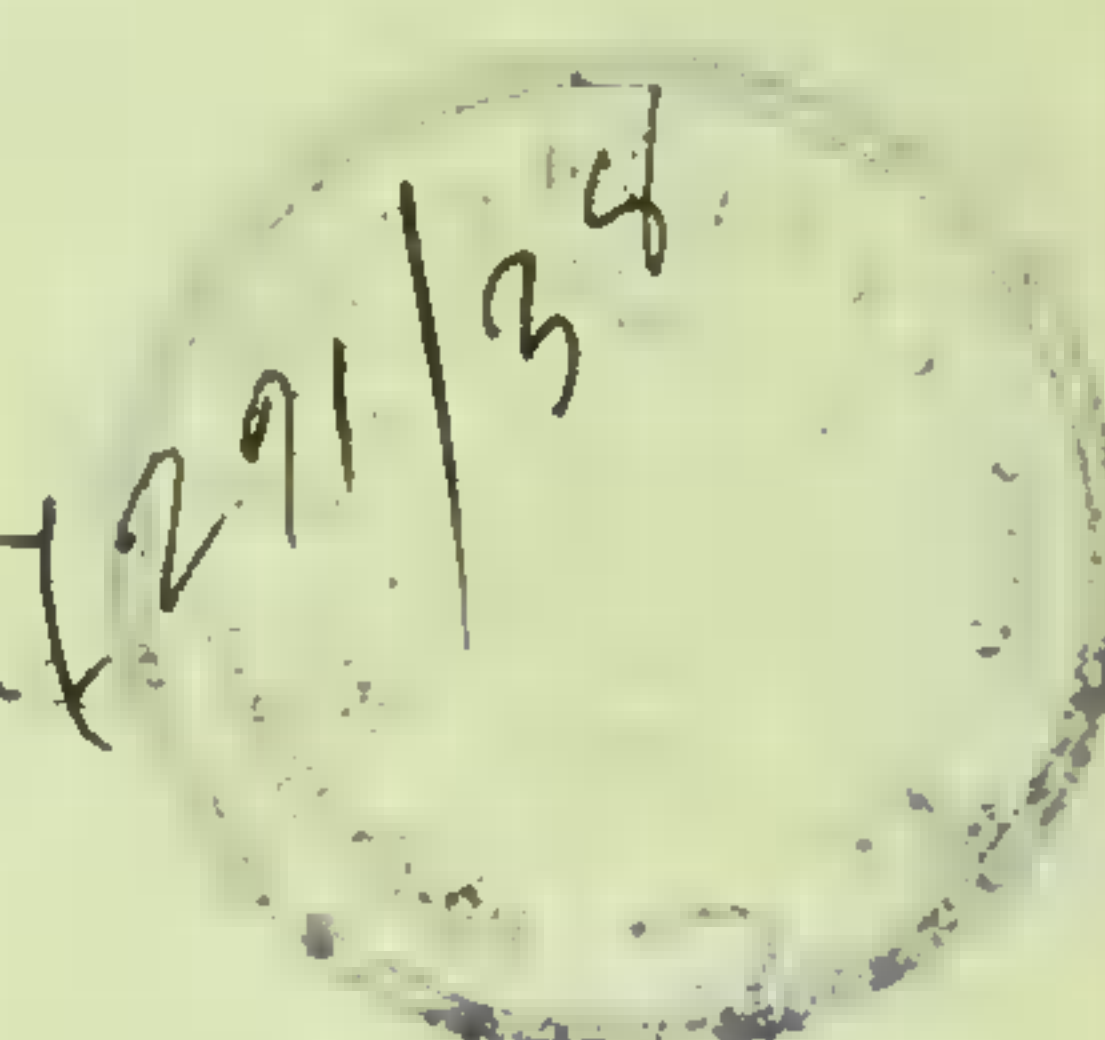
بالمال وهذا كله اذا كان عدم سماع دعوى الكفيل اهل تناقضه  
 كائنه واقعا اذا كان لكونه ليس بحصم كافي للحاكم والفرق بين  
 الاصيل والكفيل اظهر وعبارته واذا الكفيل على رجل بالغ وسم  
 عن امرأة ثم طاب الذي عليه الاصيل فادعى الكفيل ان الالف رسم  
 من خزانة ليس الخصم في ذلك الى اخر ما في قاضي خان رحمه الله  
 وكذا علم في الخلاصة معزيا الى الاصل ولذا صرح الاخر ثم اعلم  
 ان قولنا ان المقر لسمع دعواه وتقبل بينته رجل ادعى ان البعض  
 ربلا لينا فيه ما نقلناه من انه لو اقر بالالف رسم ثم خسر ونحوه يلزمه  
 ولا يصدق اذ الكذب المقر لان المقر عند تصديقه متعين بلا  
 بيان وكلامنا في السماع فليست امل وذكر الامام القمي وري  
 الحصري لو ان رجلا اخبر امرأة عند زوجها انه ابا لها ووكلة  
 ان يزوجها منه وبغض المهر ففعلت ذلك ثم حضر وانكر طلاقها  
 وتوكله فالتولاه قوله ولا شيء لها على الكفيل في قول ابي يوسف  
 رحمه الله لان الطلاق لم يثبت كان العقد الثاني باطلا  
 والكفالة كذلك بمنزلة احد الوارثين اذا اقر لعرف النسب  
 لم يشارك في الميراث وعلى قوله زفر ترجع هي على الكفيل بالمال  
 لاقراره وهو حجة عليه فلو اقام الكفيل البيعة على الزوج بما  
 ادعاه من الطلاق والتوكيل قبلت ورجعت على الكفيل ثم  
 يرجع هو على الزوج ذكره قبل باب الرجعة وفي اقرار البرازية  
 قال المقر انما اقررت لك لانك قلت لي اعترف حتى افعل في حقك  
 كذا يصح الاقرار ويكون مدعيه للمقر واقراعه فلا يصدق انتهى  
 وفي الفصل العاشر من جامع الفصولين ادعى ما لا فاقربه لكنه  
 يبرهن على سبب لا يصلح للجواب كقمار ومدرسة تدفع الخصومة  
 ولو بيعة المدعي عليه بخلف المدعي عليه قال محمد رحمه الله  
 هذا قولهما وعند ابي حنيفة رضي الله عنه يلزمه المال وان لم يقدر

في انه من مائة ونحوه فلو برهن انه من خمسين يقبل عند ابي حنيفة  
 رضي الله عنه ان المسلم قد يلزمه من الخمر عنده بان يوكله ذميا  
 بشرائها وعند ما يدفع المدعي ولو بلا بيعة فحكمه عامر في نحو القمار  
 انتهى وذكر في دعوى الخزانة وينظر من كتاب الاصل من باب  
 الاقرار الذي يلزم من اقرار العتية وذكر في شرح ادب القضاة  
 للخصاف رحمه الله تعالى في باب الحبس مسيلة الديون  
 اذا ادعى التاجية انتهى وفي الخاتمة قال لفلان على الف من  
 خمر او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذ الكذب المدعي  
 في السبب وصل ذلك او فصل في قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
 وكذا الوقال على الف رسم من القمار انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم  
 بالصواب تمت الرسالة الشريفة بحمد الله وعونه

- وحسن توفيقه وصلى الله على
- سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
- تسليما كثيرا دائما الى
- يوم الدين
- امين
- ثم

**رسالة في الشرا بئمن مطلق وفي البلد**  
**نقود مختلفة وفي الشرا بفيلوس نافقة**  
 ثم كسدت قبل تسليم الثمن وفي شرا عبد بشرط  
**البراة من كل عيب**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**الحمد لله رب العالمين** والصلاة والسلام على سيدنا  
 محمد وآله وصحبه اجمعين **والله** فقد سئلت عن اشترى  
 شيئا وذكر ثمنه مطلقا عن الوصف وفي البلد نقود مختلفة





فاصح البيع اولا. ونراشترى عبدا بشرط البراءة من كل عيب  
 هل يصح البيع والبراءة اولا. والقسم بعض الاخوان ان الكتب  
 فيما يتعلق بذلك رسالة لطيفة ابين فيها المفتي به من المذهب  
 في المسائل المذكورة **فاجبت** لذلك علما بالتقصير راجيا  
 من القولي القدير ان ييسر له كل عوبل وعسير انه على ما يشاء قدس  
 وبالاجابة جدير نعم للمولى ونعم النصير **فاقول** وبالله التوفيق  
**قال** الامام النسفي رحمه الله تعالى ومطلقة على الفقهاء  
 الغالب اي مطلق الممن ببيان قدره ونوعه دون وصفه  
 بان وقع البيع بعشرة دراهم او دنائير تنصرف الى غالب نقد  
 للبلد لانه المتعارف فيصرف المطلق اليها انتهى فان كان اطلاق  
 اسم الدراهم في العرف مختصا بجماع وجود دراهم غيرها فهو مختص  
 الدراهم بالعرف القولي وهو من افراد تلك الحقيقة به لانه  
 العرف وان كان الشامل لبقا في الطالب كان من تركها بدلالة  
 العادة كلاهما واجب تحريما للجواز وعدم اهدار كلام العقائل  
 كما في فتح القدير لكنه جزم في التحرير بان العادة هي العرف العلمي  
 وان مسئلة الدراهم من العرف القولي وفي شرح المجموع  
 لو باعنا الى اجل معين فشرط ان يعطيه المشتري اي نقد يروج  
 يومئذ كان البيع فاسدا انتهى فقوله ينصرف الى غالب نقد  
 البلد ذكر تاج الشريعة ان المراد بالبلد التي جرى فيها البيع  
 لابلد المتبايعين انتهى هذا اذا لم تختلف النقود فان اختلفت  
 النقود في البلد فسد ان لم يبين اقوله والمراد بالبيكان  
 البيكان المتأخر لا المتأخر لان المقارن يخرج عن موضوع  
 المسئلة لان موضوعها مطلقة فانهم والمراد باختلاف  
 النقود اختلاف ما يمتنع الاستواء في الرواج كالبيد في  
 القايتباي والسليمي والغوري والمغربي في القاهرة الان

فالخاصل ان المسئلة رباعية لانها اما تستوي في الرواج والمال  
 معا او تختلف فيهما او تستوي في احداهما دون الاخر والنسكاد  
 في صورة واحدة وهو الاستواء في الرواج والاختلاف في المال  
 فنصرف الى الاروج وفيما اذا كانت مختلفة في الرواج مستوية  
 في المال تنصرف الى الاروج ايضا وفيما اذا استوت فيهما  
 وانما الاختلاف في الاسم كالمصري والدمشقي فيضير المشتري في  
 دفع اثمانه فلو طلب البايح احدهما للمشتري ان يدفع غيره  
 لان امتناع البايح من قبوله مادفعه المشتري ولا فضل  
 نعمت انتهى قوله فان اختلفت النقود فسد ان لم يبين هذا في البيع  
 اما في الوصية فتتخذ وصاية في اقل النقود اذا كانت مختلفة  
 المالية متساوية الرواج وان كانت متفاوتة في الرواج انصرفت  
 الوصية الى النقد الغالب. وفي البرازية من كتاب الدعوى  
 وان ادعى وزينا ذكر الجنس ذهب او فضة ولو مضى بالقول كذا  
 دينارا او اوزميا او جارا باحتيا او رديا واحتياج الى الصفة  
 عند اختلاف النقود ولو نقد او واحد الاولون نقد او الكل على الرواج  
 ولا مزية للبعض فيه على الاخر يجوز البيع ويعطى المشتري ايا شاء  
 لكن في الدعوى لا بد من التعيين فان احدى الرواج ينصرف البيع  
 الى الاروج وعند ذكر النيسابوري الى ذكر كونه احمرا ولا بد من ذكر  
 الجودة عند الصامة **قال** الامام النسفي ان ذكر احمرا الصا  
 ولم يذكر الجودة كفاة ولا بد من ذكر ضرب اي دار وقيل لا بشرط  
 واذا ذكر انها منتقدة لا يحتاج الى ذكر الجودة في الصحيح. وذكر  
 اللامسي اذا كانت النقود في البلد مختلفة احدى الرواج لا يقع  
 الدعوى عالم يبين. وكذا الواقف بعشرة دنائير حمراء في البلد نقود  
 مختلفة حمراء لا تقع بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الاروج  
 وفي الذخيرة عند اختلاف النقود في البلد والتساوي في

ذكرهم



الرواج لا يبيع البيع ولا المدعى بلا بيان وان اخرج فضل الرواج  
ينصرف اليه ويعتبر في القلظ كالمدعى فلا حكمة الى البيان  
الا اذا طال الزمان من وقت الخصومة الى وقت الدعوى بحيث  
لا يعلم الا روج مخيف لا بد من البيان لما هو اروج وقت العقد  
الى ضمان في النزاع من الدعوى وذكر في الصلح ولو كان البذل  
دراهم محتاج الى بيان القدر والصفة ويقع على نقد البلد الدراهم  
والدنانير عند الاطلاق وان اختلفت النقود فعلى الاغلب  
وان استوى لا يبيع بلا بيان انتهى وفي التارخانية من باب  
المهر معزتا الى الحجة تزوج امرأة على الف وفي البلد نقود مختلفة  
ينصرف الى الغالب وان لم يكن ينظر الى مهر مثلاً فاق ذلك وافق  
مهر مثلاً يحكم لها به انتهى وقد علم باب البيع والوصية والصلح  
والدعوى والاقرار والمهر بقى الخلع لو خالعا على الف درهم  
ولم يبينه وبقي الوقت لو شرط له دراهم او دنانير وينبغي ان يستحق  
المقل وينبغي ايضا في الحجة كذلك لكن الهبة لا تتم الا بالتبضع  
فهو السبب للملك وبه يزول الاشتباه وبقي الاحكام  
**قال** الامام البرازي في فتاواه من الاجارات وهو على  
غالب نقد البلد وان اختلفت الغلبة فسدت كالبيع انتهى  
والخاصل ان البيع والاجارة والصلح سواء في ذلك وفي الدعوى  
لا بد من البيان في جميع الوجوه كالاقرار وفي المهر يقضى بما وافق  
مهر المثل وفي الوصية يكون له الاقل وفي كتاب الخاتمة ما صلح  
مهر اصله بدلالة الكتابة ومقتضاه لو كانت على دراهم وفي البلد  
نقود مستوية ان يقضى بما وافق القيمة وفي المجتبى لو اشترى  
بماية مثقال فضة غير معينة او ذهب لا يجوز حتى يصفه  
جيدا او غيره ولو قال بالف مهر حبة او زبوف لا يبيع الا اذا كانت  
معروفة في البلد انتهى ولو اشار الى دراهم مستورة فلا كشف

عنها

عنها ظهرا فزاربوف او خلاف نقد البلد اشترى المجبى من نقد  
البلد انتهى ولو اشترى شيئا معينا بفلوس ثم كسدت قبل ان  
يقبضه البائع المثل بطل البيع عند اى حنيفة رضي الله تعالى عنه  
ويجب عنه رد المبيع ان كان قائما او قيمته ان كان هالكا  
لو قيمته او مثله او مثليتها وقال لا يبطل البيع لان البيع قد صح  
وثبت الدراهم قبل الكساد في ذمته وتوجهت المطالبة بها  
عليه فاذا كسدت تعذر تسليمه لان البائع لا يجبر على قبضها  
فصار كمن اشترى سلعة برطب فانقطع عن ايدي الناس ان البيع  
لا يبطل ثم اختلفوا فقال ابو يوسف رحمه الله تعالى عليه قيمتها  
يوم البيع اي قيمة الفلوس وذلك انه بالبيع لزمت ضمان ذلك  
فيلزمه ضمانا فعند تعذر ذلك كالعين المضمومة وقال  
محمد رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم الكساد فرجع الى قيمتها عند  
تعذر المطالبة كذا في السراج الوهاج انتهى والفلوس المضمومة  
اذا كسدت رد عينها بالاجماع ان كانت قائمة وان هالكة  
فعلى الاختلاف الذي مر اي عند اى حنيفة رضي الله تعالى عنه عليها  
قيمتها يوم الخصومة وقالت ابو يوسف يوم الغصب  
وقال محمد رضي الله عنه ما يوم الانقطاع ولو استقرضه فلوسا  
نافقه فكسدت عليه مثلاً عند اى حنيفة رضي الله تعالى عنه  
اي عند اوقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ومحمد رضي الله عنه  
قيمتها لكن عند اى يوسف يوم القبض وعند محمد يوم الكساد انتهى  
وفي الذخيرة والسراج الوهاج معزتا الى النهاية الفتوى على قول  
اي يوسف اي يجب قيمة المبيع يوم البيع والعين المضمومة  
يوم الغصب والفلوس المستقرضة يوم القبض وفي الخاتمة  
والفتاوى الصغرى والبرازية الفتوى على قول محمد رفعاً  
بالناس انتهى **قول** وهو المذهب وعليه اكثر المشايخ انتهى



وفي المحيط والتمتع والحقاق يقول محمد بن قيس انتهى قوله ثم كسدت  
الكساد لغة كما في المصباح من كسد يكسد من باب قتل يقتل  
او لم يتفق لقلة الرفعات فيه فهو كاسد وكسيد يتعدى وبالمرّة  
يقال له الكسد مائة وكسدت السوق فهو كاسد بغير ما في القامح  
وبالحكا في التذييب ويقال له كسد الكساد انتهى وفيها  
ترك الماطلة بها والانتطاع كالنكاد وحده الانتطاع ان الواحد  
في السوق وان كان يوجد في يد القيارفة وفي البيوت هكذا في هذا  
**قال** في السراج الوهاج وقوله كسدت يعني في جميع البلد  
اذا كانت تروج في هذا البلد ولا تروج في غيره ليسد البيع  
لانها لم تملك ولكنها بقيت فكان البائع بالخيار ان شاء اقل اعطى  
مثل النقد الذي وقع عليه البيع وان شاء اخذ قيمة ذلك وانما انتهى  
وهكذا في الهداية قال المحقق في فتح القدير ما ذكر في الكساد  
ذكر في العيون وقالوا انه على قول محمد رحمه الله تعالى وانما على قولنا  
فلا والله ينبغي ان يستقى البيع بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيها  
البيع انتهى **اقول** قوله قالوا انه على قول محمد الى اخره هذا  
مبنى على ما قالوا في الاصول وهو ان اصل محمد رحمه الله تعالى  
ان العامة اذا اصطلموا على شيء لا يبطل اصطلاحهم باصطلاح  
جماعة على خلافه وعندنا يبطل في حق هؤلاء الجماعة وعلى هذا  
ما قالوا من ان الفلوس النافقة صار متاثما بالاصطلاح  
فجاز بها البيع ووجبت في الذمة كالنقد من الاذا قال اردنا  
نعلق الحكم بعينها حينئذ يتعلو العقد بعينها عندنا وعند محمد  
لا وهذا بناء على بيع الفلوس بالفلوس عنده يجوز اعتبارا  
لاصطلاح بعض الناس وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز اعتبارا  
لاصطلاح الكل انتهى **اقول** قوله اذا كسدت الى اخره  
في الكساد اما اذا انقضت قيمته قبل القبض فالبيع على ما له

ولا يتغير المشتري ويطلب به الظاهر ذلك الصار الذي كان وقت  
البيع كما في فتح القدير وفي البرازية معزيا الى المنتقى غلبت  
الفلوس ورفضت عند الامام الثاني والثاني اولا ليس عليه  
غيرها وقاله الثاني ثانيا عليه فيتمتها من الدرام يوم البيع  
والقبض وعليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة بالعزو  
الى المنتقى انتهى وقوله عن المنتقى عليه فيتمتها من الدرام يوم  
البيع والقبض لغلة بالتوزيع فقوله يوم البيع عابدا الى البيع  
وقوله يوم القبض عابدا الى القبض انتهى وفي فتح القدير  
وان طر الكساد العام في كل الاقطار ثم راجت قبل نسخ البيع  
يعود البيع جائزا لعدم انفساخ العقد بلافسخ انتهى **اقول**  
فعل هذا قول علما بنا رحمهم الله تعالى ورضي عنهم اذا كسدت  
قبل القبض بطل البيع عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اي انفسخ  
ان فسخه من له الدرام لا مطلقا انتهى وفي السراج الوهاج  
والخلاصة وقبض الوكيل قبض موكله حتى لو وكل رجلا ليشتره  
له فلو شابهه راسم فاشترى بها وقبضها قبل الكساد وكسدت قبل  
تسليمها الى الموكل فهي للموكل لان قبض الوكيل وقع له بدليل انها  
لو هلكت في يد الوكيل هلكت من مال الموكل فصارت كالقبضها  
الموكل ثم كسدت وان كسدت قبل ان يقبض الوكيل فنقضها  
بعد ذلك فهي لازمة للموكل لانها بالكساد خرجت عن كونها فلو شابه  
فصارت صفرا وهو انما وكله بشرا الفلوس انتهى ولو اشترى  
عبد او شرط البراة من كل عيب فليس له ان يردده بعيب  
ان لم يستم العيوب ويهدا ويهد في هذه البراة العيب  
الموجود والحادث قبل القبض وما لم يعلم به البائع وما يعلم به  
وما وقف المشتري عليه وما لم يقف عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
وهو قوله اي حنيفة رضي الله تعالى عنه ايضا وبه يفتي



وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى لانه كل الحادث لان البراءة  
تتناول الثابت فعلى هذا اذا اشترى عبدا وشرط البراءة من كل  
عييب فلم يقبضه المشتري حتى اعور عند البائع او حدث به عيب  
فابو يوسف رحمه الله تعالى يقول يلزم ذلك المشتري والبراءة  
واقعة على ما كان به من عيب حين اشتراؤه وما حدث قبل القبض  
وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يبرأ من العيب الحادث وله  
ان يرد له لانه ابتراه من حق لم يجب كمن ابتراه جلا من كل دين ولا يبرأ له  
عليه ثم اذا نه بعد ذلك لم يتناول له البراءة كذا هذا لو لا يبرأ  
رحمة الله تعالى ان كلمة كل للعموم فيشمك العيوب الموجودة وظاهر  
انتمى كذا في السراج الوهاج قال في التبايع هذه المسئلة  
على وجهين اما ان يقول من كل عيب ولم يقل به او قال من كل عيب  
به في الاول يبرأ من كل عيب به سواء كان عند العقد او حدث بعده  
قبل التسليم هذا عند سما وقال محمد رحمه الله تعالى لا يبرأ من الحادث  
بعد العقد قبل التسليم وفي الوجه الثاني لا يبرأ من الحادث بعد  
العقد قبل القبض لانه لما قال به اقتصر على الموجود وسواء في  
هذه المسئلة سمي جنس العيوب او لم يسمى اشار اليه ولم يشتر  
وكان ابن ابي ليلى يقول لا يصح البراءة من العيب مع التسمية  
فالم يبرأ المشتري ويشير باصبعه اليه ويضع يده على العيب  
وقد مررت هذه المسئلة بينه وبين ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه  
في مجلس بعض الخلفاء فقال له ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه  
ارايته ان لو كان باع جاربة وفي موضع الماقي منها عيب اكان  
يجب على البائع ان يبرأ المشتري ذلك الموضع منها ارايت لو  
ان بعض حرمها مع المومنين باعت عبدا براس ذكره مريض كان  
يلزمها ان تترك المشتري ذلك وما زال به حتى اخذه وضحك  
الخليفة مما صنع به وقال له فملك اي غلبك فز صبح

عن ذلك انتهى والخلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى  
مبنية على ان شرط البراءة من عيب يحدث بعد البيع قيل يصح عنه  
ابي يوسف خلافا لمحمد رحمهما الله تعالى انتهى من المحيط ولو قال  
على ان يبرأ من كل فاء فعند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا كان  
في الجوف من الطحال والكبد او فساد حصى وما سواها يسمى مرضا  
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يتناول الكل ولو قال على انه  
يبرأ من كل غايبة فالغايبة السرقة والابق والنخور لان الغوايب  
ما كان من فعل الانسان وهذا العيوب التي تختص بالانفعل  
قال في الواقيات رجل باع جاربة وقال يبرأ منك من كل  
عييب بعينها فاذا هو عور لا يبرأ الا هذه العيوب بعينها بل هو تقدم  
المحل وكذا اذا قال من كل عيب يبرأ فاذ هو مقطوعة اليد  
لا يبرأ الماذكر فاذا كان لها اصبع مقطوع يبرأ لانه بقيت في اليد  
وان قال من كل عيب يبرأ يبرأ بالجاربة يبرأ من كل ذلك انتهى  
وفي السراج الوهاج ولو شهد شاهدان على البراءة من كل عيب  
ثم اشترى احد الشاهدين تلك الجاربة من غير براءة فوجد بها  
عييبا كالثان ان يرد هذا لان الشهادة على البراءة ليست باقرار  
بالعييب من الشاهد ولا من البائع ولا من المشتري واذا لم يكن اقرار  
بالعييب كان له الرد انتهى وفي البرازية ولو قال المشتري للبائع  
ابراءتك من كل حق في عليك دخل تحت العيب لا الاحتفاق

انتمى والله سبحانه وتعالى اعلم

بالصواب تمت الرسالة بحمد الله

وهو توفيقه وصلاحه

على سيدنا محمد

وعلى آل وصحبه

وسلم



رسالة في بيان صورة دعوى فتح الاجارة  
الطويلة اذ وقعت كيف تعمل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى  
آله وصحبه وسائر اهل بيته وبعد فهذه صورة دعوى فتح الاجارة  
الطويلة ادعى فلان بن فلان بن فلان الفلاني على هذا الذي حضر  
فلان بن فلان انه وضع يده على دار الفلانية المدة بحدوده  
اربع بمكان كذا بغير طريق شرعي والحالة الظاهرة في استجاره  
وقد استجارها من فلان بن فلان المتولي على وقف كذا المدة كذا  
واقام بيعة كذا شهدت بانه واضع يده علينا وبالحال بقصر  
يده عنها وتسليمه الى لبيبة بنت فلان المذكورة فتمثل المدعي  
عليه فاجاب بانه وضع يده علينا بطريق شرعي وهو الاستبدال  
الصحيح المأذون به من قبل فلان قاضي القضاة بالشر من فلان  
ابن فلان المتولي على الوقف شرائها محققا بآياتها بحكم ما به من قبل  
فلان والمضاربت ملكا من املاكه وان ثبت ما يدعيه من  
الاجارة لها على الوجه المذكور فبقيت المدعى الاجارة المذكورة  
فيجب المدعى عليه بان الاجارة الطويلة في الوقف واجبة  
الفتح اما الفسادها كما اقتارح قبله ففقه النفس مؤلانا  
قاضي فان انظر للوقف وان كانت صحيحة كما طرح به في الذخيرة  
قال وعليه الفتوى بخبرنا بقول القاضي الحنفى حكمت بسخها  
نظر للوقف ومنع مغارضة المستاجر للمشتري المذكور وانما صحت  
خصوصة المستاجر لكونه صاحب يد صحيحة فله الدعوى للاسترداد  
وان لم يكن ما لا حاشي ضررنا بان السارق من المستاجر تقطع  
يده عندنا بخصوصة المستاجر وان لم يحضر المالك كافي الهذلية  
وعبرها وفي القاسمية رجل اشترى استاجرنا ففصلها

729/39

اشان عن يد المستاجر سمع دعوى المستاجر على القاصي  
بغير صورة المالك لان ملكه المنفعة له بعد الاجارة فملك  
الخصوصة بغير صورة المالك انتهى فان قيل اذ انقضت الاجارة  
لان حل يحتاج المشتري الى تجديد العقد فالجواب قال في جامع  
الفهم لمن فلو سقط حق المشتري المستاجر على ذلك البيع واطاعة  
الى التجديد وهو الصحيح انتهى وانه سبحانه وتعالى اعلم بالقواب  
والله المرحم والمالب وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا  
كثير الى يوم الدين امين

رسالة في بيع الوقف  
لاعلى وجه الاستبدال

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف  
النبيين وعلى آله وصحبه اجمعين اما مسئلة كون البيع  
لوقف ليس على وجه الاستبدال فاسد او باطلا فقال  
الزليعي والمحقق ابن التمام اذا جمع وقف وملك وباعهما  
ففيه روايتان في رواية يفسد في الملك والاصح انه يجوز في  
الملك لان الوقف مال ولهذا ينتفع به انتفاع الاموال  
غير انه لا يباع لاجل حتم تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد  
فيما ضم اليه كالمدة بروح انتهى واما مسئلة تقويض  
الاستبدال الى القاضي فقال في الامتاع في مقام الوقف  
واما اذا لم يشترط الواقف الاستبدال فقد اشار في السير  
الى انه لا يملك الا القاضي اذا اراد الصلحة في ذلك انتهى  
وقد اخذه من فتاوى قاضي خان بوجوه وانجب من ذلك  
ان الواقف لو شرط ان لا يستبدل وقفه قال الامام الطوسي

729/40



ان الشرط باطل يكونه مخالفا للشرع كالوشرط ان ليس للقاضي  
تكم في وقفه كان الشرط باطلا واقم على ذلك في شرح المنظومة  
واما مسئلة ان القضا بالوقف لا يكون على الكافة بخلاف القضا  
بالحرية فقال قاضي خان في فتاواه ارض في يد رجل ادعى رجل اخر  
وقف وتيق شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء اخر ادعى  
انه ملكه قالوا تقبل بينة المدعى لان القضا بالوقف بمرئاة كتحقق  
الملك وليس بتقرير الا ترى انه لو جمع بين وقف وملك وباعهما  
صفقة واحدة لا يجوز بيع الوقف وحاز بيع الملك ولو جمع بين حر  
وعبد وباعهما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد فدل على ان القضا  
بالوقف بمرئاة القضا بالملك وفي الملك القضا يقتصر على المقضى  
عليه وعلى من تلقى الملك منه انتهى. **واما مسئلة هبة المستبد**  
**البائع للوقف بالتمن صحت الهبة ونضمن التمن في قوله** اى هبة  
وقال ابو يوسف رضي الله تعالى عنهما لا تصح الهبة انتهى وبقي  
على ذلك في الاستئناف **واما مسئلة بيعه** بفن فاحش فقال  
مولانا قاضي خان في فتاواه ولو باع ارض الوقف بتمنه عن  
فاحش لا يجوز بيعه في قوله اى يوسف رضي الله تعالى عنه وهلال  
رحمة الله لانه القيمة بمرئاة الواقف فلا يملك البيع بفن فاحش  
كالوكيل بالبيع انتهى ويمكن بوجه صحة الاستبداد من قول  
اى يوسف رضي الله عنه وصحة البيع بفن فاحش كالوكيل بالبيع  
انتهى بقوله اى هبة رضي الله عنه بناء على جواز التوفيق في الحكم  
من قولين **قال** في الفتاوى البرازية من كتاب الصلاة من  
فصل زلة الفتاوى ومن علماء حوزة قم من اختار عدم الفساد  
بلخطا في القراءة اذ اذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه  
فقال له الباتوجه مذهب من غير الفاحشة فقال اخذت من  
مذهب الاطلاق وتركت القيد لما تقرر في كلام محمد

ان المجتهد يتبع الدليل لا القابل حتى يصح القضا بصحة النكاح  
ببيان السنا على الغاييب انتهى وما وقع في آخر تحرير ابن الملا  
من منع التفتيق فانما عزاه الى بعض المتأخرين وليس هذا المذهب  
واما مسئلة ما اذا شهدت بينة ان البيع وقع بخمس من  
الف درهم وشهدت اخرى انه وقع بعشرين الفا فقد تعارضتا  
في قدر فقال في الهداية من باب التحالف تقدم المثبتة  
للزيادة. **واما مسئلة ان قضا القاضي المتصف بالعلم**  
**والعمل يضاف على الابطال** فقال ابن الفرس في الفوائد الفقهية  
قالوا قضا العدل العالم لا يتعقب ويحمل حاله على السداد  
بخلاف قضا غيره انتهى فليفت يتعقب شيخ الاسلام الطرابلسي  
المتصف بهما اجماعا. **واما مسئلة البيعتين** اذا تعارضتا  
في الصحة والفساد فقال الامام الزاهدي في فتاواه ان بينة  
الصحة اولى من الفساد فاذا الاصل ان كل بيعتين لو اجتمعتا  
في حالة واحدة سقطتا لوجود الكذب في احدىهما واما به الحاكم  
بالحكم في احدى اسمائهما لا يتعين الكذب في الاخرى انتهى وقال قولك  
الموثق في مكتوب ابطال الاستبداد انه بيع بمن بخمس فالحس  
من الالفاظ المشتركة بوجوب خلا في المكتوب بمنع قبوله والعمل  
بما فيه قال القاضي في تفسير قوله تعالى وشروه بمن بخمس  
اى بخمس لزيغ او لنقصانه انتهى **وقال** الامام فخر الدين  
الرازي في التفسير الكبير وقال ابن عباس رضي الله عنهما البس  
الحرام لان من الحر حرام قال وكل بخمس في كتاب الله تعالى نقصان  
الاهداف انه الحرام **وقال** الواصدي ويسمى الحرام بخمس  
لان من الحر حرام وقيل لانه ناقص البركة وقال قتادة البخس  
الظلم والظلم النقصان يقال ظلمت اى نقصته وقال عكرمة  
والشعبي البخس القليل وقيل ناقص عن القيمة نقصاناً



ظاهراً وقيل كانت الدرام زبوفانا قصته العيار وقالت  
 الواهدي وعلى القول كلها النجس معد وروى موضع موضع الاسم والمعنى  
 بمن مخوف انتهى كلام الامام وقال الجوهر في الصحاح  
 النجس الناقص وقد نجسه حقه بنجسه بخلافه انقصه يقال  
 البيع اذا كان قصداً للنجس فيه ولا شطط وفي المثل احسبها  
 حمقا وهي باخس وقال ثعلب وان شئت قلت باخسه والنجس  
 ايضا ارضا تنبت من غير سقى انتهى قال في الصحاح المنبر نجسه  
 نجسا من باب نجس تقع نقصه او عابه ويقعد الى مفهولين  
 وفي التزويل والنجس والناس اشياء ونجست الكيل نجسا  
 نقصه ونجس نجس ناقص ويقال نجست العين نجسا فقوتها انتهى  
 وقال في القاموس النجس النقص والظلم نجسه كنجسه وفقا العين  
 بالاصبع ونحوها وارضوا تنبت من غير سقى والمكسر ونجسها  
 حمقا وهي باخس او باخس يضرب مثلا لمن بينا له انتهى فقد ظهر  
 ان النجس معان كثيرة فصار من الالفاظ البهمة قال وفي الخلاصة  
 الفتاوى من كتاب المحاضر والتجملات ان بيان في الذكر والبيان  
 بالمرح ولا يكتفى بالاجمال حتى قيل لا يكتفى في المحاضر ان يكتب حضر  
 فلان واحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب  
 هذا الذي حضر على الذي احضره معه وكذا يكتب عند ذكر المدعي  
 عليه لفظ المدعي هذا والمدعي عليه هذا وينبغي ان يكتب في التجمل  
 حكم القاضي ولفظ الشهادة بتمامها وما لم يذكر على وجه لا يفي بهجة  
 التجمل وكذا لا يكتفى بقوله وسند الشهود على موافقة الدعوى  
 الى اخر ما ذكر وفي الفتاوى الصبرية ولما استقصى بجاري  
 قاضي عنيسة وكان اما ما كمالا كان يكتب المحاضر ويستفتي  
 عما صحته الامام الخواشي فكان يكتب في جميعها لا والله اعلم  
 فجاء القاضي يوما وقال ما بال الشيخ يكتب في محاضرنا بلا  
 فقال

فقال لانها كلها فاسدة قال وفيماذا فسدها قال يجب  
 ان تعلم لتعلم قال حيثك له قال فليعلم ان الخلل في ترك تفسير  
 الشهادة ولا بد من تفسيرها لتظهر فيها الصحة هي امر لا  
 قال فاني نظرت في المحاضر الذي عندي من القضية الذين كانوا  
 قبل وليس فيها تفسير الشهادة وعليها جوابك وجواب اقرانك  
 وخلفك بالصحة ما بالي وحدي يشترط على ما لم يشترطه على غيره  
 فقال شمس الاممية الخواشي انما كان الامر على ذلك لان القاضي  
 بتلك كان القاضي الامام على السعدى وكان يعرف الموافقة  
 بين الدعوى والشهادة ولا يخفى عليه ذلك وكان قبله الشيخ  
 ابو علي الشافعي وكان يعلم ذلك ولا يخفى عليه فاذا راينا ما اطلقا  
 في النسخة اهم شهد وشهادة موافقة للدعوى اكتفينا به  
 واكتفينا بالصحة وامانت وامثال ذلك فلا تتق بالوقوف  
 منهم على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير انتهى وفي الخلاصة  
 من الفصل الثامن في نصب الوصي وفي فتاوى اهل سمرقند  
 اذا كتبت صك الوصية او التولية ولم يذكر جهة وصانية لا يصح  
 ولو كتبت انه وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضي الذي نصبه  
 والذي ولاه جاز وقصد في كتاب الوقف بان يبين تاريخ نصبه  
 انتهى وعلى تقدير ان يكون المراد بالنجس النقصان لسبب الكلام  
 وقربة الحال ففيه ظلال ايضا ولو صرح بالنقصان لابد له  
 ان ينقصان يسرا او فاشرا والله سبحانه وتعالى اعلم هذا

ما تيسرت كتابته وجمعه في الثالث

الاخير من الليل يسرا لله لكم

كل خير وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه

وسلم



291/41

## رسالة في مسئلة القلب

بسم الله الرحمن الرحيم  
**الحمد لله وكفى** وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد**  
فهذه رسالة في مسئلة القلب الامثل في هذه المسئلة ان  
المكيل والموزون اذا رهن بجنسه فعلى اعتبار الهلاك العبرة  
للو وزن دون الجودة عنده فحالة الهلاك عنده كحالة الاستيفاء  
لا حالة التضمن وبما يعتبر ان ذلك اذا لم يكن فيه ضرر  
بالرهن والمرهق اما اذا كان فيه ضرر بل كان في الرهن او الدين  
جودة مضمونة لا يعتبر الاستيفاء وينقاد الى التضمن بخلاف  
المفسر وتكون الضمان رهنا قائما مقام الاول واما في حالة  
الانكسار فعند اى حنيفة واهل يوسف رهنا لا يعمما فحالة  
الانكسار حالة التضمن بالقيمة من خلاف جنسه لا حالة التضمن  
بالدين حتى لا يكون للرهن ان يتركه بدينه ومحمد رضي الله عنه  
يعتبر حالة الانكسار بحالة الهلاك فان كان مضمونا بالقيمة  
في حالة الهلاك فحالة الانكسار كذلك وان لم يكن مضمونا بالدين  
انما يجبر الراهن ان يتركه على المرهق بدينه وان شأفك بجميع  
الدين ثم عند اى حنيفة الوزن بقدر الدين مضمون ثم تتبعه جودة  
ذلك الوزن المضمون في حق الضمان تبعا لاصله وعند اى يوسف  
تشميع الامانة والضمان فيهما ومعناه ان المضمون من الوزن  
مقدار ما يبلغ قدر الدين بقيمته والباقي امانة من الوزن والجودة  
وعند محمد رحمه الله تعالى يصرف النقضان اولا الى الجودة التي  
هي امانة حتى لو لم يفت شي من الجودة التي هي مضمونة يجبر الراهن  
على الفكاك بجميع الدين واما اذا دخل النقضان في شي من الجودة  
التي هي مضمونة يجبر الراهن ان شأفك بجميع الدين وان شاء  
تركه بدينه لانا الامانة فيه تتبع والجودة فيه تتبع فيعرف التبع

الى التبع فاذا عرفت هذا جئنا الى تخرج الفروع فنقول  
هذه المسئلة على ثلاثة اقسام قسم فيما اذا كان الرهن مثل  
وزن الدين وقسم فيما اذا كان اقل منه وقسم فيما اذا كان اكثر منه  
**القسم الاول** على قسمين حالة هلاك الرهن وحالة انكساره  
وكلا قسم على ثلاثة اقسام اما ان تكون القيمة مثلا الوزن او  
اقل او اكثر فصارا اقسام الاول ستة **والقسم الثاني** على  
قسمين حالة الهلاك وحالة الانكسار وكل على خمسة اقسام  
اما ان يكون قيمته مثل وزنه او اقل او اكثر واقل من الدين او مثل  
الدين او اكثر من الدين فصارا اقسام الثاني عشرة والثالث كذلك  
فصار اقسام اقسام كلها ستة وعشرين الاول رهن قلب فضة  
وزنه وقيمه والدين سواء فطكت سقط حق المرهق اتفاقا  
الثاني لو انكسر في هذه الصورة فعلى قولنا يضمن المرهق قيمته  
من جنسه او من خلافه ويكون ما ضمن رهنا عنده الى ان يحل  
اجل الدين ليستوفيه قصدا من حقه وملك المرهق المنكسر  
بالضمان وعند محمد رضي الله عنه يجبر الراهن ان شأفك المنكسر  
الى المرهق بدينه وان شأفك بجميع الدين الثالث  
رهن قلب فضة وزنه والدين سواء فقيمة اقل فطكت عند  
اى حنيفة رضي الله عنه يحصر المرهق مستوفيا دينه وعلى قولنا  
يضمن المرهق قيمته من خلاف جنسه ولا يسقط شي من دينه  
ويكون رهنا الرابع لو انكسر في هذه الصورة ضمن المرهق قيمته  
من خلاف جنسه ان شأ الراهن ملك المرهق المضمون ويكون  
الضمان رهنا مقام الاول وليس له ان يجعله بالدين وهذا كله  
بالاتفاق الخامس رهن قلب فضة وزنه والدين سواء فقيمة  
اكثر فطكت سقط الدين بالاتفاق السادس لو انكسر في هذه  
الصورة فعند اى حنيفة رضي الله عنه ان شأفك بجميع الدين



وان شأنته من خلاف جنسه بالغه ما بلغت وصغر الصامن  
رهنا وملك المرفق المنكسر وعند اي يوسف رضى الله عنه  
بضم المرفق بقدر المضمون منه والباقي امانة حتى اذا كانت  
قيمته اثني عشر مثلاً ضمن خمسة اشداً منه وهي عشرة من خلاف  
جنسه ويميز سدس المنكسر وهو درسم وثلاثا درسم فيقسم الي  
ما ضمن ويكون مرهوناً عنده ان شاء الراهن ضمنه وان شاء افكده  
بجميع الدين وليس له ان يجعله بالدين وعند محمد رضى الله عنه  
ان انتقص بالانكسار القدر الزايد على وزنه او اقل بحية الراهن  
على الفكاك ويقضى جميع الدين كما اذا كانت قيمته اثني عشر  
ففيضمن بالانكسار من قيمته درسم او درسمان وان انتقص اكثر  
من ذلك بحية الراهن ان شاء جعله للمرفق بدينه وان شاء  
اضرده بقضاء جميع الدين كذا في المبسوط والحقايق فتقول  
الزليحي في هذه المسئلة وعند محمد رضى الله عنه ان شاء جعله  
بالدين كما في حالة الفلأل وان شاء افكده بجميع الدين ليس  
يجوز على اطلاقه عند محمد رحمه الله كما رايته . السابع رهن  
قلب فضة وزنه اقل من الدين وقيمته مثل وزنه فهلك  
مصار مستوفياً لدينه بقدر وزنه بالاتفاق . الثامن لو انكسر  
في هذه الصورق فعند سمان شاء الراهن افكده بجميع الدين  
وان شاء تركه على المرفق من دينه . التاسع رهن قلب فضة  
وزنه اقل من الدين وقيمته اقل من وزنه فهلك سقط من الدين  
بقدر وزنه عند اي حنيفة رضى الله عنه وعند سمان ايضاً من قيمته  
من خلاف جنسه ويكون رهناً عنده ولا يجعل بالدين . العاشر  
لو انكسر في هذه الصورق ان شاء الراهن افكده بجميع الدين وان  
شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه بالاتفاق وتكون رهناً عنده  
ويملك المرفق المنكسر وليس له ان يجعله بالدين . الحادي عشر

رهن قلب فضة وزنه اقل من الدين وقيمته اكثر من وزنه  
واقل من الدين كما اذا كان وزنه ثمانية والدين عشرة والقيمة  
تسعة فهلك فعند اي حنيفة رضى الله عنه سقط من الدين  
بقدر وزنه وعند سمان ايضاً من قيمته من خلاف جنسه ويكون الضمان  
رهناً . الثاني عشر لو انكسر في هذه الصورق بحية الراهن ان شاء  
افكده بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف بالاتفاق  
الثالث عشر رهن قلب فضة وزنه اقل من الدين وقيمته  
اكثر من وزنه ومثل الدين كما اذا كان وزنه ثمانية وقيمته والدين  
عشرة فهلك . الرابع عشر لو انكسر في هذه الصورق بحكمة  
هو وما قبله كما قبلهما وهو الثاني عشر والحادي عشر الخامس عشر  
رهن قلب فضة وزنه اقل من الدين وقيمته اكثر من وزنه ومن  
الدين فهلك فعند اي حنيفة رضى الله عنه يسقط من دينه  
قدر وزنه وعند سمان ايضاً من قيمته اشداً من القلب كما اذا  
كان وزنه ثمانية والدين عشرة وقيمته اثني عشر فيضمن المرفق  
على قولهما عشرة ويكون الضمان رهناً مكان الاول . السادس عشر  
لو انكسر في هذه الصورق فعند اي حنيفة رضى الله عنه ان شاء  
الراهن افكده بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمته بالغه ما بلغت  
وعند اي يوسف رضى الله عنه ان شاء افكده بجميع الدين وان شاء  
ضمنه قيمته خمسة اشداً من القلب وعند محمد رضى الله عنه ان  
تقص بالانكسار قدر الزيادة على الدين فلا ضمان على المرفق وان  
كان النقصان اكثر من الزايد على الدين خير الراهن بين افكأكه  
بجميع الدين وبين تضمين المرفق قيمة خمسة اشداً من القلب  
وهي قدر الدين من قيمته من خلاف جنسه ويكون رهناً عنده  
مع السدس المبين . السابع عشر رهن قلب فضة وزنه اكثر  
من الدين وقيمته مثل وزنه فهلك فانه يصير مستوفياً لدينه



كله والباقي فذلك امانة اتفاقا - **الثامن عشر** لو انكسر  
 وهذه الصور فعدت بما يجير الراهن انما افتكك بجميع الدين  
 وان شأضمنه قد رجع الدين وبميز الباقي ويكون مع الضمان  
 رهنا كما اذا كان الدين عشرة ووزن القلب وقيمة خمسة عشر  
 فانه يضمن ثلثيه وهو عشرة وبملك المرفق وبميز الثلث الباقي  
 وعند محمد رضي الله عنه ان شأفتكك بجميع الدين وان شأترك  
 ثلثيه على المرفق بدينه واخذ الثلث الباقي - **التاسع عشر**  
 رهن قلب فضة وزنه اكثر من الدين وقيمة اكثر من وزنه كما  
 اذا كان وزنه خمسة عشر وقيمة عشرين والدين عشرة فذلك  
 فانه يسقط جميع دينه بثلثي القلب اتفاقا - **العشرون**  
 لو انكسر في هذه الصور فعدت اي حنفية رضي الله عنه ان شأ  
 افتكك بجميع الدين وان شأضمنه قيمة ثلثي القلب من خلاف  
 جنسه بالغة ما بلغت وبملك الراهن وبميز الثلث الباقي ويكون  
 مع الضمان رهنا وعند اي يوسف رضي الله عنه ان شأفتكك بجميع  
 الدين وان شأضمنه قيمة نصف القلب وهو قدر الدين وبميز  
 الباقي ويكون مع الضمان رهنا وعند محمد رضي الله عنه ان نقص  
 بالانكسار قدر الزائد على الوزن او اقل يجير الراهن على النكاس  
 وان زاد النقصان على ذلك خير الراهن ان شأترك ثلثيه  
 بالدين واخذ الباقي وان شأفتكك بالدين وليتبع له ان يضمنه  
 الحادي والعشرون رهن قلب فضة وزنه اكثر من الدين وقيمة  
 اقل من وزنه واكثر من الدين فذلك سقط كل الدين عند اي حنفية  
 رضي الله عنه وعند **يضمن خمسة اشهر الثلث**  
 ويصير رهنا كالاول - **الثاني والعشرون** لو انكسر في هذه  
 الصور فعدت اي حنفية رضي الله عنه الراهن بالخيار ان شأ  
 افتكك بجميع الدين وان شأضمنه قيمة ثلثي القلب من خلاف جنسه

وعندنا

وعندنا ان شأفتكك بجميع الدين وان شأضمنه قيمة اشهر اس  
 القلب - **الثالث والعشرون** رهن قلب فضة وزنه اكثر من  
 الدين وقيمة مثلا الدين فذلك سقط كل الدين عند اي حنفية  
 رضي الله عنه وعندنا يضمن قيمته من خلاف جنسه  
 الرابع والعشرون لو انكسر في هذه الصور فعدت اي حنفية  
 رضي الله عنه ان شأفتكك بجميع الدين وان شأضمنه قيمة ثلثي  
 القلب وعندنا ان شأفتكك بجميع الدين وان شأضمنه قيمة  
 جميعه من خلاف جنسه وبملك المرفق ويكون الضمان رهنا  
 مقام الاول - **الخامس والعشرون** رهن قلب فضة وزنه  
 اكثر من الدين وقيمة اقل من الدين فذلك - **السادس والعشرون**  
 لو انكسر في هذه الصور فعدت اي حنفية وما قبله كما قبلها وهو الثالث  
 والعشرون والرابع والعشرون هذا اخر ما حررناه من هذه  
 المشقة بتوفيق الله تعالى من المبسوط للشيخ الاطام  
 شمس الامامة السرخسي ومن شرح منظومة الحقايق ومن شرح  
 النكت للزليحي في اخر جهادي الاخير سنة اربع واربعين  
 وتسع مائة والله سبحانه وتعالى اعلم  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلمه  
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
 الى يوم الدين  
 امين  
 تم

هذه رسالة في الجبالات والراتباب  
 والمشراف الديوانية  
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد

7291/42



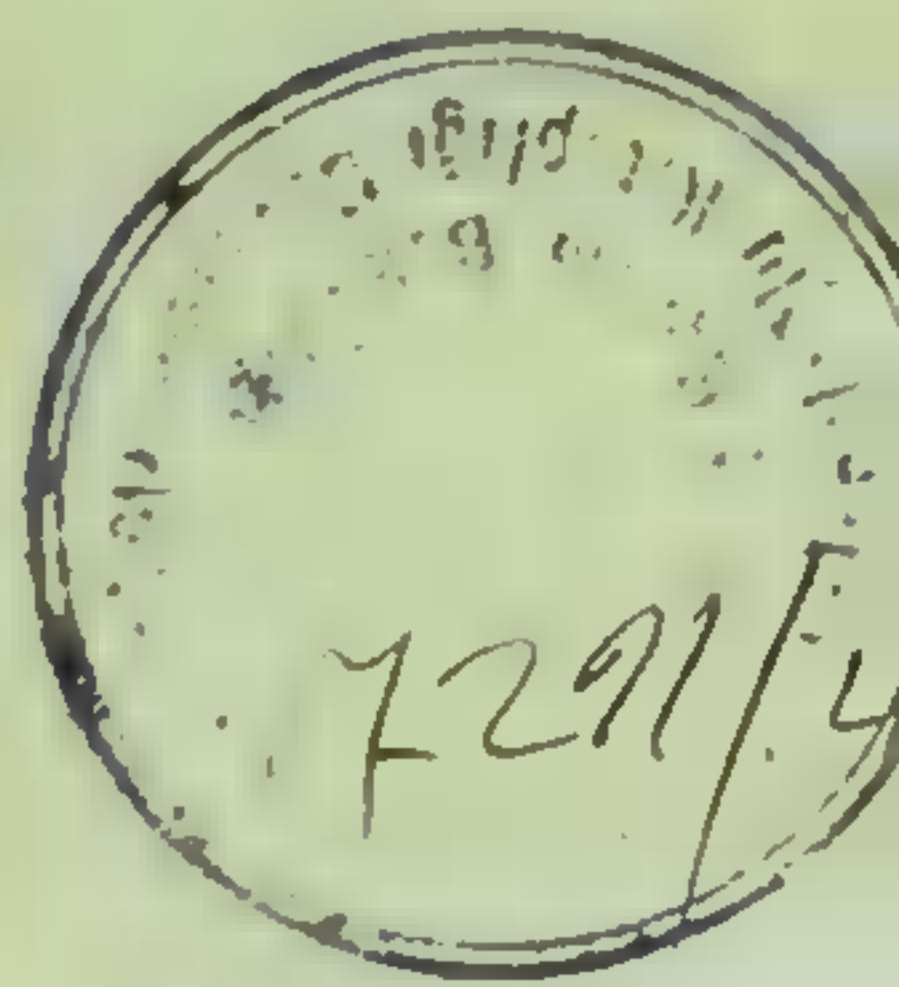
فهذه رسالة في مسئلة الجبايات والرايات والمعشرات  
 الديوانية من كونها كالدين الشرعي فتصح الكفالة بها ويلزم  
 منه صحة الدعوى بها على الكفيل وحكم القاضى بها عليه وهكذا  
 على الاصيل. قالت في الهداية من الكفالة ومن ضمن عن اخر خراج  
 ونوايبه وقسمته فهو جازي الى ان قال واما النوايب فان  
 اريد ما يكون بحق ككرا النهر المشترك واجرا الحارس والموظف  
 لتجهيز الجيش وفد الاسرى وغيره جازت الكفالة بها اتفاقا  
 وان اريد بها ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فبها خلاف  
 المشايخ رضي الله تعالى عنهم ومن يميل الى القصة الامام  
 على البردوى رضي الله تعالى عنهم انتهى. وفي معراج الدراية  
 قال الامام النسخ رحمه الله تعالى وقاضى فان مثل قول  
 في الاسلام رضي الله عنه لا يضا في توجبه المطالبة فوق سائر  
 الديون والعبارة في باب الكفالة للمطالبة لانها سرعة التزامها  
 ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوايب على المسلمين بالقسط  
 يكون ما جورا وان كان لاجل ذلك الاخذ ظاهرا ولهذا قلنا ان من  
 قضى نوايب غيره بامره يرجع انتهى. وفي فتاوى قاضى فان ولو كفل  
 عن رجل بالجبايات اختلفوا فيه والصحيح انها تصح ويرجع على  
 المكفول عنه ان كان بامره وكذا السلطان اذا صادر رجلا  
 فامر الرجل غيره ان يودي عنه المال فكل ما هو مطالب به حتما  
 جازت الكفالة به وان امر غيره بذلك بان قال على ان ترجع  
 على بذلك كان له. وذكر في ايضاح الاصلاح ان الفتوى على الصحة  
 فانها كالدين الصحيحة لو اخذت من الاكارفة الرجوع على  
 مالك الارض انتهى. وفي الفتوى من الاجارات المستاجر  
 اذا اخذ منه الجباية الراتبه على الدور والخوانيت يرجع على  
 الامر وكذا الاكار في الارض على الفتوى انتهى. فقد تحرر

ان الجبايات الديوانية حكمها حكم الدين الشرعي في صحة الضمان  
 بها والرجوع على الامر بالكفالة او بالاداعية ويستلزم ذلك  
 صحة دعوى الكفيل بما دفعه والمأمور به على الاصيل والامر ويسمع  
 القاضى هذه الدعوى ويحكم بها والا فلا فائدة في الافتاء بصحة  
 الضمان. واما الدعوى من وكيل الامام بها عند القاضى على من هي  
 عليه فلا يفرق بين الاصيل والكفيل بان اخذ من رتبته عليه  
 ظلم والقاضى لا يسمع الدعوى بها هو ظلم بخلاف دعوى الكفيل  
 على الاصيل فان الكفالة بالامر بمنزلة الاقراض من الكفيل والمنقرض  
 من الاصيل كما في البرازية فهي بمنزلة رجل استقرض مالا ليدفعه  
 في نوايب عليه فلا يقاس الاصيل على الكفيل واما المعشرات  
 فهي العشر فان زيد على المشروع فالزائد كالجبايات والراتب  
 ظلم فتصح الكفالة به على المفتى به وان كانت مقدار الشئ  
 فلا شك ان هذا دين شرعي فان المشروع عندنا ان المسلم يؤخذ منه  
 ربع العشر اذا مر بالماله على العاشر ومن الذي نصفه ومن الحزبي  
 العشر فكذا ما يصح به عند القاضى من وكيل الامام وهو المنصوب  
 المسمى بالعاشر ويحكم القاضى به عليه لان له ولاية اخذه منه بل  
 ذكر الطرسوسي رحمه الله في المسئلة الاولى من اتبع الوسائل صحة  
 دعوى الاقام او وكيله عند القاضى بالزكاة في الاموال الباطنة  
 فكيف بالاموال الظاهرة وفي التارخانية من الكفالة معزيا  
 الى الشغنائى رحمه الله ولو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الاموال  
 الظاهرة والباطنة لا يصح انتهى. وفي آخر الفتاوى العتابة  
 وحكى عن السيد ابن شجاع انه قال انا اضطررنا ان نفتي بان الاموال  
 التي يافدها السلطان في الجبايات انها كالمال الخارج وظاهره  
 صحة الدعوى بها عند القاضى انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم بمحكماته  
 وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وصلى الله على من لا نبي بعده وآله وسلم



**رسالة فيما يبطل دعوى المدعي  
من قول أو فعل**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعد  
فقد ذكر في الفتنة من باب ما يبطل دعوى المدعي من قول أو فعل  
قال سمعت شيخنا لاسلام القاضي علاء الدين المروزي  
رحمة الله يقول يقع عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه  
بمال في صلته ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض  
وبعضه ربا عليه ونحن نقول ان اقام على ذلك بيعة تقبل بيننا  
وان كان متناقضا لاننا نعلم انه يضطر الى هذا الاقرار وذكر  
في الجواهر المضنية وعز الله هذا الفرع ولا يخالفه ما في جامع  
الفصولين من عدم سماع الدعوى لانه في دعوى الكفيل والاصل  
وان كان متناقضا لكنه يضطر الى الاقرار كما افاده المروزي رحمه الله  
يعني الاجابة الى العرض ثم صوفة السلطان من الطالب بسبب  
الطلب فكان معذورا في التناقض فكان معفو عنه كما عفا عنه  
فيما يخفى كالتناقض في الحرية والنسب والطلاق ومن الوارث  
على الاصح وفي من استقام جارية متغيبه ثم ادعاها او ثوبا  
في جراب ثم ادعاها على احد القولين ولذلك الكفيل فافترقا  
وبدل على الفرق بينهما اخر المسئلة في جامع الفصولين حيث  
قاله ويقال له اطلب خصمك فخاصمة اي الاصيل وهي في  
الخاتبة بل في كافي الحاكم الشهيد بلفظ ويقال للمكفولة عنه  
اطلب خصمك فخاصمة في الاصل لمولانا محمد بن الحسن فلو لا  
محنة دعواه لما اجاز للقاضي ان يقول ذلك مع ان الاصل يقبر  
بالدين بدليل ان اصل المسئلة مصورة في الجبابة في الكفالة  
بالامر بتبعها لما في الاصل وكافي الحاكم وقد ذكر في جامع الفصولين

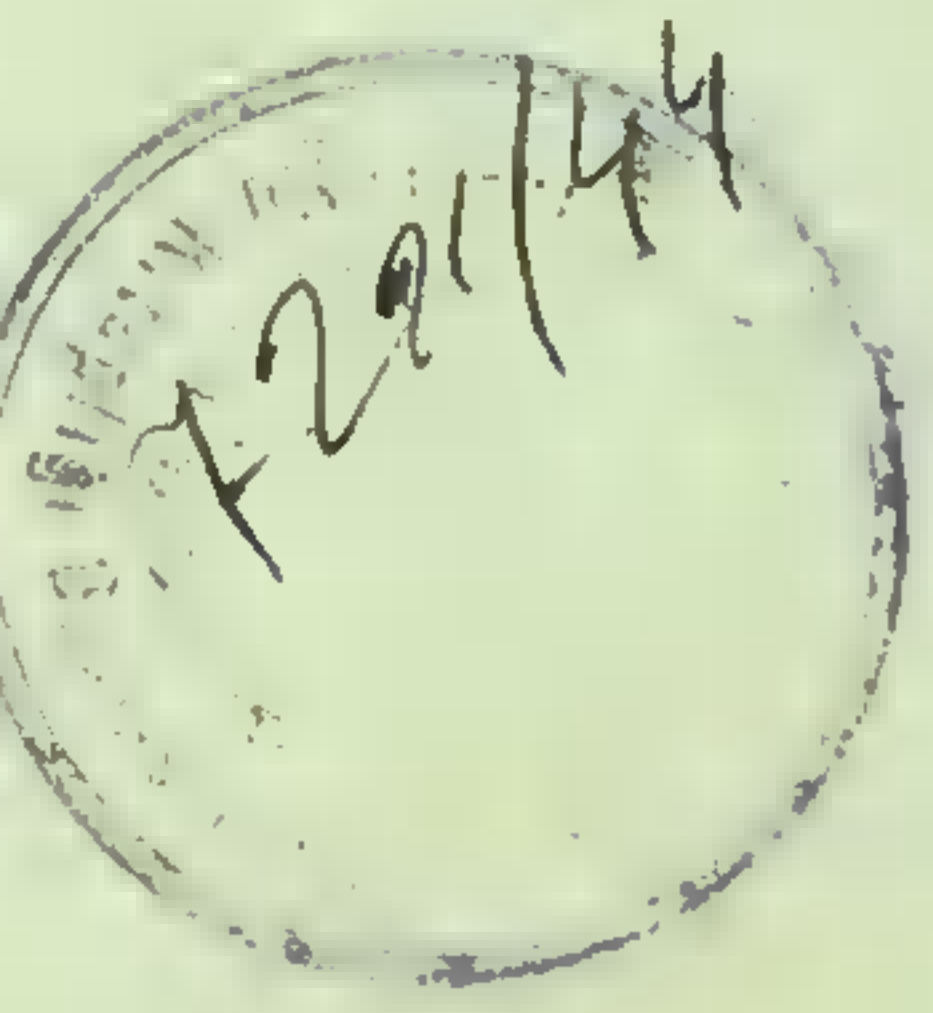


اختلافا

اختلافا وقالوا ان صورة الكفالة بالامر ان يقول الكفيل عن  
لفلان كذا وصريح في الخاتبة بان اقرار حيث قاله ادعي رجل ما لا  
فقال المدعي عليه لرجل الكفيل له عنى به كان ذلك اقرارا منه  
للمدعي انتهى وهذا كله اذا كان مع سماع دعوى الكفيل لقضه  
كما فهمت العلامة محمود وليس بصحيح نقلا وان صح من حيث المعنى  
فان مولانا محمد ارحمه الله تعالى لما ذكر المسئلة في الاصل انما  
علا بسماع دعواه لكونه ليس بخصم وهكذا في الخلاصة والبرازي  
وقال الحاكم في الكافي باب ادعي الكفيل ان المالك ممن ختم  
اوربا واذا كفله رجل على رجل بالف درهم عن امره ثم غاب الذي  
عليه الاصل فادعي الكفيل ان المالك درهم ممن خمر فانه ليس بخصم  
في ذلك الى اخر المسئلة المسموعة وحفيد فالفرق بينهما  
اظهر والله سبحانه وتعالى اعلم وحسبنا الله ونعم الوكيل  
وصلو الله على سيدنا محمد وعلى اله  
وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
اليوم الدين  
امين

**رسالة في الحكم بلا تقدم  
دعوى ولا خصوم**

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله الذي ينصر الحق ولو بعد حين. ويظهر الصدق  
ويضيق الكاذبين. والعتلاء والسلام على اشرف المرسلين  
سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين وبعد  
فيقول الفقير الى رحمة ربه زين بن نجيم الحنفى لما اصطلح  
القضاة في زماننا وقبله بازمان بيعة على الحكم بلا تقدم دعوى





وخصومة وكثر التوال عن ذلك بالقاهرة وتكرر من الافتاء بعدم  
صحة وان فتوى لا يرفع الخلاف سواء كان الحاكم حنفيا او غيره ولا يشك  
على بعض اهل العصر اجيب تاليف رسالة في هذا المعنى مشتملة  
على معنى بيان كلام المشايخ في اشراط الدعوى له مبنية بالحكم  
بالموجب والحكم بالقوة كاشفة عن بيان الحق في ذلك من يلة  
ان شاء الله تعالى للالتباس مسفرة عن قول الموثقين مستوفيا  
شرائط الشرعية مفصحة عن عدم الاكتفا بالانها من الموثقين  
حكاية ما وقع شمس الائمة الحلواني مع قاضي غيبة سالها فيها  
مسألة الاختصار طالبا من الله تعالى الاستبصار واجبا  
من الله القبول انه قتر ما قول وهو حجب ونعم الوكيل  
والقول والوقوع الا بالله العلي العظيم **قال** في المحيط القضا  
شرعا فصل الخصومات فما لا فصل فيه ولا قطع ليس بقضا  
وعرفه الشيخ قاسم في فتاواه بان انشا الزام في مسائل الاجتهاد  
المعارف فيما يقع من النزاع لصالح الدنيا يخرج القضا عن خلاف  
الاجماع وما ليس بحادثة وما كان من العبادات انتهى وفي فتاوى  
قاضي خان رجل اذا لم يعبده في نوع من التجارة فحمله ما دون ذلك  
النوع خاصة دون غيره لانه صادف موضع الاجتهاد الا انه انما  
ينفذ عند شرائط القضا من الخصومة وغيرها ان لم يوجد فقد  
تصرف القضا انتهى وفي فتاوى العادي رحمه الله تعالى وهنا  
شرط اخر لخلاف القضا في المجتهد وهو ان يصير الحكم حادثة فيجوز  
فيه خصومة صحيحة بين يدي القاضي من خصم على خصم انتهى  
وفي جامع الفصولين كذلك الا انه قال لنفاذ الحكم وفي الفتاوى  
البرازية انما ينفذ القضا في المجتهدات اذا علم انه مجتهد فيه اما  
اذا لم يعلم لا ينفذ قال الشرحي وهنا شرط اخر وهو ان يصير  
حادثة من خصم على خصم حتى لو فات هذا الشرط لا ينفذ

لانه فتوى انتهى وفيها وان اراد وان يشبوا حكم الخليفة عند  
الاضل لا بد من تقديم دعوى على دعوى خصم حاضرا واقامة البيعة  
كالواراة اثبات قضا قاض اخر انتهى وفي شرح الكثر للزليعي رحمه الله  
من باب المحجر على السفينة ثم لو حصر عليه فرفع ذلك الى قاض اخر فرفع  
محجره واطلق عنه جاز لان المحجر من الاول فتوى وليس بقضالات  
القضا يقطع الخصومة بين الخصامين بالقضا لا سيما على الاخر  
ولم يوجد انتهى وفي المحيط من باب المحجر على السفينة والقضا بالمحجر  
ليس بقضاء بل فتوى لنقد شرائط القضا من الدعوى والانكار حتى  
لو وجدت الدعوى والانكار بان يجب السفينة من انسان مالا  
وسلم اليه وصار فقير اجيب تجب تقفقه على محارمه ثم انضم  
مرفوع الاموال الى القاضي ويجبروه بان يهب امواله سفنها وطلب  
منه المحجر فالقاضي يحضر السفينة ان ماله في يد هذا الرجل فيأمره  
بالرد عليه فيقضي عليه القاضي بالرد عليه نقد قضاؤه انتهى  
وفي الدرر من ابيضا فان قيل تصرف المحجور عليه بالسفينة  
يجب ان لا ينفذ على قوله اي حنيفة رضي الله عنه بعد ما قضى عليه  
بالمحجر لان جواز تصرف السفينة المبهمة يختلف فيه وقضا القضا  
متى فصل في المختلف فيه صار مقصدا عليه وبما لو قضى القاضي  
يجوز ابيع المده بر قلنا هذا اذا وجد القضا في المختلف فيه فعلم  
قوله محمد هذا فتوى وليس بقضا فان لم يثبت بسيف هذا  
القضا قائم يكن ثابتا بل ما كان ثابتا بان لم كان محجورا عليه قبل  
القضا وهو كان مفسدا لماله وهذا هو هذا الفتوى فيكون هذا  
فتوى عند محمد رضي الله وبالفقوى لا يصير المختلف متفقا عليه  
وعند اي يوسف رضي الله عنه ان كان يحتاج فيه الى حكم الحاكم  
ليصير محجورا عليه فيكون قضا مفسدا من هذا الوجه لانه  
يثبت بقضايه قائم يكن ثابتا الا انه فتوى من وجه اخر لانه



لم يوجد شرط القضا وهو الدعوى ولو وجدت الدعوى بان  
تصرف بعد الحجر فرفع إلى القاضي وجدت خصومة بين المحجور وبين  
مؤاخذة فقضى القاضي عليه وكان كالمقضى إذا قضى بجواز بيع المدبر  
قبل الخصومة في ذلك فإنه لا يصير قضا عليه بل فتوى وليتصرف بقضاء  
وبعد وجود الخصومة إذا قضى صار متعلقا عليه فكذلك هنا انتهى  
بحرفه وفي الحقيقة منه أيضا وإذا حجر القاضي عليه ثم رفع إلى  
قاضي آخر فابطل حجره جاز لأن الحجر منه توكيد وليس بقضا لا ترى أنه  
لم يوجد المقضى له والمقضى عليه ولو كان نفس القضا مختلفا فيه  
فلا بد من الامتناع لو رفع تصرفه بعد الحجر إلى القاضي الحاضر أو إلى  
غيره فقضى ببطلان تصرفه ثم رفع إلى قاضي آخر نفذ إبطاله اتصال  
الامتناع فلا يتقبل القضا بعد ذلك انتهى وفي كافي الحاكم الشهيد  
الذي هو جمع كلام الامام محمد رحمه الله في كتبه ولو أن قاضيا  
حجر على من يبيع المحجر ثم رفع إلى قاضي آخر فاطلق عنه الحجر جاز انتهى  
فقد استفيد مما في هذه الكتب المعتبرة والقول أن القضا  
لا يقع إلا بعد دعوى صحيحة إذا بعوم شامل لما إذا كان القاضي  
حنفيا أو غيره لقوله إنما ينفذ القضا في المجتهد وهو لا يختص  
بمذهب وأصح من ذلك تصريح قاضي فإن رحمه الله في مسئلة  
تخصيص الأول فإن القاضي بها إنما هو الشافعي لا الحنفي ولم يجعله  
رافعا للخلاف حيث كان غير خصومة ولم يقل يرفع إلى مذهب  
الحاكم وأصح منه ما قلناه من مسئلة حجر السفهيات  
أبا حنيفة رضي الله عنه لا يقول بحجر السفهيات فلو قالوا يرجع إلى  
مذهب الحنفي وأصح منه ما قلناه عن الذخيرة من التمسك  
بالقضا بجواز بيع المدبر وأنه لا يرفع الخلاف إذا لم تكن خصومة  
مع الكالا نقول بجواز بيعه فكيف يتوهم متوهم أن كلامهم في قضا  
الحنفي وأصح منه ما ذكره الكرماني في الإيضاح في كتاب السفعة

لوقضى الشافعي بسقوط السفعة أحد الجارين ثم قضى لآخر وأما  
عند حنفي فقولهم جميع الدار ثم يرد رحمه الله لو قال القاضي انطلت  
كلا سفعة تتعلق بهذا البيع لم يبطل لأن هذا قضا على الغايبة انتهى  
فهل قال يرجع إلى مذهبه وبما قلنا علم أن أصحابنا لم يفرقوا  
بين الحكم بشيئين وبين الحكم بالموجب في أشراط الخصومة  
والدعوى ولم أر أحدا من أصحاب الكتب المعتبرة يفرق بين الحكم  
بالسعة والحكم بالموجب ومقتضى كلامهم أنه إذا حكم بشيئين معينين  
فإن وقع فيه تنازع وخصومة واستوفى القاضي الشرايط الشرعية  
في تصحيح الدعوى والطائفة بين كلام الشهود لفظا ومعنى وعدم  
تناقض الدعي كان حكما صحيحا رافعا للخلاف ومن ذلك تبين السعة  
والفساد والبطلان فإن فقد شرط من شرايط السعة لم يصح وكان  
قوله حكمت بكذا فتوى لا يرفع الخلاف وإذا رفع إلى مخالف أطلعه  
وإن قال حكمت بموجبه فإن وقع التنازع في موجب خاص بين  
خصمين فحكم بذلك الموجب كان صحيحا ولا فلا فإذا باع رجل  
داره فحكم شافعي بموجبه لم يكن حكما بان لا سفعة للبائع وهكذا  
في جميع الحوادث لا يوثق بذلك من له أدنى اطلاع على كلامنا  
وقد استمرت على هذا في الأفتاء من ابتدأ سروري فيه بحمد الله ولا  
أجد في نفسي من ذلك شيئا بعد الإطلاع على ما سمعته **وقد**  
رايت العلامة قاسم والعلامة ابن الفرس فيما ذكركم من كلام  
مساجينا وهذا الجمع من فوائده ما بيننا فإنا نسحق كلامنا  
على وجه الاختصار فتردد بصيرة فقال الأول في تناواه سبكت  
عن رجل رهن عقارا بموجبه حنبلي ثم إن الراهن وقف العقار  
المرهون وحكم بموجب الوقف ولزومه حنفي ثم إن الراهن افتك  
الرهن وبيعه وقصد الحنبلي الحكم بإبطال الوقف وجواز البيع  
بناء على أن مذهبه عدم تصرف الراهن في الرهن وقد دخل



وذلك تحت الموجب بالقصة فاجتبت بان وقف الموقوف  
واليتبع القادر بعده باطلاً لئلا يتفرق من الوقف باطل  
وان فعل لم يعتبر عقد مجلس واجتمع فيه جماعة من خلفا الحكم  
من المذاهب الاربعية وجرى الكلام في جوابي فقلت قد حكمي  
الاتفاق على ان الحكم بالحس والتخمين غير نافذ ولا يعرف ان احدا  
من الائمة الخبيلة يسمى هذا موجبا **وقد** قال الامام العلامة  
مجتبى الدين بن نصر الله قاضي قضاة الخبيلة في رسالته في هذا  
واما الحكم بالموجب بفتح الجيم فعناء الحكم بموجب الدعوى ان  
له بالبينة او بغيرها هذا هو معنى الموجب ولا معنى للموجب غير  
ذلك ينظر في الدعوى فان كانت مشتملة على ما يقتضي صحة العقد  
المدعى به كان الحكم بموجبها حكما بالصحة وان لم يشتمل على ما يقتضي  
صحة العقد المدعى به لم يكن الحكم بموجبها حكما بصحة العقد والحكم  
بالموجب حكم على عاقبة بما ثبت عليه من العقد لا حكم بالعقد  
هذا انقضى بمرور الوقت فاستفدنا من هذا ان الحاكم ان كان عالما بهذا  
فحكمه اما بصحة الرهن واما باقرار الراهن فالرهن والمرهق  
بالايمان وان لم يثبت له حكم على ما واد ذلك فيما فيه النزاع  
وان لم يكن عالما بهذا فقد حكم بالامتناع من العلم معناه فقبل في الحكم الخفي  
بالوقف فقلت ان كان قد ادعى عليه ما نصت له في ذلك من علمه  
بموجب الوقف لعدم حواده صحيح لا يجوز نقضه بحال  
واما المنقوض عليه قلت قالوا اذا كان القضاة على دعوى  
صحيحة وشهادة قائمة على ذلك وانكر الوقف وكان من راي  
القاضي ان الوقف صحيح لازم لا يجوز نقضه بحال نفذ بالاجماع  
**وقد** قال ان اصحابنا يعتبرون عن امر الشرط بالفاظ مترادفة  
بالموجب والمقتضى والحكم ثم ذكر مواجب جميع التصرفات  
من النكاح الى الوصايا بالنقل في كلامهم تركنا ذكره خوفا من

الاطالة ولستنا بصدد هذا الى ان قال اذا عرف هذا فاما الحكم  
بالموجب اذا كان المقصود وان كان مقصوده غيره فحكم به فانه في  
المستوعب والحاكم لا يحكم الا بحكم شرعي وهو الاجاب والتقرير  
والاباحة والصحة والفساد وكذا الشرطية والسنة والمائنة  
ولا يحكم بكذا ولا ندب لانه لا التزام فيما مباشرة واستلزاما  
قلت وعلى هذا قال في مناهج الاحكام وانما يحكم بما ثبت عنده  
لان الحكم لا يتوجب للتقدم واذا كان الموجب هو المقصود فلا  
بدان يكتب القصة ليكون محكوما لها ضمنا اذ لا موجب لما  
لاصحة له **قال** في البدائع والموجب بدو يتجنبه التصرف  
الصحيح ولا بد ان يكون من موجب ثبت التصرف الشرعي  
به فانه قد يظهر امره للحال وقد تراخى ومن المعلوم ان بعض الموجب  
اظهر للحال وبعضها يتراخى كاذكر في الهداية من فواجب النكاح  
وكذا ذكر غيره كما قدمناه من موجب التصرف ولا بد ان يكون بناء  
على دعوى صحيحة واقرار صحيح وشهادة قائمة موافقة للدعوى  
**قال** في النقول قال شمس الائمة وهما شرط اخر لنفاذ  
القضاة في المجهل وان يصير الحكم قارئة فتجوز فيه خصوصية صحة  
لغات هذا الشرط لا ينفذ القضاة بالاجماع قبل هذا اطلاق عليه  
القضاة اما كون الحكم حادثة فاحتراز عالم يحدث بعد كماله حكم  
بموجب ايجاز لا يكون حكما بالفسخ بموت احد المتواجدين وكالو  
حكم بموجب عقار لا يكون حكما باستحقاق شفعة الجوار لان  
لم تجز فيه خصوصية وبحود ذلك واما الخصوصية العصرية فهي الدعوى  
المشتملة على شرائط الصحة ثم ذكر شرائطها تركنا ما قصدنا ثم ذكر  
صور الدعوى في جميع الحقوق الى ان قال واما قوله من خصم على  
خصم فذكر من يكون خصما ومن لا في جميع الدعاوى الى ان قال  
اذ اعرضا الخصم مع لواحقه علم ان هذا فيما اذا كان المدعى



والمدعى عليه امتلئتين فاما اذا كان بطريق الوكالة بالخصوص  
وغيرها فشرطه ان يكون معيناً وبعينه عليه الى ان قال ووافق  
على ذلك ائمة المذاهب **قال** التنكي في شرح المنهاج بشرط  
في الوكيل ان يكون معيناً وقال ابن مفلح الحنبلي ويعتبر الوكيل في الامضاء  
ولو وكل زيدا وهو لا يعرفه ولم يعرف موكله لم يصح وفي مناهج الاحكام  
للمالكية لا يسمع القاضي دعوى الوكالة حتى يثبت عنده بشهادة  
عدلين او بشاهد وبمين على قوله مالك وابن القاسم لانها  
يشهد الشهود عند القاضي على ممين الموكل وثبت عنده وعين الوكيل  
اقام بالشاهد من الذين شهدوا بالتوكيل وبغيره كما انتهى  
وبشرط ان يكون الخصم وما وكل به معلومين التوكيل قاله  
في الذخيرة ولو طالت لغيره وكلت بالخصوص التي تنشا وقال  
وكيلا انتهى وانما كتبت من مسائل الخصم انما اناسم في زماننا  
توكيل المجهول عند القضاة والموكل لا يعلمه وبعضهم يقول  
وكلت زيدا الرسول بالحكمة ولا يعرف الموكل الوكيل الذي وكله  
وكذا قال الشيخ قاسم بعده قلت فانظر ماذا يكتبه الموثقون  
على ما يخرج من نصوص العلم والعمل بخلاف نفسك **قال**  
ولم يذكر اصلا ولا وكيلا ذكر في المحيط والذخيرة وسائر الفتاوى  
اذا ادعى انسان على احد والقاضي يعلم انه مسخر في شيء عليه لا يجوز  
الدعوى ولو حكم عليه لا يجوز **ثم قال** واعلم ان الخصومة بعد  
ما ذكرنا يرد علينا الدفع فلا بد من معرفته ثم ذكر مسائله  
في جميع الدعاوى وذكر ما يكون حكما من الاقوال والافعال وما  
لا يكون تركناه لعدم الحاجة اليه فيما نحن بصدده وفي فتاواه ايضا  
سئل عن استأجر وقفنا من ناظر ثم عزل المجر وتولى غيره فادعى  
على المستأجر ان الاجرة بدون اجر المثل فاجاب المستأجر بان  
اثبت اجارته على حاكم حنفى من مذهب ان الاجارة اذا كانت

بدون اجر المثل ان على الناظر اجر المثل وسئل الحاكم عن ذلك  
فاجاب بما حاصل معناه ان الثبوت اذا كان عن دعوى شرعية  
واستوفت الشرايط وبقرض الحاكم عليه ان المسمى اجر المثل فلا  
منازعة للناظر الثاني الا اذا زادت الرغبات في العين الموقوفة  
وصار المسمى دون اجر المثل فحينئذ للقاضي ان يفسخ الاجارة ويجدد  
باجر المثل اما من المستأجر الاول او من غيره من الراغبين بشرطه  
وان كان الثبوت المذكور انما يصال جريان العقد بالقاضي  
فالناظر الثاني بطالب المستأجر بتمام اجر المثل لهذه التي كانت  
العين في يده وفسخ الاجارة واعادها باجر المثل وقول القاضي  
ان مذهب ذلك فتوى لاحكم لانه قد تبع عبارة بعض الكتب  
وهي موهمة والحق ما ذكرنا ثم اراد بقول المذهب في هذه المسئلة  
الشاهدة للاجواب به وهو المقتضى من المذهب وافقت مرارا  
هذا لما اختصرته من كلام الشيخ قاسم رحمه الله تعالى على هذه  
المسئلة **واما العلامة محمد بن الغفر** رحمه الله قال في المحكوم  
به وذكر الموجب في القضا لا يعرف للطف وانما كانت صرايح  
فقال قضى له بكذا وهذا هو الاصل في هذا الباب ثم يقول  
القضا بالموجب توسعة وتستر ثم تركت الى ان ال الامر الى  
ان يقول قضيت بالموجب من لا يعرف له لوله في الاصل فضلا  
عن لوله في خصوص تلك الشخصية ومن المستغرب ان رأت  
بعضهم يفرق بين الحكم بموجب ذلك والحكم بموجب ما شهد  
به الشاهدان على انفسهما والحال ان الاشارة بذلك انما هي  
الى الشهود وانا اذكر ما تحرر بالنظر الصحيح في امر الموجب بحسب  
الطاقة **فنتقل** موجب الشيء ما اوجبه ذلك الشيء  
واقضاه فالموجب والمقتضى واحد من الاصل وهو من الامور  
الاضافية وهل معنى الحكم بالموجب هو الحكم بالمقتضى دأبنا



فيكون المراد معناه الاضطرار ما هو اعم من ذلك محلا نظر والظاهر  
من استعمالهم واطلاقهم انه باق في هذا الباب على المعنى  
الاضطراري ولكن يلزم في بعض الصور ان الموجب في باب الحكم اعم منه  
المقتضى في بعض القضاة وهذا التحقيق انه لو باع مبرزة ثم حصل  
في ذلك التنازع والنداء عند القاضي الحنفى فاستوفى وحكم بموجب  
ذلك البيع فان ذلك الحكم يكون صحيحا وهذا الحكم بطلان ذلك  
البيع. ومنه المعلوم المحقق ان الشيء لا يقتضى بطلان نفسه  
وظهر ان الحكم بالموجب في هذه الصورة لا يكون حكما بالمقتضى ولا  
بالموجب وانما المقتضى ولو وقف على نفسه فحكم الشافعي بموجب  
ذلك فهو صحيح ومعناه الحكم بابطال ذلك الوقف وليس للحنفى  
الحكم بصحة بعده وموجب هذا الوقف عند الشافعية البطلان  
فاذا قضى القاضي بموجب بيع صحيح كان موجب خروج العين  
البيعة من ملك البائع ودخولها في ملك المشتري واستحقاق  
التسليم والتسليم في كل من الثمن والممن الى غيره ذلك من مقتضيات  
البيع ولزومه وانما الحكم بالموجب فيما اذا باع مدبر فهو بطلان  
الان قال وهما فائدة وهي انهم قالوا القضا بصحة الوقف  
لا يكون قضا بلزومه لان الوقف جائز غير لازم عندنا فاذا قضى  
القاضي بصحة احتمل ان يكون قضي بذلك بذهب ولا معنى للجواز  
هنا الاصلحة ولا يلزمها لزوم فتحتاج الى لزوم الوقف ان  
التصريح بذلك ثم قالت القضا في صفوق العباد انما هو لدفع  
التزاع والخضام الواقع بينهم في الحوادث التي ترافعون فيها  
الى القاضي عن التجاذب وبين الخصمين ويشترط لذلك الطريق  
المصلحة الموصلة الى الدعوة والمجبة والتطبيق بين المحجة  
والدعوة المقتضى به وهو امر متفق عليه بين الحنفية والشافعية  
فاكثر تنازع في صحة وفساد كان الحكم به استقلا والا الحكم  
بالصحة

بالصحة انما هو في ضمن الحكم بالانقسام الحكم في قوله بالموجب  
اما ان يكون امرا واحدا او امورا فان كان امورا فاما ان يستلزم  
بعضها بعضا ولا والمراد بهذا الاستلزام ان يثبت بعضها عند  
القاضي يستدعي ثبوت البعض الاخر شرعا بحيث لا يقبل انفكاك  
في الثبوت وليس المراد بالاستلزام في الوجود مطلقا لما سبق ظهر  
من ان احدا من يطلق عليه الموجب يستلزم الاخر في نفس الامر  
ولا يستلزم الثبوت عند القاضي فتقبل احدهما انفكاك على الاخر  
في الحكم الذي هو القضا فيمكن القضا باحدهما دون الاخر فان لم  
يقبل الانفكاك لم يقبل في نفس الامر فهذه الانقسام في كون  
الموجب امرا واحدا او الثاني كونه امورا يستلزم بعضها بعضا  
فالاول كالقضا بالموجب في الافلاك المرسله والطلاق والعق  
اذا وقعها اذ لا موجب لذلك سوى ثبوت ملك العين المدعى  
بها والحل بفقد العصمة وثبوت الحرية لا كلام فيه واما الثاني  
فذكر الموجب حاله به على ضمنها وان الطريق الموصلة الى احدهما  
الموصلة الى البعض ضرورية للاستلزام والاستتباع عن الثبوت  
مثاله كقول انسان بماله على اخر مطلقا فطالبه في غيبة المكفول عنه  
وطالبه به فانكر فيه من على الدين والكفالة فاستوفى الحق وقضى  
بالموجب هنا امران لزوم الدين ذمة المكفول عنه ووجوب  
اذا به على الكفيل بالطلب والثاني يستلزم الاول في الثبوت فطريقه  
لا يتصور انفكاك الثاني عن الاول في الثبوت اذ لا يمكن التنازع  
والخصام بين الدين والكفيل مع قطع النظر عن الديون الاصلية ولا  
ان يثبت عند القاضي وجوب اداء الدين على الكفيل دون ان  
يثبت عنده شغل ذمة الاصيل من الدين فاذا قضى بالموجب بمثله  
فقد قضى بجميعه واما القسم الثالث وهو ما اذا كان امورا  
لا يستلزم بعضها بعضا في الوجوب الى الحكم الشرعي لا الحكم الذي



هو القضا بالموجب هنا يحمل بفسره الطريق الموصلة الى القضا  
فارادت الى جميع تلك الامور خلا للموجب عليها والا فيجب تلك  
الطريق بمعنى انها اذا ادت الى بعض متعين تعين انه المقضي به  
دون الآخر فللمخالف الدخول بحكمه على ذلك الامر الاضال الذي لم  
يؤد الله على خلاف مذهب الحاكم ومثله لك كثيرا اذ ذهب ابنه  
سلمه العين المؤهوبة فالموجب هنا امران خروجها عن ملك الاب  
الى الابن وعدم الرجوع عندها خلا فالشافعي رضي الله تعالى عنه  
الثاني لا يستلزم الاول في الثبوت فيجوز الداعي من حيث  
انتقال الملك مع قطع النظر عن الرجوع وعدمه فاذا قضى بموجب  
هذه الصفة رجع في معناه الى الطريق فان الى الجميع كان القضا  
بالموجب قضا بها فليست له الدخول وان كان الداعي عند الحنفى  
لم يصرح بالرجوع ولا بعدم كان قضا بالاول فقط فللشافعي الحكم  
بصحته رجوعه ولو كان القاضي الحاكم بموجبها شافعيًا كان للحنفى  
الحكم بعدم الرجوع والحاصل ان القضا في حقوق العباد يشترط  
الدعوى والمخاصمة الموصلة شرعا الا ما كان على سبيل الاستلزام  
الشري وليس للقاضي ان يشرع في القضا بين اثنين فيما لم يتخاصما  
فيه **ومما** يتعلق بذلك سوال حكم حنفى بموجب بيع عبد بشرط  
البراءة من كل عيب وعدم الرد وان ظهر عيب والحالات  
البارعة لم يتخاصما في عيب وانما ادعى في مطلق البيع وقامت  
البينة بالفة بهذا الشرط وللقضا عادة بالحكم على هذا الوجه  
فلو ظهر به عيب فمتخاصما عند شافعي فهل للشافعي ان يحكم بالرد  
ام لا يكون حكم الحنفى مانعا وهل للحنفى الحكم بذلك واذا سأل  
ذلك فهل قضاؤه بعدم الرد قصدي ام ضمنى وهل القضا ضمنى  
مانع للمخالف ام لا **فاجاب** ليس للحنفى ان يحكم بذلك ولا  
الا يحكم بعدم الرد بعيب وان ظهر والحال ما ذكر من عدم الخصومة

عنده

عنده في العيب واذا قضى بدون الطريق الموصلة الى قضائه  
فللشافعي الحكم بالرد والقضا اذا حصل على وجهه منع المخالف  
قصدا كان او ضمنا وليست هذه من القضا ضمنى فانه هو  
الذي لا بد منه في القضا القصدي كما ذكره علما ونا في صيلة الباء  
الدين على الغاييب من مسيلة الكفالة المتقدمة ومن امثلة  
ذلك ما اذا باع حصّة من بناء على ارض محتكرة وقضى الحنفى بموجبها  
فاراد الاخذ بالشفعة على مذهبهم فلا يمنع حكم الحنفى لان موجب  
هذا البيع شيان انتقال الملك ووجوب الشفعة واستلزام  
بينهما وذلك ان لم يقع نزاع عند حنفى بالشفعة واذا قضى حنفى  
بموجب التواجر فمات احدكما كان للمخالف الحكم بعدم فسختها  
بموتهم ولا يمنع حكم الحنفى ولو كان القاضي بموجب البيع في  
الشفعة ما لكتا والقاضي بموجب التواجر شافعيًا كان للحنفى  
الحكم ببطلان الشفعة وانسأخ الاجارة اذ ارفعت البه واذا  
قضى حنفى بموجب الطلاق في الدخول بها وقد سمي مهرها فللشافعي  
الحكم بالشفعة ولا يمنع حكم الحنفى بالموجب الا ان حصل الداعي  
بينهما فيما هذا اخر ما وردناه من كلام ابن الغرس رحمه الله فيما  
يتعلق بهذه المسئلة **وقد** ظهر ما ذكرناه ان التنافي  
في زماننا ليست حكما لما قدمناه من كلام البرازية من اشتراط  
الحادثة عند اثبات قاض اخر **وقال** في البرازية في موضع اخر قيل  
بالعقيم قاضى بلدة حكم على رجل بمال وسجل ثم مات القاضي  
واحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض اخر وبرهن على قضا الاول  
اجبره الثاني على اداء المال ان كان الحكم الاول صحيحا ولو شهدوا  
ان قاضيا من قضاة البلدة قضى بهذا المال لا يحكم به انتهى  
ولهذا قال العلامة ابو الغرس واما التنفيذ فلا يصل فيه ان  
يكون حكما اذ من صيغ القضا قوله القاضي انفذت القضا



قالوا اذا رفع اليه قضا قاض افضاه بشروطه المذكورة وهذا  
هو التنفيذ الشرعي في الاصل ومعنى رفع اليه من حصلت عنده  
خصوصية شرعية لا على الصفة التي ترفع الا ان فاذا حصل التنفيذ  
على هذا الوجه فهو حكم من الاصل في ذلك ان الحادثة الشخصية  
الواحدة يجوز شرعا ان توارد عليها الاحكام المتعددة في الفقه  
المنقولة عليها في الحكم الشرعي وفي المسئلة التي هو مذكرة في الفقه  
وهو مورد الحكم والظاهر ان هذا الاصل لهما في البعيد المعروف لان  
وهو المستعمل غالبا ومعناه احاطة القاضي الثاني بحكم القاضي  
الاول على وجه التسليم الاول وانه غير مفترض عنده ويسمى انقباضا  
ويتقيد بذكر الثبوت والتنفيذ انتهى **وقال** الابهام الصادر  
من الموثقين بقوله مستوفيا شرابطه الشرعية وواجباته  
المحررة المعتبرة ولما ذكرنا الافتراض بعدم صحة الحكم بلا تقدم  
دعوى صار بعضهم يريد بعد دعوى شرعية فلا اعتبار به ولا مفعول  
عليه **قال** في الخلاصة من كتاب المحاضر والتجملات  
الاصلي في المحاضر والتجملات ان يبالغ في الذكر والبيان بالتصريح  
ولا يكتب بالاحمال حتى قيل لا يكتب في المحضر ان يكتب حضر فلان  
واحضر معه فلانا فادعى هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب في الذي  
حضر على هذا احضره معه وكذا يكتب عنده ذكر المدعي عليه لفظ  
المدعي هذا الذي عليه هذا **وقال** الامام التقي في نسخة  
المحاضر والتجملات الاشارة في مواضع من اسم ما يحتاج اليه  
في الدعوى ولا يكتب في ذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد التسمية  
فالم يذكر عقب دعوى المدعي على المدعي عليه الابعده قوله والجواب  
بالانكار من المدعي عليه وهذا الارم لا بد ان يبين تفسير الانكار  
وينبغي ان يكتب في السجل حكم القاضي ولفظة الشهادة بتمامها  
ولا يكتب في السجلات ثبتت عندي على الوجه الذي ثبت

الحوادث الشرعية وقام بذكر على وجهه لا يفتي بصحة السجل  
ولا يكتب بقوله وشهد الشهود على ما افقه الدعوى وذكر الامام  
السنن رحمه الله في نسخة كتابه في شرح الابهام الحواشي في نسخة  
مع قاضي عيسى ورواه المحاضر والتجملات هذا وسئل  
عن شمس الابهام انه كان يقول يكتب بقوله وشهد على ما افقه  
الدعوى والمدعي بقوله المدعي به ملك والشاهد يقول المدعي به  
ملك المدعي فلا يكون بينهما موافقة **قال** والمحاضر من هذا  
الباب ان يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد  
من مصراخر فلا يكون في المدارك خرج انتهى وفي التناوي الصبرية  
والظهيرية سئل عن كتاب طوبى لكتبه قاضي سمرقند الى قاضي  
مرو زوعليه هل هو صحيح قال لا لانه ذكر فيه الدعوى وذكر ان  
الشهود وسم فلان وفلان بن فلان شهد واعلى موافقة الدعوى  
ولم يفسر الشهادة فلا بد من تفسيرها وعليه فتوى استاذنا  
والمحاضر بن **قال** ولما استقصى بخاري قاضي عيسى  
وكان اماما كاملا كان يكتب المحاضر ويستفتي عن صحتها  
الحواشي كان يكتب في جميعها لا والله اعلم فجاه يوما وقال  
قائل الشيخ يكتب في جميع محاضرها بلا قال لا فاكلها فاسدة  
قال بماذا فساد قال يجب ان تتعلم لتعلم قال حيثك  
له قال فاعلم ان الخلل في ترك الشهادة ولا بد من تفسيرها  
لتظهر فيها الصحة ام لا قال فاني نظرت في المحاضر التي عندي  
من القضاة الذين كانوا قبل وليس فيها تفسير الشهادة وعليها  
جوابك وجواب اقرانك وسلفك بالصحة ما بالي وحدي  
يسطر على عالم يسطر على غيره قال شمس الابهام الحواشي  
انما كان الامر على ذلك لان القاضي يملك كان القاضي الامام  
على السعدي وكان يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة



ولا يخفى عليه ذلك وكان قبله الشيخ أبو علي الفسفي وكان يعلم ذلك  
والحق عليه فإنه لو اتينا بأصل الحكم في النسخة لم نجد فيه شهادة  
مؤافقة للدعوى كما كتبت سابقا من افتقار النسخة عما أنت  
وأما ذلك فلا يخفى منهم على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير  
**قال** شيخ الإسلام وسجدت الشيخ أبو شعاع يقول كنا نتساءل  
في ذلك كما يتساءل البعض من أئمتنا فكيف به وكيل الأمر إلينا  
هو عرفنا عليه أبو حنيفة ليس فيه تفسير الشهادة فخطابهم  
ففسروا على غير صحة فتحة وإثباتا وثالثا فلم يصحوا فتحقق  
عندي أن الفتاوى التي تفسر وأورد ذلك استقر رأيي وجوابي  
وقيل له فإن فسر شهادة تفسير أصح وأذكر بعبه أن الثاني  
والثالث شمس وأكذلك ولم يفسر شهادة ومن وراء الأول يكفي  
ذلك قال نعم بعد ذلك على وجه لا يوم المفتي لأن ذلك  
الثاني لم يقل شهدت بخاتم الأول فإن ذلك مما اختلف فيه  
والصحيح عندنا أن الثاني إذا قال لم يقبل انتهى فإذا كان الحلوا  
رد محاضر قاضي عبيدة بسبب هذا الإجماع مع شهادة لهم له  
بأنه كان أمما فكيف بمحاضر قاضي الزمان والموثقين الذين  
يكتبون ما لا يقع وفي آخر المغرب معزيا إلى شروط الحاكم  
إذا ذكر الشك فصل الفصل انتهى وفي السراجية إذا ذكر في السجل  
أن الشهود شمس وأغل مؤافقة الدعوى ولم يفسروا الشهادة  
لم يصح إلا إذا كان القاضي عالما كاملا انتهى وفي الملتقط  
وهذا في الفتاوى لا يصح إلا إذا كان القاضي لا يعتمد عليه انتهى  
ومما فرغت عنه علوان قضا المخالف إذا رفع التنازع فأنما نصيبه  
فيما وقع حكمه به لا في غيره كالواقعي شافعي ببينة ذي اليد  
على خارج نازعة ثم تنازع ذي اليد وخارج اخر عند حنفى فانه  
يسمع الدعوى بينهما ولا يكون قضا الشافعي مانعا من سماعها

والحكم بتقديم الخارج النيابية على انه من ههنا ان القضا بالملك  
لا يكون على الكافة وإنما يقتصر على المقضي عليه وهو الخارج الأول  
وإن كان مذهب الحكم أن يتخذ في كل قضية من القضايا ما كان  
بغيره دعوى غير صحيح عندنا وإن كان صحيحا عنده فإذا رفع النيا  
لا تنفذ ذلك هنا لا يقتصر من الحكم على الخارج الأول وأما  
الثاني فلم يقع حكمه عليه على مقتضى مذهبنا وبولت عليه  
ما في الخانية والظهيرية من أن القضا بالملك يقتصر على المفتي  
عليه وعلى من تلقى الملك فلا يتعدى للغير ومما فرغت عنه  
لو جرح شافعي على من فيه بعد دعوى صحيحة بحيث كان قضا على  
مذهبنا كما نقلناه عن الذخيرة والمحيط ثم رفعت التناقضة  
من تصرفاته فأنما حكم مذهب أبي يوسف ومحمد في المجر على السفيد  
فإنما وإن وافقا الشافعي على أصل المجر فلم يوافقاه في أنه يوتر  
في كل شيء وإنما يوتر عند سماعنا يوتر فيه الخوف فإذا تزوجت  
السفيضة التي جرح عليها الشافعي ولم يرفع نكاحها لم يبطل وإن  
أرفع إلى حنفى فلهذا أن يحكم بصحة حيث كان الزوج كفوا على قولنا  
المفتي به ولا يمنع من ذلك مذهب المخالف لعدم وجود حادثة  
الزوج وقت المجر ولم تكن لازمة للمجر حتى يدخل منها القبول  
الافتكاك لجواز أن لا يزوج المحجور أصلا وقد توقف فيه بعض  
من لا اطلاع له على كلامهم **ومما** فرغت عنه لو حكم حنفى بصحة وقف  
ولزومه بعد دعوى ومنازعة فيه وكان متصفا بالشروط  
لا يكون حكمه واقعا على الشروط فللمخالف إذا رفعت اليد  
الحكم بمقتضى مذهبها إذا لم يقع الحكم بها وليست مستلزمة  
لها لجواز أن يوقف ولم يشترط **ومما** فرغت عنه أخذ أصل القضا  
ما لو ادعى بالوكالة عن زوجته فلانة بنت فلان فانكر الخصم  
وكالته فبرهن أن زوجته فلانة بنت فلان وكلية في كذا



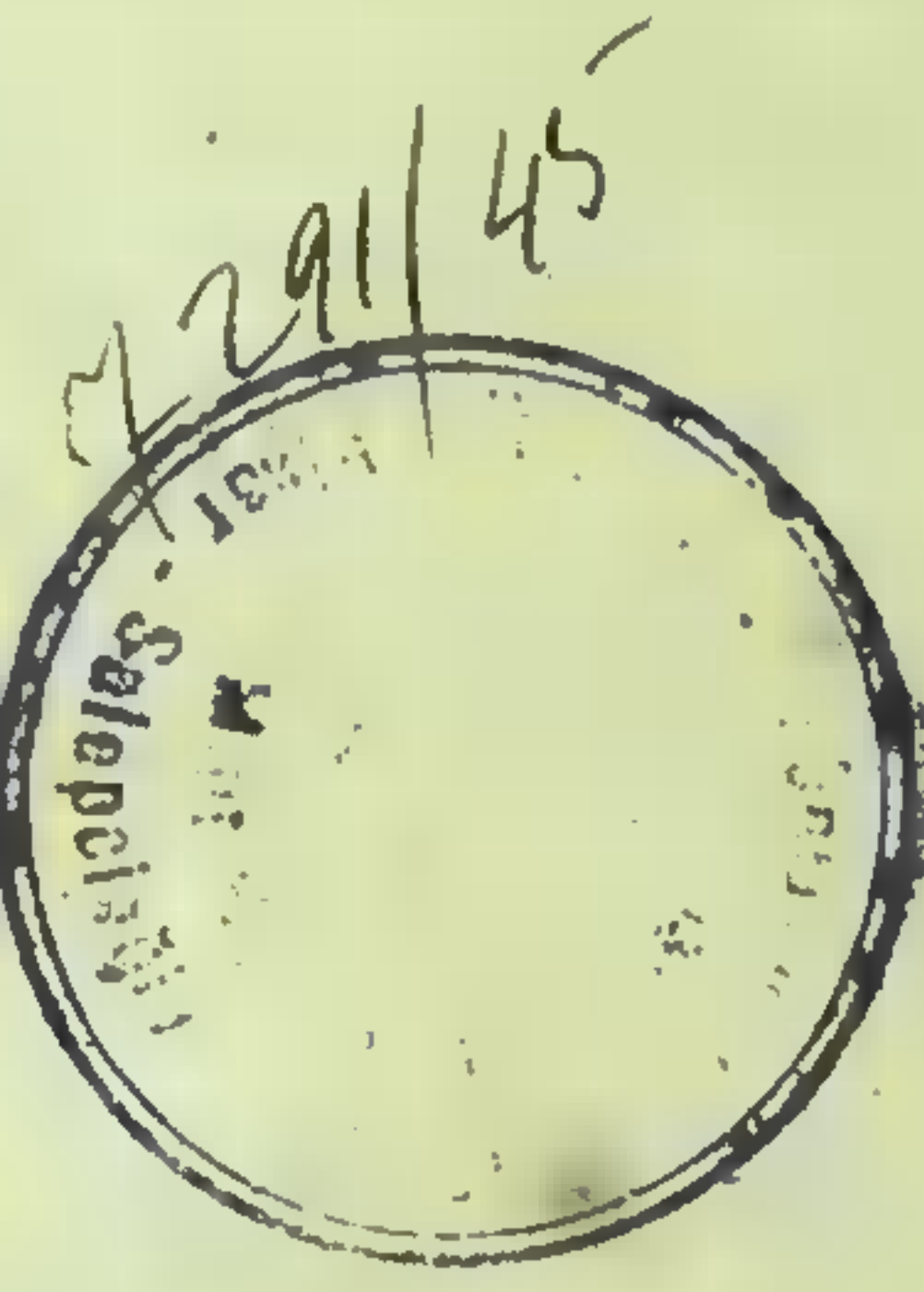
وحكم به ان يكون حكمها بالروحية بينهما فاذا ماتت ونور كان  
 له الميراث من قبله الاول من قبله الميراث في النصول  
 لو ادعى ان علي بن فلان ربي او نسبا او استوارثه وابنه واسم  
 ابيه كذا او اسم جد كذا وبرهن تقبل وثبت النسب انتم  
 لكن ذكر قبله فيما لو ادعى ان علي بن محمد بن احمد كذا ادري ما شهد  
 شهوده ان هذا احمد بن محمد بن علي كذا وكذا ثبت المال  
 روية النسب فلا يثبت وثبت المال لوجود الشارة انتهى  
 ومما فرغته على اشراط الدعوى ان امضا القاضي محاسبات  
 الاوقاف للفظار ليس بحكم لعدم الدعوى والحادثة فلو ظهر شيء  
 بعده عمل به ونقضت كما لو اقيمت البيعة على ناظره قبضه كذا  
 من موضع كذا ولم يكن كتب في المحاسبة فانه يلزمه **ومما** فرغته  
 ان تقرير القاضي النفقة للمرأة قضا وطلب المرأة التقرير لها  
 وامتناعه منازعة معها فوجد الشرط كما بينته في الشرح من  
 النفقات والقضا خلاف تقرير القاضي في الوظائف بالاوقاف  
 ليس بقضا نفقة الشرط ولذا قالوا بالوقر القاضي شخصيا في شيء  
 من وقف الفقرا فانه غير لازم وللناظر ان يعطى غيره الا اذا حكم  
 القاضي بانه يعطى اذا واستبعد ابن **الحمام** صحة الحكم وبينت  
 في شرح كتاب القضا من الجور صورته **ومما** فرغته ان المتباينين  
 لو تنازعا في الصحة والفساد بسبب عدم روية المبيع حكم الحنفى  
 بالصحة بناء على مذهبه كان ذلك حكما منه بالصحة المقيدة  
 اليه بالنسبة اليه عدم الروية للمبيع عند شافعي لم يمنع حكم  
 الحنفى بالصحة لكنه لم يحكم بالصحة المطلقة الا بعد ثبوت شرائطها  
 وهي تزويد على ثلاثين شرطا **ثم اعلم** ان هذا كله فيما يشترط  
 فيه الدعوى واما الحكم بالوقف فالصحيح عدم اشتراطها لكونه  
 حق الله تعالى فتقبل البيعة بلا دعوى وحكم به كما في البرازية

والظهيرية

والظهيرية والعمادية وغيرها وكذا الوبايع ارضائهم ادعى انه  
 وقفها لا تسمع دعواه للتناقض لكن تقبل بيعة على الصحيح  
 وحكم به ويطلب المبيع فعلى هذا الاستناد على التسليم الواقعة  
 في زماننا لما يتب الاوقاف لان فاصلتها اقامة البيعة على  
 حكم قاض بالوقف فيقبلها القاضي وحكم بالوقف بلا تقدم دعوى  
 لما قدمناه وعلى هذا فنقولهم في تصوير الحكم بصحة الوقف  
 بعد الدعوى والمنازعة من المتولى للواقف انما هو للاحتياط  
 خوفا من الخلاف والانفعلى الصحيح يكفي للحكم بالصحة  
 اقامة البيعة كما لا يخفى انتهى وانتهى بحجانه  
 وتعالى اعلم بالصواب واليه  
 المرجع والمآب والحمد لله  
 وصلى الله وسلم  
 على من لا نبي  
 بعده  
 امين

### رسالة في مسائل الابرا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**الحمد لله** وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد**  
 فهذه رسالة في مسائل الابرا وهل تسمع الدعوى بعد  
 الابرا في واقعة اخرى وهل يكون ذلك الابرا اقرار بعدم  
 الاحتقاق في غيره او لا **فنقول** مستعينا بالله عز وجل  
 قال في دعوى الظهيرية ادعى رجل على رجل بالف درهم ومائة  
 دينار وكانت الالف بصلته وقد كتبت فيه ان لا شيء عليه غيرها  
 والوقت واحد ولا وقت بينهما فالماله كله لازم **قال**  
 الا ترى انه لو قال لي عليك الف درهم وما حاله في غير ذلك





من جنس الراسم وفي قوله له عليك مائة دينار وامالك  
عليك غيره ذلك من الدنيا فركه هذا وعنه العلاء سمعت محمدا  
يقول له مائة دينار في صك والف درهم في صك في كل واحد  
من الصكين قد كتب وهو جميع مالي عليه واقام بيته على كل واحد  
من الصكين قال فان عليه اخذ المالين يعطيه ايما شاء وروى  
هشام عن محمد بن حماد بن عيسى الله لا يلزمه شيء انتهى اقرأنا في خلا توفى لفلان  
ثم ادعى عينا انه ادخلنا الخافوت بعد الاقرار فحل بصدق فيه  
روايتان ووافق بينهما قاضي خان بان رواية التصديق فيما  
اذا كان يمكن ادخالها في الخافوت بعده ورواية عدمه فيما  
لا يمكن ذكره في باب ما يبطل دعوى المدعي ولو اقر الوارث انه  
استوفى جميع تركته ابيه ولم يبق له حق في يد الوصي انها من التركة  
تسمع دعواها وبيته ولتلك الطرسوس رحمة الله مع قولهم  
التركة في سياق النفي ثم واجاب عنه ابن وهبان رحمة الله  
بان لا تاويل له وهو انه لم يبق حقا مما قبضه مطلقا انتهى  
وعلى هذا اذا كان الاقرار من غير الوارث بان قال لاهق قبل  
ثم ادعى عينا فانكر وقال اني اردت ما سواها ينبغي ان تقبل  
وهي من فتاوى ابن الصلاح رحمة الله تعالى ان لا يفرق بين الوارث  
وغيره وفي دعوى البرازية معزيا الى المنية ادعى حقا على اخذ  
تسمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا علم فانكرانية دعوى  
كانت انتمى وفي الاصل من كتاب الاقرار لاهق قبل فلان  
فليسر له ان يدعي حقا او اقضا صا ولا ارثا ولا كسالة بنفسه ولا  
قاله ولا ودعة ولا غارة ولا مضارب ولا شركة ولا ميراثا ولا  
دارا ولا ارضا ولا عبدا ولا امتدلا شيئا من الاشياء واعوضا  
ولا غيره الاشياء حدث بعد البراءة انتهى فقوله ولا شيئا  
يفيد انه ليس له ان يدعي عليه فيفيد انه لا تسمع دعواه

انما القبول له قبل الابراء وتجيد اي مواضعه لانه لو سمعت  
دعواه ولا بيته لزوم اليقين بعد الابراء وقد اشار الله الطحاوي  
رحمة الله في كتاب الشروط من كتاب البراءات ويفيد انه  
لو اقر له بشيء ثم ابراء المقر له ابراءا تاما تسمع دعواه انه لو اقر  
كاذبا فلا يمين على قوله اي يوسف على المقر له انه ما اقر كاذبا  
وقد صرح به الامام الطحاوي ايضا في كتاب الشروط من انه  
لا يحلف اتفاقا بعد الابراء العام ولو قال لاهق قبل فلان فلان  
لا يكون ابراءا ولو قال له على الف درهم فيما اعلم لا يكون اقرارا  
ولو شهدوا بكذا فيما اعلم لا يقبل ذكره في الجامع الكبير ولو قال  
هو عدل فيما اعلم لا يكون بقدره لا ذكره الشارح في المسئلة على  
الشهود في البرازية من الدعوى وذكر القاضي اتفاق الروايات  
على ان المدعي لو قال لادعوى قبل فلان ولا خصومة لي قبل  
فلان تصح ولا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد الابراء انتهى  
وفي التوضيح من بحث الهزل ان الابراء يبطل بالهزل وعلى  
في التلويح يكون فيه معنى التملك وترتبه بالرد ذكره في التوضيح  
اولا ان شرط الهزل التلفظ به قبل العقد ولا ينبغي ارادته  
انتمى وظاهره انه في الابراء عن شيء خاص اما الابراء العام صحة  
قوله لاهق قبل فلان فلا ادل على فيه معنى التملك انما هو  
اخبار بان لاهق له وبانه لا يمكنه دعوى بعده وفي جامع  
الفصولين كل حق له عليك فقد ابراءك لا يصح وفي خزانة  
المفتبين من الدعوى ادعى على رجل فلان او عينا فقال المدعي  
انك قد اقررت في حال جواز اقرارك ان لا دعوى ولا خصومة  
له عليك واثبت ذلك بالبينة تسمع ويندفع دعواه  
اذا ادعى على اخر شيئا واقام المدعي عليه البينة انك ابراءتني  
عنه الدعوى كلما في سنة كذا يصح هذا الدفع انتهى ثم قال







بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
**الحمد** الذي شرع لنا ديناً قيماً غير ذي عوج . وكفنا بما لم  
يحمل علينا فيه من حرج . والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
المبعوث رحمة للعالمين . وعلى القادة والناسكين . وعمدة المنتظرين .  
وصحابة أئمة الدين . والتابعين بإحسان إلى يوم الدين **وبعد**  
فيقول العبد المضطر إلى كرم الله ذي المن أبوالأخلاق حسن  
الشر بلا في الحنفية . عامله الله بلطفه الجلي الخفي . وغفر له ولوالديه  
ولمشارحته وأخوانه والسلمين آمين **هذا** نبذة يسيرة جواب  
لحادثة شهيرة **سميتها** الأحكام المختصة بحكم ما يخص جمعتها  
اجابة لطالبها اعطاه الله تعالى من فضله ما يؤمله من أغراض الطلاب  
وأكلها واستغنت بالله سبحانه مستمداً من جلايل آيده ومنته **وقد**  
ورد سؤال عن صفة من الطب استنبطها بعض الخذاق في حرفته  
وهي أن توضع حصاة في محل من الجسد بعد كي محلها او متعديدة  
فيه لا ذهاب ما هو مضر باخراج شي لا يسيل بقوته بل يحصل  
شرح يظهر على نحو ورقة توضع على الحصاة او خرقة لا ما طمعت بحيث  
لو ترك الوضع المذكور لم يبق محل الحصاة انفتاح ويذهب  
بجملته فهل هذا الشرع القاصر عن سبلاته عن المحل بقوته ينقص  
وضو صاحبه ويكون مبطلاً لطهارته او هو ليس بناقص ولو  
كان الفعل باختياره وإيجاده مقصوداً بآرائه وهل ذلك  
الشرع نجس يجب تطهير محله او هو محكوم بطهارته يتناولنا  
الحكم بالنقل الصحيح المسطور عن الإمام الأعظم أبي حنيفة المتقدم  
علي كل إمام بعده ثبت ولحم الثواب الجزيل بذلك وبرفع  
الشبهة ورد التوهم ممن ينسب للمذهب بمجرد دعواه

أدام الله بوجوه كثر نفع العباد غرباً وشرقاً بمزيد الإمداد والثواب  
الجزيل من الله يوم التناد **الجواب**  
**الحمد لله** ما غ الصواب هذا الشرع الحاصل بوضع الحصاة  
وصنع الإنسان ليس ناقضاً ولا نجساً فما أصاب الثوب منه  
لا يمنع صحة الصلاة ولو كان في مواضع كثيرة يظهر فيها بملاقاة  
الثوب ووضع عليه لأن ما لا يكون سائلاً عن محله بقوة نفسه  
لا يكون نجساً وإن أقضا للوضوء كان نص عليه **الاجابة**  
**في الفيض** للبرهان الكري الذي وصفه بقوله جمعت مسائل  
فقهاء محدثة مرضية أعانة لمن تصد للفتوى وتذكر لمن  
وصل في الفقه الغاية القصوى حرره من كتب أصحابنا  
بعد كثرة المراجعات وتكرير الأفكار والمطالعات ووضعت  
في كتابي هذا ما هو الراجح والمعتمد يقطع بصحة ما يوجد فيه  
ومنه يستمد **ما نصه** والدم والقيح والصد يد اذا خرج  
من البدن ينقض بشرط السيلان والوصول إلى موضع يلحقه  
حكم التطهير شرعاً سواء كان في أعضاء الوضوء والعسل وقوله  
إلى موضع يلحقه حكم التطهير يعني بطلب تطهيره افتراضاً كما في  
الحناية في أي عضو كان او وجوباً او نذياً كما اذا كان قليلاً في  
أعضاء الوضوء او في مكان الصلاة **ثم الدم** الذي يظهر على  
رأس الجرح ولم يسيل لو اخذ شخص بقطنه فالتقاه في ما قليل  
لا ينجسه في الصحيح لأن ما لا يكون حدثاً لا يكون نجساً وكذا لو  
أصاب ثوبه منه أو بدنه متفرقاً أكثر من قدر الدرهم لا يمنع  
جواز الصلاة به **ولو غرز** في عضوه ابرة او شوكة او نحوها  
فبرز منه الدم وغلا على رأس الجرح وضاع أكثر من موضع الغرز



لا يتنقض على الصحيح انتهى **وفي التترخانية** عن مجمع الموازل اذا  
 غرس في عضوه شوكا او ابرة فخرج منه دم فظهر الدم ولم يسيل  
 لا يتنقض وضوه **وفي فتاوي خوارزم** الدم اذا لم يتنقض  
 عند رأس الجرح ولكن غلا فصار اكثر من رأس الجرح الفتوي علي  
 انه لا يتنقض وضوه وكذا في التجنيس والمزيد قال اذا غلا  
 الدم فصار اكثر من رأس الجرح لا يتنقض وضوه هو الصحيح لانه  
 لم يوجد السيلان **وكذا قال الزيلعي** شارح الكثر لو غلا على رأس  
 الجرح ما لم يتنقض لانه ليس بسائل وبه يتحقق  
 الخروج **وقال محمد** رحمه الله يتنقض والا ولا يصح ولا فرق بين  
 الدم والصد يد والقيح والما انتهى ولو مسح قبل ان يسيل ان كان  
 بحيث لو ترك سأل ان يتنقض لوجود السيلان وان كان بحيث لو  
 ترك لا يسيل لا يتنقض لانعدام اي السيلان الا انه انما يجمع ذلك  
 الذي ظهر ومسح مرات اذا كان المسح في مجلس واحد لان الحمل  
 اثر في جمع الاشياء المنفرقة انتهى ومثله في التترخانية قال واذا  
 مسح الرجل الدم عن رأس الجراحة ثم خرج ثانيا فمسحه ينظر ان كان  
 ما خرج يحال لو تركه سأل اعاد الوضوء وان كان بحيث لو تركه لا يسيل  
 لا يتنقض الوضوء ولا فرق بين ان يمسحه بجرقه او اصبعه وكذلك اذا  
 وضع عليه قطنه او شيئا اخر حتى ينشف ثم وضعه ثانيا وثالثا  
 فانه يجمع جميع ما ينشف فان كان بحيث لو تركه سأل جعل حدثا  
 وانما يعرف هذا بالاجتهاد وغالب الظن **وفي البيهقي** وهذا عند  
 ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف **وكذلك** ان التي عليه التراب ثم  
 ظهر ثانيا فتربه ثم ثالثا او التي عليه دقيقا او خالة فهو كذلك  
 قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد اخرى اما

اذا كان في مجالس مختلفة لا يجمع ومثله في البحر الرائق شرح كثر الدقايق  
**في النصوص** مصرحة بان فعل الانسان لغرض الابر  
 ونحوها كالحصاة الحكم فيها للسيلان وعدمه فإل لم يسيل بقوة نفسه  
 لا يكون ناقضا للوضوء ولا نجسا فما اصاب الثوب منه ولو كان في محال  
 كثيرة لا ينجس لان الحمل المصاب لا يصل منه اليه الا بلل غير سائل  
 وهو طاهر وكذا باقي المحال فلا يضر كثرتها وكذلك اذا اصاب ما يعلو  
 لا ينجسه على الصحيح لان الطاهر لا ينجس شيئا لا جامدا او اما يعلو كما  
 قدمناه **وفي الكثر وغيره** ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا ونقل في  
 البحر عن السراج الوهاج ان الفتوي علي قول ابي يوسف فيما  
 اذا اصاب الجامدات كالتياب والابدان اي فلا ينجسها وعلي  
 قول محمد فيما اذا اصاب المايعات كالما وغيره انتهى ولكن هذه  
 التفردة غير ظاهرة لان الصحيح ان ما لا يكون حدثا لا يكون  
 نجسا ولا فرق بين اصابته ما يعلو او جامدا **فهذا علمت**  
 ان ما الحصاة الذي لا يسيل بقوة نفسه طاهر لا يتنقض الوضوء  
 ولا ينجس الثوب ولا الخرق الموضوعة عليه ولا الماء اذا اصابه  
 فاذا دخل صاحبه الحما او النهر او الخوض فدخل الماء الجرح  
 فعصر الجرح وخرج منه الماء وسأل لا يتنقض الوضوء لما علمت ان  
 ما ليس بحدث لا يكون نجسا فلا ينجس الماء الذي وصل الي الجرح  
 الذي ليس فيه دم سائل ولا قرح سائل **تلييه** قد علمت  
 حكم ما الحصاة الذي ليس له قرح السيلان بنفسه فلو كان  
 الخارج من الحصاة له قرح السيلان بنفسه يكون ذلك السائل  
 الخارج نجسا ناقضا للوضوء ويلزم غسل ما اصابه من الثوب  
 ولا يجوز الصلاة حاله سيلان فانه ناقض للوضوء نجس



ولا يصير به صاحب عذر ولو استوجب سيلانه وقتا كاملا فان  
صاحب العذر هو الذي لا يقدر على رد عذره ولو بالربط  
والخشو الذي يمنع خروج الجنب وصاحب الحصة التي يسيل  
الخارج منها بوضعها اذ اترك الوضع لا يبقى بالمحل شي يسيل فلا  
يتصور له طهارة ولا صحة مع سيلانه لنقض وضوئه بالخارج  
الذي يقدر على منعه من الخروج بترك الوضع فلا يبقى له مخلص مع  
الوضع والسيلان لبقا وضوئه وصحة صلاة الابرار بالتقليد وهو  
ان يعتقد قول الامام الشافعي والامام مالك رحمهما الله ببقاء  
الطهارة وعدم نقض الخارج من غير السيلان للطهارة **ولكن**  
**عليه** ان يوازي شروط طهارة فبإتي شروط الطهارة عنده  
كالترتيب والنية وغسل الخاسة القليلة وقراءة الفاتحة  
والبسملة في كل ركعة ولو كان مقتديا عند الامام الشافعي رحمه  
الله ويأتي بذلك للاعضاء غسله وضوئه عند الامام مالك  
واستيعاب الرأس بالمسح ونحو ذلك ولا يصح ان يلفق في عبادة  
كالومسح بعض رأسه وتوضأ بما ولف فيه كلب لم يبلغ قلتيين  
فقلد الامام مالك في طهارة ذلك الماء وقلد الامام الشافعي  
في مسح بعض الرأس وفي ترك ذلك فانه لا طهارة له علي  
مذهب كل منهما فان الامام مالك وان قال بطهارة ذلك الماء الذي  
شرب منه الكلب يلزمه مسح كل الرأس والدلك وهو مفقود  
والامام الشافعي وان قال بصفحة مسح القليل من الرأس وترك  
الدلك لا يري له طهارة ذلك الماء الذي شرب منه الكلب بل  
يقول بانه نجس ولا يظهر مستعمله الا بال غسل سبعامع واحدة  
بالتراب واذا لم يتراب لا يطهر ولو غسله الف مرة بالماء فقط

صلاة ص

وقد ذكرت

**وقد ذكرت** في رسالتي التي سميتها العقد الفريد في بيان الدراج  
من جواز التقليد احكام التقليد وذكرت فيها ان التلقيق باطل  
بالاتفاق بالتحقيق فمن اراد ذلك فليراجع **هذا الخبر**  
ما تيسر معه بحمد الله المذاهب بالتوفيق والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد المرسل بالهداية واقوم دينه واوضح طريقه وعليه واصحابه  
خير حزب وفريق وعليه سائر الابرار والمرسلين بدوام التصديق  
انتهى تاليفه في اواخر شهر القعدة الحرام سنة تسع وخمسين والالف  
بتقديم التاليف المنة فرقت علي السنين

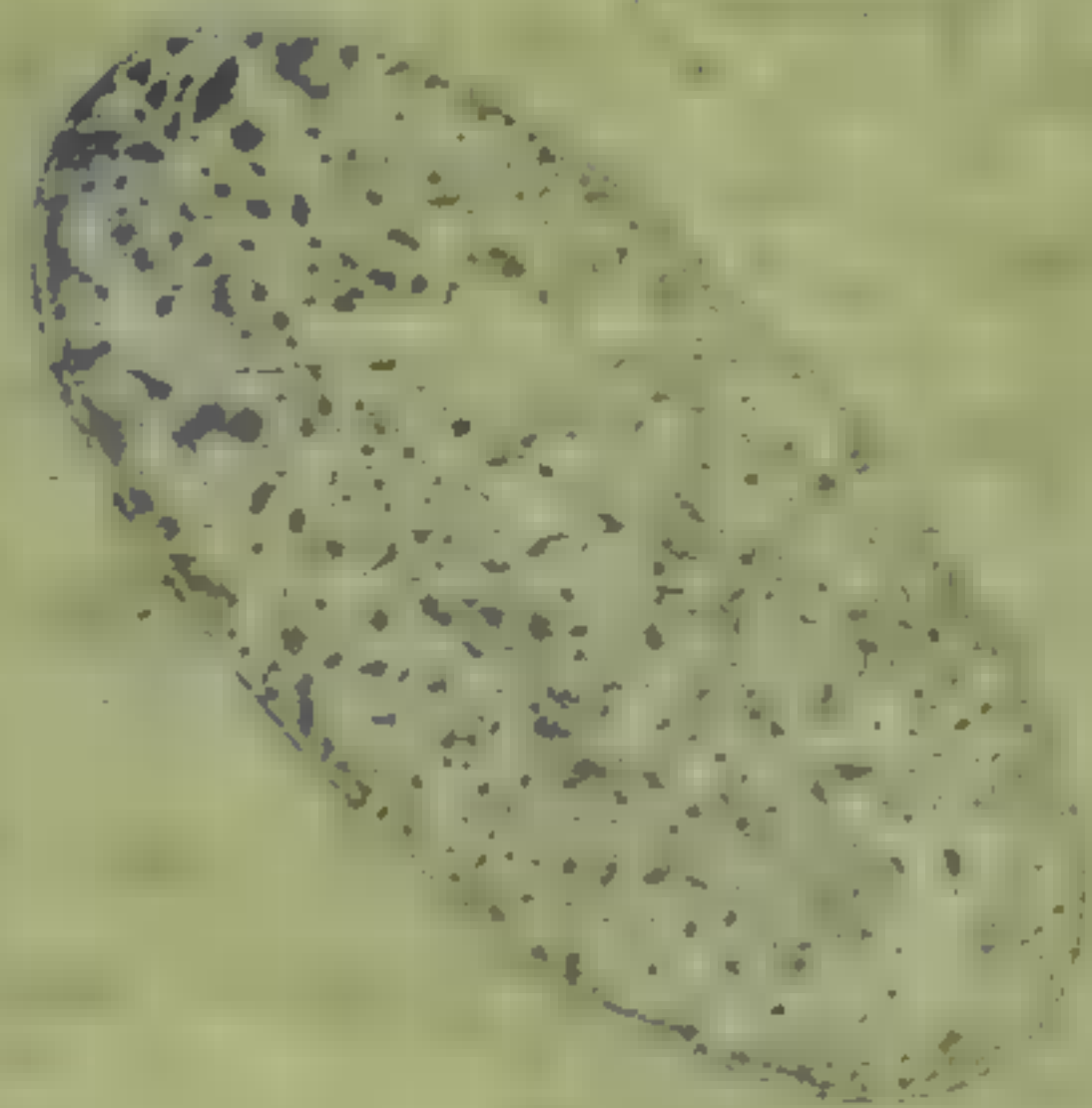
وقد نقلت هذه الرسالة من خط المؤلف رحمه الله تعالى وتقمنا به  
ووقع الفراغ من كتابتها يوم الخميس المبارك فبيل الظهيرة سادس  
يوم في شهر رجب الفري من شهر غفر الله على يد العبد الفقير  
المذنب محمد ابو الفضل ابن مصطفى الحضيري الزهري الشافعي  
غفر الله له ولوالديه وللمسايخه ولاخوانه ولكل المسلمين اجمعين امين

وصلي الله علي سيدنا محمد  
وعلي اله وصحبه وسلم  
تسليما لئلا ياربنا  
الي يوم الدين  
والحمد لله رب  
العالمين  
امين



وان تجد عيبا فسد الخلا جلمن لافيه عيبك وعلا





Collection	Notes
Signer	
	811/1-44



مواجه رسول الله صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

محمد بن حروفنا لا بعد وثنا بعباد باد شاهی  
زوال جاز دیوار الله بار کاف و نور بر کار ریله بند  
قلوب و آسمان آکا شفق قلوب قنادیله فروخته  
برینه جوشعله قلب و هفتقه طبقه زمین  
چون مائده اوزینه در شوب ایچین انوار نعم به  
مملو ایدوب و دروین یا ان بر جاز یاریم احمد  
مختار ایچون دنیا خلق قلمدن یتیمی یکت  
یل مقدر نور محمد خلق ایدوب صلوات  
یا ان و تحیات بی کران اول رسول ثقلینه  
اول رحمة عالمینه و اول کانی صدق و صفای  
و اول عثمان جود و فایه اعنی به حضرت محمد صلی  
اوسوه مرجب ایجاد و سب عالم و ظهور اولاد  
ادری در حق تعالی حضرت بیوری که لولاک

لولاک

لولاک لما خلقت الافلاك بویور مشد  
اگر اول اومیه اید مقدر اولما زاید عالم  
اول جد و علی اولاد اید کمال خلق ایدوب  
شیوخی صاحب دیر قلوب اولیاء بر خلفاء  
الرشیدین ایدوب اهل یقین قلوب می اثبات  
کامد و کی کمال رزان و کی بالغ و کی و کی  
نقلید و کی ابتداء و کی اهل کشف و کی مجدوب  
ضرو ایدوب بود کثر اولان اهل خیر و یار  
مخلوقات مسافر ایدوب و کلامینه بیور دیر  
اگر زفق دنیا دوز اید رسول خیاب اوزر  
اولور اید بر ملة اولور سه سرود دیم محمد  
دینی اوزر اوله قائم کرنلر اولور اهل جنت  
یلا شد اوله اهل و صلت کم سومه دیر  
دینی محمد در قدیر نار جمده اید بر لری  
شیطان مکانی در انلرین اولملع و نش قلوب



مُؤْمِنِ افْرانِ بِلَوْ اَوْزَنده اَوْدِ اللّٰهِي اَشْدِ اَمْرِي  
بُودِ كَلِي فائِدِه نَرِي بُو كَا فِدِه عَارِفِلَر شَكُو بَعَارِفِ  
نَقَرِنِه مَرْفَلَر شَكُوْت اِي صُوفِي طَالِبِلَر وَطَرِيفِ  
حَقِّه رَغْبَتِلَر بِلَكِ وَاَنْلَا اِي بُو يَرِي مَسَارِدِ نُوْر  
طَرِيفِ حَقَرِنِ مَقَرَر اِي اَمَشَلَر دُر قَطْع مَسَارِدِ  
اِي دُرُوْب مَقْصُوْدِيْنِه وَاَصِل اَوْلَا سِكُوْر وَ مَرَاتِي  
عَالِي بُولُوْغُ بَر مَرَاد اَوْلَا سِكُوْر طَرِيفِ حَقِي  
طَوُّ طَوُّبِ صَلَوَتِي رُوْلَه مَقِيْد اَوْلَا سِكُوْر  
وَشَطَّانِ عَلَيْهِ اَلْفَتْحَتِ عَلَا مَن اَوْلُوْبِ  
جَنَابِي نَعْدَتِ سُرُوْر حَاطِر اَوْلَا سِكُوْر  
وَمَقَرَر اللّٰهِي جَارِيْر وَمَقَرَرِي مَحْرَا  
اِي دُرُوْب دَسْتَقْدَرَسْتِيْنِ مَقَابِلَه اَوْلَا جَلِكِ  
زَمَادِه اَوْلَر رَبِّ اِلّٰهِي عَظِيْم وُجُوْدِ الْاِحْسَانِ  
جَبَرِيْل اَمِيْنِه مَر بُوْمَشْدَرِيْر وَاَرْحِيْبِيْهَه  
بَلَدَرِيْر بُو كِيْجِه وَصَلَتِ كِيْجِه سِدْرِ حَدِيْثِ

لَا  
الْحَقُّ

شَرِيْفَه مَزْكُوْر اَوْلَمَشْدَرِيْر اَوْلَر رُوْد اَكْرَمِ مَحْمَدِ  
الْمُهَلِّفِي مَر سَبْحِ اَوْلَدِي اَبْدَرِيْر بُو كِيْجِه بَلَر شَرِيْحَه  
نِيْجَه عَقْلِيْلَه كَجَدِي اَيَا مَر اَوْرَدَرِيْر سِنَامِ سَلَكِ  
نَدَا سَه اِي دُرُوْبِ نَفْسِي رُوِيْ مَلَامَه اَوْ سَاعِدَه  
كُوْشِ جَانِ نَا كِيْهَانِي اَشْدِيْر بَرِيْدَا كِيْجِه اِي  
مَخْلَصِ نَظْمِ وَاَجَدِي نَفْسِي مَحْقَقِيْنِ بُو كِيْجِه  
وَحْيِي دُر اِي كَرِيْمِ جِهَالِ حَقِّه مَشْرُفِ اَو  
نَسُوْنِ كَرَكِمِ طَا حَقْلَكِ بِيْنِي يَدِيْنِه رَافِقِ  
اَوْنَسُوْنِ اَنْدَر نَهْشَكِرِه حَدِيْثِ شَرِيْفِدَن كَلِمَتَر  
مَحْمَدِ الْمُهَلِّفِي مَر دُر اَوْلَر كِيْجِه رُوْفِ صِفَا اَوْزَه  
يَا طُوْر دُرِيْر بِاَمُوْحَقِ اَوْلَكِيْجِه قَرْنَلِقِ وَ مَسْكِ  
شَا فَرِ خَلْقِ سَا كِنِ اِنْسِي قَوْلَا حَيُوْنِ سَا كِنِ  
اِي دُر اَوْرَسَاعَتِ حَضَرَتِ جَبَرِيْل مَر حَقِّ نَعَالِي خَلْقِ  
اَلْمَلُوْكِي صُوْرَتِه قُرْدَنِ بِيَا زِيَادَه اَوْرُوْفِ  
بُو كِيْجِه اِنْجِه وَ اَلْتَوْنَدَه اِي كِيْجِه صَا طَرِ يَا رِي



لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ دِينِي بِيُوك  
 وَبَشِيرُ قَنَادِي وَرَهْرِي نِيك مَابِي بَشِيرُ  
 يَلَقُ يُولُ قَدَرُ دِي يَمَامَرُ مَزُورُ بِيُورُ مَشِيرُ  
 كَلُوبُ اِيكِي كُوزُ لُورِي بِيُورُ اِيُورُ قَلَقُ غَفْلَتُهُ  
 رَظْمُهُ دِي بِنْدِي قَلَقُوبُ قُورُ قَارِقُ وَتَرْفُ  
 اِيْلَهُ دَرِيْمُ كَرِيَا سَنُ كَمَشِيْنُ اُولُ دِي بِيُورُ دِي  
 بِنُ قَرَانْدُ شِيْنُ جَبَرُ اِيْلُ دِي بِنْدِي صُورُ دِي  
 يَافَرِيْنْدُ شِيْمُ نَعِي كَلَرِيْنُ وَعَدَرُ نَمَازُ اُولِي  
 يَاحْدِيْرُ بِيْشَارَتُ اِيْجُوْرُ بِيُورُ دِيْكَرُ اِيْوُورُ  
 اِلَهُ كَلَرُمُكِي بُوَكِيْجُهُ اُولُ نِيْمَرُ وَاوُومَازُ خُدا  
 اِيْلَهُ مَشَارَفُ اُولُ سُوْرُ بِنْدِي قَلَقُوبُ سُوْرُ  
 اُولُ دِي اِلْمَدَنُ اَلُوْبُ قِيُودُنُ طَلَسَرُ حَقُوبُ  
 جَبَرُ اَمِيْنُ دِي اَرْدِيْمُهُ دُوشُوبُ كِيْزُ كَنُ  
 كُورُ دِيْكَرُ صَاغَمَدُنُ بِيْ اَلْتُونُ اِيْزِيْقُ دُويُ  
 دَمُورُ بِيُورُ دِيْكَرُ يَامُحْمَدُ اُولُ تُوْرُ بُوْنْدُهُ

بهر

اَبَدِيْتُ اَلْ دِيْ دِيْ بِنْدِي اَوُطُوْرُ اَبَدِيْتُ  
 اَلُوْبُ مَسْجِدُ اَقْصِيْهِ كِيْرُوبُ مَقَامُ اِيْزِيْقُهُ  
 اِيْكِي رَكْعَتُ نَمَازُ قَلَقُوبُ كُوزُ دَرُورُ صَاغَمَدُنُ  
 بِيْ اَقُ طُورُ وِيُورُ بِيْ رَحِيْمُونُ وَلَكِيْ اَمَلُكُ  
 حِيُوفُ نِيْمُهُ بِيْزُ مَزُورُ خِيْمَارُ دِيْ بِيُوجِيْكَ وَفَا  
 طَرْدُ دِيْ كُجُوْجِيْكَ بِيُوزُ اَدَمُهُ بِيْزُ اَنَقَلُ  
 قُرْدِيْغُهُ بِيْزُ كُوزُ لُورِيْ قُورُورُ يَافُورُنُ  
 وِيُويُوبِيْ جَوَازُ اِلَهُ قُورُورُ اِيْلَهُ  
 دُونا نَمِيْشِيْ وَاكُورِيْ قُورُورُ يَافُورُنُ وَا  
 نِيْشِيْ اِيْشَلْمُهُ قَنَادُ لُورِيْ اَنَقَا كِيْ صَاغِي  
 دُونا نَمِيْشِيْ جَوَازُ وَا مَرَجَانُ اِيْلَهُ  
 وَا كُونِيْكَ اَدَرُ كِيْ دِيْغَرُ وَا اِيْشِدُورُ وَا كُونُورُ  
 كُورُورُ اِلْ اَحَقُ نَقَالُ اَمَرُ شَرِيْفُهُ وَا كُمِي  
 اَلْتُونُ وَا يَافُورُنُ دُونا نَمِيْشِيْ دِيْزِيْ  
 دِيْجَبَرُ اَلْتُونُ وَا زُكِيْلُ جَوَازُ وَا كُونُورُ



دُيَادَن حَقِّت مَحْمُود بِيُورِدِي كَرِ الْيَمِي اَوْرِيَنِي  
 قُودَر نِيْمَكِه اَلِيْم التَّوْنِدَن اَوِيَادِي كِي نِيْمَكِه  
 بِالْبِقِ صَوِ اِيْمَن اَوِيَار جَبْرِيل اَمِيْن بِرَاقَه  
 دِي كَر اَوِطَمَر مَسِيْن مَحْمُود الْمَلَكِي قَاجِيُو  
 اَوِيَار سِيْن حَقِّ تَعَالَى اَنْدَن مَفْطَل بِرَمَكِه  
 نِيْمَرِي بِرَاقِ جَبْرِيلَه دِي كِي خَلِيلَه  
 نِيْمَرِي اَوِغَلِي اِسْمَاعِيلَه دِي نِيْمَرِي حَلَّتْ جَبْرِيلَه  
 دِي كِي يَابَرِاقِ بُو شَفَاعَتِ وَكُوشَرِ صَاحِبِدَه  
 وَشَهَادَه اَنْ لَا اِلَه اِلَّا اللّٰهُ وَحْدَه لَا شَرِيكَ  
 لَهُ وَ اَنْ مَحْمُود عَبْدُه وَرَسُولُه وَبُو جَمَلَه دَن  
 اَفْهَلِدِي وَجَمَلَه نِيْمَرِي لَرِي شَهَادَتِ  
 كَلَمَشِي وَ اَبْتِدَا بِرِ بُو نَافِيَا مَتِ كُوِي  
 يَار لَو قَاجِيَن جَنَنَه مَكِه مَرِ نِيْمَرِي  
 لَو طَهَان دِي نِي وَ اَتِي جَمَلَه دَن اَبُو دَر  
 جَنَنَه صَاغِيَتِ وَ جَنَنَه مَوَلَدَن مَوَلَدِي

قُولِي

قُولِي اِيْمَن اَوِيَار اِيْمَن جَنَنَه كَبِيَرِ وَاِيْمَنَا  
 نَمَايَان جَوْنَمَا كَبِيَرِ دِي جَمَلَدَن اَفْهَلِدِي  
 وَ مَرِ هِي حَقِيْدَر وَ قَبْلَ سِي يَمَانِيْدَر  
 جَبْرِيل بِرَاقِ دِي كِي اَمُوزِدَه اَوَلَان عَهْدِ  
 مِشَاقِ حَقِّ اِيْمَن صَوْرِي نِي قَوِي وَ شَفَا  
 عِيْلَه مَحْمُود الْمَلَكِي دِي بِيُورِدِي كِي اِيْمَن  
 شَفَاعَتِ اِيْمَن سَا كِي اَوَلَوْبِ اَوْرِيَنِي  
 نِيْمَرِي نِيْمَكِه طَاغِي نِيْمَكِه حَوْلَدِي  
 بِرَاقِيْلَه كَوَلِ اَرِ شَهَادَه بِلَدِي كِي  
 كَبِيَرِ كَن جَبْرِيلَه دِي دِي كِي اَنْ بُو نِيْمَكِه  
 اِيْمَن رَكْعَتِ نَمَا قَبْلِ نِيْمَكِه اِيْمَن رَكْعَتِ  
 نِيْمَكِه اِيْمَن رَكْعَتِ نَمَا قَبْلِ نِيْمَكِه اِيْمَن  
 بُو لَه رَوَان اَوَلَوْبِ صَوْرِ دِي كِي نِيْمَكِه  
 بِيُورِدَن بُو نِيْمَكِه نَمَا قَبْلِ نِيْمَكِه بُو نِيْمَكِه  
 سِيَادِي كَرِ حَقِّ تَعَالَى قَبْلِ نِيْمَكِه مَوَلَدِي



ایله شویشد و کی مکانه و دخی سار  
کیدوب کنه از بونده ایکی رکعت نماز  
قیل ددی بندخی ایکی رکعت نماز قیلوب  
کنه یوله روان اولد قیلدر کن سول  
ایلدی ای سوکلی فریادشم ییچون بیوردو  
بونه نماز قلمغه حیرل امین ورددی  
یا محمد بونه فریادشیم عیسی و م طوعدی  
ودخی کیدر کن ارتمدن برندا کلری دور  
یا محمد سنان صباکجه و ددر براف جفدم  
در مری حقرن عنایت ایشی و دخی  
کیدر کن بور نومه بر کوزل رانی کلری  
صور دمکی یا فریادشم ددی یا محمد بونه  
فرعونک قری نولشو طرغیدر فرعون قری  
مومن ایلی ددی فرعون او یان یوق اولسوف  
باطل ملفوف فرعون بوخاری ایشردو

قرانه یاغ قیلوب قینادی حق امریکه  
طراد اولدی و قیزیک اونج اولادی  
وارادی طوطوب بیوک اولادی بی انیا  
سینک کویسه بوغاز لری و قرانه قوی  
قورسی دخی بوغاز لری اولادی ددی  
یا اولدی قورقه سن حق یولده سن  
و کم دخی سنا او یان دیوا اولاد دخی  
جاغری ایتماسی تحمل ایلمیوب کندوی  
اولاد لری او ز رینه بر قری اولد ساعت  
حق تعالی بکا امرا یلی بندخی بر طباق  
جنت طعانی کتوروب بونسلم او  
قورقو قلی یا محمد بودخی کاه اوچر و کاه  
یورر بیت مقدسه و اردق حق  
حمدشکر قلدی کیدر کن کیجه فریادشیم  
برندا کلری غایت ید عوز زینله در یا محمد



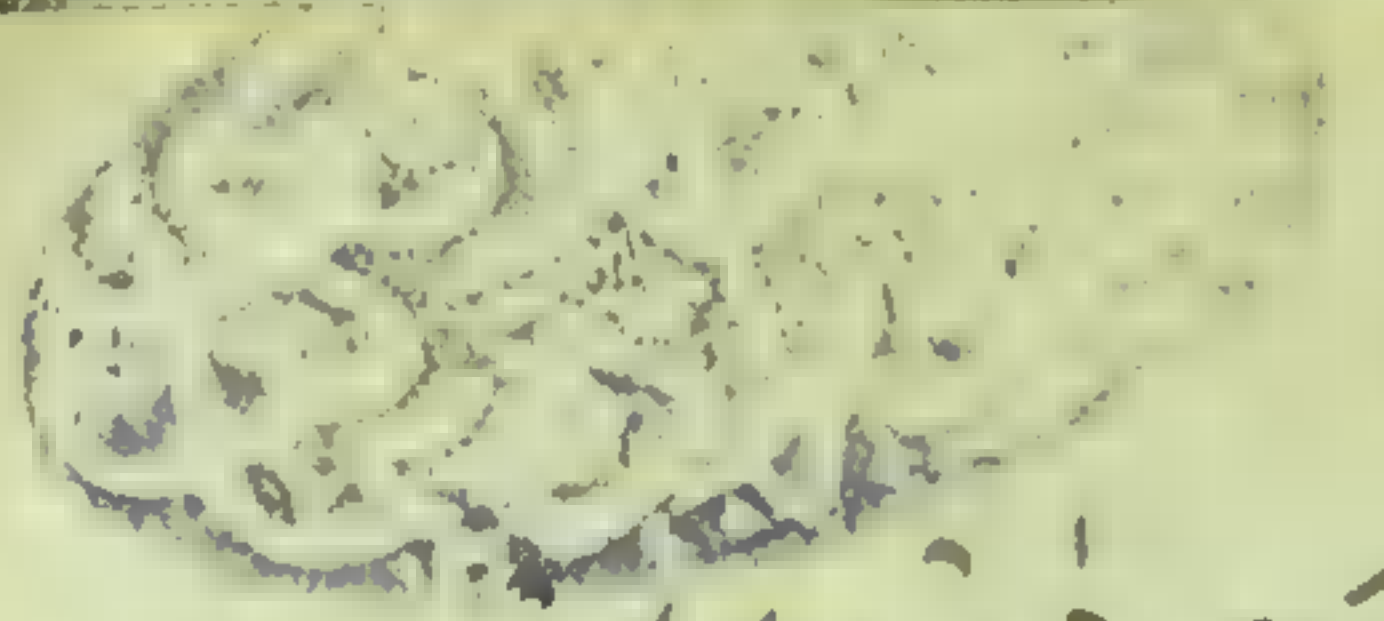
سَکَانَ صَاحِبَتِهِ وَزَدَرَ حَقَّ قَلْبِهِ اِنْحَام  
بِرَقِيبِ دَدَمِکِ دَر مَام وَدَنی بَرِاز کید وُوب  
بِرَغَوَتِ جَانِغَر دِیکِ دَر یَا مَحْمَد سَکَانَ صَاحِبَتِهِ  
وَار دَر دَدَمِکِ دَر مَام بَعْدَهُ مَسْجِد  
اَفْهَر بَه کَر وُوب اَب کور دَم صَاعِدَن نَوَر  
اَلْحَر عَرَقِ اَوَمَتَنی بَر صَاحِبِ جِهَال  
خَوَب صَوَر لَی اَوَر رَنده بِنِاز کَلْبَد  
دِ دِیکِ دَعْوَد یَا مَحْمَد سَکَانَ صَاحِبَتِهِ اَبَر مَم  
دِ دِی اَلَا وَا رُوب سَلام وِیَر دَم سَیْلَا  
مِی اَلْعُوب دِ دِیکِ یَا مَحْمَد شَرَات اَوَلَسُو  
سَکَانَ وِسَنَتِ اَمَنَه خَیروار دَر  
دِ دِیکِ اَلْحَد لَی بَعْدَهُ دَوْنُوب جِیَر لَی  
سَوَر دَمِکِ یَا فَرَنَد اَشَم کَمَد اَو کِمَه  
فَرَنَد غَیْرِ جَانِغَر اَن دِ دِیکِ یَا مَحْمَد  
دَوْنُوب بَقَرَتَنی یُوق دِ دِی یَا مَحْمَد

بِیَر

اَبَلَرِن اَکَر دَوْنُوب بَقَرَتَنی سَنَر لَک  
اَمَتَنی یَهُود لَر مَنا بَوَن اَبَر دِی اَوَد  
یَهُود لَر لَر مَنا بِنَد دِ دِیکِ یَا فَرَنَد  
شَم جِیَر بَر اَبَلَرِن کَر جَانِغَر اَن بَیَو  
دِ دِی دَوْنُوب بَقَرَتَنی یُوق دِ دِی خَیروار دَر  
بَقَرَتَنی یَا مَحْمَد اَوَر مَنا بَر لَر اَوَسْتَا دَر  
دَوْنُوب بَقَرَتَنی سَنَر لَک اَمَتَنی لَک  
بَوَلَمَا ز اَبَر دِ دِیکِ اَلْحَد لَی شَر لَر اَوَلَسُو  
دِ دِی صَوَر دَم یَا فَرَنَد اَشَم اَوَد مَنا بَن  
حَم جِهَال عِیَوب نَدَر دِ دِیکِ یَا مَحْمَد  
دَنیاد اَلَا بَقَرَتَنی اَمَتَنی دَنیاد دَو  
بَشُوب اَفَرَتَنی بَر اَغُور لَر اَبَر دِ دِی یَا رَت  
شَر لَر اَوَلَسُو وَ دِ دِی صَوَر دَمِکِ یَا فَرَنَد  
یَا اَوَد قَد سَنی شَرِیفَه مَسْجِد اَلْحَر مَنا  
جَانِغَر اَن کَنج اَو شَاف دِ دِیکِ اَلَا بَقَرَتَنی



دِ دِ مِ كِ اِی قَ رَ نَ دَ اِ شَ مَ بَ قَ دِ مَ دِ دِ كِ كَ وِ رَ دِ اِ بَ دِ نِ  
 یَا مَ حَ مَ دَ اَوَّلَ اِ مَ اَنَ دَرِ اَمَ نَوَ اِ مَ اَنَ دِ رَ بَ یَ وِ  
 كَ فَرَدَنَ زِ یَا دَ عَ حَقِّ تَقَا دَنَ عَ یَ رَ سَ نَ عَ بَا رِ تِ  
 قَا مَرِ تَ رَ دِ دِ یَا رَ تِ سَ Kَا جَوَ فِ شَ Kَرِ تَ Rَ اَوَ Sَوَ  
 وَ دِ خِ حَ ضَ رَ تِ مَ حَ مَ دَ اِ مَ طَ لَ یَ Bَ یَ وِ رَ دِ Kِ اَدِ یَ  
 Bَ یَ هَ Rَ یَ وِ Rَ Kِ Rِ یَ دَوَ Rَ یَ لَ Kَ Bَ یَ Hَ Rَ اِ یَ لَ  
 اِ یَ سَ وَ Bَ جَا Bِ رِ یَ لَ اَمِ یَ نَ اَ ذَ Nَ وِ یَ رَ وِ Bَ Bَ Dِ یَ  
 اَللّٰهَ اِ مَ اَنَ اَوَّلَوَ Bَ اِ یَ Kِ رَ Kَعَتِ Mَ aَنَ قَلِ یَ  
 صَا لَ وَ صَوَ لَ هَ Sَ لَ aَ Rَ وِ Bَ Jَ وِ Bَ جَا Bِ Rِ یَ Lَ اَمِ یَ  
 اَمِ دَنَ aَوَّلَوَ Bَ Sَ Mَ Kَ Rَ یَ حَقُّ وِ Bَ وِ جَا Bِ Rِ یَ  
 یَا رَ Fَوَ Nَ وَ دِ خِ نَ دَ Kَ Lِ یَ Kَ Dَرِ قِ بَوَ Dَ  
 دِ Dِ Kِ Jَا Bِ Rِ یَ Lَ Mَ Eَ Rِ یَ Kَ Nَوَ Rَ Mَ Hَ Mَ Dَ aِ Mَ طَ لَ یَ  
 اَللّٰهَ Sَ لَ Eَ Rَ یَ اِ شَ Tِ Dِ Mَ Kِ Mَ aَ Dِ Kِ Rَ  
 Bَ Rِ Rَ Kِ Rَ Sَ Eَ Mَ Sَوَ Dَ Sَ یَ وِ Rَ Rَ Kِ Rَ aَوَّلَ  
 حَقِّ Tَقَا Sَ Bِ یَ عَ یَ اَفْضَلُ اَفْضَلُ



وَ Mَ Dَ aِ شَ Kِ یَا Tَ Bَ oِ Sَ یَ Kَ Bَ Dِ یَ Fَا Tَ Kَ oُ Lَ  
 Kَ Rِ یَ Mَ Bَا Rَ Kَ Dِ Rَ Rَ وِ Nَ Mَ Sَ Rَ Fَ aَوَ Sَوَ Nَ  
 Sَ Kَ Dَرِ وَ Dِ Xِ یَ Mَ Eَ Rِ یَ Fِ Rَ Dَوَ Sَ Rَ Nَ Kَ Nَوَ Rِ یَ  
 Mَ Eَ Rِ یَ اِ Bَ Sَ Eَ Bَ Rَ Kَ oُ Mَ Sِ Mَ Rَ Dِ Fَا Nَ وَ Bَ Sَ Mَ F\_ L\_ Rِ  
 aَللّٰهَ Sَ Lَ Rِ یَ Jَ oَ u\_ a\_ Hَ Rَ وَ aِ Jِ اِ یَ Lَ Hَ Dَوَ Nَ aِ Tِ  
 Sَ Mَ Rَ aَنَ اِ یَ Kَ oُ Kَ Rَ Nَ Bَ Qَ oُ Bَ Kَ Hِ Rَ aَنَ Q\_ L\_ Rِ  
 Kَ oُ Rَ Rَ Fِ aِ Sَ T\_ R\_ Rَ Bَ R\_ Sَ Tِ Kَ oُ R\_ Sَ Dِ R\_ aِ J\_ K\_ L\_ Rِ  
 وَ Dِ Xِ اِ Bَ Kَ oُ R\_ F\_ Mَ a\_ a\_ Mَ D\_ Dَ Dَوَ R\_ Tَ Mَ S\_ Kَ  
 Mَ F\_ Q\_ Dَ Rَ aَ R\_ Dِ Nَ Hَ Mَ R\_ Rِ یَ Bَ R\_ Sَ Dِ R\_ یَ  
 وَ aَ R\_ یَ oُ R\_ Sَ Lَ Kَ Mَ S\_ Kَ وَ Sَوَ Lِ یَ Nَ Hَ aِ  
 Kَ oُ Rَ وَ Dِ Xِ حَ Sَ Rَ Tَ Rَ Sَوَ aَللّٰهَ Sَ E\_ L\_ Mَ  
 Bَ یَ oُ R\_ R\_ Kِ Rَ Sَ Dِ R\_ Mَ Eَ Rِ یَ Kَ Nَ aِ یَ Lِ یَ Sَ Tِ  
 Sَ E\_ Mَ aِ Nِ وَ aَ Dِ R\_ یَ Rَ Dَنَ Kَ oُ Kَ Rَ Kِ Nِ  
 وَ Mَ R\_ R\_ Bَ Sَ Mَ F\_ Rِ Mَ aِ Bَ Sَ Dَ Eَ D\_ S\_ M\_ R\_ R\_  
 وَ aَ Kَ R\_ Hِ Sَا Bِ Nِ aَوَّلَ E\_ L\_ یَ Bَ Lَ oُ R\_ Kِ K\_ oُ Mَ Sِ



وَمَنْ التَّوَنَ وَكَمْ يَأْفُوتَ وَكَمْ أَنْجُو وَكَمْ  
نُورٌ بِزِدْنِ أَعْلَى وَدَنِي هَرُورِ بَهْمَقَرَةٍ  
بِرَّ عَظِيمِ مَلِكِ نُورِ اِيْجَمِ غَرْقِ اَوْمِشِ  
وَبَاشِئَرَةِ نُورِ دَنِ بِرَّ نَاجِ وَبَاشِئَرَةِ  
بِرَّ مَلِكِ نُورِ اِيْجَمِ غَرْقِ اَوْمِشِ بِزِدْنِ  
اَنْلَرِ نِ يَورِ تَرِيْنِهْ نُورِ بِلَهْ نَجَبِ اِيْرِيْنِ  
وَدَنِي كُورِ دَنِ اَوْرِ قَلَمِ طُورِ طُورِ يَارِ يَارِ  
وَأَوْرِ بِيْكَاشِيْ يَارِ وَرِدِيْ وَابِيْرِ يَمِ  
مَلِكِ يَئِيْدِ اِيْدُوبِ كَبِيْرِ اَوْرِ جَلْفِ دِيْرِ  
كَبِيْرِ رِيْ اَلَا يَفْلَسُوْبُ سَلَاوِ وَرِدِيْ  
سَلَامِيْ اَلْوَبِ اِنْعَامِيْ وَكَرَامَتِ اَلِيْ  
وَدَنِي اَنِيْ كُورِ دَنِ بِرَّ يُوْكَ عَظِيْمِ مَلِكِ  
يُورِيْ كُورِ دَنِ يُوْرِيْ بِيْكَاشِيْ صُورِ  
بُورِ دَنِيَاوِيْ قَاتِ اِيْرِ وَكُورِ حِلْمِ  
اِيْكَ اِيْغِيْ اَلنُّوْنِ دِيْ وَجِهْلِهْ مَخْلُوْقِ

كُورِ اَرِيْئِنْدِهْ اِيْكَ مِغَاوِ نُوْرِ دَنِ اَشْكِيْ  
اَوْرِ يَئِيْ اَوِيْئُوْرِ وَابِيْرِ وَدَنِي  
صَاخِيْئِهْ بِرَّ خَتِهْ وَصُوْلِيْئِهْ بِرَّ اَغَاچِ اِيْرِ  
كُورِ مِيْرِ اَوِيْلَهْ بِرَّ اَوِيْ اَعْلَاوِ وَدَنِي اَوْرِ  
كَاهِ اَخَاچِيْ بِقَرِ وَكَاهِ خَتِهْ بِرَّ يَمِ يُوْرِ  
كُورِ وَابِيْئُوْرِ جُورِ مَالِ كَارِ وَرِ قَاتِ  
وَبُوْ يُوْكَ طُورِ حِسَابِهْ كُورِ اَنلَرِ  
حِسَابِهْ كُورِ وَدَنِي اَنلَرِ اَوِيْ اَوِيْ اَوِيْ  
سِيْكَرِ دُورِ كَنَرِ اَزِيْئِهْ مَطِيْعِ اَوِيْ  
سُوْرِ رُوِيْ طُورِ وَدَنِي قِنَا تَلِيْ جُورِ  
قِنِ كُورِ دَنِ اِنِيْ يُوْرِيْ قُورِ قُورِ خِرَانِ  
يَا اِيْغِيْ سِيْ تَرِ دَنِ وَدِيْ اِيْجَمِ طُورِ طُورِ اِيْلَرِ  
قِنِ جَبَرِيْلِ اَمِيْنِ بِيْ كُورِ اِيْ يُوْرِ كُورِ  
قِيُوْبِ وَكُورِ سِيْ سِيْلَرِ قِنَا نُوْرِ سِيْ يُوْرِ كُورِ  
بِرَّ هِدَايَتِ اِيْلَرِ يُوْرِ اِيْجَمِ خُورِ اَوِيْ اَوِيْ خِلَا



ددیمکی یا فرزند ششم خبری بپوشد زین بویله  
 بر ملک کورمدم بپوشد و طبعش بپوشد  
 ددیمکی یا روح محمد مصلی معلم بویله  
 روح حرم موقلدر بود دوستی دوستی  
 انادند و با باد آید لایق و اولی و مال  
 نری خراب ایدن بود و طوبی مرغی برافتن  
 بود اولی خراب ایدن و طوبی مرغی برافتن  
 ایدن بود و طوبی مرغی برافتن  
 بویله بویله اولی بویله و طوبی مرغی  
 اولان اغای نری بپوشد بویله  
 فایده جاننی بویله بپوشد بویله  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 غریب بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 ملک بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد

مجلس

جمله خلقون بر قبوسه وازد زین غریب بپوشد  
 اولی قرق کون مقرر قبوسه قایان  
 نه زین غریب بپوشد قبوسه قایان  
 سراسر ایستد و از او ساعت لوقه  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 کللی بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 ایستد بپوشد بپوشد بپوشد  
 در آید قرق اولی بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 عددیجه بپوشد بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد  
 بپوشد بپوشد بپوشد بپوشد



قَدِيرُونَ بَلِيَّةَ وَبَلَدَتِ كَوَيْسُونَ بَعْدَهُ  
 إِلَهِي أَوْزِدْ دُوبِ جَانِي قَبْضِ أَيْدِيهِ أَوْزِدْ حَقِ  
 تَقَاهُ أَفَامَيْسَرُ قَلْبِي أَيْسَرُ دِيلُهُ وَآكَرُ  
 قَلْبِي لَهُ شَهَادَتُ كُتُورِ أَيْدِيهِ مَوْضِعِ  
 وَفَاتِ أَوْزِدْ وَكَلِمَةُ شَهَادَتِ آثَا  
 فَوَلَانِ كَلُورِ أَيْسَرُ آثَا صَاغِدِنِ  
 اِوَرُونِ رَحْمَتِ وَشَفِيقَتِ مَلِكِ رَبِّ  
 كُنْزِ رِزْقِ رَحْمَتِ قَسِيلَهُ يَا حُجَّةَ الْحُجَّةِ  
 خَفَا قَلْبِي جَانِي جَاكِ رَاكِ جَانِ عَاجِي  
 كَلِمَةُ فَنِ بَوغَا زُونِ كَلْدَقِدِهِ بِنْدَهُ  
 إِلَهِي أَوْزِدْ دُوبِ رُوحِي قَبْضِ أَيْدِيهِ  
 حُرْمَتِ رَحْمَتِهِ نَسِيمِ أَيْدِيهِ رَحْمَتِهِ  
 كُنْزِ مَقَالَةِ شَرِيفِي سَيْرِ أَيْدِيهِ  
 وَآكَرُ أَهْلِ شَقَاوَتِ أَيْسَرُ آثَا  
 نَضَبِ مَلِكِ رَبِّ كَوَيْسَرِ رَبِّ آثَا

زَرَهُ مَرَحْمَتِي بَوَقْدَرِ جَانِ عَجِي  
 جَاكِ رَاكِ بَوغَا زُونِ كَلْدَقِدِهِ بِنْدِي  
 زَوَايِلَهُ جَانِي جَاكِ رَاكِ حَقِ تَقَاهُ  
 جَانِي بِنْدِ كَلُورِ يَا فَوَلُونِ عَزِيزِ  
 بَوغَايِ فَوَلُونِ جَانِي سِيَاهِي  
 بَرَاقِ بِنْدِي أَطَرِ سِيَاهِي دَرِ كَلَرِ  
 بِنْدِي قَاتِ بَرِ السَّرْدِ بَرِ قَرْنَلِقِ  
 صَمَرِ دَرِ بَرِ اَوْجِينِ بَرِ اَوْجِينِ دَرِ  
 يَمَشِي بِنْدِ يَلِقِ بُولَدِ قَرْنَلِقِ  
 وَعَا طَبِيرِ اَنْدَرِ بِنِ قَنَا وَمَنْدَرِ  
 مَكَانِ بَوَقْدَرِ اَلْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى  
 وَدَخِي فَنِ بَرِ اَدَرِ وَفَاتِ اَيْدِيهِ أَهْلِ  
 عِيَالِي بَاشِي اِيْدُوبِ اَعْلَا دِكْنِ بِنْدِي  
 دَرِ يَمِ بَحُونِ اَعْلَا رَسْمِي سَنَكِ دَخِي  
 دَرِ فَنِ وَعَمْرُوكِ خَالِصِ وَفَوْنِ



تَمَامِ اَوْلَدِ قَوْمِ سَنَدِ اَوْلِيَّهٖ اَوْلُو سَوْنِ  
 تَهَانِ اَعْلَامِ سَيَرِ سَوْبِدِ وَدِي  
 رِجْوَدِ وِفَاتِ اَوْلَسَهٗ اَرْقَهٗ سَنَهٗ  
 كَلْدَقِ اِيكِي مَلِكِ اِيْرَا اَقْلِي يَرْجِي  
 قَاتِ يَرْ اِيْنْدَهٗ رَنْدِ سِرِ دَمِ  
 عَا طَشْدَنِ طَلُو بُوْر قَبْرِ سَوْنِ لِي  
 اِيْدِرِ نَرْ اَكْرَحَقِ نَقَا اَنَامِي سِرِ اِيْدِرِ  
 سَوْلَهٗ جَوْبِ وِيْرِيْرَهٗ نَاسِي اَوْجِيْدَنِ  
 بِرَقِيو اَجُو وِيْرِيْرَهٗ وَا يَا نِي اَوْجِيْدَنِ  
 يَرْ قِيو جِيْدَنِ اَجَرِ نَرْ نَاقِيَا مَتِ حَشِرِ  
 اَوْلِيْجَهٗ عَمِيْلَهٗ قَالُوْرَهٗ هَرْنَهٗ نَاشِنَهٗ كَرِ  
 اِيْسَهٗ وَكُوْرَهٗ كَا مَقْدَنِ بِيْشَمَانِ اَوْلُو  
 عَتِ حَضَرِ مَقْرُونِ اِيْلَهٗ سَوْلِيْشُوْرِ كَنِ  
 صَاغِيْدَنِ يَرْ كُوْمِيْشِي قَابُوْرِ قَبَانِقِ اَوْزِيْدَنِ  
 نُوْرِدَنِ اِيْكِ سَا طِرِ يَا زِيْ مِيْشِي دِيْدِيْكِ

اَنْزِيْ

يَاقِيْدَنِ شَمِ جِيْرِيْلِ بُوْ قِيو نَدِيْرِيْدِيْكِ  
 اَوْ قُوْ اَوْزِيْدَنِ اَوْلِيْ يَا زِيوِيْ بِيْدِيْ اَوْ قُوْرِ  
 يَا زِيْ مِيْشِي لَا اِلَهَ اِلَّا اللّٰهُ مُحَمَّدٌ سَوْدِ اللّٰهُ  
 فَيَا اَوْ قُوْرِ كَلْبِ قِيوِيْ اَجَلِيْ نَطَرِ  
 اَلْمِيْرِ اَوْ يَسَهٗ جَهَنَّمَ اَمِيْشِي اَلْعِيَاذُ بِاللّٰهِ  
 كُوْرِ دِيْكِ جَهَنَّمَ سَا اِيْجُوِيْ قَبْرِ لَقِ  
 تُوْنُوْنِ بِالْمِيْشِي قُوْ قُوِيْ مَنْدِ اَمِيْرِ  
 لَمِيْهٗ اَكَا بَقِيْغَهٗ قَا دِرِ دِيْلِ دِيْ كُوْرِ  
 مَوْكِلِ عَا تِيْشِي نَبِيْ اِيْدِنِ مَلِكِ عَا تِيْشِي  
 نَاجِ اِيْسَا لَمِيْشِي مَا اَشَاءَ اللّٰهُ قُدْرَتِيْ  
 يَانُوْنَهٗ رَ اِنِيْلِ حِسَابَهٗ كَلْمَهٗ حَقِ تَعَالٰ  
 حَضَرِ لَمِيْ اَنَلَرِ غَضَبِيْدَنِ يَا مِيْشِي دِرِ اَنَلَرِ  
 اَمُوْرِيْ بَقَلَرِ لَمِيْ اَنَلَرِ زِيْجَرِ نَرْ وِيْلِيْجَلَرِ  
 وَحَرِيْ اَلَرْ وِمَقْسَلَرِ وَا رِدَرِ وَنَمِيْشِي بِيْلِكِ  
 دُوْرِ لَوِ الْاَلِ لَمِيْ وَا رِدَرِ عَا تِيْشِي

اَنْزِيْ



مَبْطَأِ بَيْنَ مَلِكٍ أَنْوَكْ بَوْرِي قَرْمُ بَوْرِي  
 زَهْرًا قَرَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَقَاوَا كِي كَوْرِي  
 آسَنَدُ بَرْدُومَانْ وَارْدُ أَكْرَجَلَلَه  
 مَخْلُوقِ أَوْنَكْ دَوْمَانِي كَوْرِي سَلَر  
 اودلري قو باربر و جملله قور قوسندن  
 اولور لر ادي و دغلر ياره لوب و ددر  
 قور و بوب صو رتندن بئري بت  
 صوري كي كور و ب عظيم غائب اولوب  
 بيهوت اولدور يا يلديم ديلنم طو  
 طولدي خيرن قدر ديمكي يا جبريل  
 بقمملك كيدور يا كج جملله مز بوندن  
 خوف ايدور زير ابو عاتشه حقيقا  
 بوي يرا لي كور بولكون غضب اوزره  
 غضب اركان الله تقا عاي اولون  
 قوللري اچون يا كج بوقور جلدري

قَبْطِ اَيْدِن مَلِكِ اَيْدِي بَوْرِي كَوْمَرِ يَا كَج  
 وَارْدُ بَقْلَاشِي وَارْدُ سَلَر و سِرْدَم سَلَر  
 الْقَبْ بَوْرِي وَمَهْ بَقْمَدِي وَدِي خَبِرِلْ اَمِين  
 دِي كِي يَا مَلِكْ اِجُون بَوْرِي عَهْ بَقْمَرِين  
 بَوْمَدُور يَلْدُور مِين بُو حَاتَمُ النَّبِيَّاتِ  
 رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ كَج اَبْنِ عَمْرِو اَبْنِ صَالِح  
 اَللّٰهُ تَقَالِيهِ و سَلَمْ دِرْ لِرْ حَقْ تَقَابِي و بَرِي  
 مَوَكْل طِبَقَه جَهَنَّمِي اِجُون بَر اَوْجَدِن  
 بَر اَوْجِنَه دَكْ كَشْفِ اَبْنِ وَدِي عَاتِشِي  
 مَبْطَأِ اَيْدِن مَلِكْ جَهَنَّمِ قَبَاغُون قَلْدِيرُو  
 بَوْرِي دِرْ اَلِي كور ديمكي يَشَلْ مِينَالِي  
 حَامْ عَاجَتُونِي كِي حُوجُون ايدو جهار ليري  
 يَدِي قَات كوكلر بويدي قَات بَر بَر جملله  
 مَلَا كَج قَرِيَادُ فِقَانْ اَيْلِدِي اَلْعِيَاذُ  
 بِاللّٰهِ تَقَا اَلْمَهْمُورُ مَعْلَمُ بَوْرِي كَر جَهَنَّم



غَائِثِي كِي دُنْيَا دَه قَنَاعَا طَشِي يَوْ قَدَرُ  
 وَصَفَه كُلُّ شَيْءٍ سَاحِ وَقَرَانِي وَمَنْدَرُ قَوِي  
 يَدِي حَتَّى بَنِي يَوْتَرُ فَوْرُ قَوْنَدَن بَا يَلُوبُ  
 دِيَلَه طَو طَو لِي نَه تَكَمُ قَرَا عَظِيمَن دَن يَوْرُ  
 اسْتَعِذْ بَا اللّٰه تَكَادُ تَهَيِّزُ مِنَ الْغَيْثِ  
 وَدَخِي جَهَنَّمَه مَوَكَّلُ اَوْلَانِ دِي دِي دَوْرُ  
 يَابِلَعُونَ بَوَسَنَتُ اَهْلَدَن بِلَا مَحْدُ  
 حَسِبُ اللّٰه وَخَاتَمُ التَّيْنِي دِي رَه  
 وَغَائِثِي يَرِي نَه سَا كُنْ اَوَّلُوبُ اَوْدُ  
 اَوْدُ حَسِبُ رَبِّ الْعَالَمِي بِي بُولِي نَظَرُ  
 اَلَيْدِي حَقُّ نَقَا كَوْرَمَن بَرْدِي كَشَفُ  
 اَلَيْدِي كَوْرَمَنِي جَهَنَّمَه بِي دِي دِي اَوْدُ  
 قَانِ اَرِي اِلَه قَارِ شَوْبُ بِي دِي دِي  
 جَهَنَّمُ اَهْلِي دِي بَر كَعْبَرُ وَدَخِي كَوْرَمَنُ  
 مَرْدُ دِي اِي كَنَارِي نَه بِي دِي دِي

وَلَايَتُ وَا رَدِي دَمَرْدَن وَهَرِي رَوَلَايَتَه  
 يَمَشْتُ بِي دِي دَوْرُ لَوَعْدُ وَا رَدِي اَوْدُ  
 اَكْرَمُ صَلَى اللّٰه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْرُ دِي  
 كَوْرَمَنُ رَا لِي خَلَقَ عَا طَشِي كَنَارِي نَه  
 اَلِهَامَشِي دِي دِي يَا فَرِي دَن اَشْرَحِي اَمِي  
 بَو كَمَدُ وَا رَدِي بَو كَمَدُ اَمْتُونِ اَشْفَا  
 رَدِي اَوْدُ وَا رَدِي بَو كَمَدُ اَمْتُونِ اَشْفَا  
 عَا طَشِي دِي دِي اِلَه اَلِهَامَشِي يَوْ قَدَرُ  
 خَلَقَ دِي دِي يَا فَرِي دَن اَشْرَحِي اَمِي  
 دِي دِي يَا رَوْدُ اللّٰه بَو كَمَدُ سَنَتُ اَوْتَمَن  
 طَالِي رَدِي دَوْرُ وَا رَدِي كَوْرَمَنُ رَفُودُ وَا رَدِي  
 عَا طَشِي دَن مَقَلُ اِلَه كَسَبُ وَا رَدِي  
 نَكَمُ نَكَمُ اِي دَوْبُ رَا نِي اَعَزُّ وَا رَدِي  
 اَلِه اَلِه اِي دَن اِي دِي يَا جَبَرُ بَو كَمَدُ  
 دِي دِي يَا مَحْدُ بَو كَمَدُ دُنْيَا دَه جَمَارُ لَقَا اِي دِي



فَنَانَيْتُ إِلَيْهِ بِوَيْوَيْ خُلُقَاتٍ عَيْنِي  
وَلَمْ تَلْهُ وَافْتِرَايْتُ لَدُنْكَ وَدَيْ كَوْنِي  
بِرَّ الْإِلَهِ خُلُقَ عَائِشٍ بِدَوْرٍ لَمْ يُوغَايِرْ  
كَدُوبٌ دُوبٌ لَمْ تَزِنْ حَقُّهُ وَجَهْلُهُ أَهْلُهُ  
حَرَكْتُ دُنْ أَحْمَدُ لَمْ دِدِي بِأَقَانِدِ شَرْجِي  
بِوَيْوَيْ كَدُوبٌ وَدِي بِأَحْمَدُ دُنْ دُنْ  
أَوْ كَسُوْنِي مَالِي وَجَهْلِي بِوَيْوَيْ وَدِي  
كَوْنِي شَيْئِي أَوْ كَفَرْتُ بِرَّ بَابِلِ  
بِوَيْوَيْ قُوْنِي بِدَوْرٍ لَمْ يُوغَايِرْ  
دِي بِأَحْمَدُ دُنْ دُنْ دُنْ دُنْ دُنْ  
وَدِي كَوْنِي بِرَّ الْإِلَهِ خُلُقَ عَائِشٍ كُنْ  
دَوْرٍ أَوْ بَابِلِ دِدِي بِوَيْوَيْ وَدِي  
بِرَّ بِيُوَيْوَيْ عَرَبٌ كَرَّ بِلَانْدِ وَكَرَّ عَقْدِ  
وَكَرَّ عَائِشٍ بِوَيْوَيْ دُنْ دُنْ دُنْ  
وَبَارَهُ مَقْدِي بِفِيلِ أَحْمَدُ وَدِي كَوْنِي

كِي بِوَيْوَيْ خُلُقَ عَائِشٍ كُنْ  
وَبَابِلِ عَائِشٍ أَوْ بَابِلِ كُنْ  
بِوَيْوَيْ وَكَرَّ أَحْمَدُ أَوَّلُهُ مَقْدِ  
أِيدِ لَمْ بِيُوَيْوَيْ عَذَابٌ دِدِي بِرَّ  
الْإِلَهِ بِوَيْوَيْ دُنْ دُنْ دُنْ  
بِلْمَدُوبِي وَخَبَرُ أَوْلَمْدُوبِي ظَلَمْتُ  
أَلَيْهِ دُونُ وَهْتَانِ أَيْدِي دُونِ  
كَوْنِي بِرَّ الْإِلَهِ خُلُقَ عَائِشٍ كُنْ  
عَائِشٍ أَحْمَدُ قُوْنِي قَبَارِ لَمْ يُوغَايِرْ  
بَابِلِ قَانِ إِلَهِ أَيْدِي دُنْ  
الْوَيْوَيْ بَابِلِ دُونِ وَدِي لَمْ يُوغَايِرْ  
صَوْفَارِ لَمْ يُوغَايِرْ عَائِشٍ قِي إِلَهِ وَدِي  
دِدِي بِوَيْوَيْ دُنْ دُنْ دُنْ دُنْ  
بِوَيْوَيْ وَدِي كَوْنِي بِرَّ الْإِلَهِ  
بِحَافِ إِلَهِ كَسُوْنِي بِرَّ الْإِلَهِ وَدِي



وَرَبِّهِ قَنِعٌ طَبِيعَةً بِأَنُوتَةٍ  
 وَوَرَّرْتُ دِدْمِي بِأَدْوَتِهِ جَبْرًا بَوَلَرُ  
 مَدَوْدِي بِأَمْعَدِ بَوَلَرُ جَنَابُ مَلِكُ  
 بِفَانِ مَلِكُ وَدِي كَوْرَدِي بِوَقْدِ  
 عَوْرَتِ مَلِكُ زَنْدِ أَهْلِي عَاطِشِ  
 فِي إِلَهَ أَتَشَهُ وَوَرَّرْتُ دِدْمِي بِوَلَرُ  
 بِأَمْعَدِ بَوَلَرُ زَنْدِ عَوْرَتِ زَنْدِ وَأَوَّلَادِ  
 لَبِ أَوَّلَادِ بَوَلَرُ وَوَرَّرْتُ كَوْرَدِي بِرَالِي  
 عَوْرَتِ زَنْدِ بِأَتَشِ وَكَوْرَدِي عَاطِشِ فِي إِلَهَ  
 أَوْرُوبِ دَلَرُ كَوْرَدِي أَتَشِ بِأَوْرُوبِ  
 مَوْقَارُ لَبِ دِدْمِي بِوَلَرُ مَدَوْدِي  
 فَوْجَانِ أَطَاعَتِ أَتَشِ دَوْرُ قَدِي كَوْرَدِي بِرَالِي  
 عَوْرَتِ عَاطِشِ زَنْدِ إِلَهَ عَاطِشِ وَبَوَا  
 زَنْدِ بِأَوْرُوبِ مَلِكُ كَوْرَدِي وَبَقَلَرُ  
 أَمْرُوبِ فَصَلَهُ قَهْ قَهْ بَوَا أَوْرُوبِ دِدْمِي  
 بَوَلَرُ زَنْدِ مَلِكُ بِأَمْعَدِ بَوَلَرُ مَلِكُ

أَوْرُوبِ يَأْتِي أَوْرُوبِ أَغْلَارُ وَدِي كَوْرَدِي  
 دَرِ بَوَقْدِ دَوْرُ لِي عَذَابِ خَيْرَانِ قَلِيمِ  
 جَلَامِ عَذَابِ أَوْرُوبِ أَوْرُوبِ وَدِي مَحَبَرُ صَادِقِ  
 صَلَوَاتِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَلَرُ بِفَهْمِهِ قَلِيمِ  
 طَافَتِ قَلِيمِ جَفُوبِ كَبِيرِ عَاطِشِ مَلِكُ  
 دَوْنِ قَلِيمِ قَلِيمِ قَلِيمِ نَتِ الْكَلَامِ  
 بِعَوْنِ إِلَهِ الْمَلِكِ الْفَصَابِ ٧٤





Süleymaniye U. Kütüphanesi

Yazar	<i>İsmail</i>
Yeni No.	
Eski Kayıt No.	811